

حق الاسترداد في القانون الدولي

دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي
وتطبيق مبادئه في العلاقة بين الدول الغربية وإسرائيل

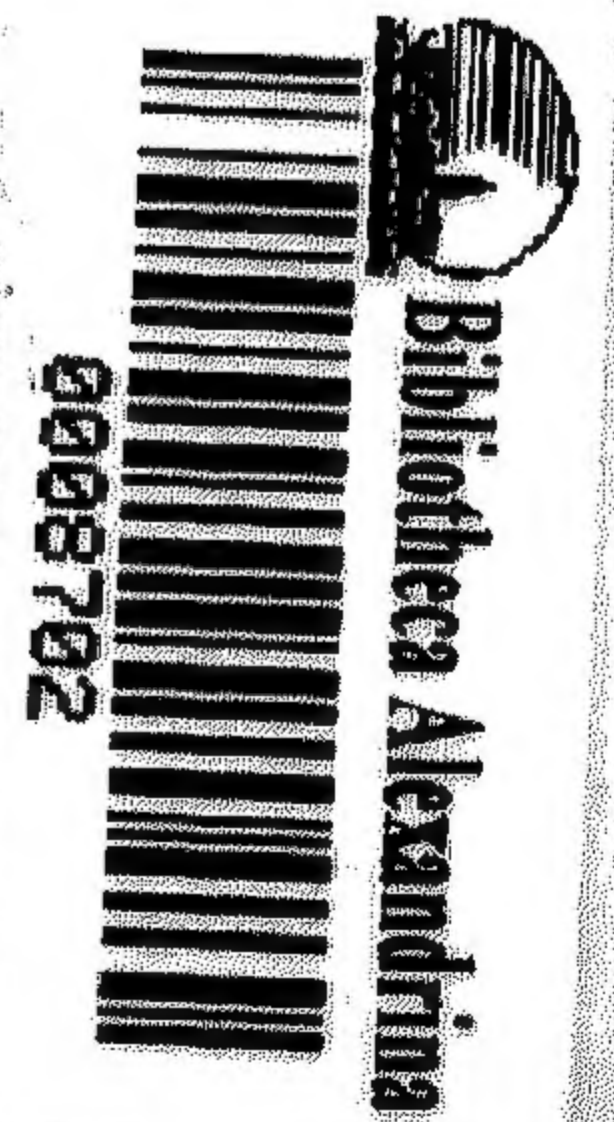
دكتور

صلاح عبد السيد شلبي

دكتوراه في القانون الدولي

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف
الطبعة الأولى

١٩٨٣



حق الاسترداد

دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي
وتطبيقاتها في العلاقات بين الدول العربية والإسلامية

دكتور
صالح بن عبد الله بن صالح

الطبعة الأولى

١٩٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

« ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات لى أهلها واذا حكمتكم
بين الناس أن تحكموا بالعدل ان الله نعما يعظكم به ان الله كان
سميعا بصيرا » •

صدق الله العظيم

(النساء آيه ٥٨)

اهــدء

الى والدىء الاعـزاء حفظهما الله

الى ولدىء هانى ونهال مع اطيب الامنيات

الى شريكة حياتى التى وقفت بجانبى

مع كل العرفان والتقدير

اهدى هذا الجهد المتواضع

ABBREVIATIONS *

A. D.	Annual Digest of Public International law Cases
AM.S.I.L.	American Society of International Law
AM.J.I.L.	American Journal of International law.
B. Y. B.	British year Book of International law.
G. S.	Grotius Society
M. G. R.	Military Government Regulations.
OM.G.U.S.	office of Military Government United State Zone.
R. D. C.	Recueil Des Cours
Rec des Déc	Recueil des Décisions des Tribunaux mixtes
I. L. R.	International law Reports.
M. A. T.	Mixed Arbitral Tribunal
R. I .A. A.	Reports of International Arbitral Awards

(*) نورد هنا بعض المختصرات لعدد من الدوريات والمصطلحات التي يتكرر ورودها في هذا البحث .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

يرتبط تاريخ الجنس البشري بالصراع بين الخير والشر ، أو هي الحرب بين الأفراد بل بين الشعوب والدول ، وتاريخ الاسترداد قديم قدم تلك الحروب ويرجع فيما وصل اليها من تاريخ القانون الدولي الى حروب البيلوبونيز Peloponnesian سنة ٤٠٣ قبل الميلاد - التي دارت بين مدينتي أثينا واسبرطة اليونانيتين وانتهت بهزيمة أثينا واذلالها وتوقيع معاهدة سلام كان من شروطها رد الممتلكات الى أصحابها الأصليين (١) كمانجد في معاهدة أوزنا بروك Osnabruck سنة ١٦٤٨ بين الامبراطور الروماني المقدس وملك السويد ، قواعد تفصيلية لاسترداد الممتلكات .

وفي كتاب « حياة دوق مارلبورو » (٢) لو نستون تشرشل Winston Churchill يذكر المؤلف أن أحد أجداده ويحمل نفس اسمه ، كان قد أرسل به الى ايرلندا بعد عودة شارل الثاني ، ليكون حكاماً في دعاوى أصحاب الارض الملكية في ايرلندا الذين جردهم أوليفر كرومويل Oliver Cromwell من أراضيهم .

كما نجد في التاريخ الحديث ، القانون الذي أصدرته الثورة الفرنسية في ديسمبر سنة ١٧٩٠ الذي يحدد كيفية استرداد ممتلكات البروتستانت

(١) Cambridge Ancient History Vol V. Ch. 12 P. 372.
Citing in Norman Bentwich. International Aspects of Restitution and Compensation for Victims of the Nazis. B.Y.B. 1955-6. P. 206.

Life of the Duke of Marlborough. (٢)

نورمان بنتويتش ، المرجع السابق ص ٣٧٢

الفرنسيين Higuenots وغيرهم من المتدينين الآخرين الذين ابعدوا عن فرنسا في القرن السابق ، الا أن ما شهدته العالم الحديث من سلوك المحاربين وارتكابهم المخالفات العديدة في الأقاليم التي احتلوها وقيامهم بأعمال السلب والنهب للممتلكات والثروات ما لا يمكن مقارنته بأية حروب أو نزاعات سابقة، فالأعمال التي قامت بها ألمانيا في الأقاليم التي احتلتها قد دفعت الحلفاء الى اصدار التشريعات واقامة محكمة عسكرية لمعاقبة المسؤولين عن تلك الأعمال ولتنظيم عمليات استرداد الممتلكات والثروات التي انتزعت من الاراضي المحتلة ، فقامت الولايات المتحدة سنة ١٩٤٧ باصدار تشريع للاسترداد في المنطقة الامريكية من ألمانيا ، وسرعان ما حذت فرنسا حذوها وأخذت بكثير من المبادئ التي قررتها الولايات المتحدة بشأن الاسترداد وان كانت التفاصيل قد اختلفت نوعا ، ولكن السلطات العسكرية البريطانية لم تصدر تشريعا الخاص بالاسترداد في المنطقة الانجليزية من ألمانيا الا في مايو سنة ١٩٤٩ وأخيرا فان القوات المتحالفة (١) أصدرت تشريعا للاسترداد في عام ١٩٥٠ يتعلق ببرلين الغربية •

وفي ضوء الممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ، فيما يتعلق بالتعرض للممتلكات ، يثور التساؤل عن تشريعات الاسترداد في الحرب العالمية الثانية ، وهل وضعت هذه التشريعات تنظيما دقيقا للاسترداد في القانون الدولي ، يشكل قواعد عامة يمكن أن تنطبق على حالات أخرى مماثلة ، و هل كان القصد من وضع هذه المبادئ تكريس النصر للمنتصرين أم كانت قواعد عادلة روعي في وضعها المبادئ القانونية العامة التي تقرها النظم الرئيسية في العالم ، وهل يختص الاسترداد بكيان قانوني مستقل يجعله متميزا عن اصلاح الضرر أو التعويض أو تعويضات الحرب بمعناها الشامل ؟

(١) يطلق عليها بالانجليزية Inter Allied Governing Authority.
ويطلق عليها بالروسية Kommandatura

أن توقيع اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ (١) والنص في المادة الثامنة منها على أن « يتفق الطرفان على انشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات » قد أثار تساؤلا عن جدوى بحث التنظيم القانوني للاسترداد في القانون الدولي خاصة أنه لم يرد في الاتفاقية أو ملحقاتها أى تفسير لذلك النص .

وأيا ما كان الأمر بالنسبة لموضوع الاسترداد في العلاقة بين مصر واسرائيل فان دراسة الموضوع تنطوي على أهمية كبيرة فيما يتعلق بالاراضى العربية المحتلة والممتلكات التى نزعت منها ، وهذا ما دعانى لاختيار هذا الموضوع مجالا للبحث .

وأود أن أشير في مقدمة هذا البحث أنه من الملفت للنظر ، خلو المكتبة العربية من أبحاث تتعلق بهذا الموضوع بصفة شاملة ، اللهم الا في بعض المعالجات الفرعية لموضوعات قد تندرج ضمن الهيكل العام لحق الاسترداد ، وليس هذا مقصرا على المكتبة العربية فحسب ، بل ان المكتبة الاجنبية تكاد تخلو من معالجات متخصصة في هذا الشأن ، فخلال بحثى عن مراجع لهذا الموضوع لم اصادف الا مرجعا واحدا شاملا باللغة الانجليزية (٢) ومقالا واحدا باللغة العربية (٣) ، بل أن بعضا من المعالجات

(١) راجع ١. د. ابراهيم العنانى ، معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي ، دار الفكر ، ١٩٨٠ ، د. جعفر عبد السلام ، معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية — دراسة تأصيلية وتحليلية على ضوء أحكام القانون الدولي — دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٨٠ .

(٣) Istvan Vasarhelyi, Restitution in International law. (٣) Budapest 1964.

(٣) ١. د. محمد طلعت الغنيمى ، دعوى الاسترداد في القانون الدولي — مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥١ يناير سنة ١٩٧٨ .

الفرعية كان يشوبها الغموض والابهام والخلط بين مدرك الاسترداد وبين غيره (١) من مدركات قانون الحرب كالتعويض الحربى واعادة الحال الى ما كان عليه ، مما يدل على صعوبة معالجة هذا الموضوع فى القانون الدولى •

تعريفات ومفاهيم

أرى قبل ايضاح خطة البحث التى اتبعتها أن أورد بعض التعريفات والمفاهيم •

(١) نلاحظ أن فير دروس Verdross فى كتابه قانون الشعوب Volkerrecht لم يعالج مشكلة استرداد الممتلكات المنزوعة كمسكلة خاصة منفصلة ، كما أن مارسيل سيير Marcel Sibert ١٩٥١ — وجوجنهايم Guggenheim ١٩٥٢—١٩٥٤ قد عالجا مشكلة استرداد الممتلكات المنزوعة دون تحليل سمات ذلك الاسترداد وباعتباره مماثلا لاستعادة الممتلكات المضبوطة نتيجة لاجراءات حربية استثنائية (تمييزية) أو تلك الممتلكات التى صودرت أو وضعت تحت الادارة الجبرية ، حيث كتب مارسيل سيير فى هذا الشأن .

«Les Clauses de restitution incluses dans les traites Cités ne se Limited pas aux biens Indûment prélevés et transportés à la suite d'actés de force ou de Contrainte, la mise Sous Séquestre des biens ennemis, Simble msure Conservatoire et d'administration, Peut beien trouver grâce devant le droit ; le principe du respect que l'on doit à la propriété privée Interdit pareille indulgenc à l'égard des saisies opérées sans motif de droit ou à l'égard des transferts protant sur des biens, droit et interêts de ressortiosanto ennemis quand ils résultent de mesures de force ou de contrainte prises par les Gouvernants du pays adverse en Considération même de la guerre D, apparence moins brutale que les illégales et exigent les mêmes repartion., réintégration dans les biens, droits et interêts dont il S'agit».

راجع استفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ١٢ — ١٣ ،
Marcel Sibert, Traité de droit International public, tome Premier, Paris, 1951, P. 323.

مفهوم الاسترداد في القانون المدني :

شرعت دعوى استرداد الحيازة في القانون المدني لحماية الحائز المادي من أعمال الغصب ، وكما يقول أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي فإنها تقوم أساسا على رد الاعتداء غير المشروع (١) ، وقد عرفت محكمة النقض المصرية الحائز المادي بأنه من كانت يده متصلة بالعقار اتصالا فعليا يجعل العقار تحت تصرفه المباشر كالحارس أو المستعير أو من ينوب عن الحائز ، ويشترط أن يكون هذا الاتصال قائما حال وقوع الغصب .

أما الاسترداد في القانون الدولي والذي نعالجه هنا ، فيتعلق بالأموال التي نزعت من اقليم يحتله العدو احتلالا مؤقتا ، فهو من مفاهيم قانون الحرب التي ترتبط ارتباطا تلقائيا بالمخالفة الدولية International delinquency ذلك أن الاسترداد في قانون السلام يختلط بإصلاح الخطأ وتعويض الضرر والذي يمكن أن يطلق عليه لفظ Restoration أو in Integrum restitutio بما يعنى إعادة الحال الى ما كان عليه عينا أو نقدا .

الا أن بعض الفقهاء ينظرون الى الاسترداد في القانون الدولي نظرة مماثلة للاسترداد في القانون المدني ، حيث يقررون أن وقوع مخالفة delict لا يعد شرطا أوليا لكليهما (٢) ، وتتوافق هذه النظرة للاسترداد مع التعريف الذي أوردته اتفاقية لاهاي الرابعة والذي يشمل الافراج عن الممتلكات التي تخضع للضبط وقت الحرب. وفقا للمادة ٥٣ من الاتفاقية المذكورة ، كما يشمل الالتزام الذي قرره معاهدات السلام عقب الحرب الثانية باستعادة الممتلكات التي انتزعت من ملاكها وقت الحرب نتيجة اجراءات تمييزية discriminatory war measures فالغرض من هذا الاجراء الاخير تلافي آثار تغييرات قانونية حدثت دون أن يتسبب في حدوثها فعل غير

(١) ١. د. محمد طلعت الغنيمي — دعوى الاسترداد في القانون الدولي

— مرجع سابق ، ص ٩٨

(٢) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٩ .

مشروع illegal act وذلك باعادة الحال الى ما كان عليه قبل وقوعها
وباعتبار أنها لم تكن •

ووفقا لرأى انزيلوتى DIONISIO ANZILOTTI فان الاسترداد فى القانون
الدولى يتضمن التعويض عن كل الافعال الدولية الخاطئة ، سواء تلك
التي وقعت فى ظل قانون السلام أم فى ظل قانون الحرب (١) •

خطة البحث :

يتعلق حق الاسترداد كما أوضحنا بالملكيات التي يتم انتزاعها من
الاقاليم المحتلة مما يثير مسئولية دولة الاحتلال عن ذلك ، فكان لزاما
علينا قبل أن نستعرض الهيكل العام لنظرية حق الاسترداد فى القانون
الدولى أن نعالج بصفة عامة سلطات دولة الاحتلال فى الاقاليم المحتلة مع
التعرض بصفة خاصة للقواعد المنظمة للتدخل فى الملكية فى قانون الحرب ،
وكذلك لأسس المسئولية الدولية بصفة عامة ، ولمسئولية دولة الاحتلال
بصفة خاصة عما ترتكبه هيئاتها أو افراد قواتها من مخالفات للقواعد
المتعلقة بحماية الملكية فى الاقاليم المحتلة ، مع الاشارة فى مواضع متعددة
لموقف الفقه الاسلامى من المسألة المعروضة ، وعلى ذلك تنقسم دراستنا
لهذا الموضوع الى ثلاثة أبواب كما يلى :

الباب الاول : ونخصه لدراسة سلطات دولة الاحتلال والحماية
الدولية للممتلكات فى قانون الحرب والشرعية الاسلامية •

وبالاب الثانى : ندرس فيه قواعد المسئولية الدولية ونشأة حق
الاسترداد •

وبالاب الثالث : ندرس فيه نظرية حق الاسترداد فى القانون الدولى
وتطبيقاتها مع معالجة العلاقة بين العرب واسرائيل فى ضوء قواعد
الاسترداد وتطورها •

(١) استفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ١٠ •

البَابُ الْأَوَّلُ

سلطات دولة الاحتلال والحماية الدولية للممتلكات
في قانون الحرب والشرعية الإسلامية

تقسيم :

يتعلق « حق الاسترداد في القانون الدولي » باستعادة ممتلكات تم الاستيلاء عليها أثناء ونتيجة الاحتلال الحربى أو النزاع المسلح ، فهذا الحق من مفاهيم قانون الحرب ، ولكن أليس من حق دولة الاحتلال أن تدمر وتستولى على ما يقع تحت يدها من ممتلكات العدو ، فضلا عن استغلالها تلك الممتلكات ؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تقتضينا البحث عن مدى سلطات دولة الاحتلال وعن الحماية التى قررها القانون الدولي للملكية فى الحرب ، والتفرقة فى هذا الشأن بين الملكية العامة والملكية الخاصة بل وبين المنقولات والعقارات فى كل منهما ، وعندما تتضح لنا حدود تلك الحماية فإننا نكون قد أوضحنا مجال حق الاسترداد فى القانون الدولي والممتلكات التى تكون محلا له ، وعلى ذلك فإننا نقسم هذا الباب الى فصلين نبدأ فى الفصل الاول بدراسة الاحتلال الحربى ، وفى الفصل الثانى نعالج الحماية الدولية للملكية فى الحرب •

الفصل الأول

الاحتلال الحربى ومدى مشروعيته وآثاره (*)

نبدأ هذا الفصل بدراسة الحرب وآثارها فى الاسلام ثم يلى ذلك ثلاثة مباحث تتعلق أولها بتعريف الاحتلال الحربى والثانى يبحث مدى مشروعيته فى القانون الدولى الوضعى ، والثالث لدراسة آثار الاحتلال الحربى خاصة ما يتعلق منها بالملكية فى الاقاليم المحتلة •

(*) راجع فى هذا الشأن بصفة عامة كل من :

- Brownlie, Ian. International law and the Use of Force by states. oxford. At the Clarendon Press. 1963.
- M. H. Keen. the laws of war in the late Middle Ages, LONDON Routhledge paul, Toronto University, 1965.
- Rolin. la droit moderne de la guerre, 3 Vol. 1921.
- G. I. A. D. Draper, Implementation of International law in Armed Conflicts. International Affairs, January 1972. Vol. 48 No. 1.
- T. Baty & J. H. Morgan, War its Conducts and legal Results, LONDON - 1915.
- L, Delbez La notion de guerre, 1953.

المبحث الأول

الحرب وآثارها في الاسلام

يحفل تاريخ الجنس البشرى بسلسلة يصعب بل قد يستحيل حصرها من الحروب ، تعددت أسبابها وأساليبها وتباين نطاقها ، ولقد مرت النظرة الى الحرب بتطورات عديدة بالنظر الى أسلوبها والقواعد التي تسيطر عليها ، فقديمًا كانت الحرب شاملة (١) ، فهي صراع بين كل مواطني الدول المتحاربة ، وخلالها كان يمكن قتل أى فرد أو استعباده من جانب المحارب الآخر ، ولكن ثمة عادات أكثر انسانية أخذت تنمو تدريجيا ، ولاشك أن تلك العادات هي التي قام عليها قانون الحرب ، وعندما نزلت الأديان السماوية تباين موقفها من الحرب فالدين اليهودي لم يحظر الحرب ، بل على العكس من ذلك أباحها ومجدها ، ولم يضع القيود على ممارستها ، فقانون اليهود هو السن بالسن وربهم هو رب الا فتقام والعهد القديم يروى كثيرا من القصص التي تؤيد ذلك (٢) .

ولقد كان للديانة المسيحية دور كبير في بداية الأمر في تحريم الحروب حيث أن الكتاب المقدس يعد اراقة الدماء جريمة ، الا أن العصور الوسطى قد شهدت صدور قرار ميلانو الشهير عام ٣١٣ ميلادية ، الذي أصبحت الكنيسة بمقتضاه قوة زمنية عظمى ، وبعد أن تحالفت الكنيسة مع السلطة الزمنية ، وهو مادعا القديس أو غسطينوس في بداية القرن الخامس الى اباحة الحرب وصياغة نظريته المشؤومة عن الحرب العادلة ، وكان يقصد

(١) راجع د. صلاح الدين عامر ، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام ، مع اشارة خاصة الى أسس الشرعية الدولية للمقاومة الفلسطينية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ص ٧٢ وما بعدها .

(٢) أ. د. حامد سلطان أحكام القانون الدولي العام في الشريعة الاسلامية ، دار النهضة العربية ، رابر ، سنة ١٩٧٠ ، ص ٢٤٦ — ٢٤٧ ، وراجع الكتاب المقدس ، طبعة جامعة كامبريدج سفر التثنية ١٠/٢٠ — ١٦ ، ص ٢١١ .

بها توفير الراحة لضباط المحاربين بالتوفيق بين المثل العليا الاخلاقية للكنيسة وبين الضرورات السياسية المحيطة ، وتقوم هذه النظرية على الأسس التالية :

— أن الحرب عمل من أعمال القضاء العادل المنتقم فهي لانزال العقاب بالظالم ومن ثم ليس هناك ظلم من جانب من يقوم بالحرب العادلة •

— أن الحرب هي لصالح المهزمين لأنها ترجع بهم الى حالة السعادة في السلام •

— أن الحرب انما تقع من أجل ضمان السلام •

وتخلص هذه النظرية الى أن الحرب التي يياشرها عاهل شرعى ، هي حرب أرادها الله ، وأفعال العنف المقترفة في سبيلها تفقد كل صفة من صفات الخطيئة • فالخصم والحال هذه هو عدو الله والحرب التي يياشرها انما هي حرب ظالمة ، وأخطر نتيجة لهذا المفهوم هو أن الأبرار كانوا يستطيعون تحليل كل شيء لانفسهم مما جلب على الانسانية مزيدا من الأهوال الناجمة عن تلك الحروب التي أعلنت باعتبارها حروبا عادلة •

فقد كانت الحرب وسيلة لاشباع غريزة السيطرة والطموح وسبيلا للتوسع والحصول على المغنم ، كما كانت أيضا وسيلة لحسم المنازعة ، وكانت الحرب الدفاعية أو الهجومية أمرا مشروعا لا يقيد الالتجاء اليه شرط أو حد ، وخلال تلك القرون ظهر الاسلام دين الرحمة ، فقامت النظرية الاسلامية في قانون الحرب على أساس انساني فريد ، وجدت دعائمها في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، وفيما تواتر عليه العمل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ، حيث قام الفقهاء المسلمون بمجهودات كبيرة في هذا المجال ما يزال أثرها باقيا على مر العصور ، ولعل أبرز هؤلاء هو الفقيه محمد بن الحسن الشيباني الذي يعد بحق المؤسس الأول لقانون الحرب ، حيث قام بصياغة تلك النظرية وتأصيلها على نحو فذ في مؤلفه (السير الكبير) •

ونتناول في المطلب الأول من هذا المبحث مشروعية الحرب في الاسلام
ثم في المطلب الثانى ندرس آثار الحرب في الاسلام خاصة ما يتعلق من
تلك الآثار بالملكات •

المطلب الأول

مشروعية الحرب في الاسلام

عند بحث مشروعية الحرب في الاسلام ظهر اتجاهان ، أحدهما
تقليدى يقرر أن علاقة الدولة الاسلامية بغيرها من الدول هي علاقة حرب^(١)
ويترتب على ذلك ما يلي :

١ — أن الجهاد فرض لا يحل تركه بأمان أو موادة ، الا أن يكون الترك
سبيلا اليه •

٢ — أن الحرب هي أساس العلاقة بين المسلمين وغيرهم ما لم يطرأ
ما يوجب السلم من أمان أو دخول المخالفين في الاسلام •

٣ — أن دار الاسلام هي ما تجرى عليها أحكام الاسلام •

فعلى المسلم ألا يغمد سيفه ما وسعته الطاقة الى أن يظهر الله
كلمته ويصبح الاسلام هدى البشرية جمعاء ، فلا يجوز للدولة الاسلامية
أن تدخل مع الدول غير الاسلامية في معاهدات صلح أو صداقة وان صح
أن تبرم معاهدات هدنة لا يتجاوز أمدها أربعة أشهر ان كان العدو
ضعيفا ولا تزيد عن عشر سنوات قابلة للتجديد ان كان في منعه ،
كما أن على الدول الاسلامية ان تغيرت الظروف تغيرا جوهريا أن تنهى
عهدها مع الأعداء بعد أن تعذرهم فترة كافية •

(١) أ . د . محمد طلعت الفنيمى — الاحكام العامة في قانون الامم
دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الاسلامى — التنظيم
الدولى — ص ١٤ ، أ . د . حامد سلطان ، المرجع السابق ،
ص ١١١ — ١١٢ ، محمد مقبل البكرى ، مشروعية الحرب
في الشريعة الاسلامية ، المجلة المصرية للقانون الدولى ،
مجلة ٣٥ سنة ١٩٧٩ ص ٧١ — ١٢٣ •

ولكن القرآن الكريم جعل لأهل الحرب في ذمة المسلمين حقوقا مقررّة — حتى ولو كانوا مقاتلين معتدين ، تلك الحقوق هي احترام الكرامة الانسانية في السلم والحرب على السواء ، والاخوة الانسانية والعدالة والمعاملة بالمثل في نطاق الفضيلة والوفاء بالعهد (١)

• أدلة هذا الرأي (٢)

أولا : من القرآن الكريم :

يقرر أصحاب هذا الرأي أن هناك آيات كثيرة تحض على القتال مطلقا دون تقييد • ومن هذه الآيات قوله تعالى في سورة البقرة : « كتب عليكم القتال و هو كره لكم » (٣) وفي سورة التوبة « فاذا انسلكم الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ان الله غفور رحيم » (٤) ، وقوله : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ، من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » (٥) وقوله تعالى « وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة واعلموا أن الله مع المتقين » (٦) •

ومعنى ذلك أن الأمر بالقتال هنا مطلق وسببه أن أولئك لا يدينون بدين الاسلام ولا يلتزمون بأحكامه ، كما يدل على ذلك أيضا لدى أنصار هذا الرأي ، ما جاء في القرآن من النهي عن موالاة أعداء الاسلام

(١) ١ . د . حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٧٢ — ٧٣ .

(٢) راجع ١ . د . محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ٤٦ — ٥٤ ، د . ابراهيم عبد الحميد ، محاضرات في العلاقات الدولية في الاسلام ، ١٩٧٠ — ١٩٧١ ، ص ٦ .

(٣) سورة البقرة ، آية ٢١٦ .

(٤) سورة التوبة ، آية رقم ٥ .

(٥) سورة التوبة ، آية رقم ٢٩ .

(٦) سورة التوبة ، آية رقم ٣٦ .

ومودتهم ، حيث قال سبحانه وتعالى في سورة آل عمران : « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا أن تتقوا منهم تقاة » (١) وفي سورة الممتحنة قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق » (٢) .

ثانيا : من الحديث الشريف :

ومن ذلك ما رواه البخارى من حديث بن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا اله الا الله ، فمن قال : لا اله الا الله ، فقد عصم منى نفسه وماله وحسابه على الله » (٣) فهذا الحديث وغيره من الأحاديث التى تحض على المقاتل بصفة عامة يدل على أن الاسلام يوجب على أهله قتال من لا يؤمنون به ولمجرد ذلك فقط .

ثالثا : من حيث وجوب شر الاسلام :

فاقد جاء الاسلام ليكون هداية للناس أجمعين ولأصلاح ما فسد من عقائدهم ، فاذا لم تسد أحكامه عن طريق الرفق واللين والرغبة ، وجب أن تسود من خلال العنف والقوة والرهبة ، لأن الله أرحم من أن يترك الناس يشقون بمثل هذا الفساد ومثله فى ذلك كمثّل الطبيب الذى يقسو على مريضه لكى يشفى من مرضه ، أو الوالد الذى يؤدب ولده فيقسو عليه فى سبيل ذلك .

(١) سورة آل عمران ، الآية رقم ٢٨ .

(٢) سورة الممتحنة ، الآية الأولى .

(٣) أبى عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن بردزبه الجعفى (مولاهم) البخارى (ونشير اليه فيما بعد بالبخارى) صحيح البخارى كتاب الجهاد والسير ، حديث ٢٦٤٠ ، الجزء الخامس ، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، ١٩٧١ ، ص ١١٩ .

ولكن هذا الرأي — وكما يقرر استاذنا الدكتور محمد طلعت الخنيمى — يقوم على مخالفة قواعد الاصول فى التفسير واغفال مبدأ أن الخاص يخص العام وتناسى أن الملاحق ينسخ السابق (١) .

وعلى ذلك فقد قام رأى آخر يقرر أن الحرب فى الاسلام شرعت للدفاع عن الدولة والدعوة الاسلامية ، فهو مقرر للدفاع الشرعى عن الدولة الاسلامية ، وأن الاصل فى العلاقة بين المسلمين وغيرهم هى علاقة السلم ، فالاسلام لا يقر الحرب بوصفها سياسة وطنية أو وسيلة لحسم نزاع أو وسيلة لاثبات روح السيطرة الا اذا كانت ثمة ضرورة ملجئة اليها ، ولا يسوغ للمسلم أن يتمناها أو يدعو اليها حتى مع المعتدين ، فان أمكن دفع الاعتداء بدونها كفى الله المؤمنين القتال .

أدلة الرأى الثانى :

أولاً : من القرآن الكريم :

يقول سبحانه وتعالى فى سورة الحج مبينا الاسباب التى تقوم الحرب عليها « اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير » (٢) فلا يجوز للمسلمين القتال الا اذا تعرضوا للظلم ، وأن الله سبحانه وتعالى يقول فى سورة البقرة « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » (٣) ، ويقول : « ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه ، فان قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين » (٤) ، « فان انتصروا فلا عدوان الا على الظالمين » (٥) ، فالمسلمون انما يقاتلون للدفاع ورد العدوان ، وهذه الآية تنهى عن الاعتداء نهياً لا يقبل النسخ حيث أنه مقرون بعلة لا تقبل النسخ ،

(١) ١. د. محمد طلعت الخنيمى ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢) سورة الحج ، آية رقم ٣٩ .

(٣) سورة البقرة الآية ١٩٠ .

(٤) سورة البقرة الآية ١٩١ .

(٥) سورة البقرة الآية ١٩٣ .

وهى أنه سبحانه وتعالى « لا يحب المعتدين » كما أن أول الآية « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم » معناها ومفهومها يفيدان تقييد الأمر بالقتال وقصره على من يقاتلون المسلمين .

كما أن لاسلام لا ينهى عن مودة الذين لا يقاتلون المسلمين والبر اليهم ولكن ينهاهم عن موادة وبر من يقاتلهم فقط ، وفي ذلك يقول سبحانه وتعالى في سورة الممتحنة « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين ، انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون » (١) .

ثانيا : من الحديث الشريف :

عن ابن عباس قال : « ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما قط الا دعاهم » ، وعن سليمان بن بريدة عن أبيه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أمر أميرا على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال اغزوا باسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا واذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال أو خلال فأيتهم ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، وادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين واخبرهم أنهم ان فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين .. » (٢) .

وفي هذا ما يدل على أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان يؤثر السلم ما وجد اليه سبيلا ، وما قاتل قط الا مضطرا ، وفي ذلك يقول

(١) سورة الممتحنة الآيتان ٨ ، ٩ .

(٢) محمد بن على بن محمد الشوكاني ، نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من أحاديث سيد الأخيار ، الجزء الثامن ، المطبعة المنيرية — ١٢٥٥ هـ ، ص ٥١ — ٥٢ .

صلى الله عليه وسلم « يا أيها الناس لا تمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية فان لقيتموهم فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف (١) ، وقد كانت جميع غزوات الرسول (عليه الصلاة والسلام) سواء في الجزيرة العربية أم خارجها ، انما كانت دفاعا أمام اعتداء واقع أو في سبيله لأن يقع بامارات دالة قاطعة على طريقة الحزم الحربى الذى لا ينكر فى أى زمان أو مكان (٢) .

ثالثا : من حيث وجوب نشر الاسلام :

ان المبدأ الأصيل فى نشر الدعوة الاسلامية هو وجوب الاسلام عن اقتناع تام وأنه لا اكراه على ذلك حيث يقول سبحانه وتعالى « لا اكراه فى الدين » (٣) ويقول « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » (٤) ، ويقول سبحانه وتعالى « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » (٥) ولاشك أن الايمان أمر داخلى بين المرء وربه ولا يستطيع انسان أن يكره قلبا على الايمان ما لم يقتنع المرء بذلك فالاكراه لا ينتج إلا هزيلا من الكفر والاصرار عليه .

وعلى ذلك فنظرية الجهاد العدوانى ليست من جوهر الاسلام فى شىء . وكما يقول أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى ، فان كانت تبرر واقعا عاشته الدولة الاسلامية فى عصر تدوين فقهاءها ، ولكنها لا تعبر مطلقا عن المبادئ الثابتة التى بنى عليها جوهر الاسلام ، ان الجهاد مأمور به دفاعا عن بيضة الاسلام وهو يكون فى هذه الحالة فرض عين

(١) الحافظ بن حجر العسقلانى ، فتح البارى ، الطبعة الاولى ، المطبعة الخيرية ١٣٢٥ هـ الجزء السادس ص ٥١ — ٥٢ ، وكذلك البخارى ، صحيح البخارى ، المرجع السابق ، الحديث رقم ٢٦٥٤ ص ١٢٧ .
(٢) ابراهيم عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٩ .
(٣) سورة البقرة الآية ٢٥٦ .
(٤) سورة يونس الآية ٩٩ .
(٥) سورة النحل الآية ١٢٥ .

إذا قصر الامام في تجهيز المسلمين أو كان المسلمون ممن يعيشون على حدود الامصار المعتدية (١) .

الرد على حجج الرأى الأول :

أولاً : من القرآن الكريم :

يجب حمل الآيات التى وردت بالقتال مطلقاً على تلك الآيات التى أتت به مقيداً ، فالقرآن كل لا يتجزأ والمطلق فى هذا يحمل على المقيد (٢) ، لقوله تعالى « أفَتُؤْمِنُونَ ببعض الكتاب وتكفرون ببعض » (٣) .

كما أن نهى الاسلام عن موالاة الكافرين ليس مقصوداً به النهى عن مسالمتهم والاحسان اليهم ، كما أن النهى قد جاء مقصوداً به المقاتلين منهم وأهل العدوان .

(١) ا. د. محمد طلعت الغنيمى المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٢) اللفظ المطلق هو الذى يدل على موضوعه من غير نظر الى الوحدة أو الجمع أو الوصف . بل يدل على الماهية من حيث هى كالرقبة فى قوله تعالى (فك رقبة) والفرق بين المطلق والمقيد أن المطلق يدل على الماهية مقيدة بوصف أو حال أو غاية أو شرط أو بعبارة عامة مقيدة بأى قيد من القيود من غير ملاحظة عدد ، كقوله تعالى « فتحرير رقبة مؤمنة » وهذا مثال المقيد بوصف ومثال المقيد بشرط كقوله فى كفارة اليمين : فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، فصيام ثلاثة الأيام مقيدة بالألا يجد رقبة ولا طعاماً ولا كسوة .
واتفق الفقهاء على أنه اذا اتحد الحكم والموضوع فإن المطلق يحمل على المقيد وان اختلف المطلق مع المقيد فى الحكم أو فى السبب فإن المطلق لا يحمل على المقيد عند أبى حنيفة وأصحابه رضى الله عنهم . . وان اختلف المطلق والمقيد فى الحكم واتحداً فى السبب لا يحمل المطلق على المقيد باتفاق العلماء الا بقريئة أخرى أى بدليل مستقل .

راجع ، الامام محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٨ ، ص ١٧٠ — ١٧١ .

(٣) سورة البقرة الآية ٨٥ .

ثانيا : من الحديث الشريف :

بالنسبة لحديث « أمرت أن أقاتل الناس ، حتى يشهدوا أن لا اله الا الله .. الخ » فقد قال أنصار الرأي الثانى (١) ، أنه من قبيل العام الذى لحقه التخصيص (٢) ، وذلك بآية الجزية ، وقوله تعالى « وان جنحوا للسلم فاجنح لها » (٣) فهذه الآية تعد تعليما محكما لا ناسخ له ولا تعارض بينها وبين آية السيف « وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة » (٤) ففى هذه الآية يتحدث سبحانه وتعالى عن طائفة معينة من المشركين كانت بأسرها تقاتل المسلمين ، فلم تشذ عن القاعدة التى وضعتها الآية الواردة بسورة البقرة (٥) ، وهى أن الحرب لا تكون الا دفاعا .

كما يضيف أنصار هذا الرأي الثانى (٦) ، أن ذلك الحديث انما يتحدث عن سبب من أسباب انتهاء الحرب — اذا ما نشبت بين المسلمين وغير المسلمين ، فهو لم يقصد الى فرض القتال على المسلمين وأمرهم بحمل السلاح مبتدئين ضد كل من لم يشهد بوحدانية الله وانما يقرر

(١) راجع د. ابراهيم عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ١٤ ، ١٥ .
(٢) اذا تعارض العام مع الخاص فالحنيفة يقولون ان اقترنا فى الزمان خصص الخاص العام ، لأن شروط التخصيص قد وجدت عندهم ، واذا لم يقترنا فان العام ان كان متأخرا نسخ الخاص ، وان كان الخاص هو المتأخر نسخ العام فى بعض أفرادها التى تقابل الخاص وذلك مبنى على أن التخصيص عندهم لابد وان يقترن الخاص بالعام زمانا ، وعلى أن العام والخاص كلاهما قطعى ، وان كليهما لا يحتاج الى بيان يستمد من الآخر ، أما جمهور الفقهاء فيقولون ، أنه لا يتصور تعارض بين الخاص والعام لان الخاص والعام اذا تواردا على موضوع واحد فان الخاص يكون مبينا للعام ذلك أن العام من قبيل الظاهر ، محتمل دائما للبيان مع العمل به على مقتضى عمومته حتى يعلم الدليل الخاص فى موضوعه فانه يبينه . راجع فى ذلك ، الامام محمد أبو زهرة ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(٣) سورة الانفال ، الآية ٦١ .

(٤) سورة التوبة ، الآية ٣٦ .

(٥) سورة البقرة الآية ١٩٠ .

(٦) ١. د. محمد طلعت الغنيمى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

للمسلمين مبدأ هو أن عليهم أن يغمدوا سيوفهم اذا ما شهد اعداؤهم بوحداية الله ، أو في عبارة أخرى ، فان الحديث لا شأن له بالاسباب الداعية الى الحرب وانما يضع معيارا شكليا لانهاء الحرب ، هو الشهادة ، ولان حمل الحديث على غير هذا المعنى يخالف المبادئ القرآنية • ونحن نؤيد هذا الرأي فيما يقرره من أن الحرب في الاسلام هي حرب دفاعية ، وذلك لقوة الاسانيد التي تدعم هذا الرأي •

الخلاصة :

نخلص مما سبق أن الحرب في الاسلام هي ضرورة لا فلجأ اليها الا للدفاع عن الاسلام أو الدولة الاسلامية ، فليس صحيحا أن التنظيم الدولي في النظرية الاسلامية يقيم علاقة بين دار الاسلام ودار المخالفين على أساس أحكام قانون الحرب ، وما يتبع ذلك من تحريم ابرام معاهدات المصلح والصدقة الدائمة بين الدولة الاسلامية وغيرها من الدول المخالفة •

وفي ذات المعنى نجد فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة (١) يقرر أن الحرب في الاسلام تعد استثناء في العلاقات بين المسلمين وغيرهم ، فهي ضرورة تقدر بقدرها ، فهي تتقرر لرد اعتداء ، فلا يجوز للمسلمين في الحرب وهي دفاعية من جانبهم أن يجاوزوا حد الدفاع لقوله تعالى « ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » (٢) ، وقوله تعالى « تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا » (٣) •

وبعد • وقد وضح لنا ان الحرب في الاسلام هي دفاعية ، فقد ألزم الاسلام ضرورة مراعاة القيود التالية (٤) :

-
- (١) فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ، نظرية الحرب في الاسلام ، مقال ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الرابع عشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٣٦ — ٣٩ .
(٢) سورة البقرة ، الآية ١٩٠ .
(٣) سورة القصص ، الآية ٨٣ .
(٤) أ. د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ — ٢٤٩ ، د. أحمد محمد الحوفى ، الجهاد ، ص ١٨١ — ١٨٦ .

- أن الحرب مقصورة على المقاتلين ، فلا يقتل أحد لا يشترك في القتال فعلا ، ولا يبيح الاسلام التمثيل بالقتلى •
- منع ائتلاف الأموال الا اذا كانت لها قوة مباشرة في الحرب ، لان في ذلك فسادا والله لا يحب الفساد •
- وجوب احترام مبادئ الانسانية والفضيلة أثناء الحرب والوفاء بالعهد •
- اجازة الأمان في ميدان القتال منعا لاستمرار القتال كليا أو جزئيا ما أمكن المنع ، كما لا يحل القبض على رعايا الدول المحاربة المقيمين في دار الاسلام •
- على المسلمين أن يرحموا خصومهم المهزومين ، فيكفوا عن قتلهم ويكتفوا بأسرهم وهم مخيرون في الأسارى بين اطلاقهم بغير مقابل واطلاقهم بفداء •
- لا يجوع المسلمون أعداءهم ولا يمنعونهم من الماء •
- لا يقتل المسلمون السفراء الذين يحملون اليهم رسائل أو أحاديث من أعدائهم •
- يروى عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر بعث الجيوش الى الشام ، وبعث يزيد بن أبي سفيان أميرا ، وقال أبو بكر « •• واني موصيك بعشر ، لا تقتلن امرأة ، ولا صبيا ، ولا كبيرا هرما ، ولا تقطعن شجرا مثمرا ، ولا نخلا ولا تحرقنها ، ولا تخربن عامرا ، ولا تعقرن شاة ولا بقرة الا للأكله ، ولا تجبن ولا تغل » وفي هذه الوصية نجد المبادئ السابقة السامية التي تعد مثالا رائعا للسمو الاخلاقي والفضيلة ، ويطول بنا المقام لو استرلسنا في شرح وبيان هذه السنن الرائعة التي سنّها الاسلام في الحرب وسار عليها المسلمون •
ونتنتقل بعد ذلك لدراسة آثار الحرب في الاسلام •

المطلب الثانى

آثار الحرب فى الاسلام *

آثار الحرب فى الاسلام ، منها ما هو متعلق بالأفراد وما هو متعلق بالأموال ، ويعنينا هنا أن نورد حديث بن بريدة عن أبيه ، ونصه كما يلى : «عن أبى حنيفة عن علقمة بن مرشد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث جيشا أو سرية أوصى صاحبهم بتقوى الله تعالى خاصة نفسه ثم قال : « اغزوا باسم الله ، قاتلوا من كفر بالله ، ولا تقتلوا وليدا ، ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا .. واذا لقيتم عدوكم من المشركين فادعوهم الى الاسلام ، فان أسلموا فاقبلوا منهم وكفوا عنهم ، والا فاخبروهم أنهم كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله الذى يجرى على المسلمين ، وليس لهم فى الفىء ولا فى الغنيمة ، فان أبوا الاسلام ، فادعوهم الى اعطاء الجزية ، فان فعلوا فاقبلوا منهم وكفوا عنهم » (١) ، ففى هذا الحديث ، كما فى وصية أبى بكر الصديق التى سبق أن اوردناها ، نجد تعاليم الاسلام السمحة التى تتعلق بالأفراد والأموال فى الحرب ، ويهمنى هنا أن ندرس ما يتعلق من تلك الآثار بالأموال لاتصالها بموضوعنا ، وهو حق الاسترداد ، فندرس موقف الاسلام من الممتلكات فى الحرب سواء فى ذلك ممتلكات الأعداء لدى المسلمين أم ممتلكات المسلمين فى يد العدو .

(*) راجع الامام محمد أبو زهرة ، المرجع السابق ، د . أحمد الحوفى ، المرجع السابق ، ١ . د حامد سلطان ، المرجع السابق ، رسالة د . وهبه الزجلى ، آثار الحرب فى الفقه الإسلامى ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٣ .

(١) الشوكانى ، نيل الاوطار ، مرجع سابق ، ص ٥١ — ٥٢ .

الفرع الأول

ممتلكات الأعداء لدى المسلمين

نبادر بالقول أن الاسلام لا يبيح ائتلاف ممتلكات العدو بعد الاستيلاء عليها وانتهاء القتال فعلا ، فذاك ضرب من الفساد لا يقره شرع ولا عقل ، ويمكن القول بأن الأموال التي يحوزها المسلمون بعد انتهاء الحرب تنقسم الى قسمين ، هما الفى والغنيمة (١) .

والفىء هو كل مال وصل من المشركين عفوا من غير قتال ، ودون ايجاف خيل ولا ركاب ، ومثاله مال الهدنة والجزية والعشور والخراج ، ويكون الفى منقولاً أو عقاراً ، فان كان عقاراً فانه لا يقسم وانما يقسم ريعه ، ويكون الفى من نصيب الجيش وعامة المسلمين ، وعلى التفصيل الوارد فى كتب الخراج (٢) .

أما الغنيمة فهي على نوعين :

١ — الأموال المنقولة ، وهي الغنائم المألونة ، وكانت تقسم على من شهد الغزوة مع المغيرة بين الراجل والفارس من المحاربين — اذ أن المحاربين كانوا يتزودون للقتال على نفقتهم الخاصة ، وبذلك كان الفارس يتكبد نفقات تفوق غيره فوجب تعويضه .

أما الأرضون ، فقد قسمت الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول أرض ملكها المسلمون عنوة وقهراً .

والثانى : أرض ملكها المسلمون عفوا لانجلاء أصحابها .

(١) على على منصور ، الشريعة الاسلامية والقانون الدولى ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٣٤٥ .

(٢) يحيى بن آدم القرشى ، الخراج ، ليدن سنة ١٨٩٥ ، ص ٨ ، قال حسن فى أرض الخراج لأهل الذمة من أسلم منهم فهو حر مسلم ويطرح الجزية عن رأسه وله الخيار فى أرضه ان شاء أقام فيها يؤدى عنها ما كانت تؤدى ، وان شاء تركها فيضعها الامام للمسلمين مع ما فى يديه مما كان فى أيدي أهل فارس .

والثالث : أرض تصالح المسلمون مع أعدائهم على أن تبقى في أيدي أصحابها الأصليين بخراج يؤدونه عنها (١) . وحكم النوع الأول في رأى الامام مالك ، أن تكون وقفاً على المسلمين جميعاً حين غنمت ولا تجوز قسمتها بين الفاتحين ، وأجاز ذلك أبو حنيفة في أحد آرائه ، وفي رأى آخر لأبى حنيفة أجاز أن يعيدها الى أيدي المشركين بخراج يقرر عليها فتكون أرض خراج ويكونون بها أهل ذمة (٢) .

(١) راجع ، أبى عبيد القاسم بن سلام ، الاموال ، الطبعة الاولى ، ١٩٦٨ — تحقيق محمد خليل هراس ، ص ١٤٦ « وأما البلاد التى لهم فيها السبيل الى ذلك فما كان منها صلحا صولحوا عليه فلن تنتزع منهم ، وهو تأصيل قول بن عباس الذى ذكرناه ، قوله : وما كان قبل ذلك فحق على المسلمين أن يوفوا لهم به فمن بلاد الصلح أرض هجر والبحرين ، وأيله ودومة الجندل وأذرح ، فهذه القرى التى أدت الى الرسول صلى الله عليه وسلم الجزية ، فهم على ما أقرهم عليه وكذلك ما كان بعده من الصلح ، منه بيت المقدس افتتحه عمر بن الخطاب صلحا ، وكذلك مدينة دمشق ، وافتتحها خالد بن الوليد صلحا ، وعلى هذا مدن الشام كانت كلها صلحا دون أرضها على يدى يزيد بن أبى سفيان ، وشرحبيل بن حسنه ، وأبى عبيد بن الجراح ، وخالد بن الوليد . . قال أبو عبيد فهؤلاء على شروطهم ، لا يحال بينهم وبينها (يعنى البلاد التى فتحت صلحا ، وهى التى ذكرها فيما سبق ، يوفى لأصحابها بما شرط لهم فى عقود الصلح) .

(٢) « وكذلك كل بلاد أخذت عنوة ، فرأى الامام ردها الى أهلها ، وأقرارها فى أيديهم على ذمتهم ودينهم ، كفعل عمر فى أهل السواد ، وإنما أخذ عنوة على يدى سعد (يعنى أن سواد العراق أخذ عنوة على يدى سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه ، ولكن عمر أقر أهله عليه ورده اليهم على أن يؤدوا خراجهم) وكذلك بلاد الشام كلها عنوة ما خلا مدنها (يعنى أن المدن كبيت المقدس ودمشق أخذت صلحا ، وأما أرضها وريفها فأخذ عنوة) » ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

وراجع كذلك ، يحيى بن آدم القرشى ، المرجع السابق ، ص ٩ ، حيث يقول « ومن قتل منهم فى الحرب ومن هرب وترك أرضه وكل أرض لم يكن فيها أحد ولم يوضع عليها الخراج . فذلك للمسلمين ، وهو الى الامام ان شاء أقام فيها من يعمرها ويؤدى الى بيت مال المسلمين عنها شيئاً ويكون الفضلة له ، وان شاء أنفق عليها من بيت مال المسلمين واستأجر من يقوم فيها ويكون فضلها للمسلمين ، وان شاء أقطعها رجلاً من له غناء عن المسلمين » .

وعلى ذلك فالاسلام لا يجيز تملك أرض الأعداء الا بعد الصلح وانتهاء الحرب وتكون اذا موقوفة على المسلمين جميعا ينفق منها في مصالح الدولة وتتدخل بذلك في دار الاسلام ، كما أجاز الاسلام الصلح في حالة غلبة المسلمين على عدوهم على ألا تمس أموالهم الخاصة ولا العامة ونردها اليهم بخراج ، أى بضريبة تتقرر عليها ويصبحون أهل ذمة ، أى يصبح علينا الدفاع عنهم ويصبح لهم ما لنا وعليهم ما علينا (١) ، ولا تفرض عليهم غرامات حرب ولا غيرها بدعوى نفقات جيش الاحتلال ، لأن الاسلام لا يريد بالحرب الملك والغنم والسلب والنهب ، بل يريد رد اعتداء المعتدين الذين بادرونا بالحرب ، وتأمين الدعوة ، ويكفى دليلا على ذلك ما ورد عن ابي هريرة رضى الله عنه أن رجلا سأل النبي عليه السلام فقال : رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يريد عرض الدنيا ، فقال عليه الصلاة والسلام ، لا أجر له ، فأعظم الناس ذلك فقالوا للرجل : عد لرسول الله لعلك لم تفقهه أى تفهمه فقال : رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يبتغي عرض الدنيا ، فقال عليه الصلاة والسلام : لا أجر له ثم أعاد ثالثا ، فقال : لا أجر له (٢) .

وان كان ذلك هو النظر الى ممتلكات الأعداء في الأقاليم التي تم فتحها في الحرب ،فما هو موقف الاسلام بالنسبة للممتلكات الخاصة للأجانب المقيمين في الدولة الاسلامية ؟ والأجنبي المقيم أو الموجود في دار الاسلام اما أن يكون ذميا واما أن يكون مستأمنا ، وذلك أن الاسلام دين وجنسية معا ، فغير المسلم يعتبر أجنبيا ، والذمي هو الذى يقيم اقامة دائمة او طويلة في دار الاسلام على أن يكون له ما للمسلمين

(١) ١ . د حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٢٣٩ ، بند ٣٥٦ ، على على منصور ، المرجع السابق ، ص ٣٤٠ — ٣٤٤ .

(٢) محمد بن الحسن الشيباني ، شرح كتاب السير الكبير ، املاء محمد بن أحمد السرخسي الجزء الاول ، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد ، مطبعة مصر سنة ١٩٥٧ ، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، ص ٢٥ .

وعليه ما عليهم ، ذلك بمقتضى عقد الذمة ، وهو لا يصدر الا من الامام ، وكما أنه لا يجوز مصادرة مال المسلم فكذلك الذمى (١) .

أما المستأمن فهو الحربى الذى يقيم فى دار الاسلام اقامة مؤقتة بمقتضى عهد الأمان الذى يعقده لمدة مؤقتة ، اختلف الفقهاء فى أنها أربعة أشهر أو أقل من عام ، والذى يستطيع أن يبذله كل مسلم ، ومركز المستأمن القانونى هو مركز الذمى الا إنه لا يدفع الجزية ، فان طال مدة اقامته

(١) راجع د. عبد الكريم زيدان ، أحكام الذميين والمستأمنين فى دار الاسلام ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١٣٠ — ١٣١ .

ويبلغ من رعاية الاسلام لحرمة أموال أهل الذمة وممتلكاتهم أنه يحترم ما يعدونه حسب دينهم مالا وان لم يكن كذلك فى نظر المسلمين ، فالخمر والخنزير لا يعتبران عند المسلمين مالا متقوما ، ومن أتلف لمسلم خمر أو خنزيرا لا غرامة عليه ولا تأديب ، بل هو مثاب ومأجور على ذلك ، ولا يجوز لمسلم أن يملك هذين الشيئين لا لنفسه ولا لبيعهما للغير ، ويقرر الحنفية أن الخمر والخنزير اذا ملكهما غير المسلم فهما من أنفس الاموال عنده ، فمن أتلفها على الذمى غرم قيمتها .

وفى عهد عمر الى أبى عبيدة بن الجراح أن « امنع المسلمين من ظلمهم والاضرار بهم وأكل أموالهم الا بحلها » .

وروى أبو يوسف فى الخراج ، ما جاء فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم الى أهل نجران ، ولنجران وحاشيتها جوار الله وذنمة محمد النبى رسول الله صلى الله عليه وسلم وملتهم وبيعهم وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير ، الخراج ، ص ٧٢ .

شكا أحد الرهبان النصارى فى مصر الى الوالى أحمد بن طولون أحد قواده لأنه ظلمه وأخذ منه مبلغا من المال بغير حق فما كان من ابن طولون الا أن أحضر هذا القائد وأنبه وعزره وأخذ منه المال ، وردّه الى النصرانى وقال له : لو ادعيت عليه أضعاف هذا المبلغ لألزمته به ، وفتح بابه لكل متظلم من أهل الذمة ولو كان المشكو من كبار القواد وموظفى الدولة .

ومن الأمثلة البارزة على ذلك موقف الامام الأوزاعى من الوالى العباسى فى زمنه عندما أجلى قوما من أهل الذمة من جبل لبنان لخروج فريق منهم على عامل الخراج ، وكان هذا الوالى أحد أقارب الخليفة وعصبية ، وهو صالح بن على بن عبد الله بن عباس فكتب اليه الأوزاعى رسالة طويلة كان مما قاله فيها : فكيف تؤخذ عامة بذنوب خاصة حتى يخرجهم من ديارهم وأموالهم

تحويل الى ذمى ، وللمستأمن ما للمسلمين وعليه ما عليهم (١) وعلى ذلك فأمواله لا تصدر سواء فى ذلك العقار أم المنقول ديننا أو عينا (٢) ، ولكن اذا عاد المستأمن الى بلده وترك مالا ببلاد المسلمين فان الفقهاء الاربعة يقررون أن الأمان باق لهذه الأموال بوصفه الأول، بطل أمان أنفسهم أم لم يبطل ، سواء كانت مغادرتهم لدار الاسلام لحاجة أو ذهبوا مستوطنين أو محاربين ، فكل ذلك لا تأثير له لأن الأمان يثبت فى المال لمعنى فيه وهو أنه دخل مع معصوم ، وهذا لا ينتقص حتى ولا ببطلان امان من كان معه ما دام هو فى دارنا (٣) ، ولا مصادرة هنا ، فاذا طلب المال صاحبه بعث اليه (٤) .

وحكم الله تعالى « ألا تذر واذرة وذرا أخرى » وهذا حق ما وقف عنده واقتدى به ، وأحق الوصايا أن تحفظ وترعى وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانه قال من ظلم ذميا أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه . (الى أن يقول فى رسالته فانهم ليسوا بعبيد فتكون فى حل من تحويلهم من بلد الى بلد ولكنهم أحرار أهل ذمة) . أنظر فى ذلك الاموال ، لأبى عبيد ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ — ١٧١ .

— أخذ الوليد بن عبد الملك كنيسة يوحنا من النصارى وأدخلها فى المسجد ، فلما استخلف عمر بن عبد العزيز شكوا النصارى اليه ما فعل الوليد بهم فى كنيستهم فكتب الى عامله برد ما زاده فى المسجد عليهم ، لولا أنهم تراضوا مع الوالى على أساس أن يعوضوا بما يرضيهم .

راجع د. يوسف القرضاوى ، غير المسلمين فى المجتمع الاسلامى ، ص ١٥ — ٢٩ .

(١) د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ — ٢٢٥ ،

د . عبد الحميد الحاج ، النظم الدولية فى القانون والشرعية ، معهد الدراسات الاسلامية ، ١٩٧٣ ، ص ١٤٨ .

(٢) د . ابراهيم عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٥٠ ، وكذلك د. أحمد محمد الحوفى ، المرجع السابق ص ١٤٨ .

(٣) الدسوقي على الشرح الكبير ، المطبعة الأزهرية ، ١٩٢٧ م ، الجزء الثانى ، ص ١٨٧ .

(٤) قارن ذلك بما ورد فى فتح القدير ، ولو أن حربيا دخل دارنا بأمان ثم عاد الى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم أو ذمى أو ديننا فى ذمتهم فقد صار دمه مباحا بالعود لأنه أبطل أمانه (وما فى دار الاسلام من ماله على حذر ، فان أسر أو ظهر على الدار فقتل سقطت ديونه وصارت الوديعة فيئا) أما الوديعة فلأنها فى يده

وإذا مات المستأمن فإن المولى عليه من مذاهب الأئمة الأربعة أن ماله لورثته لأن الأمان من حقوق المال ، فإذا لم يكن هناك وارث صار ماله غنيًا لبيت المال أى من أموال الدولة العامة وذلك كمال الذمى إذا مات ولا وارث له (١) .

ولكن ما هو الموقف بالنسبة للمال أو الدين الذى يحضره المسلم من الأجنبى ببلاده بقصد التجارة أو الوديعة أو غصبا ، يقرر الشافعية والحنفية والحنابلة ، أنه يجب رد هذه الأموال الى أربابها — ما كان بشرط أو تراخى فعلى وفقه — وما كان بغير ذلك فلا تلبث . لأنهم انما أعطوه الأمان على أن يأمنوه هم أيضا وان لم يكن ذلك مشروطا باللفظ ، فهو معلوم فى المعنى ، فمن أخذ لهم مالا بغير حقه أو لم يقف فيه عند شرطه فقد خان ونقض أمانة ، وهذا هو الغدر ولا يصلح فى ديننا الغدر (٢) .

تقديرًا لأن يد المودع كيده ، فيصير شيئًا تبعًا لنفسه ، وأما الدين فلأن اثبات اليد عليه بواسطة المطالب وقد سقطت ويد من عليه أسبق إليه من يد العامة فيختص به فيسقط (وان قتل ولم يظهر على الدار فالقرض والوديعة لورثته ، وكذلك إذا مات لأن نفسه لم تصر مغنومة فكذلك ماله) ، وهذا لأن حكم الأمان باق فى ماله فيرد عليه أو على ورثته من بعده ، قال : (وما أوجب المسلمون عليه من أموال أهل الحرب بغير قتال يصرف فى مصالح المسلمين كما يصرف الخراج) ، راجع فى ذلك الإمام كمال الدين محمد ابن عبد الواحد المعروف بابن الحنفى (فتح القدير) الطبعة الأولى ، ١٣٠٦ هـ ، الجزء الرابع ، ص ٣٥٣ .

- (١) ذهب بعض الشافعية الى أن أموال المستأمن عندنا لا تصير بموته أو قتله أينما كان الا الى بيت المال لانه لما كان الأمان على النفس لا يورث ، وجب أن يكون الأمان على المال لا يورث ، والوارث لم يعتقد فيه أمانا فلا أمان له كسائر أمواله (راجع كتاب الأم للإمام الشافعى ، دار المعرفة — لبنان — الجزء الرابع ، ص ١٩١) . ولكن هذا رأى فيه نظر حيث أن الأمان يبقى للمال لمعنى فيه كما سبق تعليل بقاء الأمان لمال المستأمن الذى غادر دار الاسلام . قارن ذلك بما ورد فى فتح القدير بالهامش السابق .
- (٢) د . ابراهيم عبد الحميد ، المرجع السابق ، راجع كذلك ، المغنى والشرح الكبير ، لابن قدامة ، الجزء العاشر ، الطبعة الأولى ، مطبعة المنار ، ص ٥٦٦ . وانظر كذلك مقدمة كتاب السير الكبير ، طبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٨ ، جزء أول ، للشيخ محمد أبو زهرة ، ص ٩٠ .

وعلى ذلك فان المصادرة في كافة الأحوال وفي كل صورها تعد أمرا ممنوعا في شريعة الاسلام وهي أكل للأموال بالباطل حيث ينهى عنها سبحانه وتعالى حيث يقول : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (١) ، وأن الحالة الوحيدة التي يجوز فيها مصادرة مال الأجنبي ، هي حالة ذلك الحربى الذى يدخل بلاد المسلمين خلسة وبغير إمان • فاذا وضعنا في اعتبارنا أن حالة الحرب في الاسلام لا تنفى امكانية الاتجار بين المسلمين وأعدائهم والتعامل معهم وما يستتبعه ذلك من اعطاء الأمان لمن يدخل تاجرا ، فلا يبقى بعد ذلك الا من دخل البلاد الاسلامية معتديا أو متسللا ييغى النيل من الاسلام ودولته ، وحيث لا عصمة لدمه فلا عصمة لماله •

ويكفى أن نورد هنا قوله تعالى : « ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا » (٢) ، وقول رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم « من أخذ من الأرض شيئا بغير حقه خسف به يوم القيامة الى سبع أرضين » (٣) وقوله صلى الله عليه وسلم : « على اليد ما أخذت حتى تؤديه » (٤) ، فذلك هو دستور الاسلام في محاربة الغصب والخاصين •

الفرع الثانى

مال المسلم في يد العدو

بعد أن بحثنا موقف الاسلام من اموال الأجانب ، ورأينا الى أنه لا يبيح مصادرتها على النحو الذى أوردناه تفصيلا ، فاننا نبحت هنا موقف الشريعة الاسلامية من أموال المسلمين التى تصل الى الأعداء ، سواء في ذلك قهرا أم مصادفة ، فالذى عليه الاجماع أن طرق التعامل

(١) سورة البقرة ، الآية ١٨٨ •

(٢) سورة المائدة ، الآية ٨ •

(٣) صحيح البخارى ، كتاب المظالم — ص ٢٣٦ ، حديث رقم ٢٢٠٤ •

(٤) أبو الوفا مصطفى المرازى ، الباب في شرح الشهاب ، القاهرة ،

١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م ، ص ٥٢ ، وهذا الحديث أخرجه القضاعى في المسند •

الصحيحة كالبيع والهبة وما إليها. يمكن أن تنتقل الملكية للمسلم ولغير المسلم ، ولكن الخلاف يثور حول امكانية تملك العدو لما أخذه بالقوة أو تصادف أن وقع بيده ، كما لو انفلتت دابة لمسلم وأخذها العدو .

تتقسم الآراء في هذا الشأن الى ثلاثة : (١)

الأول : يقرر أن العدو يملك ما أخذه مطلقا ، ويرتب حصول الملك على مجرد الاستيلاء ولو لم يحرز المال المستولى عليه بدار الحرب ، أى خارج حدود دار الاسلام وذلك قياسا على أن المسلم يملك على غير المسلم بالاستيلاء على ماله ، ولكن يرد على ذلك بأننا كمسلمين لا نحارب الا ردا لاعتداء ، فلا نعين عدونا علينا بتمكينه من امتلاك ما يستولى عليه منا ، لقوله تعالى « ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » (٢) . ولا قياس على التعامل الصحيح الذى يملك به غير المسلم حيث يقوم على أساس من الرضا والحصول على مقابل .

الثانى : يقرر أن العدو يملك ما استولى عليه ولكن بشرط أن يكون قد أحرزه خارج دار الاسلام (٣) وحجته في ذلك قوله تعالى :

(١) د . ابراهيم عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٥٤ — ٥٦ .

(٢) سورة المائدة ، آية ٢ .

(١) يقرر الامام علاء الدين أبى بكر مسعود الكاسانى الحنفى انه لا خلاف في أن الكفار اذا دخلوا دار الاسلام واستولوا على أموال المسلمين ولم يحرزوها بدارهم أنهم لا يملكونها حتى ولو ظهر عليهم المسلمون وأخذوا ما في أيديهم لا يصير ملكا لهم وعليهم ردها الى أربابها بغير شيء ، وكذا لو قسموها في دار الاسلام ثم ظهر عليهم المسلمون فأخذوها من أيديهم أخذها أصحابها بغير شيء لأن قسمتهم لم تجز لعدم الملك ، فكان وجودها والعدم بمنزلة واحدة . وهناك خلاف في حالة احرارهم بدار الحرب للأموال التى استولوا عليها من المسلمين ، قال بعض العلماء الحنفية ، يملكونها ، وقال الشافعى لا يملكونها ، ذلك أنهم استولوا على مال معصوم ، والاستيلاء على مال معصوم لا يفيد الملك كاستيلاء المسلم على مال المسلم (ولنا) أنهم استولوا على مال مباح غير مملوك ذلك أنه يزول ملك المالك بعد احرار

«للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا» (١) فيها هم المهاجرون الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم فاستولى عليها عدوهم وهى فى داره قد سماهم الله سبحانه وتعالى فى نص الكتاب فقراء ، هذا لا يستقيم الا اذا كانت أموالهم قد ملكت لعدوهم ، لأن الفقير هو من لا يملك شيئا • كما أنه لما قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ، أين تنزل غدا بمكة ، اجاب وهل ترك لنا عقيل من منزل ، وهو حديث صحيح أخرجه الشيخان ، فلولا زوال ملكه صلى الله عليه وسلم عن المنازل التى استولى عليها عقيل قبل أن يسلم وباعها — لنزلها ولم يعر تصرفات عقيل منها أى التفتات •

ويكفى للرد على ذلك ، أن هناك من الدلائل ما يفيد أن العدو لا يملك علينا شيئا ، ولذا وجب تفسير هذه الحجج بما يستقيم مع ذلك ، فيبدو أن التآلف على الاسلام كان دافعا لاجازة تصرفات عقيل وأمثاله ، كما أن اطلاق وصف الفقراء على المهاجرين فى الآية الكريمة كان اطلاقا مجازيا على سبيل الاستعارة لشبه المالك الذى لا يقدر على ماله بالمعدم الذى لا يملك شيئا ، من حيث عدم القدرة على الانتفاع بالمال •

الثالث : إما الرأى الثالث فيقرر أن العدو لا يملك مطلقا ما استولى عليه وحجته فى ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحديث الثابت الصحيح : « لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب من نفسه » ،

بدار الحرب ، فتزول العصمة ضرورة بزوال الملك ، وأما بيان تنفيذ الحكم ، نقول ، ملك المسلم يزول عن ماله باستيلاء الكفار عليه ويثبت لهم عندنا على وجه له حق الاعادة ، اما بعوض أو بغير عوض حتى ولو ظهر عليهم المسلمون فأخذوها وأحرزوها بدار الاسلام ، فان وجده المالك القديم قبل القسمة أخذه بغير شيء . راجع فى ذلك بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، الجزء السابع ، الطبعة الأولى ، ١٩١٠ م ، ص ١٢٧ — ١٢٨ .

(١) سورة الحشر آية ٨ .

ولذلك روى أحمد ومسلم من حديث عمران بن حصين قال : « أسرت امرأة من الأنصار وأصيبت العضباء (ناقة لرسول الله) فكانت المرأة في الوثاق . وكان القوم يريحون نعمهم بين يدي بيوتهم ، فانفلتت (أى المرأة :) ذات ليلة من الوثاق فأتت الابل ، فجعلت اذا دنت من البعير رغا فتتركه ، حتى انتهت الى العضباء فلم ترغ ، قال : وهى ناقة منوكة (أى مدربة — كما فى رواية أخرى) فقعدت فى عجزها ثم زجرتها فانطلقت ونذروا بها (بضم او فتح فكسر — علموا) فأعجزتهم ، قال ونذرت الله ان نجاها الله عليها لتنحرنها ، فأتوا رسول الله فذكروا ذلك ، فقال : سبحان الله ، بئس ما جزتها : نذرت لله ان نجاها الله عليها لتنحرنها . . لا وفاء لنذر فى معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم » (١) .

فهذا الحديث يدل دلالة مؤكدة على أن المرأة لم تملك الناقة رغم احرازها لها .

وعلى ذلك فالرأى الأخير هو الراجح ، وبناء عليه ، فانه يكون من حق الدولة الاسلامية أن تصادر الأموال التى فى حيازة الأجانب والتى حصلوا عليها بطريق غير مشروع وانتزعوها بذلك من بعض المسلمين . ومن المعلوم كما ذكرنا أن أهل الذمة لهم ما لنا وعليهم ما علينا — وأن هذه الأموال المصادرة ترد الى ملاكها ، فان لم يتم التعرف عليهم ، ردت الى بيت المال وخزانة الدولة — الا أنه اذا تقرر حق المسلم فى استرداد ماله لدى غيره ، فان عليه أن يقيم الدليل والبيينة على ان ذلك هو ماله . والدليل على ذلك ما روى فى قصة درع أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، فقد سقطت درع أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ، فوجدها عند رجل نصرانى ، فاختصما الى القاضى شريح ، قال على الدرع درعى ، لم أبع ولم أهب : فسأل القاضى ذلك النصرانى فى ما يقول أمير المؤمنين ؟ فقال النصرانى ، ما الدرع الا درعى ، وما أمير المؤمنين عندى بكاذب

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشيد القرطبي الأندلسي ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى — المطبعة الجمالية ١٣٢٩ هـ ، ص ٣٢٢ .

فالتفت شريح الى على يسأله •• يا أمير المؤمنين ، هل لك من بينة ؟ فضحك على وقال : أصاب شريح ، ما لى بينة ، وقضى شريح للنصرانى بالدرع ، لأنه صاحب اليد عليها ، ولم تقم بينة على خلاف ذلك ، فأخذها هذا الرجل ومضى ، ولم يمش خطوات حتى عاد يقول ، أما أنى أشهد أن هذه أحكام أنبياء ! أمير المؤمنين يديننى الى قاضيه فيقضى لى عليه ، أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ، الدرع درعك يا أمير المؤمنين ، اتبعت الجيش وأنت منطلق من صفين ، فخرجت من بعيرك الأورق ، فقال على رضى الله عنه أما اذا أسلمت فهى لك (١) •

يا نها من مبادئ سامية تلك المبادئ الاسلامية التى لا تفرق بين أمير وفرد من عامة الناس ، بل ان المسلم وغيره أمام القانون سواء ، فعلى من يدعى أن يأتى بالبينة على ما ادعاه ولو كان أميرا للمؤمنين •

فاذا كان الأمر كذلك فى الاسلام ، فان الصورة تكون أوضح لو أجرينا المقارنة بين ما عليه الحال فى الاسلام ، وبين ما تقرره الشرائع الأخرى فى هذا الشأن فقد رأينا أن اليهودية لا تحظر الحرب بل تمجدها ولم تضع القيود على ممارستها أو أساليبها ، وفيما يقوم به اليهود فى الأراضى العربية المحتلة خير شاهد على ذلك ، أما المسيحية فان كانت فى الأصل دينا يقوم على فكرة السلام الخالصة ، ومن تعاليمها النهى عن القتل والتحذير من القيام به الا أن روح السيطرة العسكرية قد تغلبت على رجالها فتراجعوا عن موقفهم أمام رجال الحكم حيث صدر قرار ميلانو الشهير الذى يبيح الحرب ويقتن السيطرة الاستعمارية ، ومن الملاحظ أن علماء القانون الاوربيين المسيحيين قد سارعوا الى تقرير قاعدتين قانونيتين مؤداهما :

(١) الامام الحافظ المفسر المؤرخ عماد الدين أبى الفداء اسماعيل ابن عمر بن كثير القرشى الدمشقى ، البداية والنهاية فى التاريخ — الجزء الثامن ، مطبعة السعادة ، ص ٤ — ٥ •

أولاً : أن كل اقليم خارج نطاق أوربا المسيحية يعد اقليماً مباحاً يجوز لاية دولة أوربية مسيحية امتلاكه عن طريق الاكتشاف والحيازة الرمزية •

ثانياً : أن مثل هذا الاقليم المكتشف يعد اقليماً مباحاً حتى ولو كان مسكوناً أو يحيا عليه شعبه الأصلي • فالقانون الدولي الأوربي المسيحي ، كان مقصوراً على الدول الاوربية المسيحية وحدها أما غيرها من الشعوب أو من الاقاليم فلا تدخل في نطاق القانون الدولي ولا يجوز لها أن تنتفع بأحكامه ، ويجب أن تعامل على هذا الأساس (١) •

هذا وسيبين لنا فضل الاسلام أكثر من ذي قبل عندما نستعرض في الفصول التالية ما شهدته البشرية من أهوال ومآسى نتيجة الحروب التي أدارها غير المسلمين •

(١) أنظر في تفصيل ذلك ، ١ . د حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٢٣٢ — ٢٣٤ .

المبحث الثانى

تعريف الاحتلال الحربى ومدى مشروعيته فى القانون الدولى

نتكلم فى هذا المبحث فى موضوعين هما تعريف الاحتلال الحربى ومدى مشروعيته فى القانون الدولى فى المطلبين التاليين :

المطلب الأول

تعريف الاحتلال الحربى (١)

جاء أول تعريف للاحتلال الحربى فى نص المادة ٤٢ من اللائحة الملحقه باتفاقية لاهائ الرابعة الموقعة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ونصها « يعتبر الاقليم محتلا عندما يصبح فعلا خاضعا لسلطة الجيش المعادى ولا يمتد الاحتلال الا الى الاقاليم التى تقوم فيها هذه السلطة وتكون قادرة على تدعيم نفوذها » (٢) .

(١) انظر فى ذلك ، د . محى الدين على عثماوى ، حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربى مع دراسة خاصة لانتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان فى الاراضى المحتلة ، دار الجيل للطباعة ، الفجالة ، ص ٩٩ — ١٠٠ .

وكذلك ، د. صلاح الدين عامر — الحق فى التعليم فى الاراضى المحتلة ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد الرابع والثلاثون ، ١٩٧٨ ص ١١٥ وما بعدها .

— T. J. Lawrence. M. A. The Principles of International Law. Seventh Edition, Macmillan & Co. L. T. D. LONDON - 1930 PP. 411 FF.

— William W. Bishop Jr. International Law Cases and Materials, little Brown and Company, Boston and Tronto. 1971, P. 981.

(٢) « Territory is Considered Occupied When it is actually Under the outhority of the hostile Army, The Occupation extends only to the territory where such authority has been establishd and can be exercised». انظر وليم بيشوب ، المرجع السابق ، ص ٩٨١ .

ويتضح معنى هذا النص في ضوء المناقشات التي تمت في بروكسل سنة ١٨٧٤ والتي عبرت عن وجهة النظر في غزو ألمانيا لفرنسا سنة ١٧٨٠ ، كما يقارن البعض في هذا الصدد بين الاحتلال الحربى والحصار البحرى (١) ، فكما أن الحصار لا يكون معترفا به الا اذا كان مؤثرا ، فان الاحتلال يجب أن يبقى في سيطرة مؤثرة ، لان الحقوق الخاصة بالاحتلال تؤسس على مجرد القوة ولا تمتد الى ما يجاوزها (٢) .

ويعرف البعض الاحتلال الحربى ، بأنه مرحلة من مراحل الحرب ، تلى الغزو مباشرة وتتمكن فيها قوات الدول المحاربة من دخول اقليم العدو ووضعها هذا الاقليم تحت سيطرتها الفعلية بعد أن ترجح كفتها بشكل لا منازعة فيه ويتوقف القتال المسلح ويسود الهدوء تماما الاراضى التى جرى عليها القتال (٣) .

ويتميز الاحتلال الحربى عن الغزو وفقا لهذا التعريف بضرورة أن تتم السيطرة الفعلية على الاقليم فى الاحتلال الحربى ، بأن ينشأ نوع من الادارة الفعلية فى حين أن ذلك لا يتم فى الغزو الذى يعد مرحلة سابقة على هذا الاحتلال ويقتصر على مجرد وجود القوات المسلحة للدولة الغازية بأراضى الدولة الاخرى المعادية ، وتستمر حالة الغزو وحالة الحرب قائمة ما استمرت المقاومة ولو من أفراد الشعب وتكون لهم صفة المحاربين (٤) .

كما يختلف الاحتلال الحربى عن الفتح ، وهو نقل السيادة تماما من اقليم تابع لدولة الى سيادة دولة أخرى ، اما نتيجة لاختصاص الاقليم

(١) Blockade.

(٢) ت. ج. لورانس ، المرجع السابق ، ص ٤١١ ، أ. د. ابراهيم العناتى ، دراسات فى القانون الدولى العام ، دار الفكر ، سنة ١٩٨١ ، ص ٤٩٤ .

(٣) راجع ، د. محى الدين على عثماوى ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

(٤) راجع ، على على منصور ، الشريعة الاسلامية والقانون الدولى ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٣٤٥ ، أ. د. عز الدين فوده ، شرعية المقاومة فى الاراضى المحتلة المنشور بالمجلد الأول من دراسات فى لانتانون الدولى ، سنة ١٩٦٩ عن الجمعية المصرية للقانون الدولى ، ص ١ وما بعدها .

ثم ضمه وأما نتيجة لمعاهدة انفصال • أما الاحتلال الحربى فيتضمن وقف ممارسة حقوق الحكومة الشرعية فى السيادة مؤقتا ، غير أنها تظل موجودة ولا تنتقل الى الدولة التى تقوم بالاحتلال بأية طريقة كانت (١)

ويميز البعض أيضا بين الاحتلال الحربى والاحتلال العسكرى الذى يتم خلال النزاع المسلح الذى لا يرقى الى الحرب ، وفى الحالة الاخيرة نجد أن هناك اعتبارين أساسيين أولهما أن الاحتلال العسكرى أمر واقع ويجب أن نقبل أن يكون للمحتل العسكرى بعض قوة الحكومة والادارة اذا ما أردنا أن نحفظ الاقليم المحتل من الضياع والفوضى ، وثانيهما ، أنه من الصعب أن نتوقع أن يكون للمحتل فى هذه الحالة سلطات أكثر مما للمحتل فى الحرب ، وعلى ذلك لا يعطى الاحتلال العسكرى للمحتل أى حقوق سيادة على الاقليم (٢) •

وعلى ذلك ، فان هناك عناصر ثلاثة للاحتلال الحربى تشير اليها بايجاز فيما يلى :

أولا : قيام حالة الحرب أو نزاع مسلح بين قوات دولتين •

فالاحتلال الحربى كما قلنا من قبل ، يعد مرحلة تلى الغزو مباشرة ولا ينهى حالة الحرب القائمة بين الدول المتحاربة برغم هزيمة الجانب الذى احتلت أراضيه ، وبذلك يفترق الاحتلال الحربى عن الاحتلال العسكرى الذى يحدث فى زمن السلم فى غير حالة الحرب (٣) •

ثانيا : قيام حالة فعلية مؤقتة ، تحتل فيها قوات مسلحة أجنبية أراضى دولة أخرى وتضعها تحت سيطرتها •

(١) د. صلاح الدين عامر ، المرجع السابق ، ص ١١٥ ، ١. د. ابراهيم العناني ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٢) MC Nair and A. D. Watts, Legal effects of war 4 thed. 1966. P. 418.

(٣) F. Liewellyn Jores, Military Occuytion of Alien Territory in Time of Peace, G. S. Vol. 9 London, 1962.

فالاحتلال الحربى ليس حالة قانونية ، بل هو حالة فعلية أوجدتها القوة التاهرة (١) الناتجة عن وجود القوات المسلحة الاجنبية فى الاراضى المحتلة بعد هزيمتها للقوات المعادية وشل قدرتها على المقاومة واسكات فاعليتها (٢) ، كما أن الاحتلال وضع مؤقت غير دائم لانه مرحلة من مراحل الحرب تقوم فيها قوات الاحتلال بتثبيت أقدامها بصفة مؤقتة فى الاراضى التى تحتلها وذلك فى انتظار نشوب القتال من جديد مع القوات المعادية التى تحاول خلال فترة الاحتلال اعادة تنظيم صفوفها واعداد نفسها لطرد جيش الاحتلال أو انهاء حالة الحرب والانسحاب من الاراضى المحتلة .

ولا يقوم الاحتلال الحربى على أساس من القانون ، بل هو نتيجة لواقع الغزو حتى ولو نشأ الاحتلال بعد عقد هدنة بين الطرفين يتوقف خلالها القتال ، ذلك أن الهدنة لا تنهى حالة الحرب .

ثالثاً : يجب أن يكون الاحتلال مؤثراً .

فالاحتلال لا يبدأ الا اذا كانت قواته قد استطاعت السيطرة على الاراضى التى غزتها وأوقفت المقاومة المسلحة فيها وتمكنت من حفظ الأمن والنظام فى هذه الاراضى واخضعتها للسلطة العسكرية الجديدة التى تنشؤها بمجرد توقف القتال (٣) ، وقد يحدث هذا ولو لم تكن قوات الغزو قد انتشرت فى كل الاراضى المحتلة بل يكفى سيطرة هذه القوات على جميع هذه الاراضى وان اقامت هذه القوات فى أجزاء منها وتركت الباقي بشرط السيطرة عليها ، أما الاراضى التى لاتستطيع قوات الاحتلال السيطرة عليها ، فهى تخرج عن نطاق حالة الاحتلال الفعلى ، وفى هذا المعنى تنص المادة ٤٢ من لوائح الحرب البرية « ولا يمتد الاحتلال الا الى الاقاليم التى تقوم فيها هذه السلطة وتكون قادرة على تدعيم نفوذها » .

Farcemajure.

(١)

(٢) د . محى الدين على عشاوى ، المرجع السابق ، ص ١٠٢—١٠٣

(٣) The laws of war in Occupied Territory, The International

law Association Report of the Thirty — Fifth Conference held at Warsaw 1928. London Sweet a Maxwell L. T. D. 2 & 3 Chancery Lane 1929. P. 89.

المطلب الثانى

مدى مشروعية الاحتلال الحربى فى ألقانون الدولى

كانت الحرب قديما وسيلة مشروعة لفض المنازعات بين الدول ، وبالتالى كان اكتساب ملكية الاقليم بالضم أمرا متعارفا عليه ، الا أن تقدم المجتمع البشرى وما جلبته عليه الحروب من دمار أقنع الدول بضرورة نبذ هذه الوسيلة وتقرير عدم مشروعيتها ، فالقانون الدولى فى الوقت الراهن يمنع اللجوء للحرب ويعتبرها وسيلة غير مشروعة لحل المنازعات الدوائية ، فلا يسمح القانون الدولى باستخدام القوة المسلحة الا فى حالة الدفاع الشرعى الفردى او الجماعى أو بتكليف من المنظمة الدولية من أجل حفظ السلم والأمن الدولى كما ورد فى المادتين ٥١ ، ٤٢ من ميثاق الامم المتحدة (١) .

وليس هذا فحسب ، بل ان الغزو المسلح يعد جريمة ضد السلم والأمن الدولى كما اعتبرته محاكمات نورمبرج جريمة ضد أمن البشرية

(١) تقرر مبدا حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية فى المادة الثانية (فقرة ٤) من ميثاق الامم المتحدة حيث ورد « يمتنع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة الاراضى أو الاستقلال السياسى لاية دولة أو على أى وجه آخر يتفق ومقاصد الامم المتحدة »

الا أن المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة تنص على أنه « ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعى للدول فرادى أو جماعات فى الدفاع عن أنفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء « الامم المتحدة » وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى والتدابير التى اتخذها الاعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ الى المجلس فورا ولا تؤثر تلك التدابير بأى حال فيما للمجلس بمقتضى سلطته ومسئوليته المستمرة من أحكام هذا الميثاق من الحق فى أن يتخذ فى أى وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الاعمال لحفظ السلم والأمن الدولى أو اعادته الى نصابه » .

=

تستوجب معاقبة مرتكبيها ، الأمرين بها والمتآمرين على ارتكابها ، يستند
الرأى الغالب فى تقرير عدم مشروعية الاحتلال الحربى على الأسس
التالية (١) •

١ — نظرا لان الحرب تعد خطا جسيما من الدولة التى تشنها وحيث أن
هناك مبدأ قانونى معروف بمقتضاه لا يترتب على الخطأ حقا
فلا يترتب على الحرب حق احتلال أراضى الدول الأخرى •

٢ — وفى نفس المعنى السابق تقضى نظرية البطلان التى تعتبر من
النظريات العامة فى القانون الدولى بأن ما يبنى على الباطل فهو باطل
وحيث أن الحرب تعد عملا غير مشروع وباطلة آثارها فى القانون
الدولى ؛ فان ما يقترن بها من احتلال حربى يعد باطلا وغير
مشروع أيضا •

٣ — وحيث أن الاحتلال الحربى هو جزء من الحرب ومرحلة من مراحلها
فان الاثنى يأخذان نفس الحكم من حيث التكييف القانونى لكليهما
من حيث عدم المشروعية •

وتنص المادة ٤٢ من الميثاق ، على أنه « اذا رأى مجلس
الأمن أن التدابير المنصوص عليها فى المادة ٤١ (وقف الصلات
وقطع العلاقات) لا تفى بالغرض أو ثبت أنها لم تف به جاز له
أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال
ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولى أو اعادته الى نصابه ، ويجوز
أن تتناول هذه الاعمال المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى
بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم
المتحدة .

راجع فى هذا الشأن ١. د. محمد طلعت الفهمى ، الأحكام
العامة فى قانون الأمم ، التنظيم الدولى ، مرجع سابق ص
٨٩٩ — ٩١٩ ، ١. د. على صادق أبو هيف ، القانون الدولى العام
الطبعة الثانية عشر ، منشأة المعارف ١٩٧٥ ، ص ٧٨٥ بند
٤٧٨ ، د. جعفر عبد السلام ، قواعد العلاقات الدولية فى القانون
الدولى وفى الشريعة الاسلامية ، الطبعة الاولى ، ١٩٨١ ،
ص ٧٠٢ •

(١) راجع د. محى الدين على عثماوى ، المرجع السابق ص ١٠٩ —
١١٤ •

Herbert W. Briggs, Non — Recognition of Title By
Conquests and Limitation on the Doctrine, Am S. I. L.
1940. I.P. 72 — 78.

٤ — أنه طبقا لقاعدة أن النصر لا يخلق حقوقا وأنه لا ثمار للعدوان (١) فإن أى عدوان تشنه دولة ضد أخرى وتنتصر فيه على قوات هذه الأخيرة في مرحلة من مراحل الحرب لا يعطى المعتدى حقا قانونيا في احتلال أراضي الدول الأخرى .

٥ — أن معظم الفقهاء كما رأينا في المطلب السابق ، قد اعتبروا الاحتلال الحربى حالة واقعية وليست حالة قانونية وأنها لا تتفق تماما مع القانون الدولي وإن كان هذا القانون يضطر الى تنظيمها كما هو الحال في الحرب .

٦ — أن الاحتلال الحربى في خلال الحرب العالمية الاولى والثانية قد حدث بالمخالفة لقواعد القانون الدولي العرفية والاتفاقية وكذا بالمخالفة للمعاهدات الدولية التى كانت سارية في زمن هذه الحروب بالاضافة الى كون الاحتلال قد جاء في الحالات المذكورة نتيجة لحروب عدوانية محرمة في القانون الدولي .

٧ — بالرجوع الى مبدأ ستيمسون Stimson (٢) الذى استنكر احتلال اليابان لمنشوريا في سنة ١٩٣٠ بالمخالفة لمعاهدة بريان كيلوج (٣) ، هذا المبدأ الذى قبلته عصبة الأمم واعتبرت بمقتضاه

(١) No Fruits of Aggression.

(٢) Quincy Wright. The Stimson Note of January 7, 1932. AM. J I . L. Vol. 26, 1932. P. 342.

وستيمسون هو وزير الخارجية الأمريكى الذى وجه مذكرة الى اليابان والصين احتجاجا على محاولة اليابان تكوين جمهورية في منشوريا بعد انتزاعها من الصين ، وقد انضمت عصبة الأمم لموقف الولايات المتحدة في الاعتراض على احتلال اليابان لمنشوريا وذلك بقرار العصبة الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٣٢ .

(٣) تنسب هذه المعاهدة الى وزيرى خارجية كل من فرنسا والولايات المتحدة ، وقد وقعت في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ ووقع عليها بالاضافة الى الدولتين المذكورتين كل من ألمانيا

أن احتلال اليابان لاراضى منشوريا يعد أمرا غير مشروع ومخالفا لميثاق العصبة ، يمكننا القول بأن هذا المبدأ يقرر عدم مشروعية أى احتلال حربى ناتج عن الغزو المسلح .

٨ — أن الدول الامريكية قد وقعت في مؤتمرها المنعقد في مونتفيديو في الفترة من ٣ — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ اعلانا تنبذ فيه استخدام القوة كوسيلة لحل المنازعات المتعلقة بالاراضى ، وأنها لن تعترف بأية تسوية لا تتم عن طريق الوسائل السلمية وبدون استخدام القوة ، كما أنها لن تعترف بشرعية الاحتلال أو الاستيلاء على الاراضى بالقوة المسلحة .

٩ — أن الاحتلال الحربى يعد انتهاكا لسيادة وسلامة أراضى الدول المحتلة وكذا استقلالها السياسى ، الامر الذى يتعارض مع نص المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، كما سبق أن أشرنا ، كما يتعارض أيضا مع قرار الجمعية العامة رقم ٢١٦٠ الدورة رقم ٢١ الخاص بخطر التهديد باستعمال القوة واستعمالها في العلاقات الدولية ، وقد صدر هذا القرار في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وقد جاء بالبند الاول منه ما يلى :

ان الجمعية العامة تؤكد من جديد ما يلى :

(أ) أن تراعى الدول وجوبا في علاقاتها الدولية الالتزام الدقيق بحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الاقليمية أو

وبلجيكا وبريطانيا وممتلكاتها ، وإيطاليا واليابان وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، وكان الهدف منها تحريم الحروب في العلاقات الدولية وقد انضم الاتحاد السوفيتى اليها في ٩ فبراير سنة ١٩٢٩ ، راجع أ. د. محمد طلعت الغنيمى ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ ، د. تيسير شوكت النابلسي ، الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية المحتلة — دراسة الواقع للاحتلال الاسرائيلى في ضوء القانون الدولى العام — رسالة — حقوق عين شمس . ١٩٧٥ ، ص ١٦٠ .

الاستقلال السياسى لاية دولة أو على أى نحو آخر يتنافى مع مقاصد
الامم المتحدة ويعتبر بالتالى كل اعتداء مسلح ترتكبه أية دولة على أخرى
وكل استعمال للقوة بأى شكل آخر يتنافى مع ميثاق الامم المتحدة ، عملا
يشكل خرقا للقانون الدولى تترتب عليه مسؤولية دولية (١) .

وعلى ذلك فالاحتلال الحربى أصبح بلا شك عملا غير مشروع وفقا
للقانون الدولى ، بل أصبح جريمة ضد السلم والامن الدولى وهو الامر
الذى يستنكره المجتمع الدولى فى كل واقعة احتلال .

(١) انظر نص القرار باللغة العربية فى الوثائق الرسمية للجمعية
العامة الدورة الحادية والعشرون الملحق رقم ١٦ ص ٩
(A/6316) (فى الفترة من ٢٠ سبتمبر الى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٦)
وقد صدر القرار المذكور بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل صوتين وامتناع
٨ أعضاء عن التصويت .

المبحث الثالث

الآثار القانونية للاحتلال الحربى

دراسة لسلطات دولة الاحتلال

رأينا فى البحث السابق أن الاحتلال الحربى لا يعدو أن يكون واقعة مادية ، فما هى الآثار القانونية التى يترتبها القانون الدولى على هذه الواقعة ؟

يتفق الفقه الدولى على أنه لا ينتج عن الاحتلال الحربى نقل السيادة على الاقليم المحتل لدولة الاحتلال ، وقد استقر هذا المبدأ منذ أوائل هذا القرن ، فقد أصدرت القوات المتحالفة فى ١٨ نوفمبر ١٩١٦ اعلانا جاء به (أن هناك مبدأ مقرا فى القانون الدولى تقبله الامم المتحدة وبمقتضاه ونتيجة لوصف الاحتلال الحربى بأنه أمر واقع غير مستقر ، فإنه لا يتضمن نقل السيادة على الاقليم المحتل وبالتالي لا يتضمن أى حق فى تحويل ملكية هذا الاقليم لصالح أى فرد (١) .

وباعتبار الاحتلال الحربى وضعاً مؤقتاً غير مستقر فإن الدولة المحتلة تحاول أن تنهض من كبوتها وأن ترفع عن كاهلها وضع الاحتلال وقد يكون ذلك بمقاومة المحتل أو بتوقيع اتفاق سلام ينهى حالة الحرب ، لذا فإن السلطات التى يمنحها الاحتلال لا تعدو أن تكون سلطات مؤقتة ترتبط بسلامة جيش الاحتلال وامداداته وإدارة الاقليم المحتل وتأمين سكانه .

(١) وليم بيشوب ، المرجع السابق ص ٩٨٥ حيث يقرر «by reason of its precarious & de facto character of possession a military occupation resulting of war may not imply a transfer of sovereignty over the territory occupied and Consequently does not involve any right of disposing of this territory to the profit of anyone».

— Majorie M. whiteman, Digest of راجع ايضا
International law, Department of state Publication
1968. Vol 10. PP. 540 — 598.

وقد عنيت اتفاقية لاهاى بتنظيم سلطات دولة الاحتلال ، وسنتعرض لذلك تفصيلا فيما بعد بالدرجة التى يقتضيها هذا البحث ، ويفرق البعض بين الآثار العامة والآثار الخاصة للاحتلال الحربى .

• الآثار العامة للاحتلال الحربى (١) •

يجب على قوات الاحتلال وهى تدبير الاقليم المحتل بما لها من سلطة مؤقتة ، أن تراعى ما هو فى صالح السكان وأن تحترم حياة الأشخاص وشرفهم العائلى وممارستهم واعتقادهم الدينى وممتلكاتهم الخاصة (٢) ، وعلى المحتل أن يتخذ كل الاجراءات اللازمة لاعادة وتأكيد الأمن والنظام العام .

ولا يحق ضم اقليم العدو خلال الحرب ، وتطبيقا لذلك يمتنع على سلطات الاحتلال القيام بضم جزء من الاقليم أو التصرف فيه على أى نحو ما دامت الحرب مستمرة (٣) ، ويتحدد نطاق الاحتلال بأقاليم العدو التى انسحب منها بعد هزيمته العسكرية ، ويترتب على ذلك منع سلطات الاحتلال — كقاعدة عامة من تغيير القوانين الموجودة أو مخالفة القواعد الدستورية واللوائح الداخلية للاقليم المحتل (٤) أو الاعتداء على حقوق الأهالى ، فالاحتلال لا يؤدى الى تغيير جنسية السكان أو نقل ولائهم لحكومتهم الأصلية (٥) ، وليس للمحتل أن يوقع على السكان أية عقوبات

(١) راجع ، محمود سامى جنيئة ، القانون الدولى العام ١٩٣٣ ، ص ٧٤٨ وكذلك قوانين الحرب فى الاراضى المحتلة ، تقرير جمعية القانون الدولى للمؤتمر الخامس والثلاثين ، مايو ١٩٢٨ ، المرجع السابق ، ص ٩٠ — ٩٢ .

(٢) المادة ٤٦ من اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاى الرابعة سنة ١٩٠٧ .
(٣) راجع ، ماكثير ، المرجع السابق ، ص ٣٦٩ ، د. عز الدين فوده ، المركز القانونى للاحتلال الحربى ، المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد ٢٥ ، سنة ١٩٦٩ ، ص ١ — ٦٢ ، د. صلاح الدين عامر ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

(٤) راجع المادة ٤٣ من اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاى الرابعة سنة ١٩٠٧ ، ولیم بيشوب ، المرجع السابق ص ٩٨١ — ٩٨٤ .
(٥) المادة ٤٥ من اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاى الرابعة سنة ١٩٠٧ ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

جماعية الا عن أفعال يمكن نسبتها اليهم جميعا (١) ، ويجب عليه أن يدفع الأجسور العادية للعاملين سواء عينا أم نقدا (٢) ، ولا يحق له أن يلزم المواطنين بالمشاركة في الأعمال الحربية أو تقديم خدماتهم لصالح جيش الاحتلال وضد وطنهم (٣) . واذا قام المحتل بجباية ضرائب من السكان فعليه أن يصرفها في مصارفها العادية لصالح سكان الاقليم المحتل (٤) ، ويكون للحكومة الشرعية للاقليم أن تعهد بمصالحها ومصالح سكانها الى دبلوماسى معتمد لدى قوات الاحتلال .

الآثار الخاصة للاحتلال الحربى (٥) :

تتعلق هذه الآثار بما يكون لسلطات الاحتلال من سيطرة على السكان وإموالهم وقد كان من مقتضى الاحتلال الحربى قديما أن يصبح السكان عبيدا لدى المحتل ، أما رعايا الأعداء المقيمين في الاقليم المحتل فقد كان مصيرهم الأسر ، وقد تطورت هذه القواعد ، حيث أصبح على المحتل أن يحترم حريات الأفراد وحقوقهم داخل الاقليم المحتل ، واذا كان للدولة المحاربة على رعاياها حق الاستيلاء على بعض أموالهم بسبب الحاجة العسكرية ، مثل السيارات وأدوات النقل مقابل تعويض عادل ، فان ذلك أمر ينظمه القانون الداخلى في كل دولة .

(١) المادة ٥٠ من اللائحة الملحقه باتفاقية لاهى الرابعة سنة ١٩٠٧ ، المرجع السابق ، ص ٩٨٢ .

(٢) المادة ٥١ من اتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩ ، المرجع السابق ص ٩٨٢ .

(٣) المادة ٥٢ من اللائحة الملحقه باتفاقية لاهى الرابعة سنة ١٩٠٧ ، المرجع السابق ، ص ٩٨٢ .

(٤) المادة ٤٨ من اللائحة الملحقه باتفاقية لاهى الرابعة سنة ١٩٠٧ ، المرجع السابق ، ص ٩٨٢ .

(٥) راجع Green Haywood Hackwarth, Digest of International law, Vol VI. Government printing office, wasyington, 1943. PP. 199 — 231.

--- Martin. Domke, The Control of Alien property New York Central Book Company, 1947. PP. 244 — 248.

أما أموال الأعداء ، فقد كان المتبع حتى القرن الثامن عشر ، اعتبار الاقليم المغزو وجميع ما به من عقار ومنقول مالا مباحا يصح لقوات الاحتلال اتلافه أو تملكه ، فكانت الجيوش اذا دخلت اقليما تابعا للعدو انطلقت فيه تنهب وتتلصص ما تشاء ودون أن يعتبر ذلك خروجا على القانون ، فلقد كان المبدأ السائد في ذلك الوقت هو المبدأ الذي قال به نابليون « ان الحرب تمون نفسها » (١) .

الا أن تلك القواعد قد تعدلت باتفاقية لاهاى الرابعة سنة ١٩٠٧ ، واتفاقية جنيف لحماية المدنيين سنة ١٩٤٩ ، حيث منعت السلب والنهب واتلاف شىء في الاقليم المحتل الا لضرورة حربية قصوى ، فأصبحت العقارات الموجودة في الاقليم المحتل والمملوكة للدولة باقية في ملكيتها وليس للمحتل الا حق استغلالها فقط ، ويجب عليه في ذلك أن يحافظ على أعيانها وأن يراعى في استغلالها القواعد الخاصة بحق الانتفاع كما لا يمكن بصفة عامة وفقا لتلك القواعد الاستيلاء على المنقولات المملوكة لحكومة العدو الا ما كان منها يستخدم بطبيعته في الأعمال الحربية (٢) ، أما فيما يتعلق بالملكات الخاصة الموجودة في الاقليم المحتل سواء في ذلك أموال الأعداء أم المحايدين ، عقارا أم منقولا ، فالقاعدة هي عدم جواز الاستيلاء عليها أو استعمالها الا في حالات محددة سنعود اليها تفصيلا فيما بعد .

ولقد قامت ألمانيا في الحربين العالميتين بأعمال سلب ونهب منظمة للأقاليم التي احتلتها (٣) ، كانت بمثابة استنزاف لموارد تلك الأقاليم ، دون اعتبار لاقتصادها أو السياسة العامة بها ، وقد اتسمت تلك الأعمال بمظاهر انشريعة في بعض البلاد بينما خلت من تلك المظاهر في بلاد أخرى ، على الرغم من منع تلك الأعمال وفقا للمادة ٤٧ من اللائحة الملحقه

(١) راجع ت. ج. لورانيس . المرجع السابق ، ص ٤٢٥ — ٤٢٦ .
(٢) محمود سامي جنيته ، المرجع السابق ص ٧٤٤ — ٧٤٦ .
(٣) oppenheim and lauterpackt, Disputes, war and Neutrality, seventh Edition, 1952 — 1955, Vol 11, P. 445.

باتفاقية لاهاي الرابعة سنة ١٩٠٧ كما حرمها فيما بعد ميثاق محكمة نورمبرج سنة ١٩٤٦ (١) .

أما أموال المحايدين شأنها في ذلك شأن أموال رعايا الدولة حتى ولو كان دخولها عارضا ، كسفن المحايدين التي تصل الموانئ ، فللدولة صاحبة الميناء ، ما دامت ضرورة الحرب تقتضي بذلك ، لها أن تستولى على هذه السفن المحايدة لاستخدامها مقابل تعويض عادل ، وهو ما يطلق عليه « حق انجاري » (٢) .

كما أن ممتلكات المحايدين على الأرض تخضع وفقا للقاعدة القديمة للاستيلاء الجبرى اذ أن مصيرها يتحدد بالقواعد الاقليمية والأوضاع التجارية ولا يتوقف على جنسيتها أو نوايا ملاكها (٣) فمن حق الدولة أن تضع بدنها على تلك الأموال في ظروف خاصة ومقابل تعويض عادل .

ويجب ملاحظة أن هذه القواعد قد تمت صياغتها في ظل سيادة النظرية التقليدية في قانون الحرب ، تلك النظرية التي كان التسليم في ظلها بالحق المطلق للدولة في شن الحرب من أبرز ملامحها الرئيسية .

فبعد القضاء على نظرية الحرب العادلة ، جرى النظر الى الحروب ، من جانب الفقه التقليدى باعتبارها وسيلة لحل المنازعات الدولية التي لايمكن حلها بالوسائل السلمية ، وكان حق الدولة في شن الحرب مرتبطا بمبدأ السيادة ، ونظرا لان الدول أعضاء الجماعة الدولية لها سيادة متساوية فلا يتصور وجود سلطة تعلوها وتستطيع أن تفرض حكمها بصدد نزاع بعينه،ومن هنا كانت وظيفة الحرب في الفقه التقليدى كوظيفة المحكمة

(١) Georg Schwarzenberger, International law as Applied by International Courts and Tribunals, Vol II. the law of Armed Conflict. Ch. 18. the protection of property Rights — London, 1968, PP. 249, 250.

(٢) محمود سامى جنيبة ، المرجع السابق ، ص ٧٣٢ .

(٣) Norman Bentwich, the law of private property in war sweet & Maxwell limited, chancery lane, London 1957. P. 81.

في علاقات الأفراد، ومن ثم كان طبيعيا أن يأتي ذلك النظام القانوني للاحتلال الحربى متأثرا بتلك النظرة التقليدية في قانون الحرب عند تعرضه لحقوق السكان الخاضعين للاحتلال الحربى ، مقتصرًا على الحد الأدنى ، ومع ذلك فإن اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ كانت تعتبر انتصارا كبيرا لمبدأ الانسانية •

ولقد حفل الواقع الدولى بمتغيرات عديدة في اعقاب توقيع هذه الاتفاقيات واستقرت بعض المبادئ القانونية التى ترجع جذورها الى ما قبل ذلك التاريخ وبدأت أكثر وضوحا بقدر ما أصابها من التطور والنماء ويكفى أن نشير في هذا الصدد الى القضاء على حق الدولة في شن الحرب وتحريم حرب العدوان واستقرار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بعد الاعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٠ كما صدر العديد من الوثائق الدولية التى تؤكد حماية حقوق الانسان والقضاء على سياسات التفرقة العنصرية التى مازالت تطبق حتى اليوم في مواجهة بعض الشعوب وكما هو الحال في جنوب افريقيا (١) •

(١) د. صلاح الدين عامر ، المرجع السابق ، ص ١١٨ — ١١٩ •

الفصل الثاني

حماية الممتلكات في قانون الاحتلال الحربي

وضح لنا من تجارب الحربين العالميتين الأولى والثانية، أنه بينما يتاح في الحرب مصادرة المأون الحربية ، فان مصادرة الممتلكات الخاصة لمجرد وجود حالة الحرب يعد عملا غير مشروع في القانون الدولي (١) ، كما أن سلب ونهب الممتلكات في الاقاليم المحتلة يعد عملا محظورا اذا كان الهدف منه اثراء قوات الاحتلال (٢) الا أن توفير الحماية للملكية في الاقاليم المحتلة بالشكل الذي يتناسب مع تلك الحماية المتوفرة للملكيات الأجانب في وقت السلم يتطلب وضع ضوابط محددة وقاسية على سلوك قوات الاحتلال وبأكثر مما قد تتيحه ظروف الحرب .

فاذا ما استبعدنا أن يكون الاثراء هدفا لقوات الاحتلال للاعتبارات القانونية فان ظروف الحرب وضرورتها كانت تبرر لدى الفقه التقليدي تدخل الدولة المحتلة في ملكيات الافراد في الاقاليم التي تحتلها ويفسر لنا ظهور مبدأ أن الحرب تمون نفسها (٣) ، ذلك المبدأ الذي قال به نابليون ومارسه في حروبه المتعددة (٤) .

(١) راجع نص المادة ٤٦ من اللائحة الملحق باتفاقية لاهاي الرابعة سنة ١٩٠٧ ، كما تقرر قواعد الحرب البرية في الولايات المتحدة الامريكية في الفقرة ٣٢٦ أن الممتلكات الخاصة لا يمكن مصادرتها ، انظر في ذلك

Rene Wormser, Collection of International war Damages Claims 1944 P. 151.

(٢) تنص المادة ٤٧ من اللائحة الملحق باتفاقية لاهاي الرابعة سنة ١٩٠٧ على ذلك حيث تقرر .

« Pillage is formally forbidden ».

(٣) La guerre nourrit la guerre.

(٤) راجع ، ت. ج. لورانس ، المرجع السابق ، ص ٢٥ — ٢٦ .

وما قواعد الحرب البرية وحماية الملكية الا نتيجة للتوازن بين ما تفرضه ضرورات الحرب وبين مدى التقدم والمدنية الذي بلغه المجتمع الدولي ولقد كانت قواعد لاهاى سنة ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ تعبيرا عن ذلك التوازن فلقد نصت تلك القواعد على حماية الملكية سواء العامة أم الخاصة من التدمير والضبط وفرقت في ذلك بين المنقولات والعقارات والممتلكات العامة والخاصة مما سنذكره تفصيلا فيما بعد (١) .

كما نظمت مساهمة مواطنى الاقليم المحتل في اعاشة قوات الاحتلال ، وبينت الحقوق المالية للمدنيين تحت الاحتلال الحربى (٢) .

وسيتركز اهتمامنا في دراسة الحماية المقررة لحقوق الملكية في قانون الاحتلال الحربى ونعالجها في المباحث التالية :

المبحث الأول : أثر الحرب الشاملة .

المبحث الثانى : التفرقة بين الممتلكات العامة والخاصة .

المبحث الثالث : مبدأ حماية الممتلكات الخاصة من المصادرة .

المبحث الرابع ، الحماية المقررة للممتلكات العامة .

المبحث الخامس : حماية السكان وممتلكاتهم في ضوء قانون الاحتلال الحربى المعاصر .

(١) د. محى الدين على عشاوى ، مرجع سابق ، ص ٤١٣ — ٤٣٥ ، انظر كذلك .

Julius Stone, Legal Control of International Conflict, a — Treatise on the dynamics of disputes and war law London, 1954, PP. 716 — 718.

— Coleman Phillipson, Termination of war & Treaties of (٢) peace. 1916. London. T. Fisher anuin L. T. D. P, 321.

المبحث الأول

أثر الحرب الشاملة (١)

سارت الهيئات القضائية الدولية في أحكامها حتى الحرب العالمية الثانية وفق قواعد لاهاى المقررة لحماية الممتلكات في الاقاليم المحتلة ، وقد عالجت محاكمات نورمبرج وطوكيو سياسة المانيا واليابان التي كانت تتجاهل أى قيود قانونية على سلوك المحاربين في الاراضى المحتلة ، ومارستها المانيا تحت قناع « النظام الجديد » (٢) كما مارستها اليابان في ظل شعار « نحو أكبر مجال ناجح لشرقى آسيا » (٣) ، فقد كانت أفعال المحاربين — خاصة المانيا — في الحربين العالميتين الاولى والثانية تتسم بظاهرتين واضحتى المخالفة للقانون الدولى هما :

أولا : سياسة استنزاف موارد وثروات الأقاليم المحتلة •

ثانيا : سياسة التدمير الشامل •

ويهمنا أن نعالج هنا هاتين الظاهرتين لبيان مدى مخالفتهما للقانون الدولى ، ونفرد لكل ظاهرة أحد المطلبين التاليين :

المطلب الأول

سياسة استنزاف موارد وثروات الاقاليم المحتلة

جرت في الحربين العالميتين الأولى والثانية عمليات مصادرة للممتلكات العامة والخاصة واستنزاف لموارد الاقاليم المحتلة بطريقة مخالفة لكل القواعد الدولية ، وقد قررت محاكم التحكيم المختلطة العديدة التي

(١) جورج شوارز نبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٤٩ وما بعدها .

(٢) New Order

(٣) Greater East Asia Co- Prosperity Sphere

تأسست وفقا لمعاهدات السلام بعد الحرب العالمية الأولى للفصل في دعاوى الحلفاء ضد الدول المهزومة ، بصفة عامة • أن مصادرة ممتلكات الاعداء بمعرفة القوات المركزية تسليتم اما استرداد تلك الممتلكات واما التعويض عن مصادرتها (١) • وقد كان جانب العدالة واضحا في هذا الشأن ، الا أن معاهدات السلام من جانب آخر قد أعفت الحلفاء المنتصرين من اجراء مثل ذلك الاسترداد أو التعويض ، وسمحت للمنتصرين بأن يحتفظوا بممتلكات الاعداء الخاصة التي استولوا عليها ، ولتبرير ذلك اشترطت معاهدات السلام أن تعوض الدول المهزومة رعاياها عن فقد تلك الممتلكات •

وعلى الرغم من مهاجمة الكثيرين لهذا المبدأ ، فقد أدخل الى حد كبير في معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية ، فالدول المنتصرة رغم اعترافها بقاعدة وجوب التعويض أو الاسترداد الا أنها كانت تحتفظ بتلك الممتلكات أو نسبة كبيرة منها على الاقل لدى مصرفي تعيينه لذلك حتى يتم تقرير الاتفاقات والنصوص التي تضمن لها استيفاء ديونها لدى دول المحور •

ومن المتفق عليه أن دول المحور قد داست على قواعد الحرب التي تبنتها اتفاقات لاهاي والتي اعترفت بها معظم الأمم خصوصا فيما يتعلق بعمليات السلب والنهب المنظمة لنزع الممتلكات العامة والخاصة (٢) •

قواعد لاهاي وسياسة استغلال موارد الاقاليم المحتلة : (٣)

نود أن نشير الى أن قواعد لاهاي قد عالجت قيام المحتل باستغلال موارد الاقليم المحتل بصورة واضحة في نصها على منع سلب الممتلكات

(١) رينيه وورمسير ، المرجع السابق ، ص ١٤٢ •
(٢) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٦ ، حيث يقرر :
أن مبدأ Vattel فاعل وقواعد الحرب البحرية قد اسهمت الى حد كبير في قبول شرعية الحرب الاقتصادية في عمومها على الرغم من تعارضها مع روح معاهدات لاهاي •
(٣) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ ، جوليوس ستون المرجع السابق ، ص ٧٠٦ — ٧٠٩ •

بصفة عامة (م ٤٧) ، وان كان البعض قد حاول قصر معنى هذه المادة على ما يفيد منع الافراد لا السلطات من أعمال السلب ، فلم يكن من المقنع — في رأيهم — لأطراف معاهدة لاهاى أن يقتنوا ضد أعمال القرصنة الدولية (١) التى كانت تحدد شكل الدولة فى الفترة ما بين الحربين ، كما أن المادة ٤٧ من لائحة لاهاى تثير الجدل فى رأيهم أيضا — حول شمولها لأعمال السلب الجماعى (٢) ، الا أنه ردا على ذلك ، فاذا كانت المادة ٤٧ تنطبق على السلب بمعرفة الافراد فانه من الاولى انطباقها على السلب الذى تقوم أو تصرح به السلطات ونظرا لان النص لم يقصرها على النوع الاول فيجب انطباقها على الاثنين معا (٣) .

محاکمات نورمبرج وطوكيو :

بينما جرى التركيز فى محاکمات طوكيو على الآثام التى ارتكبتها القوات المسلحة لليابان ، فان نظام السلب والنهب الاقتصادى الذى مارسته المانيا فى الاقاليم المحتلة كان موضع تحليل محكمة نورمبرج سنة ١٩٤٦ ، ولقد لخصت محكمة نورمبرج أسلوب النهب الاقتصادى الذى اتبعته ألمانيا بقولها : « ان المجهود الحربى الالمانى قد استنزف تلك الاراضى بطريقة أكثر قسوة دون النظر الى الاقتصاد المحلى ، وبطريقة مدروسة ومخططة » (٤) . وقد لاحظت المحكمة أن أسلوب ألمانيا فى ذلك فى الدول التى احتلتها قد تباين من دولة الى أخرى ، حيث كانت لتلك الاعمال مظاهر الشرعية فى بعض الدول بينما خلت من تلك المظاهر فى دول أخرى ، وحتى فى الأحوال التى كان يبدو فيها مظهر الشرعية بالنسبة « للاستيلاء الجبرى على المؤن » (٥) وذلك بدفع مقابل نقدي لهذه

Gangsterism (١)

Collective Pillage (٢)

(٣) انظر ، جورج شوارز نيرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ — ٢٥١ ، كذلك استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٢٣ — ٢٤ .

(٤) جورج شوارز نيرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٤٩ ، ولراجعته نصوص حكم محكمة نورمبرج ، انظر

AM. J. I. L. Supplement Vol 41, 1947, P. 172 F.

Requisition

(٥)

المؤن ، فإن المقابل المدفوع كان يتم الحصول عليه من أموال مواطني الاقليم المحتل التي تم الاستيلاء عليها ، كما تحملت تلك الاقاليم خسارة ما تم الاستيلاء عليه من كنوز فنية لاثراء المتاحف الالمانية وأشخاص رؤساء الرايخ الالمانى •

وقد أوضحت محكمة نورمبرج بطريقة موضوعية مفصلة ، حدود حق المحتل في استغلال موارد الاقليم ، فقد قررت ان يتحمل الاقليم المحتل نفقات ادارته ونفقات الاحتلال الخاصة بأراضيه فقط ، واستترطت أن تكون تلك النفقات في حدود ما يمكن لاقتصاد الاقليم أن يتحملة • وعلى ذلك نجد أن المحكمة قد وضعت حدين لمساهمة الاقليم المحتل في نفقات الاحتلال هما :

الحد الاول : أن الاقليم المحتل يدفع فقط تكاليف احتلاله ، وليس عليه أن يساهم في النفقات العامة للحرب ، وقد اعتمدت في ذلك على المادتين ٤٩ ، ٥٢ من قواعد لاهاى •

الحد الثانى : ونجده واضحا في المادة ٥٢ التى تقضى بأن تكون تلك المساهمة متناسبة مع موارد الاقليم •

ولكن مدى تناسب المساهمة مع موارد الاقليم المحتل هى من الامور التى يختلف فيها التقدير وتتغير من حالة الى أخرى حيث يتوقف ذلك على الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الاقليم المحتل ومستوى معيشته وموارده الاقتصادية المتاحة من ناحية ، وحجم ونوع المساهمة المطلوبة من ناحية أخرى ، وعلى السلطات المحتلة أن تلتزم جانب الأمان بأن تجعل تلك المساهمات في حدود ما يتحملة اقتصاد الاقليم فهى في ذلك تتصرف على مسئوليتها (١) •

ويمكن تلخيص القواعد المهيمنة على استغلال موارد الاقاليم المحتلة كما بلورتها محكمة نورمبرج على الوجه الآتى :

(١) جوليوس ستون ، المرجع السابق ، ص ٧٠٩ ، جورج شوارزنبرجر
المرجع السابق ، ص ٢٥١ •

١ — أن بحث مدى مشروعية المساهمات يتوقف على فحص كل نوع منها على حدة وتقرير مدى مشروعيته وفقا لما اذا كان مجموعة متناسبا مع موارد الاقليم أم لا .

٢ — أن أى صيغة للاستغلال الاقتصادي للاقليم المحتل لا تراعى النصوص التى تقضى بمنع السلب والمصادرة للممتلكات الخاصة كما وردت فى اتفاقيات لاهى وتصل الى مخالفة تلك القواعد ، تكون جريمة حرب بالمعنى الفنى لهذه الكلمة .

٣ — يتوقف الحكم على تدخل الدولة المحتلة فى اقتصاد الاقليم المحتل وعما اذا كان موافقا لقواعد لاهى على حقائق الموضوع مثل نوايا واضعى السياسة للقوات المحتلة والتأثير الشامل لتنفيذ توجيهاتهم .

سياسة استنزاف موارد الاقاليم المحتلة واتفاقية جنيف للمدنيين : (١)

تردد فى عدد من مواد اتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩ ذلك المنع الوارد فى اتفاقية لاهى ، خاصة ذلك المتعلق بمنع توقيع العقوبات الجماعية (م ١/٣٣) والسلب (م ٢/٣٣) وكذلك أعمال الثأر ضد الاشخاص وممتلكاتهم (م ٣/٣٣) . كما نجد ان المادة ٥٥ توضح بصورة محددة المجال القانونى لاستغلال موارد الاقليم المحتل وأكثر من ذلك فان المحتل ملتزم ايجابيا بتوفير هذه الاحتياجات فى الاقليم المحتل ، فاذا ما كانت موارد الاقليم المحتل غير كافية فان على القوات المحتلة أن تستورد هذه الاشياء من الخارج ولكن أيضا الى المدى الذى تسمح به امكاناتها .

ووفقا للمادة ١٤٧ فانه يعد من المخالفات الجسيمة للاتفاقية ذلك التدمير الشامل ونزع الملكية الذى لا تبرره الضرورة الحربية وينفذ بطريقة متعمدة وغير قانونية .

وهذا النص من الاتساع بحيث يشمل الى جانب مناطق القتال الاقاليم المحتلة وأيضا أقاليم المتحاربين أنفسهم ، فالنطاق الاقليمى لهذه

(١) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٥٣ — ٢٥٤ .

النصوص أوسع من تلك الخاصة بالمادة ٢٣/ج من تعليمات لاهاي التي لا تنطبق على أقاليم المتحاربين أنفسهم •

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن نصوص حماية الملكية في المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة اضيق مجالا من المادة ٢٣/ج من تعليمات لاهاي ، حيث يشترط وفقا للمادة الاخيرة ليكون ضبط أو تدمير الممتلكات مشروعاً ، أن تملية بالضرورة احتياجات الحرب (١) بينما يكون نزع الملكية أو التدمير وفقا للمادة ١٤٧ غير مشروع ولا مبرر له فقط اذا لم تبرره حاجة حربية (٢) ، (٣) •

وعلاوة على ذلك فان أى تدمير أو ضبط غير مبرر للممتلكات تنطبق عليه المادة ٢٣/ج ، وعلى العكس فان المادة ١٤٧ تفترض أن نزع الملكية أو التدمير كلى أو شامل ، لذا فانه من الضروري أن نؤكد على الصفة التكميلية لهذه المادة ، فلم تجيء هذه المادة لتحل محل المادة ٢٣/ج من قواعد لاهاي

(١) Imperatively demanded by the necessities of war

(٢) not Justified by military necessity

(٣) قارن ذلك مما ورد في المادة ٣٢٤ من قواعد الحرب البرية الامريكية التي تقضى بأن الضرورات الحربية الملحة تبرر استعمال أو تدمير الممتلكات الخاصة للعدو سواء في ذلك العقار أو المنقول ، ولا يستحق المالك عن ذلك ايجارا أو تعويضا عند تدميرها ، مثال ذلك استخدام المباني لاعاشة القوات والجرحى والمرضى أو مأوى لحيوانات الحرب ، كما أن المحاصيل والاشجار يمكن تقطيعها وازالتها لتوضيح مسرح العمليات في الحرب أو الامداد بمواد لبناء المعابر أو تدبير الوقود ، راجع

Morris Greenspan, The Modern law of land warfare 1959 (University of California Press, Berkeley and los Angeles) P. 45.

المطلب الثانى

سياسة التدمير الشامل

قد يلجأ المحارب الى سياسة التدمير الشامل تحقيقا لاهداف عسكرية محددة مثل منع العدو من استخدام مساحة من الارض واعاقة تقدمه أو انسحابه ولا يثير ذلك أية مشاكل فى القانون الدولى اذا ما كان ذلك التدمير فى اقليم المحارب نفسه اللهم فيما يتعلق بممتلكات المحايدىن (١) وذلك كما حدث فى روسيا ابان الحروب النابليونية أو ضد هتلر ، أما المشكلة الحقيقية فتثور عندما تنفذ هذه السياسة فى أراضى العدو سواء على مسرح الحرب أو فى الاراضى المحتلة .

(١) انظر فى ذلك قضية تيرنر Terner's Case وتتخلص فى أنه فى مايو سنة ١٨٦٢ ، كان المدعى مقيما فى ريتشموند — فرجينيا ويملك بالاشتراك مع شقيقه جيمس تيرنر البريطانىان عقارا فى ريف نيوكنيت فيرجينيا ، وخلال ذلك الشهر قامت قوات الولايات المتحدة تحت قيادة Mc.. Clellan بضبط الممتلكات الخاصة بهما واحتلال المنزل واستخدامه كمستشفى لسدة سبعة أسابيع فى تخزين الامدادات فى المبنى والارض التابعة له ، وعند انسحاب تلك القوات من المنطقة قامت بحرق المنزل حتى ساوته بالارض .

— وقد طالب الادعاء بتعويض قدره ٣٨٠٠ دولار مع فائدة من يونيو سنة ١٨٦٢ واستند الى وقائع مماثلة تقوم على مبدأ القانون العام ودستور الولايات المتحدة الذى يقرر ضرورة التعويض عن الاستيلاء على الممتلكات للمصلحة العامة وأن تدمير الممتلكات بغرض تقوية الفرصة على العدو فى الاستيلاء عنها يعد استيلاء على ممتلكات خاصة للمصلحة العامة .

— وقد قرر الدفاع أن المدعى يقيم على أرض العدو وعلى مسرح الحرب وأن التلفيات المدعاة هى من النتائج العادية للحرب وليست الولايات المتحدة مسئولة عنها وأن المدعى لم يكن محايدا حيث أنه كان يعمل رئيسا لعمال صناعة الحديد التى تقوم بصنع الاسلحة الكونفدرالية ولا يستحق تعويضا خلاف ما قد يستحق لمواطنى الولايات المتحدة الذين لا يستحقون أى تعويضات فى هذه الحالة .

ويقرر البعض أن التدمير الشامل يمكن أن يكون مشروعاً إذا توفر شرطان ، أولهما أن تتطلب ذلك ضرورة المحافظة على النفس وكذلك ألا توجد لدى العدو وسيلة أخرى أفضل وأقل قسوة وعلى سبيل المثال فليس هناك ضرورة ملحة تبشر قيام القوات الألمانية بعمليات التدمير الشامل في الاقليم الفرنسى في ربية سنة ١٩١٧ في الحرب العالمية الاولى أو في الاقاليم التى انسحبت خلالها في الخريف التالى (١) .

وإذا ما رجعنا الى قواعد لاهاي للحكم على سياسة التدمير الشامل فاننا نجد أن عدم مشروعية هذه السياسة تقوم على الاسس الآتية (٢) :
— أن المشاركة في هذه السياسة يعد اخلاقاً بالواجب الاساسى لقوات الاحتلال ألا وهو حفظ الأمن والنظام العام في الاقليم المحتل وفقاً للمادة ٤٣ من اتفاقية لاهاي الرابعة .

— أن تدمير الممتلكات بلا تمييز يتعارض مع واجب قوات الاحتلال في المحافظة على مثل تلك الثروات وفقاً للمادة ٤٦ من الاتفاقية .

— كما أن في تنفيذ هذه السياسة ما يعنى انكاراً للواجب الملقى على قوات الاحتلال باعتبارها صاحب حق انتفاع بالممتلكات العامة وفقاً للمادة ٥٥ من الاتفاقية وواجبها في المحافظة على هذه الممتلكات .

— الا ان لجنة الدعاوى الامريكية البريطانية قد حكمت للمدعى بتعويض قدره ٣.٥٦ دولار ذهب ، ويقرر هال أن ذلك القرار يعتبر استثناء من المبدأ الذى التزمه المحكمون في القضايا الأخرى نظراً لأنه يحكم بالتعويض عن مجرد تدمير مبانى في نطاق اقليم العصيان المسلح الذى لم يكن خاضعاً بصفة دائمة لحيازة الولايات المتحدة ، والقضية في نطاق معاهدة ٨ مايو سنة ١٨٧١ ، انظر في ذلك

John Bassett Moore, History and Digest International Arbitrations to which the United state has been a party. (washington Government Printing office) 1898, PP. 3684, 3685.

- (١) رينيه وورمسير ، المرجع السابق ، ص ١٦٠
(٢) جورج شوارز نيرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ — ٢٥٥ .

— وأخيرا فانها تتضمن انتهاكا للحماية الخاصة التى تتمتع بها المنشآت المذكورة فى المادة ١/٥٦ وكذلك الآثار التاريخية والاعمال الفنية والعلمية وفقا للفقرة الثانية من تلك المادة .

— ان تدمير الممتلكات بلا تمييز يتعارض مع واجب قوات الاحتلال وعلى ذلك فان تدمير الممتلكات بمعرفة السلطات العسكرية يترتب عليه مسئوليتها فى مواجهة مالك الاشياء التى تم تدميرها أن لم تكن هناك ضرورة تبرره .

ويجرى العمل القضائى الدولى فى هذا الشأن على التفرقة بين الدعاوى المرفوعة بين المتحاربين ، وفيما بينهم وبين غيرهم ، فالقواعد العامة تسرى على هذه الفئة الاخيرة ، وطبقا لمعاهدة فرساي فانه لا تقبل الدعاوى الالمانية فى مواجهة الحلفاء بينما أعطت تلك المعاهدة لرعايا الحلفاء ميزات لم توفرها القواعد العامة بشأن دعاواهم ضد المانيا (١) .

واذا ما راجعنا ميثاق محكمة نورمبرج فاننا نجد أن التدمير المتعمد للمدن والقرى أو ذلك، التخريب الذى لا تبرره الضرورة الحربية قد أدرج بين جرائم الحرب بالمعنى الفنى الذى عوقب مرتكبها ، فلقد برأت المحكمة المتهم Seyss Inquart الذى نجح باعتباره مفوضا للرايخ فى منع الجيش الالمانى من تنفيذ سياسة التدمير الشامل ، أما المتهم Jodel الذى أمر فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ باخلاء جميع الاشخاص من شمال النرويج وحرقت منازلهم لتعطيل تقدم القوات الروسية ، وعلى الرغم من أن الامر لم ينفذ بالكامل حيث تم تدمير ٣٠ ألف منزل ، فقد اعتبرت المحكمة ذلك الامر الذى أصدره جودل كأحدى جرائم الحرب التى وجدت أنه مذنب فيها ولم تجد مبررا لاعتبار ذلك التدمير الذى تم فى شمال النرويج مشروعا ، وتبرره الضرورة الحربية وفقا للمادة ٦/ب من ميثاقها .

(١) رينيه وورمسير ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

التدمير الشامل في اتفاقية جنيف الرابعة : (١)

ان نص المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة للمدنيين سنة ١٩٤٩ تتصل بالتدمير أكثر منه بنزع الملكية ، ونعيد تأكيد ما سبق أن قررناه من أن تلك المادة تكمل المادة ٢٣/ج من قواعد لاهاي ولا تحل محلها .

ولقد أوردت المادة ١٨/١ من اتفاقية جنيف قاعدة مقتضاها وجوب استبعاد المستشفيات المدنية من اتخاذها غرضا مشروعاً للهجوم والتدمير المتعمد ، وهذه قاعدة مطلقة لا استثناء عليها .

كما أن المادة ٥٣ تمنع القوات المحتلة من تدمير أى عقار أو ممتلكات شخصية للأفراد أو مملوكة ملكية جماعية أو للدولة أو السلطات العامة أو المنظمات التعاونية أو الاجتماعية ما لم تتطلب ذلك التدمير بالضرورة العمليات الحربية . وتنطبق هذه المادة على الاقاليم المحتلة فقط ، وتعتبر عن القواعد التى كانت سارية قبل اتفاقية لاهاي الرابعة ، ويكون تدمير الممتلكات الخاصة فى الاقاليم المحتلة بقصد اعادة أستتباب النظام العام أمراً مسموحاً به وفقاً لهذه المادة .

وعلى ذلك فاننا نجد طبقاً للمادة ٢٣/ج من اتفاقية لاهاي الرابعة سنة ١٩٠٧ والمادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩ أن الضرورة العسكرية فقط هى التى تبرر تدمير أو ضبط ممتلكات الأعداء الغير مصونة بنصوص خاصة فى قانون الحرب ، وفى كل الحالات الأخرى ، فإن الملكية يجب احترامها وعدم التعرض لها .

ولكن هل يترك للقائد العسكرى تحديد الضرورات العسكرية التى تبرر تدمير أو ضبط الممتلكات ؟ ان الضرورات الحربية لا يمكن أن تبرر كل أنواع التصرفات ، ولكنها تخضع لقاعدة القانون الدولى والقيود التى يضعها ، وفى الحكم على فعل التدمير أو الضبط يجب النظر الى ما كان سيفعله قائد معتدل حذر يتصرف وفقاً لقوانين الحرب اذا وجد فى ظروف مماثلة .

ويلتزم المحارب بتعويض الأضرار الناجمة عن تدمير وضبط الممتلكات الذي لا تبرره الضرورة الحربية الملحة ، فيكون مسئولا عن مثل تلك الاعمال التي ترتكب بمعرفة قواته المسلحة (م ٣ من اتفاقية لاهاي الرابعة سنة ١٩٠٧) كما أن هذه الافعال أيضا تعد من جرائم الحرب التي يعاقب مرتكبها (١)

ونجد من المفيد في هذا الشأن أن نجرى مقارنة بين المادة ٢٣/ج من قواعد لاهاي سنة ١٩٠٧ ونشير اليها فيما بعد تحت رقم ٢٣/ج ، والمادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩ ونشير اليها تحت رقم م ٥٣ .

أولا : المجال الاقليمي لكل منهما :

نجد أن المادة ٢٣/ج تنطبق على الحرب في كافة جوانبها في أقاليم المحاربين أو الاقاليم المحتلة ، أما المادة ٥٣ فتتطبق على الاقاليم المحتلة فقط .

ثانيا : الافعال المؤثمة :

المادة ٢٣/ج تمنع تدمير وضبط الممتلكات الا ما تمليه الضرورة الحربية الملحة ، أما المادة ٥٣ فتمنع تدمير الممتلكات الا ما تمليه الحاجة المطلقة للعمليات الحربية ، ونلاحظ هنا أيضا الفارق بين العبارتين .

ثالثا : الممتلكات التي تخضع لها كل منهما :

تنطبق المادة ٢٣/ج على ممتلكات الأعداء ، بينما تنطبق المادة ٥٣ على كافة الممتلكات في الاقاليم المحتلة .

(١) موريس جرين سبان ، المرجع السابق ، ص ٢٧٨ — ٢٨٠ .

الاسلام ومنع التخريب (١) :

للفقهاء في هذا الشأن ثلاثة آراء :

الأول أنه يجوز قطع الاشجار والثمار وتخريب العامر ولم يجر
قتل المواشى ولا تحريق النخيل ، وبهذا قال الامام مالك ومن معه (٢) •

الثانى فيقرر أنه يكره قطع الشجر والثمر وتخريب العامر كنيسة
كان أو غير ذلك ، وبهذا قال الاوزاعى •

الثالث فيقرر أنه تحرق البيوت والاشجار اذا كانت معقلا للعدو
يحتمى به ويكره ذلك اذا لم يتخذها معقلا له ، وبهذا قال الشافعى •

أما الرأى الاول فيستند الى ما جاء فى السنة النبوية من أن الرسول
صلى الله عليه وسلم قد أمر بحرق الدور والنخيل (٣) ، كما أن التخريب
نكاية فى العدو فلا جناح على المسلمين فى ذلك بل أنهم يثابون عليه ،
وبيان ذلك فى قوله تعالى « ولا يطمئنون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من
عدو نيلا الا كتب لهم به عمل صالح » (٤) •

(١) راجع ، ابن رشد الحفيد ، مرجع سابق ، ص ٣١١ ، محمد بن
الحسن الشيبانى ، مرجع سابق ص ٤٣ — ٥٥ من الجزء الاول ،
الامام محمد أبو زهرة ، العلاقات الدولية فى الاسلام ، الدار
القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٥ ، نظرية الحرب فى
الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٥ — ٢٨ ، وعلى منصور ، مرجع
سابق ، ص ٣١٢ ، د. ابراهيم عبد الحميد ، مرجع سابق ،
ص ٤٣ .

(٢) محمد بن الحسن الشيبانى ، المرجع السابق ، نفس الموضوع .

(٣) يقصد بالدور « حرق وتدمير كعبة اليمانية » وهى « الخلصة »
وكانت بيتا لصنم عند قبيلة خثعم فى اليمن يضاهون بها الكعبة
البيت الحرام ، ويقصد بالنخيل ، نخل بنى النضير ، راجع فى
ذلك صحيح البخارى ، مرجع سابق ، الجزء الخامس ، الحديثان
٢٧٠٥ و ٢٧٠٦ ص ١٥٦ .

(٤) سورة التوبة ، الآية ١٢٠ .

وأنه « لما جاز قتل النفوس ، وهى أعظم حرمة من هذه الأشياء لكسر شوكتهم فما دونه من تخريب البنیان وقطع الاشجار لان يجوز أولى « (١) •

كما استدل على جواز قطع النخيل وتخريب البيوت فى دار الحرب بقوله تعالى « ما قطعتم من لينة » (٢) ، وقوله تعالى « يخرّبون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين » (٣) •

(١) محمد بن الحسن الشيبانى ، المرجع السابق ، نفس الموضع .
(٢) سورة الحشر الآيتين (٥ و ٢) وقال الزهرى : هو جميع أنواع النخل ما خلا العجوة ، وقال الضحاك : اللينة النخلة الكريمة والشجرة التى هى طيبة الثمرة ، ونزول الآية فى قصة بنى النضير فان النبى عليه السلام حين قدم المدينة صالحهم على أن لا يكونوا عليه ولا له ثم خرج اليهم يستعين بهم فى دية الكلابين اللذين قتلها عمرو بن أمية الصخرى ، ومعه أبو بكر وعمر وعلى رضوان الله عليهم .

فقالوا اجلس يا أبا القاسم حتى نطعمك ونعطيك ما تريد ، ثم خلا بهم حتى بن أخطب فقال : لا تقدرّون على قتله فى وقت يكون عليكم أهون من الآن ، فهموا بقتل رسول الله عليه السلام ، وجاء جبريل عليه السلام فأخبر بذلك رسول الله عليه السلام فقام متوجها الى المدينة وفى ذلك نزل قوله تعالى « اذ هم قوم أن يبسطوا اليكم أيديهم فكف أيديهم عنكم » (المائدة ، الآية ١١) ثم سار اليهم فحاصرهم وقال : أخرجوا من جوارى ، على أن تأتوا كل عام فتجدوا ثماركم ، فقالوا : لا تفعل فحاصرهم خمسين عشرة ليلة ، وكانوا قد سدوا دروب أزقتهم وجعلوا يقاتلون المسلمين من وراء الجدر ، كما قال الله تعالى « لا يقاتلونكم جميعا إلا فى قرى محصنة أو من وراء جدر » (سورة الحشر الآية ١٤) فجعل المسلمون يخرّبون بيوتهم ليتمكنوا من الحرب ، وكلما نقبوا جدارا من جانب ليدخلوا نقبوا هم من الجانب الآخر ليخرجوا الى بيت آخر ، كما قال تعالى « يخرّبون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين » (سورة الحشر الآية ٢) فلما لحقهم من العسر ما لحقهم ولم يأتهم أحد من المنافقين لنصرتهم بعد أن وعدوهم النصرة .. وقد كان أمر رسول الله بقطع النخيل فقطعت وكان العزق (النخلة بحملها) أحب الى أحدهم من الوصيف ، فقال بعضهم لبعض ليس لنا مقام بعد النخل . فنادوه يا أبا القاسم : قد كنت تنهى عن الفساد فما للنخيل تقطع وتحرق ؟ اتؤمننا على دماننا وذراريّنا وعلى ما حملت الابل الا الحلقة — يعنى السلاح ؟ فقال نعم ، ففتحوا الحصون وأجلاهم على ما وقع الصلح عليه ، راجع محمد بن الحسن الشيبانى ، ص ٥٢ — ٥٣ .

واستدل بحديث اسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عهد أن يغير على أبنى (موضع بالشام من جهة البلقاء) صباحا ثم يحرق (١) ، وأنه صلوات الله عليه قد أمر بحرق قصر مالك بن عوف القصرى (٢) ثم انتهى رسول الله عليه السلام الى الطائف فأمر بكرومهم أن تقطع (٣) .

ولكن الامام مالك منع قتل الحيوان لان قتل الحيوان مثله ، وقد نهى عن المثلته ولم يأت عنه عليه الصلاة والسلام أنه قتل حيوانا (٤) .

أما رأى الثانى فيستند الى ما ثبت عن أبى بكر رضى الله عنه أنه قال « لا تخونوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلا صغيرا ولا شيخا كبيرا ولا امرأة ولا تقطعوا نخلا ولا تحرقوه ولا تقطعوا شجرة مثمرة ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيرا الا لمأكله .. » وأنه لا يجوز على أبى بكر أن يخالف فعل رسول الله الا اذا كان قد علم بنسخ ذلك الفعل ولان أبا بكر قد لازم الرسول صلى الله عليه وسلم مدة البعثة وقبلها ، فكلامه فى هذا الشأن له مكانته ، كما أننا نجد فى آثار الخليفة عمر بن الخطاب ما يوافق ذلك (٥) .

وقال الازاعى : لا يحل للمسلمين أن يفعلوا شيئا مما يرجع الى التخريب فى دار الحرب لان ذلك فساد ، والله لا يحب الفساد حيث يقول سبحانه وتعالى فى سورة البقرة « واذا تولى سعى فى الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد » (٦) ، كما استدل بما روى فى حديث على رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يذكر هذا فى وصاياه لامراء السرايا (٧) .

-
- (١) محمد بن الحسن الشيبانى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٥٤ — ٥٥ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٥٥ .
(٤) ابن رشد الحفيد ، المرجع السابق ، ص ٣١١ .
(٥) الامام محمد أبو زهرة ، العلاقات الدولية فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٩٦ — ١١٢ .
(٦) سورة البقرة الآية ٢٠٥ .
(٧) محمد بن الحسن الشيبانى ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

واستدل أيضا بما روى في الحديث : أوحى الله تعالى الى نبي من أنبيائه ، من أراد أن يعتبر بملكوت الارض فلينظر الى ملك آل داود وأهل فارس ، فقال ذلك النبي ، أما أهل داود فهم أهل لما أكرمتهم به فمن أهل فارس ؟ فقال : انهم عمروا بلادى فعاش فيها عبادى ، واذا تبين أن السعى فى العمار محمود تبين أن السعى فى التخریب مذموم (١) .

وقد رد أصحاب هذا الرأى بأن ما ذكره أصحاب الرأى الاول من الحالات التى أمر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع الاشجار وتخریب البنیان انما كانت لخصوصية هذه الحالات (٢) .

أما الرأى الثالث : فيقوم على أنه يجب أن يكون المقصود بالتخریب والتحريق هو التغلب على العدو اذا كان يتخذ البيوت أو الشجر معقلا له يتحصن به أو يستتر خلفه ، فاذا أمكن التغلب على العدو دون ذلك فان التخریب أو التحريق يعد فسادا (٣) .

وقد ذكر أبو الحسن الكرخى حديث أبى بكر بطوله وقال فيه :
الا شجرا يضرکم أى يحول بینکم وبين قتال العدو (٤) .

وخلاصة الرأى الذى نميل اليه فى موقف الاسلام من هذا الموضوع ، هو أن الأصل عدم قطع الشجر والذرع والثمر ، لأن الغرض من القتال ليس اىذاء الرعية ولكن دفع أذى الراعى الظالم . وأنه اذا تبين أن قطع الشجر وهدم البناء ضرورة حربية لا مناص منها كأن يستتر به العدو أو يتخذ منه وسيلة لاىذاء جيش الاسلام فانه لا مناص من قطعه أو هدمه على أنه ضرورة من ضرورات القتال ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم فى حصن ثقيف ، وأنه ينبغى أن يكون كلام الفقهاء السذجين أجازوا قطع الشجر وتخریب العمران مقصورا على هذه الضرورة (٥) .

(١) المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٢) ابن رشد الحفيد ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٣) المرجع السابق نفس الموضع .

(٤) محمد بن الحسن الشيبانى ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٥) المرجع السابق ، حيث يؤيد الامام محمد أبو زهرة هذا الرأى .

ومن الاستعراض السابق ، يتضح لنا مدى ما يتسم به التشريع الاسلامى من سمو وضع الامور فى نصابها السليم ، فالضرورات تبيح المحظورات ، فاذا كان قطع الشجر أو هدم البناء وتخریب العمران أمرا ممنوعا فى الحرب فى الاسلام ، فانه اذا وجدت ضرورة حربية تقضى بذلك فان تلك الضرورة تقدر بقدرها ولا ينبغى تجاوزها ، كما أن التشريع الاسلامى لا يغض البصر عن مقتضيات الحرب وحاجة الجيش المحارب فهو يقرر له حق الاستيلاء على المؤن بالشروط التى قررها القانون الدولى الحديث • بل بصوره أوفى من ذلك ، ونجد هذا الحق واضحا فى وصية أبى بكر الصديق ، فبعد أن أوصى بالألا يقطعوا شجرة مثمرة ••

•• أردف ذلك بقوله « الا للأكله » • ما أبلغ هذه العبارة فى تقرير هذا الحق !!

المبحث الثمانى

التفرقة بين الممتلكات العامة والخاصة (*)

لقد اهتمت اتفاقية لاهاي الرابعة التى أبرمت سنة ١٨٩٩ بضبط سلوك العدو حيال الملكية العامة والخاصة داخل الاقليم الذى يتم احتلاله مؤقتا ، ويمكن أن نلاحظ أحد السمات الاصلية لها وهى التفرقة الدقيقة بين الممتلكات العامة والخاصة ، ويمكن أن تلخصها فيما يلى (١) :

١ - الملكية العامة :

تولت ذلك المادتان (٥٣ ، ٥٤) بالنسبة للملكية المنقولة والمادة ٥٥ بالنسبة للملكية غير المنقولة ، فالمادة ٥٣ تجيز لجيش الاحتلال الاستيلاء على النقد ورؤوس الاموال والسندات المتحققة العائدة للدولة وحدها ، ومخازن السلاح ووسائل المواصلات ، وعلى وجه العموم كل أنواع الذخيرة الحربية ولو كانت مملوكة للأفراد على أنه يجب أن تعاد الى أصحابها أو يجرى التعويض عنها اذا حل السلام .

وتعتبر المادة ٥٥ المحتل مجرد مدير ومنافع بالمبانى العامة والعقارات والغابات والاراضى الزراعية المملوكة للدولة المعادية والكائنة فى الاقليم المحتل .

(*) راجع Marjorie M. Whiteman, Digest of International law, Vol 10. Department of state publication 8367. Released April 1968. P. 574.

— J. H. W. Verzijl International law in Historical perspective Part 1 X — A the law of war, Sythoff & Noordhoff. 4978. PP. 181 — 189, 252 — 277.

— موريس جرين سبان ، المرجع السابق ص ٢٨٦ — ٣٠٥ .

(١) ا. د. محمد طلعت الغنيمى ، دعوى الاسترداد فى القانون الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ — ١٠١ .

أما الملكية المنقولة ، فإن الاتفاق يضع قيودا يشترط للاستيلاء عليها أن تخدم مراحة ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر العمليات الحربية فعلا ، أى أن ضرورات الحرب لا تكفى مبررا للاستيلاء عليها •

٢ — الملكية الخاصة :

تقرر اتفاقية لاهاي — من حيث المبدأ — حصانة الملكية الخاصة في المادتين (٤٦ ، ٤٧) الا أن المادة ٥٣ تضع استثناء على ذلك بالنسبة لوسائل المواصلات ومخازن السلاح والذخيرة وكذا مواد الحرب ، بما في ذلك الطعام والامدادات •

كما تقرر الاتفاقية أن سرقة أو ازالة الاشياء المخصصة للأغراض العلمية أو الفنية أو الثقافية أو الانسانية والمملوكة للأفراد ، جريمة من جرائم الحرب ، ولا يجوز الاعتذار هنا بضرورات الحرب ، حتى ولو كانت تلك الاشياء قد بنيت بمواد لها قيمة في العمليات الحربية ، فلا يقبل مثلا ازالة تمثال ذي قيمة أثرية ولو كان مصنوعا من برونز قديم •

ونلاحظ أيضا أن قواعد لاهاي التي صيغت في عصر الحرية ، تقوم على ما يسمى مبدأ روسو الذي يعتبر الحرب علاقة مقتصرة على الدول المحاربة والذي نادى به روسو في كتابه العقد الاجتماعي •

مبدأ روسو — بورتاليس (١) : Rousseau — Portalis

يقوم هذا المبدأ ، كما ذكرنا ، على اعتبار الحرب علاقة مقتصرة على الدول المتحاربة ، لذا فيجب أن يكون تأثيرها على الافراد ضئيلا بقدر

(١) في ٥ مايو سنة ١٨٠٠ كان بورتاليس حاكما عاما في مجلس الغنائم الفرنسي ، وتضمن خطابه الافتتاحي ، المبدأ المذكور بعاليه من كتاب روسو العقد الاجتماعي ، الا أنه قد صاغ هذا المبدأ بطريقة أنيقة وحوله من مجرد عبارات مبالغ فيها الى فكرة قضائية عملية قابلة للتطبيق ، ولذا فقد أطلق على هذا المبدأ « مبدأ روسو — بورتاليس » •

راجع جورج شوارز نيرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٥٩ — ٢٦٠ •

الامكان ، فالاعمال العدائية يجب أن توجه الى القوات المحاربة وهيئات الدولة فقط ، فهي حرب بين حكومات ، وقد اتخذ هذا المبدأ فيما بعد عصر نابليون كرد فعل للحروب في الفترة السابقة ، وندت به الحركات السلمية التحررية لاصلاح وتقنين قواعد الحرب البرية ومما ساعد على تقبل هذا المبدأ في تقنين لاهاي علاوة على ذلك هو مطالبة المستشارين العسكريين والدبلوماسيين للحكومات في ذلك العهد بأن تكون الحروب محدودة ولاغراض محدودة •

القضاء الدولي والتفرقة بين الممتلكات العامة والخاصة

لقد انعكست مسلمات مبدأ روسو في قواعد لاهاي في موضوع حقوق الملكية أكثر من أى موضوع آخر ، فالقيود الموضوعة فيما يتعلق بالاستيلاء على الممتلكات العامة • وإضافة ممتلكات البلديات ومجموعات أخرى من ممتلكات الدولة الى الوضع المميز للممتلكات الخاصة تعد شاهدا على هذا الاتجاه •

ومما يؤيد المادة ٤٦/٢ من قواعد لاهاي التي تفرق بين الممتلكات العامة والخاصة ما ذكره المحكم في قضية « الملاحه في نهر الدانوب » حيث يقرر أن الغرض من حماية الممتلكات الخاصة من المصادرة هو تجنب القاء العبء الحربى على الافراد ونقله بدلا من ذلك لتتحمله الدولة المحاربة •

ويقرر شوارزنبرجر بأنه لم يجر اختبار لقواعد لاهاي فيما يتعلق بالتفرقة بين الممتلكات الخاصة والممتلكات العامة ، وان كانت قضيتا الملاحه في نهر الدانوب ، والمنارات تحققان بقدر ما ذلك الغرض (٢) •

قضية الملاحة في نهر الدانوب (١٩٢١) (١)

تتعلق هذه القضية بقيام الجيش الرومانى والحلفاء بأسر عدد من السفن النهرية التى كانت مملوكة لشركات خاصة ومؤجرة لوزارة الحرب النمساوية والمجرية وتحت سيطرة مؤسسات النقل بها ، ولقد أثر أمر انطباق المادة ٢/٤٦ من قواعد لاهاي وما تقرره من حماية الممتلكات الخاصة ومنع مصادرتها •

ولقد قرر المحكم أن ضبط المواد الحربية المستخدمة من قبل المحارب لا يخضع لحماية المادة ٢/٤٦ من قواعد لاهاي حيث أن هذه المادة تشمل فقط كمية كبيرة من الممتلكات التى كانت « خاصة » بالمعنى العادى لهذه الكلمة ، ونظرا للصفة التكميلية للمادة ٢/٤٦ من جانب والمادتين ٥٢ ، ٥٣ من جانب آخر ، فقد قرر المحكم أن السفن كانت تشكل مواد حربية وفقا لنص المادة ٢/٥٣ •

ولقد ورد أيضا بذات الحكم أن الذى يجب أن يتحمل المخاطر المالية للمصادرة فى النهاية ، هو الدولة المعنية وليس الفرد المالك ، وأن الدولة عندما تستخدم ممتلكات الافراد تتعهد باعادتها اليهم أو تعويضهم عن فقدانها وأن ضبط هذه الممتلكات بمعرفة دولة أخرى يجعل دولتهم ملزمة بتعويضهم ولا يخفى ما فى هذا القول من تجاوز خاصة اذا انهزمت الدولة التى يتبعها هؤلاء الافراد ، وما يتبع تلك الهزيمة من تدمير لاقتصادها بصفة عامة وعجزها عن القيام بمثل ذلك التعويض بصورة مرضية •

وفى التفرقة بين الممتلكات العامة والخاصة ، نجد أن المحكمة قد استخدمت معيارين وظيفيين متضافرين ، هما الغرض الحالى الذى تخدمه الممتلكات الخاصة وقت الضبط ، والشخصية الحقيقية لمن يتحمل المخاطر المالية •

Cession of Vessels and Tugs for Navigation on (١):
the Danube 1 R. I. A. A. PP. 97 — 108.

جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ — ٢٦١ •

قضية المنارات (١٩٥٦) (١)

ثارت في هذه القضية مشكلة بين فرنسا واليونان تتعلق بما اذا كانت السفن الخاصة التي استولى عليها الاحتلال اليوناني خلال الحروب البلقانية تستثنى من دفع الرسوم المستحقة للمنارات ، حيث أنه طبقا لاتفاق الامتياز بين الميناء العثماني وأصحاب الامتياز الموقع في سنة ١٨٦٠ فان هذه الميزة تنطبق فقط على سفن الحرب بالمعنى الفنى لهذه الكلمة ، ولكنها لا تنطبق على سفن الشركات التابعة أو الممنوحة امتيازاً ولا السفن المملوكة للدولة وتعمل في النشاط العادى كالبريد أو التجارة أو الخدمات المشابهة •

وترى المحكمة أن مجرد الاستيلاء الجبرى على السفن الخاصة لا يحولها الى سفن حرب الا اذا خصصت للاغراض ذاتها التي تخدمها السفن الحربية ، وعلى العكس فان السفن الخاصة التي تحول هكذا وتبقى مملوكة للأفراد لا يغير ذلك من صفتها كسفن حرب عندما تشارك في العمليات البحرية •

وأن السفن التي يتم الاستيلاء عليها لتستخدم في نقل القوات والذخائر والامدادات لاغراض الاخلاء أو خدمة المستشفيات ليست سفن حرب بالمعنى الضيق •

وما يهم في هذا الشأن أن المحكمة قد لجأت الى معيار وظيفى لتحديد معنى السفن الحربية ، فرفضت أن تؤسس قرارها في الصفة الخاصة للسفن التي تم الاستيلاء عليها على مجرد أنها مازالت مملوكة ملكية خاصة •

ولقد اعتبرت السلطات اليونانية أن الرسوم الناتجة عن الخدمات التي تقدمها المنارات ، مالا مملوكا للدولة ، وبالتالي يخضع للضبط وفقا للمادة ١/٥٣ من قواعد لاهاى •

(١) Lighthouses Case. راجع جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ — ٢٦٣ . I. L. R. 1956, P. 806.

ولقد قررت المحكمة أنه اذا كانت خدمات المنارات تقدم بمعرفة الدولة فان الرسوم بطبيعتها تكون مفروضة لصالح الدولة ، لذا فانه من الطبيعى أن تنطبق المواد ٤٨ ، ١/٥٣ من قواعد لاهاي ، أما اذا كانت الرسوم واجبة وفقا لعقد امتياز ، فان الموقف سيختلف كلية ، فقد يتم تحصيلها لصالح أصحاب الامتياز لتعويضهم عن مصاريف الارشاد والمحافظة على المنارات وتشغيلها ، فالرسوم الناتجة تكتسب الصفة الخاصة بالنسبة للقوات المحتلة ، ولذا فهي ليست موضعا للضبط .

ونجد أن المحكمة قد استخدمت هنا أيضا معيارا وظيفيا للتفرقة بين الممتلكات العامة والخاصة ، وقد كان ذلك بصورة محددة بالنسبة للسفن التى تم الاستيلاء عليها جبريا ، وكان المعيار هو قيامها بأعمال السفن الحربية ، أما بالنسبة لرسوم المنارات فقد اعتمدت المحكمة على معيار الاستفادة من تلك الرسوم وبغض النظر عن الملكية الرسمية ومما سبق يتضح لنا أن المعيار السائد فى القضيتين السابقتين هو المعيار الوظيفى الذى يقوم على معرفة الغرض الحالى الذى تخدمه الممتلكات المضبوطة بغض النظر عن المالك الحقيقى لها .

المبحث الثالث

منع مصادرة الممتلكات الخاصة (١)

تتدخل الدولة بأساليب شتى في ممتلكات الأفراد ، ويمثل نزع الملكية مع ما يصحبه من تعويض الصيغة المشروعة لهذا التدخل ، بينما تمثل المصادرة الصيغة الغير مشروعة في قانون السلام .

أما في قانون الحرب ، فإن تدمير وضبط الممتلكات يكون مشروعاً فقط اذا أملت ضرورات الحرب الملحة ، وفي المادة ٢٣/ج من قواعد لاهاي فان القاعدة هي حماية الممتلكات الخاصة بينما يعتبر تدخل الدولة استثناءً لذلك .

الا أن الأمر لم يكن كذلك منذ البداية ، فلقد كانت النتيجة الختمية للحرب هي قتل واستعباد كل رعايا العدو فضلاً عن استباحة أموالهم ، ثم انتقلت العقوبة في مرحلة متقدمة من شخص العدو الى ماله ، فكانت خطوة متقدمة على الجانب الانساني في الحرب وكان لحق المصادرة معنى انساني ، ولقد قيل في تبرير ذلك أن الفرد لا يعد مذنباً لمجرد كونه عضواً في مجتمع الدولة المحاربة ، ولكنه بهذا الوصف يجب أن يتحمل في ماله الخاص تعويض الاضرار الناجمة عن أفعال الدولة التي هو عضو فيها ، لذلك ووفقاً لقانون الأمم كان يباح في الحرب الاستيلاء على الممتلكات الخاصة ومصادرتها ، فيعترف كل من فائز وجروسيوس بحق الغازي في الاستيلاء على الممتلكات الخاصة في الاقاليم المحتلة .

(١) Wolfgang Friedman Oliver J. Lissitzyn Richard Gpugh
Internatinal law Cases and Materials (American
Casebook Series West Publishing Co. 1969) P. 905.,
Claud Mulins, Private enemy Property. the G.S. Vol
8 Problems of Peace and war, 1962. P. 92.

وانظر كذلك ، استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٢١ .
وجورج شوارز نبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٦ — ٢٦٧ .

وعرف العصر الوسيط في أحكام الملكية الخاصة التفرقة بين الملكية الخاصة على مسرح الحرب ، وهذه مصنونة لا يجوز المساس بها الا اذا تطلبت ذلك ضرورة حربية ماسة ، والملكية الخاصة على إقليم الدولة المحاربة ، وهذه تخضع للسلطة التقديرية لدولة العدو صاحبة الاقليم ، لذا فان دعوى الاسترداد كانت تمارس عندئذ لاستعادة الممتلكات الخاصة الكائنة على مسرح الحرب اذا ما استلقت (١) .

ولقد جاءت الخطوة الاولى ذات الشأن نحو قانون حرب متطور في العهد الاعظم Magna Charta سنة ١٢١٥ الذي أكدت فيه انجلترا للدول الاخرى أن رعاياهم وأموالهم سيكونون في مأمن اذا ما قامت حرب بين انجلترا ودولهم — بشرط المعاملة بالمثل (٢) .

الا أن مبادئ الحرب البحرية لم تسمح لهذا المبدأ أن يسود ، بل لقد حدث العكس ، فتغلبت مبادئ الحرب البحرية التي تبيح الاستيلاء على الممتلكات الخاصة للأعداء ، وسادت مجالات قانون الحرب ، فلقد كانت تلك المبادئ تتيح مصادرة كل الممتلكات الخاصة التي تبصر على سفينة معادية ، بل ومصادرة الممتلكات المحايدة أيضا اذا كانت تبصر تحت علم عدو ، فكانت الحرب شاملة ، الا أن روسو قد نادى في كتابه العقد الاجتماعي بمبدأ فلسفي من مقتضاه أن الحرب تثنى ضد الدول لا ضد الرعايا ، وقد سبق الاشارة الى ذلك المبدأ في البحث السابق ، ولكن الدول الانجلو سكسونية رفضت هذا المبدأ (٣) .

(١) ا. د. محمد طلعت الغنيمي ، دعوى الاسترداد (مرجع سابق) ص ٩٩ — ١٠٠ .

(٢) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٣) ماكنير ، ا. د. واتز ، الآثار القانونية للحرب ، المرجع السابق ، ص ٣٣٠ .

حيث يتلخص موقف القانون العرفي الانجليزي Common law بعد الحرب العالمية الاولى في هذا الموضوع فيما يلي : ١ — ان مجرد اندلاع الحرب في حد ذاته لا يعطى المحارب الحق في مصادرة ممتلكات الأعداء الخاصة ، بالمعنى الوطني أو الاقليمي .

لقد جعل المتحاربون من الحرب العالمية الاولى والثانية حربا اقتصادية ، وكان هدفهم الرئيسى هو النصر الاقتصادى على العدو ، وعلى عكس ما كان يعتقد به المتحاربون كان سلوكهم ، ففى الحرب الاولى كانت القوات المركزية — التى تؤمن أصلا بمبدأ روسو — هى التى طبقت سياسة التدمير الشامل والسلب والنهب الاقتصادى للاقاليم المحتلة ، وفى الحرب الثانية فان قوات المحور على الرغم من أنها كانت تقف ضد الانجلو سكسون فقد طبقت فلسفة فائل التى كانت تستجيب أساسا لمصالح الانجلوسكسون ، وكان تطبيق هذه الفلسفة جزئيا عن طريق نزع الملكية وجزئيا بالتدمير الواسع للاقاليم المحتلة (١) •

واذا كانت فلسفة فائل قد سادت وأثرت الى حد ما فى تقبل الانجلو سكسون لقواعد الحرب الشاملة ، فيبقى بوضوح أن تلك الفلسفة لم تكن هى التى قادت الالمان الى وسائل الحرب التى لم تراعى قواعد لاهاي والتى اتسمت فى الحربين الاولى والثانية بالوحشية ، ولم تكن مخالفة قواعد لاهاي هى جريمة الالمان الوحيدة ، الا أنه فى مجال مخالفة قواعد وقوانين واعراف الحرب البرية ، ، فان تهب الاقاليم المحتلة ونزع ممتلكاتها وتدمير الممتلكات العامة والخاصة ، كانت من أخطر الجرائم التى ارتكبها الالمان •

٢ — أن التاج يمكنه قبل حلول السلام أن يلجأ الى الاسلوب القديم للتحقيق التعسفى (محاكم التفتيش) وتصادر ممتلكات الاعداء ، ٣ — أن الممتلكات التى يمكن مصادرتها قد تشمل الممتلكات التى آلت بالوصية أو أية منقولات أخرى للعدو ، وحيث يمكن للأجنبى أن يملك عقارات فانه من الصعب ألا ينطبق ذلك عليها ، واستنتاجا مما جاء فى البندين ١ ، ٢ فان للأجنبى أن يحوز الممتلكات الخاصة به عند اندلاع الحرب •

(١) استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٦١ •

ولقد كانت المصادرة هي القاعدة في الحرب الاولى (١) ، فكانت الحرب شاملة وادعى المحاربون أن اقتصاد الأقاليم المحتلة يجب معاملته كمجهود حربي ، كما أن طبيعة أعمال الاعتداء تغيرت كثيرا مع التقدم العلمي وتطور الاسلحة الحربية (٢) . مما أتاح للمحارب أن يصيب عدوه بابلغ الضرر خاصة من الناحية الاقتصادية .

الاستثناءات الواردة على الحماية المقررة للممتلكات الخاصة

القاعدة في قانون الاحتلال الحربي كما عبرت عنها المادة ٤٦ من قواعد لاهاي تنص بأنه يجب احترام حصانة الممتلكات الخاصة ، وأن قيام سلطات الاحتلال بالتعرض لهذه الممتلكات بأي صورة غير مشروعة يرقى الى المصادرة (٣) ، الا أن قواعد لاهاي قد أوردت استثنائين هما :

(١) ت. ج. لورانس ، المرجع السابق ، ص ٤٠٣ — ٤٠٤ ، رينيه مورسير ، المرجع السابق ، ص ١٤١ .

ومما يدل على أن المصادرة كانت هي القاعدة في الحرب الاولى ، أن بريطانيا أصدرت في سنة ١٩١٤ مرسوم منع الاتجار مع الاعداء وعينت مصفى مهمته السيطرة على ممتلكات الاعداء المنقولة والعقارية والتحفظ عليها حتى نهاية الحرب ، وكذلك فعلت فرنسا ، وأصدرت كل من بلغاريا ورومانيا وإيطاليا وروسيا أوامر مصادرة ، وكان سلوك الولايات المتحدة الأمريكية مماثلا ، فاصدرت في ٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ مرسوم منع الاتجار مع الاعداء ، وهدفه الاساسي الاستيلاء على ممتلكات الاعداء في الولايات المتحدة .

ولكن ألمانيا لم تصدر مراسيم مصادرة في الشهر الاول للحرب ، ولكنها في ٤ سبتمبر سنة ١٩١٤ ردت على إنجلترا وفرنسا بأمر وضعت فيه ممتلكات الاعداء تحت السيطرة ، أما النمسا فقد أصدرت مرسوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٤ مقتضية أثر ألمانيا .

(٢) N. C. W. Dunbar, the ligal Regulation of Modern Warfar G. S. 1926. P. 85.

(٣) تنص المادة ٤٦ على ما يلي : ان حقوق وشرف العاملة وحياة الأشخاص وممتلكاتهم الخاصة وكذلك حرية الاعتقاد والممارسة الدينية يجب أن تكون مصونه ، وفي الفقرة الثانية « الممتلكات الخاصة لا يمكن مصادرتها » راجع النص الانجليزي لهذه المادة في وليام بيشوب ، المرجع السابق ، ص ٩٨٢ .

١ — الاستيلاء الجبرى على المؤن Requisition (م ٥٢)

٢ — ضبط Seizure المواد القابلة للاستخدام الحربى
(م ٢/٥٣) •

ويتاح ذلك للمحتل بالاضافة لامكانية تطبيق نزع الملكية
expropriation الذى ينفذ وفقا لقوانين الاقليم المحتل وقت
السلم •

فالمادتين ٥٢ ، ٢/٥٣ تكملان المادة ٤٦ من قواعد لاهاي ، وتتضح
الرابطه بين المواد الثلاث من الندرة الظاهرة للحالات التى عرضت على
القضاء الدولى فيما يتعلق بالمادة ٢/٤٦ بينما تظهر الوفرة النسبية فيما
يتعلق بالمادتين الأخريين (١) •

واعمالا للقاعدة الواردة فى المادة ٤٦ فان ضبط الممتلكات الخاصة
يكون خاطئا حتى ولو كان الاعتقاد أن سند الملكية لم ينتقل الى المالك
الخاص بعد • كما أن بيع تلك الممتلكات لا ينقل للمشتري أى سند فى الملكية،
وقيام سلطات الاحتلال بدفع ثمن أو مقابل لتلك الممتلكات الخاصة لا يغير من
الصفة الغير مشروعة لذلك العمل اذا وضح من الظروف أن المالك قد
تصرف فيما يملك على خلاف ارادته ولكن ذلك البيع يكون صحيحا اذا تم
بموافقة المالك ، ورغم أن ذلك البيع سيؤثر على الاقتصاد المحلى للاقليم
المحتل الا أن فى نفاذه مساعدة للمحتل فى الوفاء بالتزامه بتأمين الاطعمة
والامدادات الطبية للسكان واتاحة الفرصة له فى الحصول على هذه
الاشياء الضرورية بأكبر قدر متاح (٢) •

(١) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٦ — ٢٦٧ •
(٢) م ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩ •

ويجب على المحتل أن يدفع ايجارا عن استخدام العقارات أو أن يقدم ايصالا بذلك يتيح لصاحب الشأن المطالبة بما يستحقه من ايجار أو تعويض (٢) .

وتجيز المادة ٤٣ من قواعد لاهاى للمحتل أن ينزع ملكية العقارات أو المنقولات بغرض المحافظة على النظام والأمن بشرط أن يحترمه هو — ما لم تكن القوانين المطبقة في الاقليم المحتل تمنع ذلك بصفة مطلقة ، ويجب أن يتم نزع الملكية لصالح السكان المحليين ، ويقدر التعويض الملازم عن ذلك وفقا للقوانين المطبقة . وتجيز المادة ٥٣/٢ للمحتل أن

(٢) أنظر في ذلك قضية جون بيلدن John Belden ، وتتلخص في أن المواطن الأمريكى المذكور كان يملك منزلا في مدينة Matamoras وقام وكيله وكاتبه في سنة ١٨٣٦ بتأجير ثلاث غرف من ذلك المنزل لقائد القوات المكسيكية لاستخدامها مسكن خاص له ، وبعد ذلك وبلا موافقة من المالك أو وكيله ، فقد امتلأ المنزل كله بالقوات وتحول الى معسكر أو مخيم ووفقا لقرار اللجنة المشكلة طبقا للاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة والمكسيك في ١١ ابريل ١٨٣٩ تم الحكم للمدعى بالتعويض عن التلفيات التى أحدثها الاحتلال بالاضافة الى ايجار المنزل . ولقد ظل المنزل المشار اليه تحت الاحتلال المكسيكى حتى مايو سنة ١٨٤٦ عندما استولى عليه الجيش التابع للولايات المتحدة تحت قيادة اللواء تيلور ، فقدم المدعى دعوى أخرى أمام اللجنة المشكلة طبقا لقرار الكونجرس في ٣ مارس سنة ١٨٤٩ ، وقد أصدرت اللجنة القرار التالى : أن الدلائل أظهرت أن احتلال المكسيك لمنزل المدعى كان غير قانونى ، وبالإضافة الى التعويض عن استخدام المنزل ، فإنها كانت مسئولة عن أى اضرار تصيب الممتلكات التى كانت في حيازتها ، وقرر المدعى أنه يستحق تعويضا عن الاستخدام وقيمة ممتلكاته منذ ١١ ابريل سنة ١٨٣٩ ذلك أنه يفترض أن الحكم الذى صدر بناء على الاتفاقية السارية في ذلك الوقت لم يكن باستطاعته أن يعوض عن التلفيات أو الأضرار التى تحدث للمدعى بعد تلك الفترة وقد قبلت الدعوى في مواجهة جمهورية المكسيك وحكمت لجنة التحكيم بتعويض قدره ٣٤٢٠٨٧ دولارا ، منها مبلغ أساسى ٢٠٨٠٣٣ دولارا وفائدة قدرها ١٣٤٠٥٤ دولارا .

راجع ، جون باسيت مور ، المرجع السابق ، ص ٣٧١٤ ، وموريس جرين سيبان ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ — ٣٠٥ .

يقوم بضبط المنقولات ذات الصفة الحربية والقابلة للاستخدام الحربى المباشر على أن يعيدها عند تحقق السلام (١) .

ونعرض للاستثنائين الواردين بالمادتين ٥٢ ، ٥٣ فى المطلبين التاليين :

(١) قوانين الحرب فى الاراضى المحتلة ، تقرير جمعية القانون الدولى للمؤتمر الخامس والثلاثين ، فى وارسو سنة ١٩٢٨ ، ص ٩٤ .

حيث يقرر انه جرت بعد الحرب العالمية الاولى مراجعة لقوانين الحرب فى الاقاليم المحتلة التى كانت سارية فى ذلك الوقت — قوانين لاهاي سنة ١٩٠٧ — وعلى سبيل المثال فقد ناقشت جمعية القانون الدولى فى مؤتمرها الخامس والثلاثون المنعقد فى وارسو فى الفترة من ٩ : ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٨ التقرير الذى وضعته اللجنة الفرعية فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٨ فى هذا الشأن والذى اوضحت فيه ، أن للمحتل أن يضبط ويستخدم كل وسائل المواصلات وأدوات الاتصال المخصصة لنقل الاخبار سواء العامة أو الخاصة ، كما له أنه يحد من استخدامها ، وفى القسم ٥ م ٣٣ أنه لا يجوز مصادرة الممتلكات المنقولة الخاصة للسكان ولا يجوز للمحتل أن يدمرها عمدا ، وإذا كانت تلك الثروات قابلة للاستخدام الحربى فيمكن للمحتل أن يأخذها ولكن عليه أن يعيدها عند تحقق السلام ويعوض عن استخدامها أو تدميرها أو تلفها ، وعند ضبط تلك الممتلكات يجب على المحتل أن يسلم ايصالا ، وإذا لم تكن الممتلكات قابلة للاستخدام الحربى ، ولكن يحتاجها جيش الاحتلال فيمكن للمحتل أن يأخذها ويدفع ثمنها نقدا ، وإذا لم يتيسر الدفع نقدا فيجب أن يسلم ايصالا ويتبعه بدفع الثمن على وجه السرعة بقدر الامكان . أما بالنسبة لاعتقالات ، فإن المحتل لا يلتزم بدفع ايجار عن استخدام واحتلال الممتلكات العقارية للسكان مثل المباني والاراضى والسكك الحديدية واحواض السفن والغابات والمزارع والمناجم التى قد تتطلبها العمليات العسكرية ، ويكون المحتل صاحب حق انتفاع فقط بالنسبة لهذه الممتلكات ويجب عليه حمايتها وادارتها طبقا لقواعد حق الانتفاع ويسمح له بقطع الاخشاب وتشغيل المناجم والمهاجر التى يحتاجها لاجراض عسكرية وبالقدر الذى تتطلبه تلك الاجراض فلا يجوز أن تستغل تلك الممتلكات لفائدة المحتل الخاصة ، وعلى المحتل اما أن يدفع ثمن ما أخذ من اخشاب أو معادن نقدا ، واما أن يسلم ايصالا يستبدله بالنقد على وجه السرعة بقدر الامكان ، ولا يسأل المحتل عن الأضرار التى تصيب الممتلكات العقارية أو تدميرها الذى يرجع الى الضرورات العسكرية ، وإذا حدث مثل ذلك الضرر فإن على المحتل أن يسلم المالك ايصالا أو مذكرة لتأييد دعواه فى طلب التعويض .

المطلب الاول

الاستيلاء الجبرى على المؤن

يكون للمحتل أن يوفر لقواته الامدادات اللازمة بالطرق العادية —
الشراء من الاقليم المحتل أو استيراد هذه المواد من خارجه كما يكون له
مصادرة المؤن التى يعتقد أنها أساسية للاغراض الحربية سواء كانت
مملوكة لرعاياه أو للاعداء أو الاجانب الاصدقاء أو المحايدین ويستلزم
الاستيلاء الجبرى على المؤن التعويض المناسب عنه (١) •

ويستخدم اصطلاح Requisition ، الاستيلاء الجبرى فى القانون
المدنى كما يستخدم فى القانون الدولى ، ويستخدم فى القانون الاخير لا فى
قانون الاحتلال الحربى فقط بل أيضا فى قانون الحرب البحرية والحياد ،
ونحن هنا معنيون بدراسة الاستيلاء الجبرى باعتباره استثناء على قواعد
الاحتلال الحربى ، وسوف تكون معالجتنا لهذا الموضوع من جوانبه التالية :
محله ، وشروطه ، وآثاره ، وخصائصه القانونية •

(١) رينيه وورسير ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ — ١٤٨ ، راجع أيضا ،

ت. ج. لورانس ، المرجع السابق ، ص ٤٢٥ ،

Marcel Sibert. Traite de droit, International Public.

Paris, 1951, 309, P. 517.

الفرع الاول

محل الاستيلاء الجبرى على المؤن

وفقا للمادة ٥٢ من قواعد لاهاى ، فان الاستيلاء الجبرى العينى in Kind يتميز عن طلب الخدمات (١) ، ويفترض ذلك للوهلة الاولى أن تكون الممتلكات محل الاستيلاء ذات صفة مادية (٢) ، ومن السهل اذا أن نتصور تأثر حقوق طرف ثالث من جراء هذا الاستيلاء ، وبالتالي الاستيلاء على تلك الحقوق .

وقد عرف محمود سامى جنيته « الاستيلاء الجبرى » بأنه « وضع الدولة المحاربة يدها على أشياء موجودة فى اقليم العدو المحتل وذلك دون حاجة الى رضا اصحابها » (٣) .

وهناك فارق بين الاستيلاء الجبرى على المؤن والمساهمات النقدية (٤) التى تخضع للمواد ٤٩ ، ٥١ من قواعد لاهاى سنة ١٩٠٧ ، فلا تجمع المساهمات الا طبقا لامر كتابى وعلى مسئولية القائد العام ، فى حين أن الاستيلاء الجبرى ، كما سنرى ، يمكن أن يطلبه القائد المحلى ، كما يجب ألا تنطوى المساهمات على تفرقة فى جمعها ، ويتم ذلك على أسس مشابهة للضرائب كلما أمكن ذلك ، ولا تستخدم المساهمات المالية كعقوبة أو عامل ضغط على السكان ولا تستخدم لاثراء المحتل أو الوفاء بتكاليف الحرب بصفة عامة (٥) .

(١) Requisition of services ، وتنظمه الفقرتان الاولى والثانية من المادة ٥٢ ويخضع لنفس شروط الاستيلاء الجبرى على المؤن التى ليست امدادا حربيا مباشرا ، فيجب أن يكون متناسبا مع موارد الاقليم ومحددا بحاجة جيش الاحتلال ، والا يتضمن اشتراك الاهالى فى عمليات حربية ضد وطنهم .

(٢) Tangible

(٣) مرجع سابق ، ص ٧٤٧ .

(٤) Money contributions

(٥) موريس جرين سبان ، المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

كما يجب أيضا استثناء المنقولات ذات الصفة النقدية من الاستيلاء الجبرى ، ويؤيد ذلك ما أوردته المادة ١/٥٣ من قواعد لاهاى من ضرورة أن تكون النقود والاعتمادات و « السندات واجبة الاداء » (١) ، محل الضبط من ممتلكات الدولة • ويبدو مجال وخصائص الاستيلاء الجبرى أكثر ظهورا بمقارنته بحق الضبط المقرر فى المادة ١/٥٣ المذكورة •

أولا : مالك الاشياء : نجد أن الضبط يشمل الممتلكات العامة والخاصة بينما يقتصر الاستيلاء الجبرى على ممتلكات الافراد والسلطات المحلية فى الاقاليم المحتلة •

ثانيا : بالنسبة للممتلكات محل الاستيلاء الجبرى والضبط فهى المنقولات ولكن فى حالة الاستيلاء الجبرى ، فان نصوص المادة ٥٢ تتسع لتشمل العقارات أيضا •

والاستيلاء الجبرى على المؤن على الارض بمعرفة القوات البحرية تنظمه المادة ٣ من اتفاقية لاهاى السادسة سنة ١٩٠٧ المتعلقة بالحصار البحرى وهذا الاستيلاء يجب أن يكون متناسبا مع موارد الاقليم ويتم بمعرفة القائد • وتمنع قواعد لاهاى للحرب الجوية سنة ١٩٢٣ أعمال القصف الجوى لارغام السكان على عمليات المساهمة المالية أو الاستيلاء الجبرى على المؤن (٢) •

ويتضح لنا مما سبق أن محل الاستيلاء الجبرى يتعلق بقيام سلطات الاحتلال بوضع يدها على الاشياء المادية — خلاف السندات واجبة الاداء — المملوكة للافراد أو السلطات المحلية واللازمة لجيشها •

(١) Realisable Securities (Valeurs exigibles)

وهو من المصطلحات التى اثارَت نقاشا بين الفقهاء فى بيان المقصود منها ونرجح أن يكون المقصود بها السندات واجبة الاداء ، أى التى يمكن تحويلها الى نقود بالحالة التى تكون عليها وقت الضبط •

- راجع ، ت . ج . لورانس ، المرجع السابق ، ص ٤١٩ •
جورج شورزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٩ •
(٢) مورييس جرين سبان ، المرجع السابق ، ص ٣٠٥ •

الفرع الثانى

شروط الاستيلاء الجبرى المشروع

هناك شروط خمسة تتطلبها قواعد لاهاي فى الاستيلاء الجبرى على المؤن ليكون مشروعا نذكرها فيما يلى :

الشرط الاول : وجوب أن يكون الاستيلاء الجبرى على المؤن متناسبا مع موارد الاقليم ، وذلك بعد استيفاء حاجة السكان الاصليين (١) ويمكن الحكم على ذلك بمراجعة السياسة العامة للاستيلاء التى تتبعها القوات المحتلة ، ولقد لقي هذا الشرط اهتماما كبيرا من محكمة نورمبرج وغيرها من المحاكم (٢) .

الشرط الثانى : ألا يتضمن الاستيلاء الجبرى الزام المواطنين بالمشاركة فى العمليات الحربية ضد وطنهم ، ويبدو هذا الشرط أكثر اتصالا « بطلب الخدمات » منه بالاستيلاء الجبرى على المؤن .

الشرط الثالث : يجب أن يكون الاستيلاء الجبرى بأمر من القائد المحلى لقوات الاحتلال ، ويلاحظ فى هذا الشأن أنه قد جرى العمل على أن يسمح لضابط مفوض فى حالة الضرورة بإصدار مثل ذلك الامر ، ويكفى أن يصدر الامر بذلك شفاهة ، اذ أن الصيغة الكتابية ليست شرطا لهذا الغرض (٣) على خلاف المساهمات المالية .

(١) المرجع السابق ص ٣٠٠-٣٠١ ، وايتمان ، المرجع السابق ص ٥٦٨

(٢) ففى قضية Giovanini V. Renzi سنة ١٩٤٨ التى تتعلق

بالاستيلاء الجبرى على بقرة بمعرفة قوات الاحتلال الالمانى مع دفع المقابل النقدى لها فورا ، فقد اعتبرته محكمة Pesaro عملا مشروعا يحرم المالك من مسند الملكية نظرا لان ذلك الاستيلاء كان متناسبا مع موارد الاقليم . راجع

J.HW.Verzijl International law in Historical Prespective
Pact 1 X — A The Laws of war, 1978. P. 272.

(٣) فيرزيجل ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤ — ٢٦٥ ، وفيه اشارة لقضية Tanfani V. Carletti (Italy) سنة ١٩٤٩ .

ويجب أن يكون صدور الامر من سلطة عسكرية لا سلطة مدنية ،
فلا يسمح القانون الدولي للسلطات المدنية للعدو أن تقوم بتمليك الافراد
الاشياء الخاصة المستولى عليها ، حتى ولو كان ذلك على سبيل
النتعويض (١) .

الشرط الرابع : يجب أن تخصص الممتلكات التي يتم الاستيلاء
عليها جبريا للوفاء بحاجة جيش الاحتلال ، وليس لاقتصاد القوات
المحتلة ككل (٢) ، فاذا لم يكن ذلك الاستيلاء بغرض الوفاء بحاجة جيش
الاحتلال ، كما في الاستيلاء الجبرى على صندوق به قماش من المسلمين فانه
يكون غير مشروع (٣) ، وكذلك فانه اذا تم الاستيلاء للوفاء بحاجة جيش
الاحتلال في منطقة ما ثم نقلت الاشياء المستولى عليها الى اقليم آخر ،
فان ذلك يعد اساءة لاستعمال حق الاستيلاء الجبرى على المؤن (٤) .
ففى قضية اخوان رالى التى نظرتها محكمة التحكيم الالمانية
الانجليزية المختلطة سنة ١٩٢٣ والتى تتعلق بقيام سلطات الاحتلال
الالمانية لبلجيكا بضبط كمية من القطن وشحنها الى ألمانيا ، قد اعتبرت
ذلك الاستيلاء خارجا عن نطاق المادة ٥٢ من قواعد لاهاى وبالتالى غير
مشروع . وهنا قررت المحكمة فى حكمها : أنه قبل بهذا الشرط (تخصيص

(١) المرجع السابق ، نفس الموضوع وفيه اشارة لقضية
Soubrowllard V. Kilbourg, ١٩٤٨

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٥ ، حيث ينتفى ذلك الشرط :

١ — اذا كانت البضائع لا تخدم فى الحقيقة حاجة جيش الاحتلال .
٢ — اذا كانت البضائع ليست من طبيعتها أن تخدمه ، مثل
الاعمال الفنية .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨٦ ، قضية

Gross Roman et Cie V. German

Stat (Rec. Déc. T. A. M. IV. P. 753, A. D. 1923—1924.

Case No. 245).

(٤) المرجع السابق ، ص ١٨٦ ، وفيه اشارة لقضية

Tesdorfh V. Germany state (Rec. Dés. T. A. M. 111.

P.. 22, (A. D. 1919 — 1922. Case No. 339).

الاشياء المستولى عليها لحاجة جيش الاحتلال (استنادا الى الاختلاف المتعمد في لفظ المادة ٥٢ من قواعد لاهاي سنة ١٩٠٧ عن المادة المقابلة في مشروع بروكسل سنة ١٨٧٤ (١) .

وقد قررت محكمة استئناف روما في قضية بونتيفوجلو (٢) . أن الكنوز الفنية التي انتزعت بمعرفة فرنسا سنة ١٧٩٦ من ايطاليا واعيدت بعد نهاية الحروب النابليونية تبقى في ملكية صاحبها الاصلى ويحق له المطالبة بها .

كما أن الاستيلاء الجبري على الممتلكات بقرص تدميرها يقع مخالفاً للمادة ٥٢ من قواعد لاهاي ، وقد تأكد ذلك في حكم محكمة التحكيم البلجيكية الاجرية المختلطة عام ١٩٢٥ في قضية (٣) .
Sucrerie de Roustchouk V. Hungary
وعلى ذلك فإن المقصود بهذا الشرط هو أن يكون الاستيلاء الجبري بقصد الوفاء بحاجة جيش الاحتلال في الاقليم الذي يتم فيه الاستيلاء بطريقة مباشرة ، ويكون غير مشروع إذا تم لاي سبب آخر خلاف ذلك .

الشرط الخامس : أن يتم دفع مقابل للاشياء التي تم الاستيلاء عليها ويعنى ذلك أن تقوم سلطات الاحتلال بصفة فورية بدفع مقابل لتلك الاشياء ، فإن لم يتيسر لها ذلك فلا بد أن تقدم ايضاً على أن تدفع

المرجع السابق ، ص ١٨٦ ، وكذلك جون باسيت فور ، المرجع السابق ، ص ٣٧١٢ — ٣٧١٣ ، وكذلك جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٧٠ ، حيث ورد أن عبارة حاجة جيش الاحتلال — for the needs of the Army — وقد ادخلت في مؤتمر السلام الأول بلاهاي سنة ١٨٩٩ مأخوذة من مشروع بروكسل للاعلان الدولي المتعلق بقوانين واعراف الحرب سنة ١٨٧٤ ، ويجب طبقاً لذلك أن تكون الاشياء المستولى عليها مخصصة لسد الحاجة المباشرة directly لجيش الاحتلال .

(٢) Bentivoglio V. Ministero della pubblica istruzione (A. D. 1948. Case No. 211).

(٣) مشار إليها في :

جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

المقابل المذكور في أقرب وقت ، بصفة عاجلة على قدر الامكان (١) ، وتوشك هذه العبارة الاخيرة أن تجعل من هذا الالتزام مجرد التزام أدبي أو تحذيري ، كما لم توضح طريقة تحديد هذا المقابل ولا المسئول. عن سداده .

ويظهر من الاعمال التحضيرية في مؤتمر السلام الاول بلاهاي أن الرأي الراجح كان يحيل هذه المسألة ليفصل فيها اتفاق السلام الذي يجري توقيعه بعد انتهاء الحرب ، ولقد تغير الموقف في مؤتمر السلام الثاني بلاهاي ، فاتجهت النية الى مساءلة المحتل عن دفع ذلك المقابل .

وفي التحكيم بين المانيا والبرتغال سنة ١٩٣٠ اعترفت المانيا بالتزامها بدفع تعويض عن كامل قيمة الاشياء التي تم الاستيلاء عليها جبريا ، ولقد أثار المحكمون مسألة ما اذا كان ذلك المقابل يعنى بالضرورة القيمة الكاملة (٢) أو قيمة أقل تجعل الاجنبي على قدم المساواة مع مواطني الدولة وفقا للقانون المدني لدولة الاحتلال ، وتميل وجهة نظر المحكمة الى تقرير « التعويض الكامل » (٣) . في تلك الحالات (٤) .

وقد قررت اتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩ بتقنين القضاء الدولي في هذا الشأن ، بنصها على أن يكون المقابل بالقيمة العادلة (٤) .

أما فيما يتعلق بعبارة بصفة عاجلة على قدر الامكان ، فقد اشارت اليها المحاكم بقولها ، خلال فترة معقولة (٦) ، ففي قضية Karmatzucds V. Germany (1926) اعتبرت المحكمة أن مدة ٩ سنوات مدة تأخير غير معقولة ، لذا فان الاستيلاء يكون غير مشروع (٧) .

-
- | | |
|--|------|
| as soon as Possible | (١). |
| Full value | (٢). |
| Full compensation | (٣). |
| مشار اليه في : جورج شورزنبيرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢ . | (٤). |
| Fair value | (٥). |
| راجع المادة ٢/٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة | (٦). |
| within a reasonable time | (٦). |
| جورج شورزنبيرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٧٣ . | (٧). |

فاذا لم يتم دفع المقابل فورا للاشياء التي تم الاستيلاء عليها ، فإنه يكون من حق المالك الحصول على ائصال ، وقد نالت هذه الايصالات اهتماما واعترافا من القانون والقضاء الدوليين ونلمس تغيرا في النظرة لهذا الموضوع فيما قبل وبعد الحرب العالمية الثانية ، فقد أثير هذا الامر أمام محكمة التحكيم الامريكية الانجليزية المختلطة (١) ، فيما يتعلق بقيام السلطات الالمانية بالاستيلاء على كمية من البن في بلجيكا ، ولم ترتب المحكمة أية أهمية على عدم وجود ائصال رغم أنه كانت هناك أسباب أخرى للقول بأن الاستيلاء لم يكن مشروعا حيث نقل البن لاستهلاك القوات الالمانية في التونا Altona (٢) •

ولقد تغير الامر بعد الحرب العالمية الثانية حيث أنه في قضية مالتوني (٣) أكدت المحكمة على أنه لا بد من تقديم ائصال أو وعد بالدفع اذا لم يتيسر الدفع فورا ، ولا يمكن اهمال الامرين معا •

وفي قضية بيلوت وجروس (٤) وردت عبارات الحكم أكثر تفصيلا ، حيث طلبت المحكمة اما الدفع الفوري واما تقديم ائصال عن الاستيلاء الجبرى مقرر أن على الرغم من أن المادة ٥٣ من قواعد لاهاى سنة ١٩٠٧ لم تتطلب ذلك الايصال صراحة فانها تتطلبه ضمنا ، اذ أنه بدون ذلك الايصال يصعب على المالك الحصول على تعويض عند حلول السلام •

(١) راجع

Tesdorph and Co—V. Germany. 1922—1923. (A. D. 1919—1922. Case No. 339).

(٢) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٧٣ ، ج.٥.و.و. فيريجل ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ •

(٣) (Italy). Maltoni V. Companini (A.D.1948,Case No.210).

مشار إليها في ج.٥.و.و. فيريجل ، المرجع السابق ، ص ٢٨٦ •

(٤) المرجع السابق ، نفس الموضع ، A. D. 1949, No 182

Bilotte V. Groos and the State of Nether lands

الفرع الثالث

الآثار القانونية للاستيلاء الجبرى

هل يحق للسلطات المدنية فى الاقاليم المحتل مناقشة مشروعية الاستيلاء الجبرى ؟ أجابت على ذلك السؤال محكمة النقض الإيطالية ، مقررّة أن أوامر الاستيلاء الصادرة من سلطات الاحتلال الحربى ، هى نتاج قوة ذات سيادة تشمل الاقليم المحتل ، وتحل محل قوة الدولة صاحبة الاقليم لذا فإن طبيعة تلك الاوامر تتنافى وبحث مشروعيتها ومعرفة محاكم الاقليم المحتل (١) .

ولكن ما هو القانون الذى يطبق على الاستيلاء الجبرى على المؤن ، هل يطبق القانون المحلى للدولة المحتلة أم القواعد الدولية أم مراسيم الاحتلال ؟ ان الذى يطبق على الاستيلاء الجبرى بصفة أساسية هى القواعد القانونية الدولية وليس القانون المحلى ، كما أجابت على ذلك السؤال محكمة التحكيم فى قضية آرلوتا .

واذا ما نظرنا الى قواعد لاهى فاننا لا نجد حكما يتعلق بالآثار القانونية للاستيلاء الجبرى على المؤن ، ويمكننا أن نستخلص هذه الآثار من أعمال محاكم التحكيم المختلطة ، ونفرق فى هذا الشأن بين آثار الاستيلاء الجبرى الذى يتم وفقا للمادة ٥٢ فىكون مشروعا ، من ناحية ، وذلك الذى يتم على خلافها فىكون غير مشروع من ناحية أخرى .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧٢ ، وفيه إشارة لقضية Tanfani V. Carletti (Italy) (A. D. 1949. Case No. 185).

والتي تتعلق بقيام السلطات الألمانية المحتلة بشمال إيطاليا بالاستيلاء على بعض الأبقار .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧٤ ،
Montuoro Arlotta V. Agrelli, ITALY. (A. D. 1947. Case No. 113.

حيث ورد بالحكم أن الاستيلاء الجبرى الذى نفذ بأمر الحلفاء يحكمه القانون الدولى واتفاق الهدنة فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٣ وليس الامر الملكى فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ .

المسألة الاولى

الآثار القانونية للاستيلاء الجبرى المشروع

لا توجد نصوص فيما يتعلق بوجوب اعادة ما سبق دفعه من مساهمات نقدية أو ما تم الاستيلاء عليه جبرا (١) وفي قضية تسدورف (٢) السابق الإشارة إليها ، قامت المحكمة بالترقية بين الضبط ، والاستيلاء الجبرى ، ففى حالة ضبط الممتلكات الخاصة وفقا للمادة ٥٣/٢ من قواعد لاهاى ، فإنه يجب اعادة تلك الممتلكات ، كما تحدد التعويضات عند حلول السلام ، ولقد استخلصت المحكمة من ذلك أنه ليس للقوات المحتلة أن تكتسب على الممتلكات محل الاستيلاء ملكية كاملة مع التزام باعادة التصرف فيها ، ولا أى سلطة فى التصرف ولكن مجرد حيازة •

أما فيما يتعلق بالاستيلاء الجبرى على الممتلكات التى لا يمكن الاستيلاء عليها جبرا دون استهلاكها ، فقد قررت المحكمة أن المادة ٥٢ تفترض تملكها الفورى والكامل (١) ، ولقد قيل أنه من الافضل انتقال حق الملكية فى المنقولات بمجرد الاستيلاء نظرا لأنه ان لم تتغير حالتها عند حلول السلام ، فإنه قد تثار المشاكل بالنسبة لشخص المالك ، وعلى العكس من ذلك فى العقارات ، فليس مطلوبا أن تنتقل الملكية بطريقة تلقائية ، فيمكن مواجهة الاحتياجات المؤقتة للاحتلال الحربى بانتقال الحيازة للمحتل خلال فترة الاحتلال ، وحيث أن الضبط وفقا للمادة ٥٣ من قواعد لاهاى يقتصر على المنقولات ، فلا يبدو الاستثناء الوارد على قاعدة انتقال الملكية فى حالة الاستيلاء الجبرى على العقارات مؤديا للخلط بين الحدود الخارجية لسلا المصطلحين •

(١) ت. ج. لورانس ، المرجع السابق ، ص ٤٢٦ .

(٢) جورج شوارزنبيرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٧٤ — ٢٧٥ .
A.D. 1919—1922 ، المرجع السابق ، ص ٤٧٥ — ٤٧٧ .

(٣) Outright appropriation

وقد اعتمدت المحكمة علاوة على ما تقدم ، على قانون الحرب الانجليزية الصادرة سنة ١٩١٤ (١) . وقررت أن الملكية تنتقل في المنقولات التي يتم الاستيلاء عليها جبرا وفقا للمادة ٥٢ الى المحتل ، ولكنها لا تنتقل في الاشياء التي يتم الاستيلاء عليها بأي طريقة أخرى خلافا للمادة المذكورة ، وكل ما يمكن أن ينتقل للمحتل في هذه الحالة هو الحيازة . .

ويقرر شوارز نبرجر ، أن الآثار القانونية التي رتبها ذلك الحكم في قضية تسدورف ، تشكل توازنا عادلا للمصالح ، فمن المناسب أن يتاح لقوات الاحتلال الاستخدام الكامل الذي تحتاجه من الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها جبرا ، وحيث أن ذلك يعد استثناء من الحماية المقررة للممتلكات الخاصة ، فيجب أن يكون تطبيقنا لذلك الاستثناء في أضيق نطاق ، وفي حالة الشك ، يجب أن يحصل المحتل فقط على الحد الأدنى من الحقوق التي يحتاجها .

وفي قضايا عديدة من بينها قضية تسدورف ، ادعى الافراد أن المحتل قد تجاوز الحد الأدنى ، وهذا ما يحدث في حالة البضائع الاستهلاكية ، والمواد القابلة للهلاك بصفة عامة .

ولكن ما الذي يحدث اذا ما قامت قوات الاحتلال ببيع الاشياء المستولى عليها للافراد ثم قامت قوات العدو بأسرها ، هل يستطيع المالك السابق أن يطالب بها أم يكتسب الخائن ملكيتها أم تغيب كغنيمة حرب ؟

اذا بحثنا هذا الأمر عقب الحرب العالمية الاولى ، فإننا نجد أنه في بعض الاحيان كان يتم تملك الممتلكات الخاصة العقارية ، خاصة في بولندا (٢) .

(١) British Manual Military law.

(٢) كما في قضية Serewicz التي تتعلق بالاستيلاء على شقة

في وارسو وتملكها جبرا (A.D.1923—1924 Case No. 25)

وكذلك قضية Zaleuski التي تتعلق أيضا بالاستيلاء

على شقة وتملكها في نفس المدينة (A.D.1923—1924, Note at P. 55)

، راجع في ذلك ج . ه . و . فيريجي ، المرجع السابق ، ص ١٨٨

وفي أحيان أخرى كان يتم تملك الممتلكات الخاصة التي تم الاستيلاء عليها على أساس أنها من وسائل النقل (١) .

فإذا ما انتقلنا لبحث هذا الامر عقب الحرب العالمية الثانية ، فإننا نجد بعض الاحكام ترفض اعتبار الاشياء المستولى عليها كغنيمة ، كما في قضية اندرسون (٢) ، التي تتعلق بقيام المدعى في يونيو سنة ١٩٤٤ ببيع حصانين للمدعى عليه على أقساط مع الاحتفاظ بالملكية ، وتركهما المدعى عليه الى قوات الاحتلال الالمانى تحت تهديد الضبط في ابريل سنة ١٩٤٥ ، واستولت عليهما القوات البريطانية بعد هزيمة ألمانيا ثم سلما الى الدولة الدانمركية . و قد أيدت محكمة الاستئناف دعوى التعويض عن الحصانين ، وعارضت ما زعمته لجنة الدولة الدانمركية ، بأن حق الملكية في الحصانين قد أبطل لان القوات البريطانية استولت عليهما كغنيمة حرب ، وسلما بعد ذلك الى الدولة الدانمركية ذلك الزعم الذي يعارض روح المادة ٥٣/٢ من الاتفاقية الرابعة .

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٨ — ١٨٩ ، ففي بولندا سنة ١٩٣٣ عرضت المحكمة العليا أثناء نظرها قضية *Koblenski and others V. Fajans—Krater* (A.D.1933—34 Case No. 223) ، التي تلخص في أن السلطات الروسية استولت جبرا على المركب *Hetman* المملوكة لشركة الملاحة *Vistula* وفي سنة ١٩١٥ أغرقتها وأنقذها آخرون ، وأعيد بناؤها وفقا لاتفاق مع المحتل الالمانى ، وحيث أنه وفقا للقانون الروسى الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٤ المتعلق بالخدمة الحربية للمراكب الخاصة ، فإن الممتلكات المستولى عليها مؤقتا للخدمة الحربية تصبح في حالة تدميرها مملوكة للخزانة العامة الروسية ، وعلى ذلك فإن المركب لم يعد مملوكا لشركة الملاحة ، وكنتيجة للاحتلال الالمانى ، فإن المركب يصبح مملوكا للخزانة العامة لدولة الاحتلال باعتباره وسيلة نقل ، مقررا أن الحائزين الحاليين قد حصلوا على الحطام بطريقة مشروعة تماما .

(٢) *Anderson V. Christensen and the state Committee for small allotments* (Denmark. A.D.1947, Case No. 124).

المرجع السابق ، ص ٢٧٥ — ٢٧٦ .

وفي قضية أخرى نجد تقريراً واضحاً ، بأنه إذا كانت المادة ٢/٥٣ تتيح للمحتل أن يضبط — من بين الأشياء التي يسمح له بضبطها — وسائل النقل حتى ولو كانت مملوكة للأفراد ، إلا أنها تضيف أن تلك الممتلكات يجب استردادها وتحدد التعويضات عندما يحل السلام ، ولا يصح عندئذ افتراض إبطال حق الملكية الأصلية في تلك المنقولات (١) .

إلا أننا في أحكام أخرى نجد ترديداً للمبدأ القديم الذي كان سائداً عقب الحرب العالمية الأولى ، وذلك في قضية فيتس (٢) ، والتي تتعلق بالاستيلاء الجبري على جرار في أغسطس سنة ١٩٤٤ ، بمعرفة الجيش الألماني ، وفي أوائل نوفمبر سنة ١٩٤٤ وجدت السلطات العسكرية الهولندية متروكاً في إحدى الجزر الهولندية ، وتم ضبطه باعتباره من ممتلكات الأعداء وفقاً لمرسوم الطوارئ رقم 133 E وتم بيعه للمدعى عليه . وقد قررت المحكمة أن الجرار أصبح ملكاً قانونياً له ، ملكية غير متنازع عليها ويجب على الدولة حمايتها .

وفي قضية أخرى تتعلق بالاستيلاء على سيارة في شمال فرنسا بمعرفة القوات الألمانية ، نجد المحكمة تقرر التفرقة بين ما إذا كان الاستيلاء الجبري قد تم صحيحاً ، وفي هذه الحالة فإن الملكية تنتقل إلى المحتل الألماني ، وليس للمالك الأصلي أن يطالب بها ، وحالة ما إذا كانت السيارة قد تم الاستيلاء عليها بمعرفة الجنود المنسحبين ، فإن الملكية تبقى للمالك الأصلي (٣) .

(١) Danish Case of statens Jordlovsutvalg V. Petersen (A. D. 1949, Case No. 189). المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٢) Vits V. Brasser and Dutch state (the Nether lands) (A. D. 1948. Case No. 200).

المرجع السابق ، ص ٢٧٦ — ٢٧٧ .

(٣) «if the Car was validly requisitioned in 1944 by the German troops in northern France, the ownership would have passed to the German Reich under the laws of war and Could no longer be reclaimed by the original owner

المسألة الثانية

آثار الاستيلاء الجبرى غير المشروع

لم تتضمن قواعد لاهاي حكما بشأن آثار الاستيلاء الجبرى غير المشروع والواقع أنه في حالة السلب التام (١) لا تثار مشكلة ، حيث أن السارق لا يكتسب على المال المسروق سوى الحيازة (٢) ولكن في حالة قيام السلطات بتنظيم هذا السلب (٣) ، فتبدو الصعوبة أكثر ، ولكنه لا يبدو مستحيلا وضع الخطوط العريضة للقواعد التى تحكم هذه المسألة (٤) .

if, on the Contrary, the Car was simply snatched by retreating Soldiers, the ownership would have remained with him».

Bilotte V. Gross and the state of Netherland (A.D. 1949 Care No. 182). المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .

(١) Outright pillage

(٢) راجع ما ورد في قضية الاستيلاء الجبرى على سيارة في شمال فرنسا ، بالحاشية ص ١٠٥ من هذا البحث .

.. ومقارن ذلك أيضا بالمادة ٩٧٧ مدنى مصرى والمادة ٩٢٨ مدنى سورى ، اذ أنه للمالك أن يرفع دعوى الاستحقاق على السارق أو من يعثر على المنقول الضائع اذا كان المنقول ما يزال في حيازته كى يسترده منه ، وهى دعوى تثبت للمالك بمقتضى القواعد العامة فلا تسقط بالتقادم ولا يستطيع سارق المنقول أو من عثر عليه أن يملكه الا بالتقادم الطويل ، ويسرى هذا الحكم أيضا بالنسبة للحائز سىء النية ، كأن يكون شخصا اشترى المنقول من السارق أو ممن عثر عليه وهو يعلم أنه مسروق أو ضائع ، اذ يجوز للمالك أن يسترد المنقول منه ما لم يكن قد تملكه بالتقادم الطويل .

راجع د . عبد المنعم فرج الصدة ، الحقوق العينية الأصلية (١) حق الملكية ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي ، سنة ١٩٦٠ ، ص ٥٥٦ .

(٣) State — organised pillage

(٤) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

وقد عرضت مسألة استيلاء القوات الألمانية على بعض المنقولات المملوكة للرعايا البرتغاليين في بداية الحرب العالمية الاولى ، أمام التحكيم بين البرتغال وألمانيا عام ١٩٣٠ حيث قرر المحكم أنه في حالة الشك ، يجب أن تعتبر تلك الاعمال استيلاء جبريا تم بدون تقديم ايصال عن الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها ، ويقدر التعويض على هذا الاساس . ونظرا لان أى استيلاء جبرى ولو كان شاذا (١) يفترض أن له هدفا مشروعاً ، كما أن أى دولة متمدينة تستطيع أن تمنع أو تقمع أى أعمال سلب ونهب غير مصرح بها وحيث أن الدول التي تمارس السلب كأسلوب للحرب الاقتصادية لا تراعى المبادئ السابقين ، وفي مثل تلك الحالات ، وكما يفيد اعلان الحلفاء عقب الحرب الثانية المتعلق بالممتلكات المسلوقة ، فإن المحتل لا يكتسب على الاثياء التي استولى عليها سوى الحيازة ، وهذا ما يعنى القول بأن الاستيلاء الجبرى الذى يقع مخالفاً للمادة ٥٢ من قواعد لاهاي يقع باطلا ولاغيا ، ليس فقط بين الاطراف ، ولكن أيضا بالنسبة لاي طرف ثالث .

ويلي ذلك الحديث عن أثر الاستيلاء الجبرى على المؤن من حيث وجوب التعويض النقدي (٢) أو الاصلاح (٣) .

التعويض النقدي وفقا لاتفاقية لاهاي الرابعة لقوانين واعراف الحرب البرية يسأل المحاربون عن كل الافعال التي يرتكبها أفراد قواتهم المسلحة بالمخالفة لهذه الاتفاقية ، ويكون الطرف المعنى مسئولا عن دفع تعويض نقدي اذا تطلبت الحالة ذلك (٤) .

(١) Irregular

(٢) Compensation

(٣) Reparation ، راجع جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ،

ص ٢٧٧ — ٢٧٨ .

(٤) أنظر المادة ٣ من اتفاقية لاهاي الرابعة .

ونلاحظ أن واجب دفع التعويض أضيق مجالا من الالتزام بالأصلاح الكامل الذي يتضمن « استعادة الحالة السابقة على مخالفة الالتزام الدولي » (١) وفقا للعرف الدولي الحديث ، وفي هذا الشأن نجد المادة الثالثة من مشروع تقنين المبادئ العامة للقانون (٢) ، تقضى بأن المسؤولية تتضمن التزاما على الدولة المسؤولة بأن تجرى « الاصلاح الكامل » (٣) للاضرار باعتبار ذلك نتيجة مباشرة لاخلالها بالالتزام الدولي ، ويجب على الدولة ، كلما كان ذلك ممكنا ، أن تجرى الاسترداد العيني (٤) ، فاذا لم يكن ذلك ممكنا ، كان عليها أن تدفع مبلغا مقابلا لما كان سيتكلفه ذلك الاسترداد العيني ، واذا لم يكن الاسترداد العيني أو بديله النقدي كافيا لتغطية كافة الخسائر ، فيجب دفع تعويض يفي بذلك .

ويمكن القول أن المادة ٣ من اتفاقية لاهاي الرابعة قد نظمت الآثار القانونية المترتبة على مخالفة قواعد لاهاي بطريقة شاملة ، فالواجب الملقى على عاتق الدول المحاربة ، هو اجراء « التعويض النقدي » عن أى مخالفة لتلك القواعد يرتكبها افراد قواتها المسلحة ، الا أن تلك المادة لم توضح الاختصاص القضائي الدولي بجرائم الحرب ، ولهذا فقد وجدت المحاكم الدولية التي تخصصت في محاكمة مجرمي الحرب .

ومن الممكن تفسير مصطلح « التعويض النقدي » Compensation كما استخدم في معاهدات لاهاي سنة ١٩٠٧ كمرداف لمصطلح « الاصلاح »

-
- (١) Status quo ante
(٢) BIN CHENG, Genral Principles of law, as applied by International courts and tribunals London, Stevens 1953, Appendix, 1. DRAFT Code of General Principles of law. I. 397.
(٣) Integral Reparation ، ونلاحظ أن هذا المصطلح الذي استخدمه بن شنج ، ص ٢٣٣ . واستخدمته المادة الثالثة من مشروع تقنين المبادئ العامة للقانون ، يعهد مرادفا لمصطلح «Full Reparation» كما استخدمه القاضيان انزيلوتي وماكس هوبر ، ومرادفا لمصطلح Reparation كما استخدمه جورج شوارزنبرجر ، ص ٢٧٨ ، يختلف عن مصطلح war Reparations الذي يعنى التعويضات العامة للحرب .
(٤) Restitution in Kind

أو « الإصلاح الكامل » Full Reparation كما كان مفهوما في بداية هذا القرن ، ومن الممكن حينئذ أن يدل مصطلح « التعويض النقدي » ضمنا على قصد الاطراف المتعاقدة في طلب واجراء ذلك الإصلاح الكامل في أى وقت يتطلبه القانون الدولي ، وهنا نجد أن الفقيهين انزيلوتى وماكس هوبر Maxhuber القاضيين بمحكمة العدل الدولية الدائمة قد وضعوا مبدأ من مقتضاه أن مخالفة القانون الدولي لا يترتب عليها مجرد دفع تعويضات عن الاضرار (١) ، بل أكثر من ذلك ، فإنه يترتب عليها الإصلاح الكامل (٢) ، ويعنى هذا أولا استعادة الحالة السابقة على ارتكاب الفعل الضار .

ويقرر شوارز نبرجر (٣) ، انه على هذا الاساس ، فإن التعويض النقدي ، يجب ألا يكون الصيغة الوحيدة ولا الرئيسية للتعويض العام ، الذى يجب أن يتضمن أولا استعادة الحالة السابقة ، وأن هذا ربما يعنى أحقية الطرف المضرور في استعادة ممتلكاته ، فهناك اذا اختلاف واضح بين « اعادة الحال الى ما كان عليه » (٤) ، وبين البطلان (٥) ، فاذا أبطل تصرف قانونى تماما ، فإن على الطرف الثالث أن يقبل هذا الوضع .

ويمكن لنا أن نستخلص أثر الاستيلاء الجبرى غير المشروع في القضاء الدولي عقب الحرب العالمية الاولى من استعراض قرارات محاكم التحكيم المختلطة التالية .

١ — ففى قضية تسدورف (٦) السابق الاشارة اليها ، وجدت المحكمة أن لديها حالة استيلاء جبرى أهملت على الاقل ثلاثا من شروط

- | | |
|--|-----|
| damages | (١) |
| full reparation | (٢) |
| (٣) المرجع السابق ، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، وفى نفس المعنى راجع بن شنج ، المرجع السابق ، ص ٢٣٣ — ٢٤٠ . | |
| Restitutis in integrum | (٤) |
| nullity | (٥) |

A. D. 1919—1922 Case No. 338, 'Tesdorpf V. Germany
state. PP. 475—77

صحته ، فلم يقدم ايصالا عن الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها ولم يدفع مقابلا لها بل ولم يتم تحديده ، كما أن جزءا على الاقل من تلك الممتلكات — البن — لم يتم تخصيصه لحاجة جيش الاحتلال ، بل نقل الى ألمانيا ليستخدم على أفضل فرض بمعرفة وحدات الجيش الألماني الأخرى ، وبرغم ذلك قررت المحكمة أن الاستيلاء الجبري يعتبر مؤثرا ، ويؤدي الى تملك السلطات الألمانية للبن ، وقد رفضت المحكمة اعتبار الاستيلاء الذي تم مخالفا للمادة ٥٢ من قواعد لاهاي باطلا وأسست قرارها — الذي يقضى بالتعويض — على المادة ٣ من اتفاقية لاهاي الرابعة سنة ١٩٠٧ والالتزام الوارد بها على الدول المتحاربة بدفع تعويض عن أي مخالفة لتلك القواعد ، ولكن المحكمة رفضت اعتبار الاستيلاء الجبري باطلا حتى في بعض اجزائه ، ويقرر شوارز نبرجر أن استناد المحكمة الى الروح العامة للقانون الدولي يعبر عن عدم وجود نظام عام order public في العرف الدولي يتعلق بالخطأ (١) ، وأن هناك انطبعا واضحا من ظروف الواقعة المعروضة أن المحكمة اعتبرت أن تقريرها للنتائج القانونية للاستيلاء الجبري غير المشروع يعد قضاءا منصفًا ، ولكن المحكمة لم تربط النتائج التي وصلت اليها بالحقائق التي أمامها ولا يمكن القول بسهولة ، أنها قد اعتمدت في حكمها على شيء آخر خلاف افتراض أن الاستيلاء الجبري كان خاطئا وغير مشروع في تلك الحالة ، واذا كان ذلك هو أساس القرار ، فإن التأكيد على الصفة العادلة لقضائها بالتعويض — يكون متمشيا مع الاتجاه العام للعمل القضائي الدولي في حقل المسؤولية الدولية .

(١) Torts ، ونلاحظ هنا أن القانون الدولي أصبح يرتب على الخطأ الدولي مسؤولية دولية ، وحينما أنشئت محكمة العدل الدولية الملحقه بالأمم المتحدة في سنة ١٩٤٥ أكدت المحكمة في العديد من أحكامها أن العرف الدولي قد استقر على الاعتراف بالمسؤولية الدولية ، راجع في ذلك ، ا . د . محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسؤولية الدولية ، لطلبة الدراسات العليا — دبلوم القانون الدولي — كلية الحقوق ، عين شمس ، سنة ١٩٧٧ ، ص ٦٧ .

٢ — وفي قضية أخوان رالى (١) ، الخاصة بالاستيلاء الجبرى على كمية من القطن ونقلها من بلجيكا الى ألمانيا ، والتي سبق أن تحدثنا عنها ، قررت ذات المحكمة أن هناك فرقا بين هذه القضية والقضية السابقة (تسدورف) حيث أن جزءا من البن فقط هو الذى نقل فى القضية الأخيرة الى ألمانيا •

وقد وجدت المحكمة أنه بينما كان الاستيلاء الجبرى مخالفا للمادة ٥٢ من قواعد لاهاى ، فإنه لم يكن مجردا من الأثر القانونى ، ويشكل اجراءا حربيا استثنائيا وقع فى الاقليم المحتل وقررت أنه من المستحيل تجاهل الاستيلاء الجبرى « الذى يعتقد أنه مخالف للقانون الدولى » واخضاعه للقانون المدنى الالمانى على اعتبار أنه استيلاء على أموال على غير ارادة مالكيها ، وحيث أنه وفقا لمعاهدة فرساي للسلام ، تخضع الاجراءات الحربية الاستثنائية التى تتم فى الاقاليم المحتلة لنصوص « التعويضات العامة » (٢) بالجزء الثامن من المعاهدة وحيث أن المحكمة تفتقد الاختصاص ، فيجب عليها أن تترك الدعوى وقد أدى ابطال الاستيلاء الجبرى وفقا لمعاهدة فرساي الى أحقية المالك الاصلى فى استرداد (٣) الممتلكات التى ظلت على حالتها (٤) بدلا من التعويض •

٣ — وعلى هذه الاسس قررت محكمة التحكيم الالمانية البلجيكية المختلطة فى قضية Zurstrassen (٥) ، أن الاستيلاء الجبرى الذى يتم مخالفا للمادة ٥٢ من قواعد لاهاى لا يترتب عليه تملك ألمانيا للبضائع التى تم الاستيلاء عليها جبرا وأن السلطات الالمانية تكتسب

(١) Ralli Bros. V. German Government. A. D. 1923—1924 Case No. 244.

(٢) general reparation

(٣) Restitution

(٤) in specie

(٥) Zurstrassen et Cie V. Germany (1924).

مشار إليها فى جورج شوارزنبجر ، المرجع السابق ، ص ٢٨١ •

مجرد الحيازة ، ولا يمكنها وفقا لاي قانون مدنى قابل للتطبيق أن تكتسب سنداً صحيحاً للملكية ، وحتى بالنسبة لاكتساب ألمانيا للحيازة في الاقليم المحتل ، فإنه لم يحدث أى تصرف في ألمانيا يجعل المحكمة مختصة وتتصرف في القضية وفقا للمادة ٢٩٧/٤ من معاهدة السلام .

٤ — أما في قضية جروس رومان (١) ، فإن محكمة التحكيم الفرنسية الألمانية المختلطة قد سارت على نفس النمط الذى اتبعته في قضية Antwerp ويختلف هذا القرار الاخير عن القرار في قضية زورسترازن ، حيث أن الاجراء العملى في التصرف تم في ألمانيا ، ويرقى ليكون اجراءا حربيا استثنائيا تختص المحكمة بالفصل فيه . وهذان الحكمان يؤيدان الرأى الذى يقضى بأن الاستيلاء الجبرى الذى يقع مخالفا للمادة ٥٢ يكون باطلا بطريقة تلقائية وكلا الحكامين قد اعتمد بطريقة كبيرة على النص الصريح في معاهدة السلام الذى يمكن بناءا عليه الوصول الى هذه النتيجة .

٥ — وفي التحكيم بين ألمانيا والبرتغال سنة ١٩٣٠ (٢) ، اعترفت المحكمة بأن الاستيلاء الجبرى غير المشروع يعد انتهاكا للقانون الدولى ، وقررت أن التعويض المستحق عن الاضرار المترتبة على ذلك الفعل يجب ألا يزيد عن الكمية التى كانت قد قدرت نقدا وفورا على قدر الامكان ، وأن هذا الانتهاك للقانون الدولى يعد المقوم الرئيسى للخطأ الدولى (٣) الذى تتأسس عليه المسئولية الدولية لمرتكب الخطأ (٤) .

(١) Gross Raman et Cie V. Germany (1924).

المرجع السابق نفس الموضع ، ج . هـ . و . فيريجل ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٢) جورج شورزنبيرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٨٢ ،
2, R. I. A. A. P. 1035 at P. 1040.

International tort (٣)

Tortfeasor (٤)

وعلى ذلك يمكننا أن نستخلص القواعد التي تنطبق على الاستيلاء الجبرى غير المشروع استخلاصا من السوابق القضائية الدولية على الوجه التالى :

١ — أن الاستيلاء الجبرى القانونى الذى يتم وفقا للمادة ٥٢ من قواعد لاهاي يعطى المحتل سنداً صحيحاً للملكية فى المنقولات والحيازة فى العقارات •

٢ — أن الاستيلاء الجبرى غير المشروع يعد خطأ دولياً •

٣ — أن الاستيلاء الجبرى غير المشروع يلزم المحتل بالتعويض ، وطبقاً لظروف الحال فى كل حالة على حدة • فان ذلك قد يتضمن الالتزام بالاسترداد • اذا ما كان الشئ المستولى عليه مازال باقياً على حالة (١) •

(١) راجع ، بن شنج ، المرجع السابق ، ص ٢٣٣ — ٢٤٠ ، جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٨٢ •

الفـرع الرابع

الخصائص القانونية للاستيلاء الجبرى على المؤن

لقد وردت عناصر الاستيلاء الجبرى على المؤن فى المادة ٥٢ من قواعد لاهاي ويهمننا هنا للتعرف على الخصائص القانونية للاستيلاء الجبرى ، أن نفرق بينه وبين الصورية ونقارنه بالترتيبات العقدية ونعالج تعريفه •

الاستيلاء الجبرى والصورية (١) : ان المعول عليه فى التصرفات القانونية هو حقيقة الحال وليس ما عليه ظاهر الأمر ، ولذا فانه اذا توافرت دلائل كافية لاثبات أن ما يبدو ظاهريا أنه عقد أبرم بالارادة الحرة لمواطن فى اقليم محتل وادارة تابعة للعدو ، هو فى حقيقة الامر عمل منفرد من أعمال الاستيلاء الجبرى ، فيجب أن يعامل التصرف على هذا الاساس الاخير •

والممتلكات الخاصة التى يشتريها المحتل بطريقة صورية لا ينتقل الحق فى ملكيتها الى المشتري ، ولا يؤثر فى مشروعية ذلك الفعل دفع الثمن أو المقابل • واذا لم يعترض المالك ووافق على ذلك أصبح التصرف ساريا ، ولكن الصيغة القانونية لا تحمى تصرفا تم بالتهديد أو الاكراه ، كما اذا أدى بحث واستقصاء الظروف الى حقيقة أن المالك قد تصرف فى ملكه على خلاف رغبته ، ويجب الا يتعارض ذلك البيع مع واجب المحتل فى توفير الاطعمة والامدادات للاقليم المحتل (٢) •

(١) Requisition in Disguise ، راجع جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ •

(٢) المادة ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩ ، راجع مورييس جرين سبان ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ — ٢٩٥ •

ونجد في قضية كولمار (١) أمام محكمة التحكيم الفرنسية الألمانية المختلطة تسجيلًا لحالة الاستيلاء الجبري الصوري ، حيث كان استيلاءًا وفقًا للقانون المدني الألماني لا وفقًا لقانون الاحتلال الحربي .

الاستيلاء الجبري والترتيبات التعاقدية : بحثت محكمة التحكيم الألمانية الرومانية المختلطة في قضية ليون (٢) مسألة ما إذا كان الاستيلاء الجبري وفقًا للمادة ٥٢ يمكن أن يصاحبه ترتيبات عقدية بين الأطراف ولقد أيدت ذلك فيما يتعلق بالاتفاق ذو الصفة التبعية ، فيما يتعلق بالسعر مثلاً ، سواء تم ذلك قبل أو بعد الاستيلاء الجبري إلا أن الاستيلاء الجبري ليس عقداً مبرماً تحت التهديد (٣) ، ونظراً لحاجة الأطراف إلى معرفة التكييف القانوني لفعل الاستيلاء ، خاصة إذا أصر المدعى على أن ممتلكاته قد تعرضت لأجراء حربي استثنائي ، فإن المحكمة تفقد اختصاصها بالفصل فيما يتعلق بالمظهر القانوني للاستيلاء الجبري ، إلا إذا أمكن ترجمة أي جزء من التصرف على أنه عقد فإنه من الممكن أن نجد للمحكمة اختصاصاً في الفقرة ٢ من المادة ٣٠٤/ب من معاهدة فرساي (٤) للسلام وأن كان ذلك أيضاً موضع شك .

وفي قضية أخرى (٥) قررت المحكمة أنه يمكن أن تصاحب عملية الاستيلاء الجبري ترتيبات تبعية ذات صفة عقدية .

(١) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٨٤ — ٢٨٥ ، وفيه إشارة إلى قضية

Hospices Civils de Colmar V. Germany (1929).

A. D. 1929 — 1930 Case No. 297.

(٢) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٨٥ .

Leon V. Germany (1929).

(٣) «Requisition is not a Contract Concluded under duress».

(٤) plyxenene plessa V. turkish Gov. (Rec. des Déc.

V. 111 (1928—1929) P. 224, A.D. 1927, Case No. 382).

مشار إليها في ج. ه. و. فيريجل ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

(٥) Loy and Markus V. Germany 1925.

مشار إليها في جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ،

ص ٢٨٥ — ٢٨٦ .

A. D. 1929 — 1930 Case No. 296, Note at P. 504.

تعريف الاستيلاء الجبرى على المؤن :

لم يصنع القانونون ولا القضاء الدوليين تعريفا محسدا للاستيلاء الجبرى على المؤن أو تحديدا لجاله والجراءات المطلوبة لممارسة هذا الاستيلاء على الممتلكات (١) ، وقد يتشابه الاستيلاء الجبرى مع غيره من أنظمة القانون المدنى وأفرع القانون الدولى المختلفة ، ولكن يبقى أنه يتميز عنها في أنه « استيلاء بممارسة سلطات السيادة » (٢) .

ولقد تأكد هذا الجانب في حكم المحكم الوحيد في قضية السفن الفنلندية سنة ١٩٣٤ بين فنلندا والمملكة المتحدة (٣) .

وترى الاعتماد على المفهوم الوارد في المادة ٥٢ من اتفاقية لاهاى في هذا الشأن ، فالاستيلاء الجبرى هو « تصرف الدولة المصرح به وفقا للشروط المقررة في القانون الدولى ويكون بمقتضاه لقوات الاحتلال الحربى أن تفرع ملكية المنقولات وحياسة العقارات من الافراد أو السلطات المحلية للدولة المحتلة » (٤) .

(١) رينيه ورومسير ، المرجع السابق ، ص ١٤٨

(٢) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٨٨
« a taking in the exercise of Soverian Power ».

(٣) 3 R. I. A. A. PP. 1479 — 1542.

(٤) ونجد تعريفا آخر للاستيلاء الجبرى ، نرى أنه يتعلق بطلب الخدمات أكثر منه بالاستيلاء الجبرى على المؤن وهو
« a Réquisition is an order by which the authority requires of the subject the Performance of Public duty »

ج . هـ . و . فيريجل ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

راجع الفصل الخامس من الباب الثالث لمزيد من التصيلات للسوابق الدولية في هذا الشأن .

المطلب الثاني

ضبط الممتلكات الخاصة (١)

سبق أن قررنا أن الممتلكات الخاصة تتمتع بقدر كبير من الحماية في قانون الاحتلال الحربى عبرت عنها المادة ٤٦ من قواعد لاهاى ، الا أن تلك القواعد قد أوردت استثنائين على هذه الحماية ، هما الاستيلاء الجبرى على المؤن في المادة ٥٢ وضبط المواد القابلة للاستخدام الحربى م ٢/٥٣ وقد عرضنا فيما سبق للاستثناء الاول ، وهنا نحن نعرض فيما يلى للاستثناء الثانى ، وذلك في الفروع الآتية :

الفرع الاول : مفهوم الضبط ونعالج فيه مسألتين هما مقارنة الضبط بالاستيلاء الجبرى والضبط وفقا للمادة ٢٣/ج مقارنة مع المادة ٢/٥٣ •

الفرع الثانى : الآثار القانونية للضبط •

الفرع الثالث : الممتلكات القابلة للضبط ، ونعالج فيه المسائل الآتية :

المسألة الاولى المعيار اللازم لتحديد الصفة الخاصة ، المسألة الثانية معنى العتاد الحربى ، المسألة الثالثة وضع الممتلكات العقارية ، المسألة الرابعة استثناءات قانون البحار ، وخاتمة في القواعد المهيمنة على الضبط •

(١) راجع ، جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ ،
وايتمان ، المرجع السابق ، ص ٥٦٣ وما بعدها

الفـرـع الأول

مفهوم الضبط

تحدثت المادة ٥٣ من قواعد لاهاى فى الفقرة الاولى منها عن ضبط الممتلكات العامة ، وفى الفقرة الثانية عن ضبط الممتلكات الخاصة ، وتثير هذه المادة مشاكل متعددة عند تفسيرها (١) ، وهناك قضيتان نستخلص منهما القواعد التى تحكم الضبط فى قانون الاحتلال الحربى هما : قضية كروسمان سنة ١٩٠٣ وقضية مناجم أروا (٢) سنة ١٩٠٣ اللتان عرضتا على لجنة الدعاوى الفنزويلية البريطانية المختلطة ، وفى قضية كروسمان نجد أن لفظ الضبط (٣) ورد فى المادة الثالثة من البروتوكول البريطانى الفنزويلى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٠٣ ، ووفقا لهذه المادة قبلت الحكومة الفنزويلية مسئوليتها عن أى فعل ضبط خاطئ (١) للممتلكات البريطانية ، وقد كانت المشكلة الاولى التى واجهت المحكم فى قضية كروسمان هى بيان معنى ومدى الضبط غير المشروع ، فقرر أن ذلك اللفظ لا يمكن أن يشمل كل صور الاستيلاء الغير مشروع على الممتلكات البريطانية فى فنزويلا ،

(١) نورد هنا النص الانجليزى للمادة ٥٣ مشفوعا بترجمة بعض الالفاظ باللغة الفرنسية

«All appliances (moyens), whether on land at sea or in the air adapted (affectés) for the transmission of news or for transport of persons or things, exclusive of cases governed by naval law (en dehors de cas régis par la droit maritime), depots of arms and generally all Kinds of munitions of war (toute espèce de munitions de guerre), may be seized (saisis) even if they belong to private individuals but must be restored and Compensation fixed when peace is made».

(٢) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

Crossman Claim (1903) and the Aroa Mines Case (1903) decided by the British — Venezuelan Mixed Claims Commission.

Seizure (٣)

فلا يغطي الممتلكات المسلوقة والمسروقة والمنهوبة فالضبط غير المشروع يقتصر على وصف التصرفات التي تتم بناء على سلطة مدنية أو عسكرية .

ويدلنا هذا التحليل على أن كلمة الضبط لها آثار ومفاهيم قانونية متعددة ، كما أن المحكم قد أخذ المعنى الذي حدده للفظ الضبط من القواعد القانونية المتاحة في الحالة المعروضة والسارية بين الاطراف المتعاقدة ، كما أن قصر معنى الضبط على الاجراءات المتخذة بمعرفة السلطات العامة يبدو متوافقا مع قصد الاطراف المتعاقدة في معاهدة لاهاي سنة ١٨٩٩ ، سنة ١٩٠٧ وكذلك بروتوكول سنة ١٩٠٣ ، حيث يتضح من هذه النصوص أن الضبط هو « الحصول على الممتلكات بناء على سلطة القوات المحتلة » .

الا أن هذا التعريف يدعونا لمقارنة الضبط بالاستيلاء الجبري الذي يتم وفقا للمادة ٥٢ من قواعد لاهاي السابق دراسته ، وكذلك الضبط الذي يتم وفقا للمادة ٢٣/ج .

المسألة الأولى

الضبط والاستيلاء الجبري (١)

نظرا لان الضبط والاستيلاء الجبري استثناءات من القاعدة التي تقضي بحماية الممتلكات الخاصة ومنع مصادرتها ، فان المقارنة بينهما تساعد على استخلاص مزيد من خصائص الضبط وتوضح مضمونه ، وبصفة عامة فان الضبط تحيط به قواعد أقل ضمانا للمالك من تلك التي تتعلق بالاستيلاء الجبري ، وسبب ذلك أن أي من الممتلكات المذكورة في الفقرة الثانية من المادة ٥٣ يمكن أن تستخدم لاغراض الحرب أو كما ورد في الصياغة التي تمت سنة ١٨٩٩ لهذه الفقرة (تخدم العمليات الحربية) (٢).

(١) راجع ، أوبنهايم ولوترباخ ، المرجع السابق ، ص ٤٠٩ ، جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٩١ .

Serve for military operations

(٢)

فضبط الممتلكات من هذه الانواع ، لا يتقيد بحاجة جيش الاحتلال ولا يتوقف على تناسبه مع موارد الاقليم المحتل ، كما لم تتحدد السلطة المختصة باصدار أمر الضبط ولا ضرورة تقديم ايصال ، كما أن الالتزام باسترداد أو التعويض ورد مشروطا بحلول السلام •

فاذا تبين في بعض الحالات أن شروط الاستيلاء الجبرى وشروط الضبط قد تحققت ، فهل يكون للسلطات المحتلة الحرية في أن تتبع أى من الاسلوبين ؟

هناك ثلاثة احتمالات واردة :

- ١ — أن يكون للدولة المحتلة حرية اختيار الاسلوب الذى تتبعه •
- ٢ — أن المادة ٥٣/٢ تعتبر مخصصة للمادة ٥٢ •
- ٣ — أن العكس هو الصحيح ، أى أن المادة ٥٢ تخصص المادة ٥٣/٢ •

أما الاحتمال الاول فيقوم على أساس عدم وجود نص صريح أو تطبيق ملزم للنص يوضح أولوية لاحد الاسلوبين على الآخر بالنسبة للممتلكات الخاصة وكل ما على الاطراف المعنية أن تقبل سلوك القوات المحتلة وفقا للمادة التى تقرر الخضوع لها •

أما بالنسبة للفرض الثانى ، فاننا نلاحظ أن الممتلكات الخاصة الخاضعة للاستيلاء الجبرى تعد أشمل من تلك الخاضعة للضبط ، وعلى ذلك فان نصوص الضبط تكون مقيدة لنصوص الاستيلاء الجبرى •

أما الفرض الثالث فيقوم على ملاحظة الغرض الذى من أجله سيتم الاستيلاء الجبرى ، لذا فان مدى الممتلكات القابلة للاستيلاء الجبرى يضيق بينما يتسع المجال بالنسبة للممتلكات القابلة للضبط ، وقد أحيط الاستيلاء الجبرى بضمانات أكبر للمالك من تلك المحيطة بالضبط ، ذلك أن الاولى قد تؤدي الى تملك المحتل للمال محل الاستيلاء الجبرى ، لذا فانه

من المشكوك فيه ، اذا ما كان قصد الاطراف المتعاقدة أن تجعل المحتل ملتزما باعتبار المادة ٥٣/٢ تخصيصا للمادة ٥٢ أم العكس هو الصحيح ، ونحن نؤيد جعل قواعد الاستيلاء الجبرى مخصصة لقواعد الضبط نظرا لما يتوفر في الاولى من ضمانات للمالك وان كنا نطالب بضرورة تغيير كل تلك القواعد حيث لم تعد متنسقة مع روح القانون الدولي في الوقت الراهن وسنعود الى ذلك فيما بعد .

المسألة الثانية

حكم الضبط وفقا للمادتين ٢٣/ج و ٥٣/٢

في المادة ٢٣/ج من القسم الخاص بالاعمال الحربية (١) من قواعد لاهاي ، نجد أن الضبط أو التدمير للملكية العدو ، سواء عامة أم خاصة يعد ممنوعا في مناطق القتال ، ما لم تتطلبه ضرورة حربية ، ويترتب على ذلك أنه اذا توقفت الضرورة الحربية التي أوجدت الحاجة الى الضبط فان الضبط يجب أن ينتهى .

وحق الضبط في مناطق القتال يشمل كافة استخدامات الممتلكات المضبوطة وحتى تدميرها ، ذلك أن الضرورات الحربية قد تجعل ذلك التدمير مطلوبا وسواء تم تدمير الممتلكات أو كان من الممكن اعادتها ، فلا يثور بشأنها التزام بالتعويض .

ولكن الممتلكات المستخدمة للاغراض الحربية ، لا تتمتع بالحماية المقررة في هذه المادة ، فالمادة ٢٣/ج تستلزم أن تكون الممتلكات المضبوطة ليس لها صفة حربية .

ويتوقف أمر صيانة الممتلكات المستخدمة في الاغراض الحربية من التدمير المتعمد وفقا لهذه المادة على مستوى المدنية الذى بلغته الدول

(١) Hostilities ، راجع جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ — ٢٩٤ .

المتحاربة ، ويكون من حق العدو أن يملكها باعتبارها غنيمة حرب ، ويشمل هذا كل المنقولات العامة المضبوطة في مناطق القتال ، وكذلك الممتلكات الخاصة المفيدة للأغراض الحربية .

ويشترط لتطبيق الحماية المقررة بالمادة ٥٣/٢ أن تكون الممتلكات موضع الضبط ليست ذات صفة حربية ، فأى ممتلكات تكون مستخدمة في الأعمال الحربية وقت الضبط لا تتمتع بالحماية المقررة بهذه المادة (١) .

(١) وقد أثرت هذه المسألة في قضية الملاحه في نهر الدانوب سنة ١٩٢١ ، حيث ورد أن المادة ٥٣ التى تتكلم عن استعادة وسائل النقل ومؤون الحرب المملوكة للأفراد والتعويض عن ضبطها ، لا تضع في اعتبارها مواد الحرب التى تكون مستخدمة في الأعمال العدائية وقت الضبط ، ولا يعتقد أحد جديا ، في أن هذه المادة تتطلب استرداد مواد الحرب التى يجرى استخدامها أو التعويض عنها وفي تلك القضية فإن معظم السفن التى كانت محل البحث — على الرغم من سابق ملكيتها للأفراد ، فقد اعتبرت ممتلكات عامة ، لذا وبغض النظر عن استخدامها الحربى ، فقد كانت موضعاً للضبط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٥٣ من قواعد لاهاى ، ومهما يكن نتيجة بحث ملكيتها ، فإن استخدامها وقت الضبط في الأعمال الحربية يجب أن يحزم المالك في أى حالة من الحماية المقررة في الفقرة الثانية من المادة ٥٣ ، فلقد كان الهدف الرئيسى من رحلات تلك السفن هو نقل الامدادات ومساعدة المجهود الحربى ، سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة ..

جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

الفرع الثانى الآثار القانونية للضبط

يمكننا استخلاص الآثار القانونية للضبط واستنتاجها بالمقارنة مع الآثار القانونية للاستيلاء الجبرى •

ووفقا لقواعد لاهاي ، فان كل استيلاء جبرى يتضمن ضبطا ، فالضبط عبارة عن استيلاء جبرى ناقص ، وفى هذا ما يؤيد قولنا أن الاستيلاء الجبرى يخصص الضبط (١) • ولا يؤدي الضبط بأى حال الى تملك المحتل للمال المضبوط ولا يعدو أثره أن يؤدي الى نقل الحيازة (٢) وقد تأكدت وجهة النظر هذه من نص المادة ٥٣/٢ التى تلزم المحتل باعادة الممتلكات المضبوطة الى مالكيها •

وحيث لا يوجد ما يفيد العكس ، فانه يفترض أن الاطراف المتعاقدة فى اتفاقيات لاهاي يقصدون بلفظ الحيازة ذات المعنى المقرر فى معظم النظم القانونية الرائدة ، وتتطلب الحيازة فى القانون الرومانى فعل الاستيلاء الطبيعى والنية المتجهة الى هذه النتيجة (٣) •

ويترتب على القول بأن انتقال الحيازة هو الأثر الأولى للضبط نتيجتان هامتان :

١ — أنه اذا تحقق الشرطان اللزمان لانتقال الحيازة (فعل الاستيلاء والنية المتجهة الى احداث هذه النتيجة) فان الحيازة تنتقل للمحتل بغض النظر عن قانونية الضبط والفارق بين الضبط غير المشروع والضبط المشروع يبدو فى أن الاخير لا يستلزم الاسترداد أو

(١) راجع ص ١٢١ — ١٢٢ من هذا البحث .
جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .
(٢) راجع قضية تستدورف السابق الاشارة اليها .

التعويض الا عندما يتحقق السلام ، بينما يترتب على الضبط غير المشروع التزاما غير مشروطا بالتعويض وفقا للمادة ٣ من اتفاقية لاهاي سنة ١٩٠٧ التي تقرر التعويض في حالة ارتكاب أى خطأ دولي .

٢ — أن حقيقة سيطرة قوات الاحتلال على كل الاقليم المحتل لا تؤدي الى عمليات ضبط عشوائي ، أو كامل لكل شيء مما ذكر في المادة ٥٣ من قواعد لاهاي وأن عملية الضبط تتحقق بالحصول على حيازة الممتلكات القابلة للتعرف عليها (١) من تلك الانواع والنية المتجهة الى احداث هذه النتيجة ، وأن تتم هذه الاعمال بمعرفة ولصالح القوات المحتلة .

ويتحقق الالتزام ، باجراء الاسترداد أو التعويض المشروط بتحقيق السلام عند اكتمال الضبط (٢) .

وفي المادة ٢/٥٣ نجد أن كلا من الالتزامين بالاسترداد والتعويض قد وردا جنبا الى جنب ، وفي الحالات التي يكون الاسترداد فيها ممكنا ، فان الالتزام بالتعويض يبدو غير مؤكد الا اذا اتلفت تلك الممتلكات ، فلم يكن واردا بدرجة كبيرة لدى الاطراف المتعاقدة في اتفاقيات لاهاي التعويض عن مجرد استخدام الممتلكات المضبوطة بالنظر الى طبيعتها .

(١) Identifiable property

(٢) في قضية ورثة بوثيجانات Puteganat's Heirs ، ورد المبدأ القائل أنه في حالة ضبط ممتلكات خاصة للاستخدام العام وفقدتها أو تدميرها ، عندما تستخدم هكذا ، سواء بمعرفة العدو أو الحكومة فان المالك يستحق التعويض حتى ولو كان من المتيقن أن العدو كان سيستولى على تلك الممتلكات ويستخدمها ويحرم المالك منها للأبد ، فان تدميرها بمعرفة الحكومة يجعله مستحقا لهذا التعويض راجع جون باسيت مور ، المرجع السابق ، ص ٣٧١٨—٣٧٢٠ .

ويمكن أن نستنتج الطرف الملتزم بهذه الواجبات ، فاذا لم يكن هناك نص في معاهدة السلام ، فان الالتزام برد الممتلكات يقع على عاتق حائزها (١) ، كما يقع واجب التعويض على المحتل المسئول عن الضبط .

والفارق في صياغة واجب التعويض في حالة الضبط مقارنة مع التعويض عن الاستيلاء الجبري ينسجم مع وجهة النظر التي تقرر أن الالتزام بالتعويض يصبح غير مشروط في حالة الضبط ، اذا ما قررته معاهدة السلام .

وهذا التأصيل يعود بالالتزامات المشروطة الى نوع من الالتزامات الترغيبية (٢) ، والتي لا يتعدى أثرها مجرد الترغيب في الوفاء بما تقرر .

كما أن المادة ٥٣/٢ تتباين مع المادة ٥٢ في أن سلطات الاحتلال وفقا للمادة الاولى لا تلتزم بتقديم ائصال عن الممتلكات المضبوطة .

(١) يقرر أوبنهايم ولوترباخ أن يترتب على معاهدة السلام — اذا لم يكن هناك اتفاق على خلاف ذلك — أن تبقى كافة الأوضاع على ما هي عليه ، بأن تبقى للغازي الممتلكات العامة المنقولة والمؤن والأسلحة والنقود ووسائل النقل والخيول ، وكذلك ثمار العقارات التي استولى عليها ، كما أنه اذا لم يكن هناك نص بالنسبة للاقليم ، فإنه يبقى في يد حائزه الذي قد يضمه اليه ، أنظر المرجع السابق ، ص ٦١١ فقرة ٢٧٣ ، ولكن هذا الرأي أيضا يعبر عن وجهة نظر استعمارية لم تعد تتسق مع هذا العصر .

الفرع الثالث

الممتلكات القابلة للضبط

ان مجال حق الضبط كما ورد في المادة ٥٣ / ٢ من قواعد لاهاى يثير عددا من المسائل حول المعيار اللازم لتحديد الصفة الخاصة للممتلكات القابلة للضبط ، وكذلك معنى مصطلح العتاد الحربى (١) ومسألة قصر الممتلكات القابلة للضبط على المنقولات ، وأخيرا مفهوم — استثناءات قانون البحار في المادة ٥٣ / ٢ •

المسألة الأولى

المعيار اللازم لتحديد صفة الممتلكات

ان الحماية المقررة للممتلكات الخاصة المضبوطة أقوى بكثير من الحماية المقررة في قواعد لاهاى للممتلكات العامة ، لذا فانه لتحديد صفة الممتلكات وما اذا كانت خاصة أم عامة أهمية كبيرة ، وقد لاحظنا فيما سبق أن المعيار المطبق في القضاء الدولى هو المعيار الوظيفى ، فالاحكام الصادرة في قضية الملاحه في نهر الدانوب سنة ١٩٢١ ، وقضية المنارات سنة ١٩٥٦ توضح الى أى مدى يمكن أن نطبق هذا المعيار فى الاتجاهين لتحديد صفة الممتلكات العامة أو الخاصة ، وهو ما يعنى أنه من الممكن ضبط الممتلكات الخاصة باعتبارها ممتلكات عامة (كما فى قضية الملاحه فى نهر الدانوب) كما قد يحدث أن يعامل ما هو مورد عام للدخل على أنه ممتلكات خاصة ، كما فى (قضية المنارات) (٢) وذلك باعتبار الاستخدام الفعلى للممتلكات محل الضبط أو المستفيد الرئيسى من تحصيل الرسوم •

Munitions of war — Munitions de guerre.

(١):

(٢) راجع ص ٨٠ — ٨٢ من هذا البحث .

ونلاحظ أن قانون الحرب الأمريكي يفترض أن الممتلكات التي لا يعرف مالکها ذات صفة عامة ، وذلك مما يتيح حرية أكبر للمحتل في التعامل مع تلك الممتلكات (١) الا أن ذلك ينبىء عن نظرة استعمارية ونرى أن عكس ذلك هو ما يجب أن يفترض ، فاذا لم يتبين على وجه التحديد مالک الاموال موضع الضبط فيجب على المحتل أن يعتبرها أموالا خاصة ويتصرف نحوها على هذا الاساس •

المسألة الثانية

معنى العتاد الحربى

ان نص المادة ٢/٥٣ يورد تعدادا لبعض الاشياء التي يمكن ضبطها ثم يلى ذلك بعبارة « وبصفة عامة كل أنواع العتاد الحربى » (٢) ومن الممكن تفسير هذه العبارة على أنها تشير الى جنس يشمل كل الاشياء السابقة وانها تحدد بطريقة أكثر وضوحا أنواعا معروفة من الممتلكات ، ويلزم لمعرفة مدى اتفاق هذا التفسير مع نية الاطراف المتعاقدة في معاهدة لاهاي الرجوع الى نص قواعد سنة ١٨٩٩ ومقارنتها بالنص المذكور (٣) •

ففى نص المادة ٢/٥٣ سنة ١٩٠٧ نجد أن مجال الممتلكات القابلة للضبط قد اتسع فيما يتصل بالمعدات المخصصة لنقل الاخبار والاشخاص ،

(١) راجع ، وايتمان ، المرجع السابق ، ٥٧٥ .

(٢) « and generally all Kinds of munitions of war »

(٣) راجع ص ١١٩ من هذه الرسالة مقارنا مع نص هذه الفقرة في معاهدة سنة ١٨٩٩ والذي يتضمن

« Railway plant, land telegraphs, telephones, steamers and other Ships — apart from Cases governed by maritime law, as well as depots of arms and generally, all Kinds of munitions of war even though belonging to Companies or to private persons are likewise material which serve for military operations but they must be restored at the conclusion of peace, and indemnities paid for them».

وأكثر من ذلك فقد اتضح الموقف بالنسبة للكابلات البحرية في مادة جديدة هي المادة ٥٤ حيث أبيح ضبطها أو تدميرها عندما تقتضى بذلك « الضرورة المطلقة » (١) . وينطبق ذلك على الكابلات التي تصل بين المتحاربين والاقاليم المحايدة ، والتي يجب استردادها أو التعويض عنها عند نهاية الحرب ، فالقاعدة السابقة تنطبق على المناطق المحتلة ومياهاها الاقليمية ، أما بالنسبة لآعالى البحار ، فان للمتحاربين التعامل مع تلك الكابلات بحرية كاملة .

وبينما كان نص المادة ٥٣/٢ في سنة ١٩٠٧ أكثر وضوحا من حيث الصياغة القانونية الا أن النص سنة ١٨٩٩ قد أوضح بجلاء نية الاطراف المتعاقدة في أن هناك ثلاثة أنواع من الممتلكات ذات الصفة المشتركة وهي :

- ١ — الادوات المخصصة لنقل الاخبار .
- ٢ — الادوات الخاصة بأغراض نقل الاشخاص .
- ٣ — العتاد الحربى .

ولقد كان واضحا من نص سنة ١٨٩٩ أن هذه الانواع الثلاثة تعنى المواد التي قد تخدم العمليات العسكرية ، وعلى الرغم من اختلاف هيكل النص في سنة ١٩٠٧ عما سبق الا أنه يبدو من التعميم السابق ، أن تلك هي أيضا نية الاطراف المتعاقدة سنة ١٩٠٧ .

فالممتلكات الخاضعة للضبط تعتبر أضيق مجالا من تلك الخاضعة للاستيلاء الجبرى وفقا للمادة ٥٢ ، فلا يكفى في المواد الخاضعة للضبط أن تكون مفيدة لحاجة جيش الاحتلال كما هو الحال في المواد الخاضعة للاستيلاء الجبرى ، بل يجب أن تكون قابلة للاستخدام في العمليات الحربية أينما يحدث ذلك .

(١) absolute necessity ، راجع في هسذا ، وايتمان ، المرجع السابق ، ص ٥٧٢ .

ويرى البعض ، أن اللغة المستخدمة في المادة ٥٣/٢ تتسبب لتشمل المواد المفيدة في العمليات الحربية ، والتي هي رغم ذلك في حاجة للتصنيع أو التشغيل مثل البترول الخام (١) ويجب أن تفسر العبارات الغامضة في نص المادة ٥٣/٢ على ضوء هذه الخلفية ، فالعتاد الحربي يفسر على أنه يشمل أى أدوات أو مخازن أو امدادات نافعة لأغراض الحرب .

(١) قارن ذلك بما ورد في قضية بترول سومطرة بسنغافورة ، والتي تتعلق بقيام القوات المسلحة اليابانية بضبط البترول المكتشف بمعرفة المدعين في سومطرة والذي كان منسوحا لهم بمقتضى ٨٦ امتياز من حكومة Netherlands indies ومن اثنين من معامل التكرير في منطقة Paleambang ، ولقد أثر في هذه القضية مسألة ما إذا كان البترول الخام يعد من عتاد الحرب أم لا ؟ قرر المدعى أن البترول في الأرض لا يعد من عتاد الحرب وفقا للمادة ٥٣ من قواعد لاهاى لأنها مواد خام وأكثر من ذلك فهي مواد خام غير منقولة .

وقد قررت المحكمة أن للمدعى كامل الحق في البترول ، كما هو حق أى شخص خلال فترة الامتياز ، وترتبا على ذلك فإن ضبط البترول وبالتالي اكتشافه بمعرفة القوات المسلحة اليابانية يخالف قوانين وأعراف الحرب ولا يؤدي الى نقل ملكية المدعى الى قوات الاحتلال ، وأن البترول ليس مالا مباحا *res nullius* لا يمكن تملكه ، ولكنه على العكس من ذلك خلال تاريخ القانون الانجليزي ، وقد رد المدافعون بأن عملية تكرير البترول تجعل قوات الاحتلال أهلا للملكية ، وتخلق ملكية جديدة وقررت المحكمة مبدأ من مقتضاه أن المالك أحق بملكه حتى ولو تغيرت صورة ما يملك وأنه إذا كانت بعض أنواع المواد الخام يمكن أن تكون عتادا حربيا وفقا للمادة ٥٣ وكذلك بعض المواد نصف المصنعة كالملابس والأقمشة اللازمة لصنع الزي الموحد والجلد لصناعة الأحذية ، تلك الأشياء التي يمكن اتمام صنعها يدويا بمعرفة الجيش وبدون مساعدة فنيين من المدنيين خارج القوات المسلحة ، فهذه الأشياء يمكن اعتبارها ذات صلة وثيقة بالاستعمال الحربي وتندرج تحت المادة ٥٣ ، إلا أن وقائع القضية أظهرت أنه لا توجد تلك الصلة الوثيقة بين البترول المضبوط والاستعمال الحربي ، كما أن العتاد الحربي لا يتضمن أى عقارات وأن البترول الخام عندما ضبط كان جزءا من عقار ، كما قرر المدعى أن الضبط لم يكن صحيحا نظرا لأن المحتل لم يقدم ايصالا للمالك كما أن القوات المحتلة تكون ملزمة بإعادة البترول الى مالكه إذا كان باقيا على حاله *in esse* عند انتهاء الأعمال الحربية .

ج. م. هـ. و. فيريجيل ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ - ٢٦٢ ،
I. L. R, 1956, PP. 810, 821 — 822,

وهناك تفسير آخر يجعل العتاد الحربى قاضرا على أسلحة وذخائر الحرب ، ويعتمد هذا التفسير بطريقة غير مباشرة على أحكام وقرارات محاكم التحكيم المختلطة عقب سنة ١٩١٩ وحكم محكمة نورمبرج سنة ١٩٤٦ (١) .

ففيما يتعلق بمحاكم التحكيم ، فلقد قيل أنه إذا كان العتاد الحربى مرادفا لمواد الحرب على اتساعها ، فلم تكن هناك حاجة فى حالات الاستيلاء الجبرى غير المشروع أن ترجع المحكمة الى المادة ٥٢ من قواعد لاهاى على وجه خاص أنه يرد على ذلك بأنه لم يكن يغير من الأمر شيئا خاصة فى قضية اخوان رالى ١٩٢٣ — ١٩٢٤ أن تسير المحكمة على افتراض وجود استيلاء جبرى غير مشروع أو ضبط مشروع ، ففى الحالة الاولى تفتقد المحكمة اختصاصها نظرا لان الاجراءات العملية فى التصرف الناقل للملكية تمت فى الأقاليم المحتلة وليس داخل ألمانيا ، وفى حالة الضبط المشروع فان المحكمة تفتقد اختصاصها أيضا ، لان تلك الاجراءات ينطبق عليها الجزء الثامن من معاهدة فرساي التى لا تختص محاكم التحكيم بالفصل فيما يتعلق بالفقرة التاسعة منه على أى وجه .

وكذلك فان مجرد اشارة حكم محكمة نورمبرج سنة ١٩٤٦ الى المادة ٥٣ من قواعد لاهاى بالنسبة للممتلكات العامة لا يمكن أن يعزز قضية التفسير الضيق للعتاد الحربى ، فالمحكمة العسكرية الدولية كانت مهتمة بظاهرة استنزاف موارد الاقاليم المحتلة ، تلك الظاهرة التى لم تراعى أى قيود قانونية فلا يوجد أى تنظيم قانونى سواء فى المادة ٢/٥٣ أو غيرها يسمح بهذه الانتكاسة والعودة الى أسلوب السلب الجماعى ، وحتى لو أقام المتهم تصرفاته على هذا الاساس فان دفاعه لن يكون مقبولا ، وسيكون ذلك لا بسبب أن المادة ٢/٥٣ بصفة عامة والعتاد الحربى بصفة خاصة يجب أن تكون أضيق تفسيرا ، ولكن بسبب أن اعتماد المتهم على المادة ٢/٥٣ لا يعدو أن يكون تظاهرا بالمشروعية مثل ادعاء تطبيق المادة ٥٢ ، وعلى الرغم من ذلك ، فان هناك سببا وجيها لتأييد التفسير الضيق للمادة ٢/٥٣

(١) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٢٩٩ — ٣٠٠ .

القائمة على الأعمال التحضيرية في مؤتمر لاهاي الثاني سنة ١٩٠٧ • فان هذه المادة تعتبر استثناء على القاعدة الخاصة بحماية الممتلكات الخاصة ومنع مصادرتها ويجب أن يكون الاستثناء في أضيق الحدود ، كما أن المجال العام لهذه المادة يتحدد بالمواد القابلة للاستخدام في « العمليات الحربية » •

وعلى ذلك فانه يجب عدم المغالاة في تفسير هذه المادة أو ضيقا أو اتساعا ، واعتبار العتاد الحربي ، هو مواد الحرب ، ولكن طبقا لما ارتأته الاطراف المتعاقدة في معاهدات لاهاي ، تلك المواد فقط القابلة للاستخدام في العمليات الحربية (١) •

المسألة الثالثة

وضع الممتلكات العقارية

ان اختلاف نص المادة ٥٣/٢ في اتفاقية سنة ١٩٠٧ عما كانت عليه في سنة ١٧٩٩ شجع على التساؤل عما اذا كان النص الجديد يقصر الممتلكات القابلة للضبط على المنقولات خاصة اذا ما فهمت عبارة « عتاد حربي » (٢) على أنها تغطي كل ما سبق ايضاحه من ممتلكات •

على أنه قد يفسر لفظ depots of war لا على أنه يعني الاسلحة فقط ، بل يعني في بعض الاحيان بالاضافة الى تلك الاسلحة ، المخازن والمباني التي تخزن فيها عندما تقضي الحاجة بوجودها وتسمى أيضا depots وهذه النظرة العملية للمسألة تبدو مناسبة فيما يتعلق بالادوات المستخدمة

(١) «munitions de guerre» are material, but, according to the Intent of the Parties to the Hague Conventions, only, such war material as is susceptible of use in military operations».

جورج شوارزنبجر ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠ •

(٢) Muniton of war ، راجع ، أوينهايم ، لوترباخ ، المرجع السابق ، ص ٤٠٣ — ٤٠٤ •

لأغراض النقل ، ففي بعض الحالات قد تهتم الدولة المحتلة بقاطرات
السكك الحديدية فقط ، وفي البعض الآخر ترغب في ضبط كل مبانى
وتجهيزات السكك الحديدية ، وكذلك الامر بالنسبة لوسائل نقل الانباء ،
وفي كلتا الحالتين فأننا نجد أن نص المادة ٢/٥٣ كافيا ليشمل كل وحدات
تشغيلها سواء منها المنقول أو العقار .

ويبدو النظر الى المسألة بهذه الطريقة أمرا مناسباً وأساساً جيداً
لتفضيل تفسير على آخر ، اذ يجب وفقاً للتفسير الاول أن يتم الاستيلاء
الجبرى على الاجزاء العقارية من مشروع السكك الحديدية وفقاً للمادة
٥٢ من قواعد لاهاى وضبط قاطراتها وفقاً للمادة ٢/٥٣ .

كما أن استخدام مصطلح railway plant الذى يشمل
القاطرات والمبانى والتجهيزات في نص سنة ١٨٩٩ للمادة ٢/٥٣ قبل القول
بتعميم قابلية هذه الانواع من الممتلكات للضبط تحت اسم « وسائل
النقل » مما يؤيد وجهة النظر في أن الاطراف المتعاقدة لم يكن في نيتهما
أى تحديد للضبط وقصره على المنقولات ، وان كانت نيتهن قد اتجهت الى
تحديد الضبط وقصره على أربع فئات من الممتلكات تحوى بصفة رئيسية
مواد الحرب المنقولة (١) .

وفي قضية سكة حديد الشمال والمانيا سنة ١٩٢٩ (٢) قررت محكمة
التحكيم الفرنسية الالمانية المختلطة ألا تفرق بين المنقولات والعقارات من
أجزاء السكك الحديدية موضوع القضية ، ولكن الأمر الهام هو أن السلطات
الالمانية ، لم تقصر عمليات ضبط السكك الحديدية على الأغراض العسكرية ،
ولكنها أيضا ضبطت العملات النقدية للشركة وأجرت استخدام السكك
الحديدية لنقل البضائع والركاب على أسس اقتصادية لصالحها . ولقد

(١) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠ — ٣٠١ .

(٢) Compagnie des Chemins de fer du Nord V. Germany (1929) .

المرجع السابق ، نفس الموضوع .

سلمت المحكمة أن ضبط السكك الحديدية لأغراض حربية تغطيه المادة ٢/٥٣ إلا أن ذلك لا يشمل ما يتم بالنسبة للرصيد النقدي والاستغلال الاقتصادي للسكك الحديدية (١) .

المسألة الرابعة

استثناءات قانون البحار

يسود الحرب البحرية مبادئ تغاير تلك التي تحكم الحرب البرية ولعل من أبرز هذه المبادئ ما يتعلق منها بسلطات المحاربين في ضبط واغتنام الممتلكات الخاصة (٢) ، فعلى عكس ما هو مقرر في قواعد الحرب البرية من جصانة الممتلكات الخاصة نجد أن المبدأ المقرر في الحرب البحرية هو قابلية تلك الممتلكات للضبط والاغتنام ، وقد أثار هذا المبدأ جدلا كبيرا

(١) حيث ذكرت المحكمة أن ذلك لا يمكن اعتباره ممارسة مشروعة للوظيفة العامة ، ولا يمكن للسلطات المحتلة بقيامها بعملية الضبط وإخلالها بنفسها محل الشركة أن تغير من صفة ذلك التعامل باعتباره متعلقا بعالم القانون الخاص ، لذا قررت المحكمة في هذا المجال أن ما فعلته سلطات الاحتلال لا يمكن فصله عن الأنشطة الخاصة لأى من مواطنيها بأسلوب يطلق عليه في القانون المدنى البلجيكي (الاثراء بلا سبب) *negotiorum gestio* ، كما أنه طبقا للمادة ٢/٥٣ فإن ضبط الممتلكات يبرره فائدتها العامة لأغراض الحرب ، فلا يوجد ما يؤكد أنه كانت هناك نية لاستخدامها في تلك الأغراض أو أنها استخدمت على الإطلاق ، ورغم أن سلطات الاحتلال لا تلتزم بإثبات أن تلك الممتلكات قد استخدمت خصيصا للأغراض المتصلة بالاحتلال ، إلا أن الموقف يتغير عندما لا يوجد أى سبب حقيقى مهما يكن ذلك السبب إذ يعتبر ذلك التصرف اساءة لاستخدام الحق أو خطأ وفقا لرابطة الاتفاقية أو العرف الدولى فيما يتعلق بقواعد لاهاى . . . فليس مطلوبا وفقا للمادة ٢/٥٣ ليكون الضبط مشروعا أن يتم خصيصا للأغراض العسكرية ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٢) راجع ، رينيه ورمسير ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ ، حيث يقرر أنه ليس هناك تأصيل منطقي لهذه المغايرة في معاملة الممتلكات الخاصة وأن ذلك يرجع الى أصل تاريخى هو القرصنة *Privateering* التي كانت تعد من العوامل البحرية الهامة التي تحدد مدى قوة الدولة .

بين الفقهاء ، وقد ظهرت في هذا الشأن ثلاثة اتجاهات (١) ، اتجاه يعارض هذا الحق وآخر يؤيده وثالث يحاول التوسط بين الاثنين ، ونسوق هنا بإيجاز أهم حجج كل من هذه الاتجاهات : يستند الرأي الأول الى أن الحرب علاقة تقوم بين الدول ولا تمتد الى أشخاص المحاربين • ويرد أنصار الرأي الثاني بأن الحرب الحديثة قد ألغت هذه التفرقة فافراد الشعب جميعا يمكن أن يساهموا في الحرب كما أنهم يجب أن يتحملوا أوزارها ، كما يمكن تحويل السفن التجارية الى سفن حربية واستخدامها في المجهود الحربي بحالتها التي هي عليها • كما أن الخسارة التي تصيب الافراد تتحملها دولهم عادة •

ولكننا نرد على ذلك بأن الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي تشير نحو تطبيق المبادئ الانسانية في الحرب تستلزم المحافظة على حقوق الافراد وعدم الزج بهم في ويلات الحرب خاصة بعد أن تقرر بصفة حاسمة عدم شرعيتها في القانون الدولي (٢) • كما أن القول بأن الدول هي التي تتحمل عادة الخسائر التي تصيب الافراد قول يناقضه الواقع في أغلب الاحيان اذ أن الدول التي تتعرض للعدوان لا تكون في وضع اقتصادي يسمح لها بتعويض الافراد عما أصابهم من أضرار واذا تم ذلك التعويض فانه لن يكون بأي حال تعويضا كاملا •

كما يقرر أصحاب الرأي الأول (٣) بأن الاغتنام أو الأسر البحري يسبب أضرارا بالغة للافراد المسلمين الموجودين على تلك السفن ، ويرد أنصار الرأي الثاني على ذلك بالقول بأنه لا وجه لمقارنة ذلك بالمجازر

(١) راجع في هذا ، د . رضا زين العابدين جمعه ، الاغتنام البحري ، دراسة مقارنة في أبرز تطبيقات الشرائع الانجلوسكسونية واللاتينية والعربية ، الطبعة الاولى سنة ١٩٧٩ ، ص ٦١ — ٧٠ ، وكذلك رسالة د . علي محمد عبد الفتاح ، قضاء الغنائم في مصر ، دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي العام والقانون المصري ، كلية حقوق عين شمس ، سنة ١٩٨١ ، ص ١٣٦ — ١٤٣ .

(٢) راجع ما سبق ص ٤٠ وما بعدها ، وكذلك البحث الخامس من الفصل الثاني في هذا البحث .

(٣) د . رضا زين العابدين جمعه ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

والتخريب في الحرب البرية • ثم ان تقرير حماية الملكية الخاصة في الحرب البحرية يجعلها أكثر ضراوة وقسوة اذ قد يحمل المتحاربين على الالتجاء الى فرض الحصار البحري بكل ما يترتب عليه من آثار وينتهي بمصادرة جميع السفن المتجهة الى الطرف الآخر ولو كانت محايدة •

الا أننا نرد على ذلك بأن وجود أعمال تخريب أو مجازر في الحرب البرية رغم منع تلك الاعمال لا يبرر التصريح بأعمال الأسر والاغتنام التي تسبب أضرارا بالافراد المسلمين ، بل يدعو الى المطالبة بالحد من تلك الاعمال بالمخالفة للقانون الدولي سواء كانت في الحرب البرية أم البحرية ، كما أنه لا مجال للقول بأن منع ذلك الحق سيؤدي الى لجوء المحاربين الى فرض الحصار البحري ، ذلك أن هذا الاجراء الاخير يتوقف على قدرة المحارب والظروف المحيطة بالعمليات الحربية ، وليس اجراء احتياطي في غالب الاحيان •

كما يقرر أصحاب الرأي الأول (١) أنه يجب حماية الممتلكات الخاصة في الحرب البحرية كما هو الشأن في الحرب البرية ، ويتساءل أصحاب الرأي الثاني مستنكرين : وهل الملكية الخاصة مصونة في الحرب البرية ؟ ونرد على ذلك بأن وجود مخالفات لمبدأ حماية الممتلكات الخاصة في الحرب البرية لا يبرر التصريح بضبط وأسر هذه الممتلكات في الحرب البحرية اذ لا يخلو تقرير حصانة تلك الممتلكات من فائدة تتضح عندما يحين موعد حساب المسؤولين عن التعرض لها ، فما لا يدرك كله لا يترك كله •

ويضيف أنصار الرأي الأول (٢) أن حق الاستيلاء الذي أجاز استثناء في الحرب البرية قد تقرر على أساس السلطان الفعلي للدولة المحتلة ، وهو أمر منتفئ في الحرب البحرية حيث انه لا يمكن أن تمتد السيادة الى جزء من أعالي البحار وهي غير مملوكة لاحد ومن جهة أخرى فان حق الاستيلاء في الحرب البرية مقيد بحاجة جيش الاحتلال وموارد

(١) المرجع السابق ، ص ٦٥ •

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٦ •

الاقليم المحتل أما في الحرب البحرية فيهدف الى مجرد الاضرار بتجارة العدو والعمل على افلاسه ويرد الرأي الثانى على ذلك بالقول بأنه يوجد سلطان فعلى في الحالتين ، كما أن الهدف من الحرب البحرية هو اجبار الخصم على التسليم فضبط الملكية الخاصة المعادية هو مبعث قيام الحرب البحرية ، ولكن مع التسليم بصحة الجزء الاول من هذه الحجة فاننى لا أقر أن يصبح مبعث قيام الحرب البحرية هو ضبط الملكية الخاصة المعادية ، واذا صح ذلك قديما فانه لا يجوز أن يكون محل اعتبارنا في الوقت الحاضر بعد ما غربت شمس الحرب الشاملة — التى لا تفرق بين مقاتل وغير مقاتل — من الناحية القانونية على الاقل •

ويقرر أصحاب الرأي الاول أيضا (١) أن الغاء القرصنة المباحة سنة ١٨٥٦ يقتضى الغاء حق الاغتنام البحرى ، ويرد أنصار الرأي الثانى على هذا بأن القرصنة المباحة الغيت بسبب ما كان يصاحبها من قسوة وهمجية واراقة دماء ، وأن رعايا الدول المحايدة كانوا يشتركون في هذه القرصنة دون دافع وطنى الى ذلك ، ولا يقوم هذا الرد في نظرنا على أساس سليم ، وأن الواجب هنا هو مقارنة الاغتنام البحرى بالسلب والنهب المنظم التى تقوم به سلطات الاحتلال للاقاليم المحتلة ، ذلك أن أعمال السلب والنهب تعد ممتوعة سواء قام بها الافراد أم نظمتها ودعت اليها سلطات الاحتلال ، وفضلا عن تقرير عدم مشروعية الحرب في كافة صورها — ومن بينها الحرب البحرية بطبيعة الامر — وما يترتب عليها ، فانه من الواجب هنا مراعاة حق الدول في السيطرة على ثرواتها ومواردها ويدخل في ذلك ما يكون لمواطنيها من سفن تجارية وما تحمله من ممتلكات تشكل جزءا من ثروتها القومية خاصة اذا راعينا أن الدول التى تقوم بالاسر والضبط البحرى هي في أغلب الأحيان من الدول القوية •

(١) المرجع السابق ، ص ٦٧ •

وقد حاول بعض الفقهاء (١) ايجاد موقف وسط بين هذين الرأيين ، حيث يرون أن الملكية الخاصة مصنونة ولا يجوز ممارسة حق ضبطها الا في الحالات الأربع الآتية :

(أ) المهربات الحربية La Contraband de guerre

(ب) الحصار البحري au Cas de Blocus

(ج) حق الشفعة au droit de préemption

(د) حق الاستيلاء au droit de requisition

هذا ونحن نميل الى تأييد الرأي الأول الذى يعارض حق الدول المتحاربة فى ضبط الممتلكات الخاصة فى الحرب البحرية للأسباب التى أوضحناها فى الرد على حجج رأى الثانى وإذا كانت المحاولات الفقهية السابقة لم تنجح فى التأثير على حق الاغتنام البحرى فاننا لا نمل المحاولة ولا نفقد الأمل (٢) .

(١) د . رضا زين العابدين ، المرجع السابق ، ص ٦٩ — ٧٠ ، حيث

يشير الى كل من الفقيه Gessner والفقيه De Boeck ومعهما بعض الفقهاء ، ويقرر أن حق الحصار البحرى والمهربات الحربية مقرران أصلا فى « القانون الدولى البحرى » ولا ينازع فى جوازهما وقت الحرب حتى أولئك الذين ينادون بحماية الملكية الخاصة فى الحرب البحرية . أما حق الشفعة فى الحرب البحرية فيقارب حق الاستيلاء فى الحرب البرية حيث يكون لقائد السفينة بمقتضاه أن يستولى على ما يحتاج اليه من متعلقات السفينة المعادية التى يقابلها فى البحر من مواد التموين أو الفحم أو الصواريخ أو الحبال بعد تحرير محضر يثبت فيه طبيعة وكمية ما استولى عليه ويسلم صورة منه للقبطان الذى يواصل رحلته لكى يمكنه المطالبة بقيمة هذه الأشياء أمام محكمة الغنائم المختصة . كما يجوز للمحارب أن يستولى على السفن التجارية المعادية التى يمكن تحويلها الى سفن حربية أو حتى السفن التى يمكن أن يستخدمها فى نقل التجهيزات العسكرية أو الذخائر أو المواد الغذائية وهو من قبيل حق انجارى ، droit de angarie .

(٢) أنظر المرجع السابق ص ٧٠ ، حيث أشار الى تلك المحاولات

ومن أبرزها تصريح الرئيس الأمريكى منرو سنة ١٨٢٣ ، وتوصيات معهد القانون الدولى بلاهاى فى دورات سنة ١٨٧٧ . سنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٣ ، وتوصيات المعهد الأمريكى المقارن للقانون الدولى سنة ١٩١٧ .

فاذا عدنا لقواعد الاحتلال الحربى ، فاننا نجد أن المادة ٢/٥٣ تقرر ترجيح القواعد التى يتضمنها قانون البحار على قواعد الاحتلال الحربى ، فاذا ضبطت أدوات النقل والادوات المخصصة لنقل الاخبار فى البحر فانها لا تخضع لقواعد قانون البحار ولا تحميها المادة ٢/٥٣ من قواعد لاهائى وينظم قانون البحار ضبط السفن وينطبق حق الأسر البحرى على الحرب البرية فيما يتعلق بالسفن التى تضبط فى الموانى والمياه الداخلية ، الا أن المادة ٥٣ أدخلت تعديلا على حق الأسر البحرى فيما يتعلق بالسفن التى تضبط فى الموانى بمعرفة افراد قوات الاحتلال ، وكذلك السفن المخصصة للملاحة الداخلية فى الانهار اذ يجب أن تعامل السفن التى ينطبق عليها هذا الاستثناء طبقا للمادة ٥٣ وليس وفقا لقانون واجراءات الاغتنام البحرى .

ومن المقرر وفقا لقانون البحار أن الأسر البحرى لا يشمل القوارب المخصصة للصيد الساحلى أو الملاحة الداخلية ، وكذلك أدواتها وحمولتها بشرط ألا يشترك القارب فى الاعمال الحربية (م ٣ من اتفاقية لاهائى السادسة سنة ١٩٠٧) (١) ويجوز مصادرة السفن العامة بدون حكم من محكمة الغنائم ، أما البضائع التى تحملها فتكون مصادرتها بحكم من تلك المحاكم ، ويستثنى من المصادرة بعض أنواع السفن مثل مراكب المستشفيات ومراكب الاتصال .

أما السفن الخاصة فيجوز مصادرتها بحكم من محكمة الغنائم ويجوز مصادرة البضائع المملوكة للرعايا الاعداء والتى توجد فى سفنهم أو فى سفن تابعة لدولة العدو ، أما البضائع المملوكة للاعداء الموجودة فى سفن محايدة وكذلك البضائع المملوكة لمحايدى والموجودة فى سفن الاعداء فهى غير قابلة للمصادرة وفقا لتصريح باريس البحرى سنة ١٨٥٦ ما لم تكن من

(١) موريس جرين سبان ، المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

المهربات أو الممنوعات الحربية (١) ولا يستحق ملاك السفن المصادرة تعويضا ، بل ان سفن العدو في الاسر وسفن المحايدين المحتجزة كغنيمة مشروعة تنتقل ملكيتها للدولة الأسيرة .

لذا فان الهدف من استثناء ضبط الادوات الخاصة بالنقل والادوات المخصصة لنقل الاخبار من الخضوع للمادة ٥٣ وجعل ضبطها خاضعا لقانون البحار اذا تم وفقا لهذا القانون الاخير ، هو الاحتفاظ في تلك الحالات للقوات المحتلة بالحرية الكبيرة التي يتيحها قانون البحار .

ويعتمد تحديد مجال هذا الاستثناء على معنى مصطلح قانون البحار ، وما اذا كان متوافقا مع قوانين الحرب البحرية والحياد أو ما اذا كان يتضمن قواعد الاغتنام البحري المدنية ؟ لقد كان متوقعا وقت توقيع اتفاقيات لاهاى سنة ١٩٠٧ أن يأتى الوقت المناسب لتقنين قواعد الحرب البحرية في مؤتمر لاحق ، ولم يكن متوقعا في ذلك الحين أن تتفاوت القواعد المتصلة بهذا الموضوع من بلد الى آخر ، بل كان الهدف أن يسودها تفسير موحد .

أما الآن ، وباستثناء القاعدة المتعلقة بمنع الأسر في المياه الإقليمية لدولة محايدة ، فانه لا توجد قواعد مماثلة في قانون البحار فيما يتعلق بالضبط الذى يتم في الانهار الداخلية أو البحيرات أو موانئ العدو التى يتم احتلالها ، ولذا فان اعتبار أى من هذه الاعمال داخلا ضمن موضوع قانون البحار يمكن أن تقرره فقط القوانين الداخلية للدولة المحتلة (١) .

(١) محمود سامى جنيته ، المرجع السابق ، ص ٧٢٦ — ٧٢٧ ، وراجع كذلك ، رينيه وورمسير ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ . حيث يقرر أن الممتلكات الخاصة للعدو لا يجوز مصادرتها اذا وجدت على الارض الا اذا كانت من مؤن الحرب ، أما اذا وجدت في البحر فانها تكون موضعا للتدمير والأسر بلا تعويض .

(٢) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٣٠٣ — ٣٠٤ .

الخلاصة :

ويمكن أن نلخص القواعد المهيمنة على ضبط الممتلكات الخاصة في ثلاث :

١ — أن ضبط الممتلكات الخاصة غير الحربية الموجودة في إقليم تحت الاحتلال الحربى محدود بالأدوات المخصصة لنقل الاخبار بما فيها الكابلات البحرية في حالة الضرورة القصوى وعلى الادوات المخصصة للنقل ولكن مع استثناء الامور التى يحكمها قانون البحار وكذلك مؤن الحرب مثل المواد القابلة للاستخدام فى العمليات الحربية .

٢ — أن الضبط يستلزم فعل الاستيلاء على الحيازة والنية المتجهة الى احداث تلك النتيجة .

٣ — أن الممتلكات المضبوطة يجب أن ترد الى مالكيها عند انتهاء الحرب اذا ما كانت باقية على حالتها ، وعلى أى حال فيجب تحديد التعويض ودفعه .

ومما سبق يمكننا أن نستخلص تعريفا للضبط وفقا لقانون الاحتلال الحربى بأنه « ذلك الفعل الذى يتم به للمحتل الحصول على حيازة الادوات والمواد القابلة للاستخدام فى العمليات الحربية بمقتضى سلطة الاحتلال ، فيما عدا الامور التى يحكمها قانون البحار » .

ويوافق هذا التعريف ما أورده شوارز نيرجر حيث يعرف الضبط (١) بأنه فعل الحيازة بمقتضى سلطة المحتل — للادوات والمواد القابلة للاستخدام فى العمليات الحربية ، فيما عدا الامور التى يحكمها قانون البحار » .

(١) « The act of Possession under authority from the occupying Power of appliances and materials susceptible of use in military operation. except matters governed by maritime law».

جورج شوارز نيرجر ، المرجع السابق ، ص ٣٠٧ .

ونود أن نوضح هنا أن معاهدات باريس للسلام — قد أعطت الحلفاء عقب الحرب الثانية الحق في مصادرة واحتجاز وتصفية ممتلكات الاعداء الخاصة الموجودة على اقاليمها وقت نفاذ هذه الاتفاقيات باعتبارها جزءا من التعويض الحربى المستحق لهذه الدول نتيجة اشتراك دول الاعداء في الحرب ضدهم ، وقد ظهرت هذه النصوص تحت عنوان « الممتلكات والحقوق والمصالح » كما يظهر من صريح نص معاهدة السلام مع ايطاليا ، ومن الأعمال التحضيرية لمؤتمر السلام المنعقد في باريس في الفترة من ٢٩ يوليو حتى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، فان نزع الملكية هذا كان يعد جزءا من التعويض الحربى العام ، وقد رجع الحلفاء في ذلك الى سابقة فرساي سنة ١٩١٩ حيث كانت تتم مصادرة ممتلكات الاعداء بالاضافة الى تعويضات الحرب المستحقة ، كما كان الفائض من استيفاء الديون المستحقة على رؤوس الاموال الخاصة للعدو يضاف الى تعويضات الحرب المستحقة على ألمانيا للدولة المعنية ، بينما كان يجب في معاهدات سنة ١٩٤٧ اعادة ما يزيد عن حد المديونية في تلك الممتلكات الى دولة العدو ولم تحدد الاتفاقيات الى من تعود تلك الزيادة ، ويبد أنها كانت تعود الى المالك وليس الى الدولة التى يتبعها .

أما بالنسبة للممتلكات الصناعية ، وعلى عكس ما كات تقررة اتفاقية فرساي عقب الحرب الاولى ، من اعادة تلك الممتلكات بالتقابل بين المتحاربين ، فان معاهدات السلام عقب الحرب الثانية تلغى أى التزام باعادة تلك الممتلكات حتى ولو كانت تزيد عن حد المديونية التى على دول الاعداء فلا تدخل الممتلكات الصناعية في تحديد كمية الممتلكات القابلة للاعادة .

ومن ناحية أخرى فان اتفاقيات سنة ١٩٤٧ تحدد بعض الانواع من الممتلكات التى لا تخضع لنزع الملكية رغم أنها تعد من ممتلكات الاعداء وتقع في اقاليم الحلفاء ، وذلك وفقا لمعايير ثلاثة هي :

(أ) جنسية المالك ، حيث يجب أن تكون الممتلكات في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ تابعة لدولة أو رعايا عدو يمكن مصادرتها .

(ب) مكان وجود الممتلكات ، فالممتلكات والحقوق والمصالح التي كانت في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ خارج اقليم دول الحلفاء لا يمكن نزع ملكيتها •

(ج) وجود علاقة بين المالك العدو والممتلكات ، فيجب أن تكون الممتلكات في ذلك التاريخ تابعة لدولة عدو أو رعاياها (١) •

ومن ذلك تبين أن هذا الاستثناء كان له صفة اقليمية فكان يتعلق بالممتلكات التي لم تكن على اقاليم الحلفاء حتى تاريخ معين — ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ — ولم يكن ذلك يتوقف على طبيعة هذه الاموال أو استخدامها •

ويقرر البعض أن سلوك الحلفاء تجاه ممتلكات الأعداء العامة والخاصة على السواء في الحرب العالمية الأولى كان يتسم بأنه يعد فرض لارادة المنتصر على المهزوم أكثر مما كان تنفيذا لقواعد القانون الدولي في هذا الشأن (٢) •

وبعد أن أوضحنا موقف القانون الدولي من الحماية المتعلقة بالممتلكات الخاصة في قانون الاحتلال الحربى وما تعرضت له تلك الممتلكات في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فيبقى أن نعرض للحماية المقررة للممتلكات العامة في المبحث الرابع •

(١). ANDREW MARTIN, The treatment of Enemy property under peace treaties of 1947, G. S. Vol. 43. 1962. P. 91.

(٢) مراجع ، استفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٣٣ حيث يشير الى حق دول الحلفاء في اتخاذ إجراءات استثنائية قبل ممتلكات الاعداء بينما الغى حق الاعداء في الاجراءات الماثلة .

المبحث الرابع

الحماية المقررة للممتلكات العامة

في قانون الاحتلال الحربى

تقسيم :

يقتضينا البحث عن الحماية المقررة للممتلكات العامة معرفة متى تكون الممتلكات عامة ومتى تكون خاصة ومدى التفرقة بين الحماية المقررة للممتلكات المنقولة وتلك المقررة للممتلكات العقارية ، كما يقتضينا ذلك البحث فيما يتاح للعدو من تدمير للممتلكات العامة • وعلى ذلك فتكون معالجتنا لهذا الموضوع فى المطالب الأربع التالية :

المطلب الاول

تحديد صفة الملكية

تختلف القواعد المقررة لحماية الممتلكات في قانون الاحتلال الحربى ،
تبعاً لما اذا كانت تلك الممتلكات عامة أم خاصة ، منقولة أم عقارية ، وما اذا
كانت مملوكة لمحايدین أم لاعداء (١) .

وهناك اتجاه ملحوظ في قواعد لاهاى نحو تقييد وضع بعض الممتلكات
العامة مثل ممتلكات البلديات أو الممتلكات الثقافية للدولة واضفاء الحماية
المقررة للممتلكات الخاصة عليها (٢) . وفى مقابل ذلك فان الاتجاه العام في

(١) تكتسب الممتلكات صفة العدو في الحالات الآتية :

أولاً : الممتلكات التابعة لدولة عدو .

ثانياً : الممتلكات التابعة لرعاية دولة عدو .

ثالثاً : الممتلكات التابعة لمحايدین ولكنها مستخدمة في تجارة
الاعداء أو موضعاً لسيطرتهم .

رابعاً : ناتج الأرض المملوكة لمحايدین في اقليم العدو أو في الاقاليم
المحتلة من العدو ما دامت مملوكة لمالك التربة .

نفى بعض الاحيـان يكون المعيار هو جنسية المالك ،
وفى البعض الآخر يكون طبيعة السلطة التى تمارس على تلك
الممتلكات ، ت. ج. لورانس ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ - ٣٦٤ .
وفى نفس المعنى ، رينييه ورمسير ، المرجع السابق ،
ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٢) تنص المادة ٥ من اتفاقية لاهاى سنة ١٩٥٤ لحماية الممتلكات
الثقافية في حالة النزاع المسلح ، بشأن حماية الملكية الثقافية
في الاقليم المحتل على ما يأتى :

— كل دولة طرف تحتل اقليم أو جزء من اقليم طرف آخر تلتزم بمعاونة
حكومة الطرف المحتل في حماية ممتلكاته الثقافية .

— يجب عليها أن تظهر ضرورة اتخاذ الاجراءات لحماية الممتلكات
الثقافية الموجودة في الاقليم المحتل والتي دمرها العمل الحربى ،
واذا كانت السلطات المحلية عاجزة عن القيام بهذه الاجراءات
فان القوات المحتلة يجب أن تتعاون بقدر الامكان في اتخاذها .

— يجب على أى طرف تعتبر حكومته هى الحكومة الشرعية لحركات
المقاومة أن تلفت انتباههم لنصوص حماية الممتلكات الثقافية .
راجع موريس جرين سبان ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

في الاقتصاد السياسي منذ ابرام اتفاقيات لاهاي هو الاتجاه نحو التوسع في الانفاق العام، وتتدخل الدولة في نشاطات عديدة كانت ممارستها فيما سبق قاصرة على الافراد ، مما أوجد تداخلا وتضاربا بين الممتلكات العامة والخاصة وعلاوة على ذلك فان نص المادة ٣٥ من اتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩ قد ورد به تعداد لبعض الممتلكات الخاصة والعامة والمختلطة لا تتضح منه الحدود الفاصلة بين العام والخاص من هذه الممتلكات (١) .

ولقد كان لموضوع الممتلكات المشتركة ، التي تملك الدولة جزءا منها ، ويملك الافراد جزءا آخر بنسب متفاوتة ، أهمية كبيرة في الحرب العالمية الثانية . ولقد سميت هذه الممتلكات في ايطاليا باسم Parastatal وحدد القانون الايطالي معنى هذا الاصطلاح وخصائصه ، ولكن الانجليز لم يأخذوا بتلك الحدود ، وعالجوا كل حالة على حدة . آخذين في الاعتبار معيارا ذي ثلاثة عناصر ، يعتمد على حقائق الموضوع وعلى الاخص مدى سيطرة الدولة على الشركة المالكة ، وتتمثل هذه العناصر في المصالح المالية للدولة في الشركة ، والطريقة التي تدار بها ، والغرض الذي يمارس النشاط من أجله (٢) .

وهناك رأى من مقتضاه أنه في حالة الشك فيما اذا كانت الممتلكات عامة أم خاصة فانه يجب معاملة تلك الممتلكات على أنها عامة حتى يتبين

(١) تنص المادة ٨٧ من التقنين المدني المصري على أن « تعتبر أموالا عامة ، العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم كما تنص المادة ٨٨ من نفس التقنين على أن « تفقد الأموال العامة صفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة ، وينتهي التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ، أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة .

(٢) قرر مكتب الحرب الانجليزي « British war office » في ١٤ مارس سنة ١٩٤٢ أن تعامل كافة المنشآت التي اطلق عليها « باراستيتل » معاملة ممتلكات الدولة القابلة للضبط دون تعويض ، ولكن مع وجود الأدلة الكافية للاثبات .
موريس جرين. سيبان ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .

مالكها على وجه التحديد ، كما يوضح ذلك قانون الحرب البرية للولايات المتحدة الامريكية الصادر سنة ١٩٥٦ (١) ، ولا شك ان هذا الرأى يراعى مصلحة دولة الاحتلال ويطلق يدها .

ولقد كان المعيار الوظيفى للتفرقة بين الممتلكات العامة والخاصة الذى بلورته الممارسة القضائية الدولية ، وتضمنته بعض القوانين العسكرية لبعض الدول الغربية ، حلا معقولا لهذه المشكلة .

وفى قضية كولاك سنة ١٩٢٩ (٢) فان محكمة التحكيم المجرية اليوغسلافية المختلطة قد واجهت هذه المشكلة ، وتتلخص القضية فى أنه قرب نهاية الحرب العالمية الاولى قامت القوات المجرية بالانسحاب قبل تقدم القوات اليوغسلافية تاركة خلفها اثنين من الآلات البخارية وبعض الآلات الاخرى ، ودون أى تحرى أو استعلام استولت عليهم القوات اليوغسلافية واعتبرتهم غنائم حرب ، ولقد طالب المدعى بالاسترداد أو التعويض ، ولقد رفضت المحكمة افتراض الصفة العامة للممتلكات أو أن الملاك قد تخلوا عن ممتلكاتهم ، واعتبرت أن الأمر يتوقف كلية على الدلائل المتاحة التى يقدمها كل طرف .

ولذا فقد كان للمدعى كامل الحرية فى أن يثبت أنه المالك الحقيقى للمنقولات موضوع الدعوى ، وانه لم تكن لديه نية التخلّى عن ممتلكاته ومن ناحية أخرى فان يوغسلافيا لم تقدم أى دليل على أن الممتلكات قد استخدمت اطلاقا فى الاغراض القتالية أو خدمة الجيش المجرى .

وعلى ذلك قررت المحكمة أن ضبط تلك الاشياء يعد مصادرة غير قانونية لممتلكات خاصة وفقا لمعاهدة السلام ، وحيث أن الاسترداد أصبح

(١) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٣٠٩ ، وكذلك موريس جرين سبان ، المرجع السابق ص ٢٩٢ ، وايتمان ، المرجع السابق ، ص ٥٧٥ .

(٢) Collac V. Yugoslavia.

مشار إليها فى جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

مستحيلا فقد قررت المحكمة للمدعى تعويضا بما يعادل قيمة الأشياء المذكورة وقت الضبط .

ونستخلص من هذه القضية ، أنه وفقا لقواعد لاهاي ، يصعب أن نجد أساسا مقنعا لافتراض الصفة العامة أو الحربية لممتلكات الاعداء ، وأنه اذا أرادت الدولة المحتلة أن تسيطر على بعض ممتلكات الاعداء بالاستيلاء الجبرى أو الضبط ، فانها تتحمل المسئولية عن ذلك ، ويقع عليها عبء اثبات أنها قد تصرفت وأوفت بكل الشروط القانونية المتصلة بالموضوع فى قواعد وأعراف الحرب .

المطلب الثانى

الحماية المقررة للممتلكات العامة المنقولة (١)

تقع الممتلكات المنقولة المملوكة لدولة العدو فى احدى فئتين من وجهة نظر المحتل ، أما الاولى فهى كل الممتلكات المنقولة المملوكة لدولة العدو والتي يمكن استخدامها للاغراض الحربية ، وهى تشمل النقود والاموال « والسندات الواجبة الاداء » (٢) التى هى ملكية خالصة للدولة ، وكذلك مؤسسات صنع الاسلحة ووسائل النقل والمخازن والادوات وآلات نقل الاخبار على الارض وفى البحر أو الجو ، وقد ورد النص عليها فى المادة ٥٣ من قواعد لاهاى سنة ١٩٠٧ ، وهذه يمكن ضبطها ، ويستثنى من الضبط الاموال والاعتمادات المملوكة لافراد أو الشركات أو المودعة فى بنك الائتمان الحكومى .

أما الثانية ، وهى التى لا تصلح مباشرة للاستخدام الحربى ، مثل جواهر التاج والمجموعات الفنية والمحفوظات (فيما عدا الاوراق ذات

(١) راجع ، اوبنهايم ولوترباخ ، المرجع السابق ، ص ٣٩٩ ، جورج شوارزنبيرجر ، المرجع السابق ، ص ٣٠٨ — ٣١٠ ، وتعرف المادة ٨٢ من التقنين المدنى المصرى ، المنقول ، بطريقة الاستبعاد ، فتذكر تعريفا للعقار وتجعل كل ما عداه منقولا ، اذ تنص على أن « كل شئ مستقر بحيزة ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف فهو عقار ، وكل ما عدا ذلك من شئ فهو منقول » وفى الفقرة الثانية تقرر « ومع ذلك يعتبر عقارا بالتخصيص ، المنقول الذى يضعه صاحبه فى عقار يملكه ، رصدا على خدمة هذا العقار أو استغلاله » .

(٢) Realizable securities ويقابلها باللغة الفرنسية Valeurs exigibles وقد جرى خلاف فى القضاء الدولى حول معنى هذا المصطلح ومضمونه ، حيث يوجد اتجاهان أحدهما مضيق يجعله قاصرا على السندات الأمر والمظهرة على بياض والتابعة للدولة المحتلة ، ولا تشمل السندات المظهرة للدولة ولا انصكوك bonds التى لصالحها ، بينما يجعلها الاتجاساه الموسع شاملة لكل ذلك ، راجع فى هذا ج . و ه . فيريجي ، المرجع السابق ، ص ٢٥٣ — ٢٥٤ ، مورييس جرين سبان ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

الاهمية الحربية) وكذلك الممتلكات التابعة للبلديات والمنشآت الخاضعة للمادة ٥٦ من قواعد لاهاى سنة ١٩٠٧ التى يجب معاملتها معاملة الممتلكات الخاصة (١) .

وكل المنقولات ذات الصفة الحربية المملوكة للعدو يمكن ضبطها وأسرها فى أرض المعركة كغنيمة حرب ، وتخضع ممتلكات الافراد المكونين لجيش العدو لصفة الغنيمة الحربية ، مثل الاسلحة والخيول والادوات الحربية والوثائق العسكرية . أما ماعدا ذلك من الامتعة والادوات الشخصية فيجب ألا تصادر بل يجب أن تبقى فى حيازة أسرى الحرب ، كما أن بعض الاشياء الثمينة والعملات يجب أن تحفظ وتسلم اليهم فيما بعد ، كما تبقى أشياء أخرى عديدة فى حيازة أسرى الحرب ، وهى الاشياء والادوات الخاصة بملبسهم ومأكلهم وحمائيتهم الشخصية مثل الخوذات المعدنية وأقنعة الغاز وما أشبهها ووثائقهم الشخصية والعلامات والرتب (٢) .

وكل غنائم الحرب تصبح مملوكة للدولة الغازية وليس للافراد القائمين بالاغتنام أى حق عليها ، الا أن الدولة قد تشجع الافراد بتقرير حقهم فى احتجاز بعض الغنائم التى ليست ذات قيمة عسكرية كبيرة .

فالقاعدة العامة أن المنقولات المملوكة للدولة المحتلة والتى تتدرج تحت الاصناف الواردة فى المادة ٥٣/١ من الاتفاقية الرابعة سنة ١٩٠٧ . تعد غنيمة حرب للدولة الغازية (٣) ، ويقرر شوارزنبرجر أنه لا فارق من حيث الأثر القانونى بين الممتلكات العامة . التى تضبط فى ميدان المعركة

(١) وليم بيشوب ، المرجع السابق ، ص ٩٨٣ ، ج ١ ، هـ . فيريجي ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع رسالة د . عبد الواحد محمد يوسف الفار ، أسرى الحرب ، حقوق عين شمس سنة ١٩٧٤ .

(٣) مشار إليها فى د . محيى الدين على عثماوى ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ ، ت . ج . لورانس ، المرجع السابق ، ص ٤١٩ ، جوليوس بشتون ، المرجع السابق ، ص ٧١٥ ، موريس جرين سبان ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ — ٢٨٢ .

والممتلكات العامة القابلة للضبط وفقا للمادة ٥٣/فكلاهما يوصف بأنه غنيمة حرب (١) .

كما قررت محكمة التحكيم الفرنسية الشيلية المختلطة في قضية سماد شيلر سنة ١٩٠١ (٢) ، المبدأ الذي كان مقرا قبل اتفاقيات لاهاي وبمقتضاه يمكن ضبط كل المنقولات المملوكة لدولة العدو كغنيمة حرب .

الا أن قواعد لاهاي قد أوردت استثناء على ذلك المبدأ أوضحناه فيما سبق بالنسبة للمنقولات التي لا تصلح للاستخدام الحربى المباشر .

الكابلات البحرية :

تعد المادة ٥٤ من قواعد لاهاي سنة ١٩٠٧ الاتفاق الدولى الوحيد المتعلق بالكابلات البحرية (٣) ، ويمكن تلخيص وضع تلك الكابلات فيما يلى :

— هناك شبه اتفاق عام على أن الكابلات التي تصل اقليم محايد مصونه وأن الكابلات التي تصل اقليم عدو يمكن قطعها فى أى مكان فيما عدا المياه المحايدة ، ويمكن وفقا لهذه القاعدة ، قطع الكابلات التي تصل اقليم العدو خلال ذلك الاقليم فى حالة الضرورة .

ويجب عدم تدمير تلك الكابلات أو ضبطها ، الا أنه اذا اقتضت الضرورة القصوى ضبطها فيجب اعادتها عند حلول السلام أو دفع التعويض اللازم .

وبعد .. اذا كانت هذه هى القواعد المقررة فى الفقه التقليدى تفسيرا لنصوص لاهاي لحماية المنقولات العامة والتي تتيح للمحتل حرية كبيرة فى التعامل مع تلك الممتلكات . ولا تضع عليه الا قيودا هشة يسهل التحال

(١) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٣١٠ .

(٢) Guano Case (1901) , the Franco — Chilean, T.A.M.

(٣) موريس جرين سبان ، المرجع السابق ، ص ٢٩١ .

منها ، فان هذه القواعد وقد صيغت في عصر كانت فيه الحروب وسيلة مشروعة لفض المنازعات الدولية ، وسادت فيه النظريات الاستعمارية ، لم تعد صالحة في هذا العصر ، لاسباب عدة ، من أبرزها أن الحرب لم تعد تلك الوسيلة المشروعة لفض المنازعات الدولية ، كما أن زيادة تدخل الدول في النشاطات الاقتصادية العديدة قد جعل حجم الممتلكات العامة المنقولة والعقارية على السواء ، أضعاف ما يملكه الافراد فاذا أبحنا للمحتل أن يمتلك ذلك الكم الهائل من المنقولات العامة ، فاننا بذلك نتجاوز ما وصلت اليه بشاعة الاعمال النازية والفاشية في الحربين العالميتين الاولى والثانية ، فاذا أضفنا الى ذلك أن معظم الدول التي تتعرض للعدوان والاحتلال هي من الدول الضعيفة اقتصاديا وفي أمس الحاجة الى بناء كيان اقتصادي قادر على مواجهة العواصف والانواء التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن •

ان في ذلك كله ، ما يدعوني الى المطالبة بضرورة تغيير هذه القواعد • والنص بصفة حاسمة على منع قوات الاحتلال من المساس ، بالممتلكات الموجودة في الأقاليم المحتلة سواء في ذلك العامة أم الخاصة وقد يعترض البعض على ذلك بقوله ان هذه دعوى خيالية لا تقوم على أساس من الواقع ، ولكني أرد على ذلك بالقول أن منع تلك الأعمال لن يكون عديم الجدوى من الناحية القانونية على الاقل •

المطلب الثالث

الحماية المقررة للممتلكات العامة العقارية (١)

يختلف حق المحتل بالنسبة للعقارات عنه في المنقولات المملوكة للدولة التي جرى احتلالها ، فبالنسبة للعقارات ، يعتبر المحتل مجرد مدير وصاحب حق انتفاع مؤقت ، كما تقتضى بذلك المادة ٥٥ من الاتفاقية الرابعة سنة ١٩٠٧ (٢) ، وإذا كان نص هذه المادة باللغة الانجليزية لا يذكر مصطلح « عقار » *Immovable property* بل يذكر انها تنطبق على المباني العامة والاراضى الزراعية والغابات الا أن مفهومها يفيد أنها تشمل كل العقارات في الاقليم المحتل ، ويساعد على هذا الفهم أن النص الفرنسى لها قد ورد به مصطلح *Immeubles* وهو أوسع مضمونا من المصطلح الانجليزى السابق (٣) فيشمل العقارات بطبيعتها كما يشمل العقارات بالتخصيص (٤) .

(١) راجع ، ج.و.هـ. فيريجل ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ ، ٢٥٦ ،
ت . ج لورانس ، المرجع السابق ، ص ٤١٧ ، جوليوس ستون ،
المرجع السابق ، ص ٧١٤ ، ولیم بيشوب ، المرجع السابق ،
ص ٩٨٣ ، موريس جرین سببان ، المرجع السابق ،
ص ٢٨٧ — ٢٨٩ ، جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ،
ص ٣١١ — ٣١٣

Dr. Ahmed N. Roushdy Egypt Rights Over Oil Resources
Under The Rules of Belligerent Occupation. Revue
Egyptienne de Droit International, Vol. 36, 1980. P.
126 FF.

(٢) تنص المادة ٥٥ على ما يلى :

« The occupying state shall be regarded only as administrator and Usufructuary of Public buldings, real estate, Forests, and agricultural estates belonging to the hostile state, and situated in the occupied Country must safeguard the Capital of these properties and administer them in accordance with the rules of usufruct».

(٣) راجع ، د . أحمد نجيب رشدى ، المرجع السابق ، ص ١٢٦—١٢٧

(٤) راجع المادة ٨٢ من التقنين المدنى المصرى والسابق الاشارة اليها في بداية المطلب الثانى .

ولقد لقيت هذه المادة اهتماما كبيرا من الفقه والقضاء الدوليين سواء بعد الحرب الاولى أم الثانية ، فقد قررت محكمة نانسي الفرنسية في ٣ مارس سنة ١٩٢٦ تفسيرا للمادة ٥٥ ، أن حق الانتفاع والادارة وجد أساسه في الحرب التكتيكية التي تتصف بالتحركات السريعة للقوات ، ولكن الحرب الحديثة بما فيها من جيوش ثابتة هائلة العدد وعلى مدى واسع لم يسبق له مثيل لها احتياجات متعددة ومتنوعة في أمور الطعام ومواد الحرب ، وفي مثل هذه الظروف لم يعد مجرد حق الانتفاع كافيا ويجب أن يتخلى عن مكانه لحق التصرف والتملك (١) .

ولا شك في أن هذا الحكم ، بالإضافة الى مخالفته لنص المادة ٥٥ ، إنما يعبر عن وجهة نظر استعمارية لم يكتب لها البقاء ، حيث أبطل هذا الحكم في محكمة النقض (٢) .

أما في الحرب العالمية الثانية فقد جرى احترام المادة ٥٥ من الاتفاقية الرابعة سنة ١٩٠٧ بصفة عامة ، وقد عرض الموضوع على المحكمة العليا في بورما في قضية ، حسين بكش خان (٣) ، وتتلخص وقائع هذه القضية في أن المدعى قد حصل من السلطات المديرية لمقاطعة رانجون خلال الاحتلال الياباني لبورما على اذن باحتلال قطعة أرض وبناء منزل عليها ، وقد قررت المحكمة أن الاذن لا يمنح المدعى أى حق في مواجهة المقاطعة يزيد عن فترة الاحتلال ، وأن المادة ٥٥ من تعليمات لاهاى • تجعل المحتل مجرد مدير وصاحب حق انتفاع ، وأن سلطة الدولة لا تمتد بعد فترة الاحتلال ، ويبقى حق سلطات رانجون بعد انتهاء الاحتلال أن تطرد الشخص الذى يحتل قطعة أرض تابعة لها ، باذن من سلطات الاحتلال التى كانت تدير

(١) قضية re Falk. A. D. 1925 — 1926, Case No. 367.

مشار إليها في ج. ه. و. فيريجل ، المرجع السابق ص ١٨٢

(٢) قضية Administration of Works and Forests V. Falk, A. D. 1927 — 1928, Case No. 383.

(٣) Hussein Bakash Khan V. Mudalia and another in 1952, I. I. R. 195٤. P. 809.

راجع كذلك ج. ه. و. فيريجل ، المرجع السابق ، ص ٢٥٦

أراضيها ولا يملك هذا الشخص أى حق فى مواجهة المدير القانونى للمقاطعة .

أما بالنسبة للعقارات العامة ذات الصفة الحربية ، كالقلاع والقرسات والحصون بأنواعها ، والمباني العسكرية ومؤسسات صنع الأسلحة والمحلات والمخازن وكذلك الاهداف الاستراتيجية كالسكك الحديدية والقنوات والكبارى والمطارات ، فان المحتل يضع سيطرته التامة على هذه الممتلكات .

وقد يدمرها أو يعدلها أو يجردها وفقا لما تتطلبه الاحتياجات العسكرية . (الا أن قيودا هامة قد وضعت فى هذا الشأن سنعالجها فى البحث الخامس من هذا الفصل) .

وبينما يحق للمحتل أن يستخدم الممتلكات ويستمتع بثمارها ومنتجاتها خلال فترة الاحتلال ، فيجب عليه أن يحافظ على تلك الممتلكات وألا يمارس حقه بطريقة تؤدى الى الاقلال من قيمتها (١) . لذا فان الملكية تبقى للدولة المحتل اقليمها صاحبة السيادة القانونية ، وليس للمحتل أن يبيع تلك الممتلكات أو يتصرف فيها ، ولكن له أن يؤجر الممتلكات العامة ، ولا تمتد العقود والايجارات المتعلقة بها أكثر من فترة الاحتلال (٢) .

ويقرر موريس جرين سبان أنه بالنسبة لثمار الاراضى العامة فيمكن للمحتل أن يبيع محصولها أو يقطع ويبيع أشجارها ويدير مناجمها ويجب ألا يزيد الاستغلال عن المعدل الطبيعى أو الضرورى فيجب ألا يسىء استخدامها (٣) .

(١) راجع الحاشية رقم ٢ ص ١٥٦ ، وراجع كذلك ج.ه.و. فيريجل ، المرجع السابق ص ١٨٢ ، موريس جرين سبان ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ — ٢٨٩ ، استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٥١ — ٥٢ ، وليم بيشوب ، المرجع السابق ، ص ٩٨٣ ، جوليوس ستون ، المرجع السابق ، ص ٧١٤ ، ت.ج . لورانس ، المرجع السابق ، ص ٤١٧ .

(٢) موريس جرين سبان ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ — ٢٨٩ .

(٣) المرجع السابق ، نفس الموضع .

وهناك طائفة من الممتلكات العامة العقارية تتبع السلطات المحلية للحكومة (مجالس البلديات ومجالس الاقاليم) والمنشآت المخصصة للعبادات أو الاغراض العامة أو الخيرية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية ، حتى ولو كانت مملوكة للدولة يجب أن تعامل معاملة الممتلكات الخاصة ويمتنع ضبطها أو تدميرها أو التخريب المتعمد لها ، وينطبق ذلك بغض النظر عما إذا كانت مملوكة للأفراد أو للدولة (م ٥٦ من قواعد لاهاي سنة ١٩٠٧) .

ويقرر البعض أن قواعد لاهاي ، بالنسبة لمعاملتها للممتلكات العامة العقارية تعتبر كاشفة عن عرف دولي موجود من قبل ، يعتبر دولة الاحتلال مجرد مدير وصاحب حق انتفاع (١) .

(١) راجع ، قضية سماد شيلي ، وتتلخص وقائع القضية في أنه خلال الحرب بين بيرو وشيلي ، أبرم عقد بين بيرو وأحدى شركات السماد لاستغلال مناجم السماد في مقاطعة تريাকা التابعة لبيرو والتي احتلتها شيلي فيما بعد ، وقد أثير أمام لجنة التحكيم المكونة من ثلاث محكمين سويسريين في سنة ١٩٠١ مسألة ما إذا كان الاحتلال الحربى لمقاطعة تريাকা بمعرفة شيلي قد أدى الى استحالة قانونية أو موضوعية منعت بيرو من تنفيذ العقد ، وفي هذا الخصوص أوضحت المحكمة أنه بغض النظر عن أن السماد لم يكن قد استخراج بعد من التربة ، وسواء اعتبر منقولا أم عقارا الخصوص أوضحت المحكمة ، أنه بغض النظر عن أن السماد منقولا مملوكا للدولة ، فإن الاحتلال يعطى شيلي حق تملك السماد فقط ، والى أن تقوم السلطات الشيلية بممارسة هذا الحق ، فإن ملكية السماد تبقى لدولة بيرو ، أما إذا اعتبرنا السماد عقارا مملوكا للدولة ، فإن شيلي بوصفها صاحب حق انتفاع لها الثمار الطبيعية والمدنية للممتلكات ، وحتى تقوم شيلي باستخراج وتملك السماد فإن بيرو تبقى المالكة له .

وفي الراى المنفرد للقاضى سيفريديس Séfériadés في قضية المنارات سنة ١٩٣٤ ، أكد الصفة الكاشفة للمادة ٥٥ من قواعد لاهاي ، وقد اعتبر تلك المادة تأكيدا قويا للراى القائل بأنه خلال فترة الاحتلال يعتبر المحتل مدير وصاحب حق انتفاع للممتلكات العامة العقارية وهو وحده المؤهل لضمان قدرتها على العمل خلال فترة الاحتلال ، وأكثر من ذلك فقد تم الاستناد الى هذه المادة في التعرف على كثير من جوانب الاسترداد .

جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٣١١ — ٣١٣ .

كما أن ناتج الارض في اقليم العدو تكون له صفة ممتلكات الاعداء ما دام قد بقى الناتج في يد مالكة ، حتى ولو كان مقيما في مكان آخر ، حيث أن ملكية الارض تضافى على المالك صفة الاقليم (١) •

واذا ما امعنا النظر في القواعد السابقة ، فاننا نجد أن نص المادة ٥٥ من اتفاقية لاهاي الرابعة سنة ١٩٠٧ لم يذكر سوى أن المحتل لا يتعدى كونه مديرا للممتلكات العامة كالمباني والارض العقارية والارض الزراعية والغابات وصاحب حق انتفاع بها ، ويجب عليه أن يحافظ على رأسمالها وأن يديرها وفقا لقواعد الانتفاع • فما هو حدود وقواعد حق الانتفاع في القانون الدولي ؟ اننا لا نجد في هذه المادة أو غيرها من قواعد لاهاي • تعريفا أو بيانا لقواعد هذا الحق ، وعلى ذلك فانه اذا رجعنا الى القواعد المنظمة لهذا الحق في القوانين المحلية لدى بعض الانظمة القانونية المرائدة (٢) ، يمكن أن نستخلص من تلك القواعد أن المنتفع يجب عليه أن يحافظ على مادة الشيء المنتفع به ، ويتطلب ذلك عدم المساس بها مما ينقص من قيمتها الاقتصادية ، وأنه وكما يتبين من نص المادة ٩٩٥ من القانون المدنى الايطالى ، فان هذا الحق لا يرد أساسا على الاشياء قابلة للاستهلاك — الا اذا اتفق المالك مع المنتفع على ذلك •

(١) راجع قضية The Phocnix التى تتلخص وقائعها في أنه خلال الحرب بين بريطانيا وهولندا تم أسر السفينة فونكس عندما كانت في رحلة من سيرينام Surinam الى هولندا، وادعى أشخاص مقيمين في المانيا ملكية البضائع باعتبارها ناتج لتربة مملوكة لهم في سيرينام ، وعلى الرغم من ذلك صودرت الممتلكات باعتبارها ناتج تربة عدو ، وقد استخلص من ذلك أن الممارسة الانجليزية والأمريكية تعتبر مالك الارض في اقليم العدو له صفة العدو فيما يتعلق بناتج الارض ما دام قد بقى الناتج في يده ، وحتى لو كان مقيما في مكان آخر ، حيث أن ملكية الارض — تضافى على المالك صفة الاقليم •

Pitt Cobbet, Cases and opinions on International law
PP. 155 — 156.

(٢) يعرف القانون الرومانى ، حق الانتفاع بأنه حق استخدام والاستمتاع بملكية آخر ، ويسمح بالاستيلاء على ثمار الممتلكات بشرط أن تظل مادة الشيء دون تغيير ، وطبقا لذلك فان المنتفع

فاذا ما نظرنا الى الحكمة في تقرير هذا الحق للمحتل ، فاننا نلاحظ أن حقوق المحتل بصفة عامة ، وكما تقررت في قواعد لاهاي ، انما تدور حول أمرين هما ، ادارة الاقليم المحتل واعاشة قوات الاحتلال (١) .

يستحق الثمار فقط وهي الانتاج العادي ، كما تنص المادة ٩٩٥ من التقنين المدني الايطالى الصادر سنة ١٩٤٢ على أنه لا يسمح بحق الانتفاع في الاشياء قابلة للاستهلاك ما لم يتفق على ذلك بين المالك والمنتفع ، ويجب على الاخير أن يبذل عناية الرجل المعتاد «reasonable man» كما تقضى المادة ٥٧٨ من التقنين المدني الفرنسى أن المنتفع يجب أن يحافظ على مادة الشيء ، وكذلك القسم ١٠٣٧ من التقنين المدني الالماني سنة ١٩٠٠ يمنع المنتفع من التصرف في الشيء موضوع الانتفاع أو تغير مادته — راجع في ذلك د. أحمد نجيب رشدي ، المرجع السابق ص ١٢٨ . كما تقضى المادة ٩٨٧ من التقنين المدني المصرى بأن تكون ثمار الشيء المنتفع به من حق المنتفع بنسبة مدة انتفاعه ، مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة ٩٩٣ . كما تنص المادة ٩٨٨ على أنه « على المنتفع أن يستعمل الشيء بحالته التى تسلمه بها ، وبحسب ما أعد له وأن يديره ادارة حسنة » .

وللمالك أن يعترض على أى استعمال غير مشروع أو غير متفق مع طبيعة الشيء ، فاذا ثبت أن حقوقه في خطر جاز له أن يطالب بتقديم تأمينات ، فاذا لم يقدمها المنتفع أو ظل على الرغم من اعتراض المالك يستعمل العين استعمالا غير مشروع أو غير متفق مع طبيعتها ، فللقاضى أن ينزع هذه العين من تحت يده وأن يسلمها الى آخر يتولى ادارتها ، بل له تبعا لخطورة الحال أن يحكم بانتهاء حق الانتفاع دون اخلال بحقوق الغير ، كما تنص المادة ٩٩٠ من التقنين المدني المصرى — « على المنتفع أن يبذل من العناية في حفظ الشيء ما يبذله الشخص المعتاد . وهو مسئول عن هلاك الشيء ، ولو بسبب اجنبى اذا كان تأخر عن رده الى صاحبه بعد انتهاء حق الانتفاع »

(١) راجع ما سبق في المبحث الثالث ، الفصل الاول من هذا البحث ، حيث يترتب على كون الاحتلال الحربى وضعا مؤقتا غير مستقر ، أن السلطات التى يمنحها الاحتلال لا تعدو أن تكون سلطات مؤقتة ترتبط بسلامة جيش الاحتلال وامداداته وادارة الاقليم المحتل وتأمين سكانه .

ويترتب على ذلك في ضوء ما صدر من أحكام قضائية دولية في هذا الشأن (١) ، أنه يمتنع على المحتل أن يسيء استخدام العقارات الموجودة في الاقليم المحتل أو أن يديرها اقتصاديا لحسابه الخاص ، فكل ما هو مسموح به طبقا لقواعد لاهاى هو أن يستولى على ما يسد حاجة قواته من ثمار لتلك الممتلكات وبشرط أن يراعى حاجة السكان الأصليين وألا ينقل تلك الثمار الى خارج الاقليم المحتل حتى ولو كان سيستخدمها لامداد قوات أخرى في أماكن أخرى •

وان كان يمتنع على المحتل أن يدير هذه الممتلكات بطريقة اقتصادية لحسابه الخاص ، فمن باب أولى ، لا يجوز للمحتل أن يمارس هذا الاستغلال بطريقة غير اقتصادية كما فعلت اسرائيل في حقول وآبار الزيت حال احتلالها لسيناء ، فقد استنزفتها بطريقة أثرت على كفاءتها جعلت نهايتها دانية (٢) •

ولا شك في أن مخالفة قواعد الانتفاع بالصورة السابقة تستوجب مسؤولية المحتل ويترتب عليها التزامه بدفع تعويض كامل عن هذه الاضرار والخسائر •

(١) راجع قضية بترول سومطرة Case of N. V. de Bataafsch maatschappij, Court of Appeal of Singapore, I. L. R. 1956 PP. 221 — 222.

حيث، اعتبرت المحكمة أن استنزاف الموارد البترولية مخالف لقواعد وأعراف الحرب ، ولا يؤدي الى نقل الملكية الى المحتل •
وراجع أيضا ، قضية سماد شيلي ، ص ١٥٧ من هذا البحث

(٢) راجع ، د . أحمد نجيب رشدي ، المرجع السابق ، ص ١٣١ •

المطلب الرابع

تدمير الممتلكات العامة للعدو (١)

لاحظنا أن قاعدة حماية الممتلكات الخاصة في الاقاليم المحتلة قد ترتب عليها في القواعد التقليدية لقانون الحرب ، قاعدة أخرى مقتضاها منع تدمير تلك الممتلكات ما لم تتطلب ذلك الضرورات الحربية .

الا أن القسم الخاص بالاقاليم المحتلة في قواعد لاهاي لا يتضمن نصا صريحا بمثل تلك القاعدة فيما يتعلق بالممتلكات العامة ، وفيما يتعلق بالعقارات العامة للعدو التي تشملها المادة ٥٥ ، فإن القوات المحتلة يكون لها وضع صاحب حق الانتفاع ، أما فيما يتعلق بالعقارات العامة الأخرى ، فينطبق عليها ما كان قائما قبل اتفاقيات لاهاي .

ويقرر شوارز نبرجر (١) ، أنه فيما يتعلق بالممتلكات العامة المنقولة ، فإن الحق في تملكها يتضمن الحق في تدميرها ، وينطبق ذلك على ما يتم ضبطه في ميدان المعركة أو الممتلكات الوارد ذكرها في المادة ١/٥٣ من قواعد لاهاي ، ولا ينطبق على المنقولات العامة المحمية من الضبط ، وهذا النوع من الممتلكات بصفة عامة لا فائدة منه لاغراض الحرب ويمنع تدميره عمدا ، حيث يتعارض ذلك مع التزام المحاربين بالمحافظة على الممتلكات بصفة عامة ، ذلك الالتزام الذي يتوقف تطبيقه على مستوى المدنية الذي بلغه المجتمع الدولي .

ويمكن أن نصل الى نفس النتيجة السابقة بالاعتماد على المادة ٢٣/ج من قواعد لاهاي ، حيث يعد ضبط ممتلكات الاعداء وتدميرها في مناطق القتال ممنوعا ما لم تملية بالضرورة حاجة الحرب ، وإذا وضعنا هذه القيود على المحاربين حتى في مناطق القتال ، فإنها تنطبق من باب أولى على اقاليمهم وكذا الاقاليم التي تحت الاحتلال الحربي .

(١) راجع ، أوبنهايم ولوتريخت ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧ — ٤٠٠ ،

جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٣١٣ — ٣١٥ ،

موريس جرين سبان ، المرجع السابق ، ص ٢٨١ — ٢٩٣ .

(٢) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٣١٣ .

أن البعض (١) يقرر أن ذلك لا يتفق تماما مع نوايا الاطراف المتعاقدة في اتفاقيات لاهاي للأسباب الآتية :

— أن نص المادة ٢٣/ج ، كان جزءا من هذا النص سنة ١٨٩٩ ولم تحدث به أية اضافات أو تعديلات سنة ١٩٠٧ تفيد إلغاء التفرقة السابقة الواضحة بين القواعد المنطبقة على المناطق المحاربة وتلك الأخرى المقصورة على الاقاليم المحتلة •

— أن القواعد الخاصة بمعاملة الممتلكات في الاقاليم المحتلة تعد كافية في حد ذاتها لتقنين متكامل في هذا المجال ، ويؤكد هذا أيضا ما ورد في المادة ٥٦/٢ من اشارة صريحة للممتلكات العامة ، تستثنى الممتلكات الثقافية من التدمير المتعمد « حتى عندما تكون مملوكة للدولة » •

— أنه اذا ما طبقنا هذه المادة ٢٣/ج على كل الاقاليم التي تحت سيطرة المحاربين في عصر الحرب الصاروخية ، نجد أن أى جزء من الاقاليم الخاضعة للمحارب هي بالتأكيد مناطق حربية ، لذا فانه على عكس ما كان الوضع قائما في سنة ١٨٩٩ ، سنة ١٩٠٧ ، فلم يعد الفصل ممكنا بين مناطق القتال واقاليم العدو المحتلة واقاليم المحاربين غير المحتلة ، وتبدو كل تلك الاقاليم وقد تحولت الى مناطق قتالية أساسية •

هذا ولم تعد هذه المسألة مثار نقاش بين أطراف اتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩ ، فقد قررت المادة ٥٣ الخاصة بالاقاليم المحتلة ، أن تدمير أى نوع من الممتلكات ، عقارا أم منقولا ، خاصا أم عاما ، يعد ممنوعا ما لم تتطلبه بالضرورة العمليات العسكرية • وهذه القاعدة لا تبدو أن تكون مجرد قاعدة كاشفة للالتزام القائم على القوات المحتلة والذي يمليه مستوى المدنية الذي بلغه المجتمع الدولي وتقره قواعد لاهاي المتعلقة بالاقاليم المحتلة ، وفيما يتعلق بالمادة ٥٣ التي توضح الاشياء التي يمكن ضبطها ، فيجب أن نقرأها مع التحفظ الذي أوردته المادة ٤٦/٢ من نفس

(١) جورج شوارزنبرجر ، المرجع السابق ، ص ٣١٤ — ٣١٥ •

الاتفاقية والتي تنص على حصانة الممتلكات الخاصة ، حيث يبدو الاستثناء
الوارد في المادة ٥٣ أكثر ضيقا مما هو عليه في ظاهر الأمر • بل ان تلك
القواعد قد تأثرت الى حد بعيد بالحقين الاضافيين لاتفاقات جنيف
الموقعة في سنة ١٩٤٩ والصادرين في سنة ١٩٧٧ واللذين ندرسهما في
المبحث التالي •

المبحث الخامس

حماية السكان المدنيين وممتلكاتهم

في ضوء قانون الاحتلال الحربى المعاصر

بعد أن استعرضنا في المباحث الأربع السابقة التطور الذى لحق بالحماية المقررة للملكية في قانون الحرب والذى بدأ من الإباحة التامة لتصرف المتحاربين فيها سواء على مسرح العمليات أو على اقاليم المتحاربين أنفسهم ، ثم تطور الأمر الى تقييد ذلك الحق بالنسبة للممتلكات الخاصة وبعض الممتلكات العامة ، حيث بدأ المطاف بنظرية روسو مروراً باتفاقيات لاهاى سنة ١٨٩٩ ، سنة ١٩٠٧ لضبط سلوك المتحاربين بالنسبة لتلك الممتلكات ثم اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ ، الا أن تطورات دولية هامة في هذا الشأن قد أثرت على نحو أو آخر في نظرة المجتمع الدولى لهذه القواعد ، كان من أبرزها ما شهدته الانسانية من أهوال وفظائع الحروب والنزاعات المسلحة المتكررة مع التقدم الهائل في وسائل الدمار مع ما صاحب ذلك من اهتمام دولى بحقوق الانسان ووجوب رعايته في كافة الظروف ، مما دعى في النهاية الى توقيع لحقين (بروتوكولين) اضافيين سنة ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف الموقعة سنة ١٩٤٩ (١) وقد تعرض هذان اللحقان للإجراءات الواجبة لحماية السكان المدنيين وبعضاً من أنواع الممتلكات الموجودة على مسرح النزاع ، وعلى ذلك نعالج في هذا المبحث موضوعين مرتبطين أولهما حقوق الانسان وقانون الحرب والثانى حماية السكان وممتلكاتهم في اللحين الموقعين سنة ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف الموقعة سنة ١٩٤٩ وذلك في المطالبين التاليين :

(١) تم نشرهما بالمجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد الثالث والثلاثون سنة ١٩٧٧ ، ص ٣٩١ وما بعدها .

المطلب الأول

حقوق الانسان وقانون الحرب

أدت الاهوال والفظائع التي شهدتها الانسانية خاصة خلال الحرب العالمية الثانية الى أن يحرص واضعوا ميثاق الامم المتحدة على أن يتضمن نصوصا تؤكد ضرورة العمل على حماية حقوق الانسان ، وبذلك كان الميثاق أول وثيقة دولية تسجل ذلك التطور الذي شهده القانون الدولي العام منذ بدايات هذا القرن في مجال حقوق الانسان (١) . ثم جاء الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ منطويا على المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والامم في مجال حقوق الانسان ، وفي ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ أقرت الجمعية العامة ثلاث وثائق دولية تتعلق بحقوق الانسان هي الاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكول اختياري ملحق بالميثاق الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يتعلق بالشكاوى المقدمة من الافراد ، ولقد أدرجت المبادئ الواردة بهذه الوثائق بكثير من الاتفاقيات والمواثيق الدولية حيث أصبحت تشكل جزءا هاما من القانون الدولي . وقد وجد هذا البناء القانوني الدولي لحقوق الانسان طريقه الى قانون الحرب ، ومع أن قانون الحرب كما استعرضناه فيما سبق كان يقوم منذ البداية على محاولة الوصول الى توازن بين مقتضيات الحرب والاعتبارات الانسانية ، وكانت مبادئ الانسانية تحرز تقدما ملحوظا وتدرجيا كما رأينا في اتفاقيات لاهاي سنة ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ ، الا أن أهوال الحرب الثانية والممارسات التي تلتها أظهرت وجود ثغرات كبيرة في ذلك التنظيم التقليدي لقواعد الحرب ، حيث وضع قصور تلك القواعد عن كفالة حقوق

(١) د . صلاح الدين عامر ، الحق في التعليم في الاراضي المحتلة ،
المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الرابع والثلاثون ،
سنة ١٩٧٨ ، ص ١٢٣ وما بعدها .

الانسان في كثير من الحالات أثناء الاحتلال الحربى ، ولعل أكبر دليل على ذلك ما نشاهده من قيام اسرائيل بانتهاك حقوق الانسان في الاراضى العربية المحتلة (١) ، مما استتبع صدور عديد من القرارات عن الامم المتحدة وفروعها تدين فيها تلك السياسة التى تتبعها اسرائيل في معاملتها للسكان المدنيين في الاقاليم التى خضعت لسيطرتها خاصة بعد الخامس

(١) انظر في ذلك مقال للدكتور عدنان العمد ، بعنوان الحقوق المغتصبة للانسان الفلسطينى ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد الحادى عشر ، سنة ١٩٧٥ ، ص ٤٣ — ٤٨ ، حيث يذكر الكاتب ، ان اسرائيل تنطلق في سياستها تجاه حقوق الانسان في فلسطين من عدة مبادئ تستعمل في تطبيقها طرقا متعددة وسياسات متنوعة حسب الظروف التى تمر بها ، فقبل عام ١٩٤٨ عملت المؤسسات الصهيونية على اساس اهمال وجود الشعب الفلسطينى ككلية . . وفى عام ١٩٤٨ كان أول قانون نفسه أول حكومة اسرائيلية بحذايره هو قانون الاستيلاء على الاراضى العربية التى وقعت ضمن حدود السلطة الاسرائيلية وعندما اتخذت الامم المتحدة قرار عودة اللاجئين الفلسطينيين الى اراضيهم ، عارضت اسرائيل هذا القرار واعتبرته منافيا لسيادتها وقوانينها . وفى عام ١٩٦٧ عندما سيطرت القوات الاسرائيلية على جميع اراضى فلسطين — وأجزاء من اقاليم ثلاث دول عربية أخرى — كان أول اقرار اتخذته الحكومة الاسرائيلية ، قرار ضم القدس بأكملها الى اسرائيل ، واعلانها عاصمة لها ، ثم تلت ذلك سلسلة من قوانين الاستيلاء على اراضى وأمالك الحكومة الاردنية أو الفلسطينيين الذين لم يوجدوا في اراضيهم أثناء الاحتلال ، وبعد ذلك جرى تطبيق قوانين الاستيلاء على مناطق متعددة في فلسطين تحت ستار المتطلبات الأمنية والعسكرية ، ولا زالت قوانين استملاك الاراضى بالقوة تشكل العمود الفقرى لسياسة استيلاء دولة اسرائيل على أمالك العرب ومصائد أرزاقهم ومعيشتهم في فلسطين ، وان أسلوب معالجة اسرائيل لحقوق الانسان في فلسطين قائم على القواعد التالية :

— لا يحق للفلسطينيين المطالبة بأى حقوق قومية أو سياسية ، فهذه الحقوق تم الغاؤها بموجب قيام اسرائيل واخلال السكان اليهود مكان السكان العرب في أجزاء كثيرة في فلسطين .

— يخضع الفلسطينيون المقيمون تحت السلطة الاسرائيلية ، الى قانون الطوارئ لعام ١٩٤٥ الذى يحظر عليهم أى نشاط سياسى أو اجتماعى ، ويمنعهم من ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية الا من داخل المؤسسات الاسرائيلية .

من يونيو سنة ١٩٦٧ وما ارتكبته من هذا الشأن من جرائم يندى لها جبين الانسانية (١) وقد جاء المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذى عقد

(١) أصدرت لجنة حقوق الانسان المنبثقة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة عديدا من القرارات المتعلقة بحقوق الانسان فى فلسطين أهمها :

— قرار رقم ٦ بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨ أكدت فيه حق الفلسطينيين الذين رحلوا عن الاراضى المحتلة سنة ١٩٦٧ فى العودة .

— قرار رقم ٦ بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٦٩ عبرت فيه عن أسفها لانتهاك اسرائيل المستمر لحقوق الانسان فى الاراضى المحتلة .

— قرار رقم ٧ بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٦٩ دعت فيه الى تسوية سلمية للنزاع والى احترام حقوق الانسان فى منطقة النزاع .

— قرار رقم ٩ بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٧١ أدانت فيه اسرائيل لخرقها حقوق الانسان فى الاراضى المحتلة .

— قرار رقم ٨ بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٧٢ عبرت فيه عن قلقها تجاه السياسة الاسرائيلية فى المناطق المحتلة .

وفى القرار الذى اتخذته اللجنة فى ١٣ مارس سنة ١٩٧٣ اعتبرت اللجنة أعمال اسرائيل تجاه الفلسطينيين بمثابة جرائم حرب وهو تعبير لم تستعمله الأمم المتحدة تجاه أى دولة منذ الحرب العالمية الثانية .

— قرار الجمعية العامة رقم ٩١/٣٢ فى جلستها رقم ١٠١ بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٧ — قسم جيم فقرة ٥ — أدانت فيه الممارسات والسياسات الاسرائيلية التالية .

(أ) ضم أجزاء من الاراضى المحتلة .
(ب) إقامة مستوطنات اسرائيلية على تلك الاراضى ونقل سكان أغراب اليها .

(ج) اجلاء وترحيل وطرد وتشريد ونقل سكان الاراضى المحتلة العرب ، وانكار حقوقهم فى العودة .

(د) مصادرة الممتلكات العربية فى الاراضى المحتلة ونزع ملكيتها وجميع الصفقات الاخرى الرامية الى الاستحواذ على الاراضى والمعقودة بين السلطات أو المؤسسات أو الرعايا الاسرائيليين من جانب ، وسكان أو مؤسسات الاراضى المحتلة من جانب آخر .

(هـ) تدمير المنازل العربية وهدمها .

(و) الاعتقالات الجماعية للسكان العرب واخضاعهم للحجز الادارى واساءة معاملتهم .

(ز) اساءة معاملة الاشخاص المعتقلين وتعذيبهم .

(ح) نهب الممتلكات الاثرية والثقافية .

(ط) التعرض للحريات والممارسات الدينية وكذلك للحقوق والاعراق المتصلة بالأسره .

في طهران سنة ١٩٦٨ نقطة الانطلاق لسلسلة من الجهود التي بذلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمؤتمرات التي دعت الى عقدها ، بهدف تطوير قواعد قانون الحرب ، واستهدفت تلك الجهود اقامة جسر بين النظام القانوني لحقوق الانسان وقانون الاحتلال الحربى القائم اعتمادا على أن الوثائق الانسانية الاساسية التي تهدف الى كفالة حقوق الانسان لا تضع تفرقة بين وقت السلم ووقت الحرب فأصبح العمل على سلامة ووجود السكان المدنيين يستأثر على اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث قام الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد سلسلة من التقارير في هذا الشأن وجرى نشاط الأمم المتحدة في توافق وتعاون وثيق مع نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

وقد عقد مؤتمر جنيف الدبلوماسي للعمل على انماء وتطوير القانون الدولي الانساني المطبق على النزاعات المسلحة أربع دورات متتالية في أعوام ١٩٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ١٩٧٧ بناء على دعوة حكومة سويسرا ، ووضع المؤتمر مشروعين للحقين (بروتوكولين) اضافيين لاتفاقيات جنيف تقدمت بهما اللجنة الدولية للصليب الأحمر نعرض لأهم ما يقرره فيما يتعلق بموضوعنا في المطلب التالي :

(١) الاستغلال غير المشروع للثروة الطبيعية للأراضي المحتلة ولواردها وسكانها .

ففي الفقرة ٦ — تؤكد من جديد أن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الطابع المادى للأراضي المحتلة أو لاي جزء منها ، بما في ذلك القدس ، أو لتكوينها الديموغرافي أو هيكل مؤسساتها أو مركزها هي تدابير باطلة ولاغية ، وأن سياسة اسرائيل المتمثلة في توطين عناصر من سكانها ومهاجرين جدد في الاراضي المحتلة تشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ولقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن .

— راجع النص الكامل لهذا القرار الاخير ضمن مرفقات هذه الرسالة .

المطلب الثاني

اللاحقان الاضافيان لاتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩

الصادران في ١٩٧٧ (١)

بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٧ أقر مؤتمر جنيف الدبلوماسي بعد مناقشات مستفيضة خلال دوراته الاربع اللحقين الاضافيين لاتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ فيما يتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة (٢) ، ونورد فيما يلي أهم أحكامهما المتعلقة بموضوعنا .

أولا : اللحق الاول الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٧٧

(١) مجال انطباقه :

يتضح من نصوص هذا اللحق (٣) ، أن مجال انطباقه يشمل كل من يتأثر بالنزاعات المسلحة وتنطبق نصوصه جنبا الى جنب مع أحكام اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في الاراضي المحتلة ، كما ينطبق على كافة

(١) راجع نص اللحقين في المجلة المصرية للقانون الدولي — المجلد الثالث والثلاثون سنة ١٩٧٧ ، ص ٣٩١ ، وما بعدها .

(٢) في ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ فتحت الحكومة السويسرية باب التوقيع على اللحقين حيث وقعت ٤٤ دولة في ذلك اليوم على أحد اللحقين أو كلاهما ، وفي سبتمبر سنة ١٩٧٩ وقعت ٦٢ دولة ، ودخل اللحقان حيز النفاذ في ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، وفي أكتوبر سنة ١٩٨٠ ، كان ساريا بالنسبة لـ ١٥ دولة .
أنظر في ذلك :

Georg H. Aldrich, New Life for the laws of war,
AM. J. I. L. October 1981 Vol. 75 No. 4 PP. 764 — 783.

(٣) ورد في ديباجة هذا اللحق أنه يجب أن تطبق أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وأحكام هذا اللحق بحذافيرها في جميع الظروف وعلى كافة الأشخاص الذين يتمتعون بحماية هذه المواثيق دون أي تمييز مجحف يقوم على طبيعة النزاع المسلح أو على منشأة أو يستند إلى القضايا التي تنصرها أطراف النزاع أو التي نعزى إليها .

أنواع الاعمال الحربية البرية والجوية والبحرية التي تصيب أهدافا برية ، فضلا عن شمولها لاقاليم المتحاربين ومسرح العمليات الحربية (١) .

وقد جاءت الاحكام المتعلقة بالسكان المدنيين في الباب الرابع من القسم الاول من هذا اللحق ، حيث وردت قاعدة أساسية مقتضاها التفرقة بين السكان المدنيين وبين المقاتلين وبين الممتلكات المدنية والاهداف العسكرية حيث يجب على أطراف النزاع أن توجه عملياتها ضد الاهداف العسكرية دون غيرها ، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والممتلكات المدنية .

(ب) الممتلكات المدنية والحماية المقررة لها :

إذا راجعنا المادة ٥٢ من هذا اللحق فاننا نجدها تقتصر الحماية على الممتلكات المدنية ، ولكنها لا تعرف تلك الممتلكات تعريفا مباشرا . بل عن طريق الاستبعاد ، حيث تذكر أنها تلك التي ليست أهدافا عسكرية وفقا للفقرة الثانية ، وفي هذه الفقرة الثانية نجد أن الاهداف العسكرية تنحصر في « الاعيان » التي تتحدد وفق المعيار المزدوج التالي :

(١) المادة ٢/٤٩ ، تنص على أن تنطبق احكام هذا اللحق المتعلقة بالهجمات ، على كافة الهجمات في أى اقليم تشن منه بما في ذلك الاقليم الوطنى لاحد اطراف النزاع والواقع تحت سيطرة الخصم . وتنص المادة ٣/٤٩ على أن تسرى احكام هذا القسم على كل عملية حربية في البر كانت أم في الجو أو في البحر ، قد تصيب السكان المدنيين أو الافراد أو الاعيان المدنية على البر ، كما تنطبق على كافة الهجمات الموجهة من البحر أو من الجو ضد أهداف على البر ولكنها لا تمس بطريقة أخرى قواعد القانون الدولي التي تطبق على النزاع المسلح في البحر أو في الجو .

— أما الفقرة الرابعة فتتص على أن احكام هذا اللحق تعد اضافة الى القواعد المتعلقة بالحماية الانسانية التي تحتويها الاتفاقية الرابعة ، وعلى الأخص الباب الثانى منها والاتفاقيات الدولية الأخرى الملزمة للأطراف المتعاقدة . وكذا قواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية الاشخاص والاعيان المدنية في البحر أو الجو ضد آثار الاعمال العدائية .

أولاً : أن تسهم اسهاما فعالا في العمل العسكرى • ويتحقق ذلك نتيجة لطبيعة تلك الممتلكات أو موقعها أو غايتها أو استخدامها •

ثانياً : أن يحقق تدميرها التام أو الجزئى أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في تلك الظروف — ميزة عسكرية أكيدة •

ونظرا لان المعيار الوارد في الفقرة السابقة ليس دقيقا بالدرجة التى تمنع اللبس أو الشك في تقرير ما اذا كانت تلك الممتلكات مدنية أم عسكرية فقد أوردت الفقرة الثالثة ما يفيد ترجيح الشك لصالح التوسعة في معنى الممتلكات المدنية التى يجب حمايتها (١) •

(ج) الممتلكات الثقافية وأماكن العبادة :

يقرر هذا الحق (٢) حماية الممتلكات الثقافية وأماكن العبادة ضد الأعمال التالية :

١ — ارتكاب أى عمل من الاعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التاريخية أو الاعمال الفنية أو أماكن العبادة التى تشكل التراث الثقافى أو الروحى للشعب •

٢ — استخدام مثل هذه الممتلكات في دعم المجهود الحربى •

٣ — ألا تكون هذه الممتلكات محلا لهجمات الردع •

(د) الممتلكات والمواد التى لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين :

تحظر المادة ٥٤ من هذا الحق تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب

(١) م ٣/٥٢ « اذا ثار شك حول ما اذا كانت عندما تكرر عادة الأغراض مدنية مثل مكان للعبادة أو منزل أو أى مسكن آخر أو مدرسة ، انما تستخدم في تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكرى ، فانه يفترض أنها لا تستخدم كذلك » •

(١) م ٥٣ — تقرر حماية الاعيان الثقافية وأماكن العبادة ، فتحظر الأعمال التالية دون اخلال بأحكام اتفاقية لاهائ المتعلقة بحماية الاعيان الثقافية في حالة النزاع المسلح المتعددة في ١٤ مايو سنة ١٩٥٤ وأحكام الموائيق الدولية الاخرى الخاصة بالموضوع •

الحرب كما تحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الاعيان والمواد التى لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التى تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الرى ، اذا كان القصد من ذلك منعها عن السكان المدنيين أو الخصم لقيمتها الحيوية مهما كان الباعث على ذلك ، سواء كان تجويع المدنيين أو حملهم على النزوح أم لاى باعث آخر .

ولا ينطبق ذلك الحظر على ما يستخدمه العدو زادا لافراد قواته المسلحة وحدهم أو دعما مباشرا لعمل عسكري ، بشرط ألا تتخذ قبل هذه الاعيان بأى حال من الاحوال اجراءات قد يتوقع أن تدع السكان المدنيين بما لا يغنى عن مأكلا ومشرب على نحو يسبب مجاعتهم أو يضطربهم الى المنزوح .

ونظرا لأن الحظر السابق يتسع لما قد يعد تعويقا لحق الدفاع عن النفس ، فى قيام المحارب على اقليمه بمهاجمة وتدمير أو نقل المواد المذكورة خشية استيلاء العدو عليها واستفادته منها فى الحرب ضده ، فقد أباحت المادة ٥٤/٥ ذلك ، بشرط أن تمليه ضرورة عسكرية ملحة (١) .

ونلاحظ هنا أن مراعاة الضرورة العسكرية الملحة قد جاء فقط من أجل الدفاع عن الاقليم الوطنى ضد الغزو ، فهو مقرر لمصلحة الطرف المعتدى عليه وليس لمصلحة المعتدى كما هو الامر فى اتفاقيات لاهاي .

(هـ) حماية البيئة الطبيعية :

لما كانت الوسائل الحربية الحديثة بما تحدثه من آثار تدميرية هائلة تؤثر على البيئة الطبيعية ، ولاهمية هذه لبيئة فى حياة الانسان ، فقد

(١) م ٥٤/٥ « يسمح مراعاة للمتطلبات الحيوية لآى طرف فى النزاع من أجل الدفاع عن اقليمه الوطنى ضد الغزو ، بأن يضرب صفحا عن الحظر الوارد فى الفقرة الثانية فى نطاق مثل ذلك الاقليم الخاضع لسيطرته اذا أهلت ذلك ضرورة عسكرية ملحة » .

قررت المادة ٥٥ حماية البيئة الطبيعية أثناء القتال من الاضرار البالغة واسعة الانتشار طويلة الامل * وتتضمن هذه الحماية حظر استخدام أساليب أو وسائل القتال التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب مثل هذه الاضرار بالبيئة الطبيعية ، ومن ثم تضر بصحة أو بقاء السكان * كما تحظر هجمات الردع ضد البيئة الطبيعية *

(و) حماية البيئة والسكان من القوى الخطرة :

نظرا لان الاهداف العسكرية التي تم تحديدها في المادة ٥٠ قد تشمل اشغالا هندسية أو منشآت تحوى قوى خطرة يترتب على الهجوم عليها انطلاق تلك القوى فتحدث خسائر فادحة بين السكان المدنيين ، فان المادة ١/٥٦ تقرر ألا تكون تلك الاشغال أو المنشآت محلا للهجوم حتى ولو كانت أهدافا عسكرية ، كما لا يجوز تعريض الاهداف العسكرية الاخرى الواقعة عند هذه الاشغال أو على مقربة منها للهجوم اذا كان من شأن مثل هذا الهجوم أن يتسبب في انطلاق قوى خطره تترتب خسائر فادحة بين السكان المدنيين *

الا أن الحماية المقررة لهذه المنشآت تتوقف اذا ما كان الهجوم عليها هو الوسيلة الوحيدة الممكنة لانهاء ما تقدمه من دعم للعمليات العسكرية للعدو وكان دعمها للعمل العسكرى منتظما وهاما ومباشرا (١) *

وحيث أنه قد يترتب على الهجوم على تلك الاهداف اضرار للسكان المدنيين في حالة ما اذا كان الهجوم عليها هو الوسيلة الوحيدة المستطاعة لايقاف ما تقدمه من دعم للعمليات العسكرية ، فقد احتاطت لذلك الفقرة الثالثة من هذه المادة مقررة وجوب اتخاذ جميع الاحتياطات العملية لتفادى انطلاق القوى الخطرة *

ولكن قد تكون هذه الاهداف مصدرا للخطر حتى اذا لم تكن هدفا مباشرا للهجوم اذا اقيمت بجوارها منشآت عسكرية ، لذا فقد كان من المنطقي أن يمنع اقامة تلك المنشآت العسكرية بجوارها اللهم الا اذا كان الهدف من اقامتها هو حماية تلك الاشغال الهندسية (١) .

وقد طلب اللحق من الاطراف الموقعة عقد اتفاقيات فيما بينهم لوضع مزيد من الحماية المقررة لتلك الممتلكات ، ووضع علامات خاصة عليها تميزها عن غيرها وبغض النظر عن الالتزامات المترتبة على الهجوم على مثل هذه الممتلكات ، فقد أوجب هذا اللحق على الدول الاعضاء أن تتخذ الاحتياطات اللازمة وأن تبذل رعاية متواصلة في ادارة العمليات العسكرية من أجل تفادي السكان المدنيين والاشخاص المدنيين والممتلكات المدنية ، بأن تبذل ما في طاقتها عمليا للتحقق من طبيعة الاهداف المقرر مهاجمتها ، وأن تتخير من أساليب الهجوم ما يتجنب أحداث خسائر عرضية وحصر ذلك في أضيق نطاق .

(ز) الجزاء المترتب على مخالفة هذه القواعد :

قررت المادة ٩١ من هذا اللحق مسؤولية الأطراف عن انتهاك هذه القواعد بدفع تعويض اذا اقتضت الحال ذلك ، ويكون الطرف مسئولا عن كافت الاعمال التي يقترفها الاشخاص الذين يشكلون جزءا من قواته المسلحة ويعد هذا المبدأ ترديدا لما سبق أن أوردته المادة ٣ من اتفاقية لاهاي الرابعة سنة ١٩٠٧ .

(١) م ٥/٥٦ ، تسعى أطراف النزاع الى تجنب اقامة أية أهداف عسكرية على مقربة من الاشغال الهندسية أو المنشآت المذكورة في الفقرة الاولى ويسمح مع ذلك باقامة المنشآت التي يكون القصد الوحيد منها الدفاع عن الاشغال الهندسية أو المنشآت المتمتعة بالحماية ضد الهجوم ، ويجب ألا تكون هي بذاتها هدفا للهجوم بشرط عدم استخدامها في الاعمال العدائية ما لم يكن ذلك قياما بالعمليات الدفاعية اللازمة للرد على الهجمات ضد الاشغال الهندسية أو المنشآت المحمية ، وكان تسليحها قاصرا على الاسلحة القادرة فقط على صد أي عمل عدائي ضد الاشغال الهندسية أو المنشآت المحمية .

ثانيا : الملحق الثاني الصادر فى يوليو سنة ١٩٧٧ :

(أ) مجال تطبيق هذا الملحق :

ينطبق هذا الملحق على النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى (١) وقد لاحظنا أن هذا الملحق يقرر ذات القواعد المطبقة على النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولى على تلك التى تدور على اقليم أحد الاطراف المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى تمارس تحت قيادة مسئولة على جزء من اقليمه لها من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة ، وتستطيع تنفيذ هذا الملحق ، ولا يسرى هذا الملحق على حالات الاضطرابات والتوتر الداخلىة مثل الشغب وأعمال العنف العرضية ، وغيرها من الاعمال ذاب الطبيعة المماثلة التى لا تعد منازعات مسلحة .

(ب) حماية الممتلكات الخاصة :

خصص الباب الثانى من الملحق الثانى للمعاملة الانسانية لجميع الاشخاص الذين لا يشتركون فى الاعمال العدائية أو يكفون عن الاشتراك فيها .

ومن الضمانات الاساسية المقررة للأشخاص المشار اليهم ، فقد تم حظر أعمال السلب والنهب الموجهة اليهم والى ممتلكاتهم (٢) .

وقد نص أيضا على حظر استخدام أسلوب تجويع المدنيين ضمن أساليب الحرب (٣) ، وحماية الاشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوى حظه (٤) ، كما نصت على حماية الأعيان الثقافية وأماكن العبادة (٥) .

(١) المادة الاولى فقرة ١

(٢) م ٢/٤ ز

(٣) م ١٤

(٤) م ١٥

(٥) م ١٦

هذا ونلاحظ أن هذين اللحقين قد عالجا طائفة جديدة من الممتلكات هي المنشآت المحتوية على قوى خطرة كالسدود والمحطات النووية لتوليد القوى الكهربائية ، حيث يترتب على الهجوم على أى منها أضرار بالغة بالبيئة والسكان المقيمين بالقرب منها ، أضرار يصعب بل قد يستحيل مواجهتها ، وعلى نطاق لا يفرق بين محارب وغير محارب بل قد يمتد أثرها الى دول أخرى غير مشتركة في النزاع كما لو كانت الاعمال الحربية موجهة الى المحطات النووية .

— كما أن هذين اللحقين قد عالجا الممتلكات المدنية دون تفرقة بين الممتلكات العامة والخاصة ، فالنوعان يتمتعان بنفس الحماية من حيث عدم جواز اتخاذهما هدفا للهجوم ، بل إن هناك أهدافا عسكرية يجب حمايتها ، هي تلك الأهداف المخصصة لحراسة وتأمين الأهداف المدنية المذكورة طالما لم تتخذ مصدرا للهجوم واقتصر تسليحها على هذا الغرض بل أكثر من ذلك ، فإن الأهداف العسكرية لا يجوز أن تكون هدفا للهجوم إلا اذا تحقق شرطان :

- أولهما : أن تسهم اسهاما فعالا في العمل العسكرى .
- وثانيهما : أن يحقق تدميرها التام أو الجزئى أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ، ميزة عسكرية أكيدة .

— وعلاوة على ما تقدم فإن هذين اللحقين قد أعادا التأكيد على حماية الممتلكات الثقافية والدينية بالإضافة الى حماية البيئة الطبيعية والممتلكات الخاصة .

ويمثل صدور هذين اللحقين اتجاها دوليا متزايدا نحو تطبيق قواعد أكثر انسانية على النزاعات المسلحة ، ويشير الى وجوب تفسير القواعد المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة على ضوء هذه القواعد ونخلص من ذلك أنه اذا كانت قواعد القانون الدولي التقليدى المتمثلة في اتفاقيات لاهاى سنة ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ ، تبيح تدمير

وضبط الممتلكات العامة والاستيلاء الجبزي على الممتلكات الخاصة
في المواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٢٣/ج من اتفاقيات لاهاي •

فان نصوص تلك المواد يجب أن تفسر على ضوء الاعتبارات
الانسانية الواردة في هذين اللحقين وبما يجعل سلطة المحتل في هذا الشأن
في أضيق نطاق ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - يأتي في مقدمة هذه الأسباب أن الحرب لم تعد وسيلة مشروعة
في القانون الدولي ، حيث ألزم ميثاق الأمم المتحدة وجوب حل المنازعات
الدولية بالطرق السلمية كما نصت على ذلك ديباجة هذين اللحقين (١) •
٢ - يترتب على ذلك ، أنه يجب مراعاة القواعد الانسانية التي
أقصى حد في تلك الحالات التي تصبح فيها الحرب أمرا واقعا لم ينجح
الاطراف في تلافيه •

٣ - كما يساعد على هذا الاتجاه ، ذلك الاهتمام الدولي الكبير
بحقوق الانسان الذي تجلى في الاتفاقات الدولية المعقودة في هذا الشأن
والمؤتمرات المخصصة لمعالجة نواحي تفصيلية في حياة الجنس البشري
تواكب ذلك التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل •

كما نلاحظ أيضا أن اللحق الاول المتعلق بالنزاعات الدولية المسلحة ،
قد نص وبطريقة مماثلة لما أوردته المادة ٣ من اتفاقية لاهاي الرابعة
على مسئولية الاطراف عن الافعال التي ترتكب بالمخالفة لهذا اللحق
بكل صورها وبمعرفة أي من أفراد قواتها المسلحة •

(١) لمزيد من التفاصيل ، راجع - المبحث الثاني من الفصل الاول
من هذه الرسالة •

الباب الثاني

قواعد المسؤولية الدولية

ونشأة حق الاسترداد في القانون الدولي

تمهيد وتقسيم :

تناولنا في الباب الاول سلطات دولة الاحتلال والحماية الدولية للملكية في قانون الاحتلال الحربى ، ورأينا مدى الحماية الذى تتمتع به الأنواع المختلفة من الممتلكات العامة والخاصة بل والمنقوله والعقارية في الاقاليم المحتلة والتى وضعت أسسه اتفاقية لاهاي الرابعة سنة ١٩٠٧ (١) •

ولكن العالم قد شهد مخالفات جسيمة لتلك القواعد سواء في الحرب العالمية الاولى أم الثانية خاصة من جانب ألمانيا وباقى دول المحور ، الأمر الذى أثار تساؤلا حول الجزاء المترتب على مخالفة تلك القواعد •

ان دراسة هذا الجزاء تتطلب منا استعراضا لأسس المسؤولية الدولية بصفة عامة ثم دراسة تفصيلية لمسئولية الدولة عن افعال رعاياها خاصة افراد قواتها المسلحة وكذلك المسؤولية الشخصية لرؤسائها فيما يرتكب من مخالفات بل وجرائم دولية •

فاذا ما تركنا جانبا ذلك الجزاء الذى يمكن توقيعه على رؤساء الدول والمسؤولين فيها وعلى أشخاصهم ، فإن الجزاء الذى يمكن توقيعه على الدول ذاتها يتمثل اما في اعادة الحال الى ما كان عليه ويعد الاسترداد احدى الصور التى يتمثل فيها ذلك ، واما في التعويض بصفة عامة ، أو توقيع جزاء على الدولة يتمثل في الاجراءات القسرية التى تتولاها احدى المنظمات الدولية وأود أن أشير الى أننى لن أتوسع في دراسة الأسس النظرية للمسئولية الدولية الا بالقدر الذى تتطلبه هذه الدراسة (٢) ، وعلى

(١) Hague Convention IV on the laws and Customs of land Warfare

(٢) لمزيد من التفاصيل في موضوع المسؤولية الدولية بصفة عامة ، راجع ، ١ . د . د . محمد حافظ غانم ، المسؤولية الدولية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، محاضرات في المسؤولية الدولية القاها على طلبة دبلوم القانون الدولى — كلية الحقوق — جامعة عين شمس سنة ١٩٧٧ ، ١ . د حامد سلطان ، القانون الدولى العام في وقت السلم ، يناير ١٩٧٢ ، الطبعة الخامسة ، الفصل الرابع ، =

ذلك تكون معالجتنا لموضوع حق الاسترداد في القانون الدولي في هذا الباب على النحو التالي :

الفصل الاول :

المسئولية الدولية عن مخالفة قواعد لاهى لحماية الملكية

المبحث الاول : أساس المسئولية الدولية

المبحث الثانى : آثار المسئولية الدولية

المبحث الثالث : الاعفاء من المسئولية الدولية

الفصل الثانى :

تنظيم الاسترداد في القانون الدولي حتى ما بعد الحرب العالمية الاولى

المبحث الاول : التطور التاريخى لبدأ الاسترداد حتى الحرب العالمية الاولى •

المبحث الثانى : اعادة الحال الى ما كان عليه وتعويضات الحرب

المبحث الثالث : تحديد مفهوم الاسترداد عقب الحرب الاولى

الفصل الثالث : الاسترداد بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الاول : تحديد مفهوم الاسترداد بعد الحرب الثانية

المبحث الثانى : اعادة الحال الى ما كان عليه في معاهدات

السلام عقب الحرب الثانية

المبحث الثالث : الاسترداد النوعى •

ص ٢٨٣ — ٣٢٤ ، ١ . د محمد طلعت الغنيمى ، قانون السلام ، ص ٨٦٥ — ٩٢٢ ، الاحكام العامة في قانون الامم ، ص ٣٠٣ — ٣١٣ ، بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام ، قانون الامم ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ ، ص ١٤٠ — ١٧٤ ، ١ . د . على صنادق ابو هيف ، القانون الدولي العام الاسكندرية ١٩٦٥ ، ص ٢٦٧ — ٢٨٧ ، ١ . د . محمد سامى عبد الحميد ، اصول القانون الدولي العام ، الاسكندرية ١٩٧٢ ، ص ٤١٨ — ٤٢٥ ، آفاق المسئولية بدون عمل غير مشروع ، رسالة دكتوراه ، باريس سنة ١٩٦٤ باللغة الفرنسية .

الفصل الأول

المسئولية الدولية عن مخالفة قواعد لاهى لحماية الملكية (١)

نتناول فى هذا الفصل موضوع المسئولية الدولية بصفة عامة ، وهو ان كان من الموضوعات التى شغلت ولازال جانباً من اهتمامات الفقه والقضاء فى القانون الدولى ، الا أن معالجتنا ستكون بالقدر اللازم لتوضيح أسس هذه المسئولية استكمالاً لبحثنا ، وكذلك دراسة لآثار تلك المسئولية والتى يمثل « الاسترداد » وهو موضوع رسالتنا — احدى صور هذه الآثار وعلى ذلك فاننا نتناول هذا الموضوع فى ثلاث مباحث ، الاول عن أساس المسئولية الدولية والثانى عن آثار المسئولية الدولية والثالث عن الاعفاء من المسئولية الدولية •

-
- Manuel R. Garcia Mora, *International Responsibility for hostile acts of Private Persons against Foreign States*. The Hague Martinus Mijhoff, 1926. PP. 15 — 46.
 - BIN CHING, *General Principles of law as applied by International Courts and Tribunals*, Stevens, London 1953, PP. 163 — 397.

المبحث الاول

أساس المسئولية الدولية *

ارتبطت فكرة المسئولية الدولية عند ظهورها بنظام الأخذ بالتأثر ، وقد وضح ذلك في كتابات الكثير من الفقهاء (١) كما كانت هذه القاعدة من القواعد التي أقرتها الكنيسة ذاتها ، واستقرت كاحدى القواعد التي تنظم علاقات الامارات بعضها ببعض (٢) .

وتنشأ المسئولية الدولية حينما يرتكب شخص من أشخاص القانون الدولي فعلا يكون مخالفة لالتزام دولي اذا كان من شأن هذا الفعل الاضرار بشخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي .

ولا زالت قواعد المسئولية الدولية حتى الوقت الحاضر ، قواعد عرفية غير مكتوبة (٣) . ولا يزال كثير من الغموض والابهام يحيط بأحكام القانون الدولي المتعلقة بالمسئولية . مما يفتح المجال أمام العديد من المنازعات الدولية واختلاف وجهات النظر الفقهية (٤) .

(*) راجع ، ١ . د . محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسئولية الدولية القاها على طلبة دبلوم القانون الدولي — الدراسات العليا — كلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٧٧ ، ١ . د . حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم يناير سنة ١٩٧٢ — الطبعة الخامسة — الفصل الرابع ص ٢٨٣ — ٣٢٤ .

(١) Richard B. lillich, Duties of states Regarding The Civil rights of Aliens PP. 343 — 436.

(٢) د . سمير محمد فاضل ، المسئولية الدولية عن الاضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية وقت السلم ، رسالة كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ص ٣٦ .

(٣) ريتشارد . ب . يلك ، المرجع السابق ، ص ٣٧٣ — ٣٧٧ .

(٤) ١ . د . محمد حافظ غانم المرجع السابق ، ص ٩ — ١٧ ، ويذكر أن أسباب غموض قواعد المسئولية الدولية ترجع الى نوعين من الاسباب ، الأول أسباب ترجع الى صعوبة تحديد الالتزامات الدولية وأسباب ترجع الى غموض قواعد المسئولية الدولية نفسها .

« وتعنى المسؤولية — فى مفهومها العام — الالتزام باحترام المصلحة المشروعة وتحمل آثار انتهاك تلك المصلحة واصلاح ما ينجم عنها من ضرر • ويعنى مبدأ المسؤولية فى القانون الدولى الالتزام الذى يفرضه القانون الدولى على الشخص باصلاح الضرر لمن كان ضحية تصرف أو امتناع مخالف لاحكام القانون الدولى أو يتحمل العقاب جزاء هذه المخالفة » (١) •

ويقرر المؤتمر الثالث للجنة تقنين القانون الدولى بلاهاى سنة ١٩٣٠ بشأن مسؤولية الدولة ، أن كل دولة باعتبارها شخص دولى تلتزم بالوفاء بواجباتها القانونية الدولية • ويتضمن التزامها تقديم تعويض كامل عن الاضرار والخسائر المترتبة على مخالفة قانون دولى عام أو خاص (٢) •

وارتباط الالتزام بحكم الضرورة بالمسؤولية الدولية ، كما يقرر الاستاذ الدكتور حامد سلطان (٣) ، أمر مسلم به مجمع عليه ، وقد جرى عليه العرف الدولى وتولد الشعور بضرورته ، وقد نصت عليه صراحة بعض أحكام الاتفاقيات الدولية كنص المادة الثالثة من اتفاقية لاهى الرابعة المنعقدة سنة ١٩٠٧ فى شأن تنظيم قواعد الحرب البرية ، وأيدته أيضا المحكمة الدائمة للعدل الدولى اذ قررت أن من مبادئ القانون الدولى ، بل من المبادئ القانونية العامة ، أنه يترتب على اخلال الدولة

(١) ا. د. محمد طلعت الغنيمى ، بعض الاتجاهات الحديثة فى القانون

الدولى العام ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ — ١٤١ •

(٢) KURT, VON SCHUSCHINGG. International Law

An Introduction to the law of Peace, The Publishing Company Milwaukee 1959, P. 169 « every state as an International Person is obliged to fulfill its International legal duties Any International legal order-the Perequiste of Peaceful International relations — it involves the duty of state to make Full reparation for Injuries and damages inflicted in violation of general or Particular International law. This reparation is Paid directly to another state or indirectly, to foreign Citizens and property ».

(٣) ا. د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ — ٢٨٧ •

بتعهداتها التزامها بالتعويض عنه على نحو كاف ، ولو لم ينص على ذلك في الاتفاقية التي حصل الاخلال بأحكامها .

ولا يعتبر العمل الضار وحدة وكقاعدة عامة عملاً غير مشروع ، اذا كان هذا العمل لا يمثل مخالفة لاحكام القانون الدولي (١) .

رابطة المسؤولية الدولية : ينشأ في حالة الاخلال بالتزام دولي رابطة قانونية جديدة بين الشخص القانوني الدولي الذي أخل بالتزام والشخص القانوني الذي حدث الاخلال في مواجهته ، ويترتب على نشوء هذه الرابطة الجديدة ، أن يلتزم الشخص القانوني الذي أخل بالتزامه أو امتنع عن الوفاء به بإزالة ما ترتب على اخلاله من نتائج ، كما يحق للشخص القانوني الذي حدث الاخلال في مواجهته ، أن يطالب الشخص القانوني الأول بالتعويض (٢) .

والمسؤولية الدولية في الفقه التقليدي علاقة من علاقات القانون الدولي ولذلك فهي مرتبطة بفكرة الشخصية الدولية ، ويترتب على ذلك ما يلي :

— أن المسؤولية الدولية لا تقوم الا بين الدول وبعضها أو فيما بينها وبين المنظمات الدولية ، كما أن الدول غير تامة السيادة كالدولة المحمية والدولة التابعة والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي كالاقاليم المشمولة بنظام الانتداب أو الوصاية الدولية ، وكذلك المستعمرات لا يمكن أن تكون أطرافاً في المركز القانوني الذي تنظمه قواعد المسؤولية الدولية (٣) .

(١) ١ . د . محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .
(٢) ١ . د . حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٢٨٤ ، فقرة ٣١٧ ،
حيث يطلق على التعويض لفظ Reparation
(٣) ١ . د . حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ ، مجهد
حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .

— أن أحكام المسؤولية الدولية لا تنطبق على علاقات الدولة بفرد سواء كان انساناً أم شخصاً معنوياً لشركة أو مؤسسة ، ومع ذلك يجوز للدولة أن تتدخل لحماية رعاياها إذا ما أضراروا في علاقتهم مع دولة أخرى كما ظهرت اتجاهات فقهية حديثة تطالب بعدم استبعاد الفرد نهائياً من دائرة العلاقات الدولية وبضرورة الاعتراف للإنسان بحقوق يستمدّها من القانون الدولي ، مع احاطة تلك الحقوق بضمانات دولية ، ومع اتجاه ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات حقوق الإنسان سنة ١٩٦٦ إلى الاعتراف للإنسان بحقوق يستمدّها من القانون الدولي ، إلا أنه من الثابت أن غالبية الدول لا تزال حتى الآن تعارض أحداث تغيير جوهرى في وضع الفرد يتضمن منحه الشخصية الدولية بما يترتب عليها من الاهلية اللازمة للتقدم بمطالبات دولية (١) .

ويقرر استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى (٢) ، أن هذه النظرة التقليدية تنظر إلى المعاملات الدولية نظرة قاصرة لا تستوعب المسؤولية الجنائية التى يمكن أن تترتب حيال الافراد ، كما أنها تقصر الاهلية القانونية الدولية على الدول وبعض المنظمات الدولية بوصفها شخصاً من أشخاص القانون الدولي ، إلا أن هذه الاهلية القانونية تتوفر كذلك بالنسبة للبعض الآخر من المنظمات الدولية ، وكذا الفرد بوصف أنهم يتمتعون بذاتية دولية ، فإذا كان هناك إلى جانب الدولة — من له أهلية اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات الدولية فان ذلك يستتبع أن تثور المسؤولية الدولية حيال هؤلاء كذلك ، كما تتوفر حيال الدولة لان المسؤولية لا تعدو أن تكون الضمان لاساءة استعمال الحقوق التى يقرها القانون

(١) فيما يتعلق بتأييد الرأى القائل بوجوب تمتع الفرد بأهلية المطالبة الدولية ، راجع

Pieter N. Drost, Human Rights As legal Rights, Leiden 1951, PP. 123 — 135.

ولمراجعة التطور التاريخى لمعاملة الأجانب فى القانون الدولى والنظريات المختلفة فى هذا المجال ، راجع ، ريتشارد . ب. ليك ، المرجع السابق ، ص ٣٣٩ — ٣٦٨ .

(٢) ١ . د . محمد طلعت الغنيمى ، بعض الاتجاهات الحديثة ، مرجع سابق ، ص ١٤١ — ١٤٣ .

الدولى ، كما أن القانون الدولى يعرف وحدات لها شخصية وأخرى لها ذاتية وكلها تتمتع بالاهلية القانونية الدولية ، وأن المسئولية الدولية يمكن أن تثور بين من يحملون الاهلية القانونية الدولية ، سواء أكانوا دولا أم منظمات أم أفرادا •

هذا وأرى أنه من المنطقى ما دمننا نعترف للفرد ببعض الحقوق ذات الصفة الدولية أن نقرر مسئولية الفرد عند ارتكابه مخالفة دولية ، وقد أبرمت بعض الاتفاقات الدولية التى أعطت الافراد حقوقا محددة ومن تلك الاتفاقات ، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان التى نصت على حق الافراد فى التقدم بشكاوى مباشرة ضد الدول الاعضاء أمام اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان ، وفى رفع الدعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان التى تملك اختصاصا الزاميا فى هذا الشأن بالنسبة لمن يقبل هذا الاختصاص من أعضاء الاتفاقية •

كما أصبح من الممكن فى بعض الاحيان تقرير المسئولية الجنائية للفرد فى حالة ارتكابه لجريمة دولية ، والدليل المائل أمامنا فى محاكمات نورمبرج وطوكيو لجرمى الحرب (١)

وقد قررت قواعد قانون الحرب حقوقا معينة لجماعات الثوار المعترف لهم بصفة المحاربين ولسكان الاراضى المحتلة يترتب على مخالفتها تحميل الدولة المخالفة المسئولية الدولية (٢) •

(١) راجع ، ١ . د . محمد طلعت الغنيمى ، المرجع السابق ص ١٤٢ ، راجع كذلك حكم محكمة نورمبرج فى

Am. J. I. L, Supplement, Vol 41, 1947, P. 172.

وراجع أيضا جارسيا مورا ، المرجع السابق ، ص ٣٦ ، حيث يذكر أن بداية تقرير المسئولية الدولية الجنائية للفرد قد جاءت فى المادتين ٢٢٧ ، ٢٢٨ من معاهدة فرساي التى كانت تتضمن معاقبة القيصر فيلهلم الثانى Kaiser Wilhelm II

والرؤساء الالمان الآخرين عن الجرائم التى ارتكبوها .

(٢) ١ . د . محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ص ٣٤ .

تقسيم :

بعد أن استعرضنا مفهوم المسؤولية الدولية بصفة عامة ، وعرفنا الى أى مدى يمكن أن يلتزم الفرد بقواعد المسؤولية الدولية نتطرق الى دراسة أركان المسؤولية الدولية والتي تشمل الافعال المستوجبة للمسؤولية الدولية وبيان متى يمكن نسبة الفعل للدولة ، وما اذا كان الخطأ يعد شرطاً ضرورياً لمسؤولية الدولة ، ثم يلي ذلك دراسة ركن الضرر في المسؤولية الدولية • وذلك في المطلبين التاليين :

المطلب الاول

الافعال المستوجبة للمسئولية الدولية

ان قواعد المسئولية الدولية وأركانها وشروطها ، وكما قلنا من قبل ، ما زالت محل نقاش من الفقه والقضاء الدوليين ، الا أنه من المتفق عليه ، أن التصرفات التي تصدر من أعضاء الدولة بوصفهم أذواتها في التعبير عن ارادتها تنسب إلى الدولة ذاتها ولا تنسب إلى أشخاص هؤلاء الافراد . وذلك بشرط أن يكون تصرفهم قد صدر منهم بوصفهم ممثلين للدولة لا بصفتهم أفراداً عاديين (١) .

وقد جرى العرف الدولي على أن تصرف عضو الدولة ينسب إليها ولو كان قد تجاوز الحدود التي رسمتها لاختصاصه قواعد القانون الداخلي في الدولة ويفرق في هذا الشأن بين تصرفات السلطات وتصرفات الأفراد (٢) .

١ — تصرفات السلطات : ان "التصرفات التي تصدر عن سلطات الدولة المختلفة تنسب إلى الدولة نفسها ، وتقرر مسئوليتها الدولية متى كانت هذه التصرفات مخالفة للالتزامات دولية بغض النظر عن وصف هذه التصرفات في القانون الداخلي ، وسواء كانت هذه التصرفات أعمالاً تشريعية أو قضائية أو إدارية" (٣) .

ويقصد بالموظف في مجال المسئولية الدولية ، كل من يخضع لإشراف الدولة ورقابتها بغض النظر عن نوع الرابطة القانونية التي تربطه بالدولة ، وسواء أكان يحمل جنسيتها أم كان أجنبياً (٤) .

(١) ١. د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص. ٢٩٠ .

(٢) ١. د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص. ٢٩١ .

(٣) ١. د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص. ٢٩٠ — ٢٩١ ، راجع كذلك في ذات المعنى ١. د. محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص. ١٨٦ .

وفي تأييد هذا الرأي يقرر استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي ، أن القانون الدولي لا يهتم — في تقرير المسئولية الدولية ، بما إذا كانت أجهزة الدولة قد تصرفت داخل أم خارج اختصاصها ما دام أنها تتصرف بوصفها أجهزة للدولة . المرجع السابق ، ص. ١٥٥ .

(٤) ١. د. محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص. ١٨٧ .

وتلتزم الدولة في مواجهة الدول الأخرى بإيجاد النظم الكافية لحماية المقيمين على إقليمها ، كما تلتزم بتقديم المتهم بالقيام بأعمال معينة الى جهاتها القضائية لمحاكمته ، ومن المتفق عليه أنه لا يمكن لأجنبي أن يلجأ الى دولته لكي تطالب دولة أخرى بالوسائل الدولية المناسبة بالتعويض عن عمل غير مشروع صدر عنها في مواجهته ، الا بعد أن يكون هذا الاجنبى قد لجأ الى جهات القضاء في الدولة التي صدر عنها العمل غير المشروع واستنفذ جميع الاجراءات العادية للوصول الى حقه . (١)

كما تسأل الدولة عن أعمال الشركات والهيئات العامة ذات الشخصية المستقلة عن الجهاز الادارى للدولة ، ذلك أنها تمارس خدمات عامة وتقوم بنشاط لصالح الدولة (٢) .

كما تسأل الدولة عن أعمال سلطتها القضائية اذا وقع منها ما اصطلح على تسميته انكارا للعدالة Denail of Justice ويتحقق ذلك في الصور التالية :

- (أ) حرمان الأجنبي من اللجوء للمحاكم ، وهذا هو انكار العدالة بالمعنى المضيق الذى لا يتصور حدوثه في الوقت الحالى .
- (ب) وجود نقص واضح في اجراءات التقاضى وضماناته ، كما لو رفضت المحكمة تمكين الاجنبى من تقديم دفاعة ، أو كان هناك تأخير متعمد في سير الاجراءات القضائية أو ظهور نقص واضح في الضمانات ، كما لو حوكم الاجنبى على وجه السرعة أمام محكمة انشئت خصيصا

(١) ١ . د . د . حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٣٠١ .

(٢) ١ . د . د . محمد حافظ غسانم ، المرجع السابق ، ص ١٩١ — ١٩٢ ، حيث يشير الى أن ذلك الموضوع كان محل بحث محكمة العدل الدولية في قضية القروض النرويجية سنة ١٩٥٧ ، حيث ادعت النرويج عدم مسئوليتها وعارضت فرنسا في ذلك ، الا أن المحكمة لم تفصل في الموضوع نظرا لأنها حكمت بعدم اختصاصها .

(٣) ١ . د . د . حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٣٠١ — ٣٠٤ ، راجع أيضا

Manley O. Hudson, world Court Reports, Vol, IV, 1936. 1942.

حيث يذكر أن قيام الدولة بوضع العقوبات أمام طلب التعويض يعد انكارا للعدالة

لهذا الغرض • أو لو لم تقم الدولة بتنفيذ الحكم الصادر لصالح
الاجنبى •

(ج) اتسام حكم المحكمة بالتمييز ضد الاجانب بصفة عامة أو جنسية
معينة مما يلحق بالاجنبى ظلما فاحشا •

(د) ويعد من قبيل انكار العدالة كذلك ، بعض التصرفات التى وان لم
تصدر عن محاكم الدولة الا أنها ترتبط بتوزيع العدالة ، كما لو عوقب
الاجنبى بدون محاكمة قضائية أو لم تقم الدولة بمحاكمة المسئولين
عن ارتكاب جريمة فى مواجهة الاجنبى أو سهلت فرارهم من
العقاب (١) •

٢ — التصرفات التى تصدر من الافراد (٢) :

الاصل أن الدولة لا تسأل عن تصرفات افرادها العاديين التى تنطوى
على اعتداء على الدول الاخرى أو الرعايا الاجانب ، ما دام أنه لم يثبت
قبل الدولة أى خطأ أو تقصير •

وقد قام ذلك الرأى فى الفقه التقليدى ، على أساس أن المسئولية
الدولية علاقة من علاقات القانون الدولى ، ومقتضى ذلك ألا تنشأ المسئولية
الدولية نتيجة لعمل فرد ، ذلك أن الفرد لا يتحمل الالتزامات الدولية •
ومع ذلك فإنه يمكن مساءلة الدولة عن أعمال الافراد العاديين اذا أمكن
اسناد مخالفة دولية اليها ، كما لو كان هناك قصور فى تشريعها أو كان هناك
تقصير من أجهزتها فى حماية ممتلكات الدول الاجنبية أو لم تقم بالبحث

(١) أ . د . محمد حافظ ، المرجع السابق • ص ١٨٢ — ١٨٤ ،
ويضيف هنا ، أنه لا يعيد من قبيل انكار العدالة وقوع
المحكمة فى خطأ فى تقدير الوقائع أو فى تفسير القانون تم بحسن
نية ، وقد تأكد ذلك فى حكم محكمة العدل الدولية الدائمة فى قضية
اللوتس حيث ورد « أن خطأ المحكمة فى اختيار القاعدة القانونية
الوطنية الواجبة التطبيق والتى تتعلق بالقانون الداخلى ولا تهم
القانون الدولى الا فى حالة انكار العدالة أو الاخلال بالتزام
اتفاقى » •

وراجع أيضا فى مفهوم انكار العدالة ، كورت فون شوشنج ،
المرجع السابق ، ص ١٧٦ •

(٢) أ . د . حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٣٠٥ ، أ . د . محمد
حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ •

عن الاشخاص الذين اعتدوا على الاجانب ومحاكمتهم ، ويكون معيار مسئولية الدولة في هذه الحالة هو انتهاكها لالتزام دولي عن طريق عمل ايجابي أو سلبي يمكن اسناده الى أجهزتها (١) .

ويجب عدم الخلط بين التقصير الدولي أو المخالفة الدولية (٢) من ناحية والجريمة الدولية (٣) من ناحية أخرى .

فيقرر البعض ، أن هناك جرائم ضد القانون الدولي ، وهي الجريمة الحقيقية في العلاقات الدولية ، فهي أفعال موجهة نحو افساد النظام الاجتماعي الذي أقامه القانون الدولي ، كجريمة الحرب العدوانية ، أما الجرائم وفقا للقانون الدولي العام مثل جرائم القرصنة وتجارة العبيد والابادة الجماعية ، فهي أفعال لأبد للعقاب عليها من ادراجها في قانون العقوبات الداخلي ، فتتراوح المخالفة الدولية بين المخالفة العادية لالتزامات الدولة التعاهدية التي يترتب على الاخلال بها تعويض مادي فقط ، وبين مخالفة القانون الدولي التي ترقى الى عمل إجرامي بالمعنى المفهوم لهذا المصطلح بصفة عامة (جريمة دولية) (٤) .

(١) ١ . د . د . حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٢٨٥ — ٣٠٦ ،
١ . د . محمد طلعت الغنيمي ، دعوى الاسترداد ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(٢) International delinquency ، ويقرر أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي أن الفقه الحديث يكاد يتفق — بالنسبة للمخالفة الدولية — على أن معيارها « هو الخطأ الدولي ، أي انتهاك غير مشروع حسب القانون الدولي لصالح دولة أخرى هي أساسا الشخص القانوني الذي يتحمل مسئولية المخالفة » ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ ، ويعرف كورت فون شوشنيج ، المخالفة الدولية ، بأنها على خلاف الجرائم ضد القانون الدولي ، هي انتهاك Violation لواجب قانوني دولي ، ترتكبها دولة للاضرار بدولة أخرى أو مواطنيها ، ومثالها الاخلال بالحصانة الدبلوماسية أو التمييز غير القانوني ضد الأجانب المقيمين . راجع ، كورت فون شوشنيج ، المرجع السابق ص ١٧٠ .

(٣) International Crime

(٤) أنظر في ذلك ، Radhabind Pal, Crimes in International relations, Universty of Calcuta, 1955, P. 107. Says « International delinquencies must not be confused with International Crimes,—Crimes against or Crimes Under International law,, ».

ونلاحظ أن تقسيم الجرائم الدولية الى جرائم ضد القانون الدولي وأخرى يجرمها القانون الدولي ، هذا التقسيم محل نظر ، اذ يشترط للعقاب على النوع الاخير أن تجرمه النظم التشريعية الداخلية ، كما في الإبادة الجماعية genocide والقرصنة Piracy وتجارة العبيد Slave trade ، فهذا التقسيم لا يقوم على طبيعة هذه الجريمة بل يعتمد على مدى ما وصل اليه المجتمع الدولي من ترابط يجعل الدول ملتزمة بالمعاقبة على مثل هذه الجرائم، وهذا ما حدا بالبعض الآخر أن يقرر مشيرا الى هذا النوع من الجرائم قائلا « وبعض الجرائم هي جرائم ضد القانون الدولي بالمعنى الحرفي مثل القرصنة ، وكل دولة تستطيع معاقبة مرتكبيها ، ولكنها ليست ملزمة بذلك » (١) .

ويبدو مستحيلا وضع حصر للمخالفات الدولية ، ذلك أنها قد ترتكب بالمخالفة لنواحى عديدة ، ولكن يمكن القول بصفة عامة . بأن الدولة تضار فيما يتعلق بالاعتداء على حقها في حماية مواطنيها في الخارج خلال أى فعل يضر بمواطنيها أو شرفهم أو ممتلكاتهم ، وكما ذكرنا من قبل ، فان اتفاقية لاهاى الرابعة سنة ١٩٠٧ قد أوردت محظورات عديدة تهدف الى تأكيد قصر الاجراءات الحربية على الاجراءات والاعمال المشروعة ، لذا فقد وصف الخروج على قوانين الحرب بأنه مخالفة دولية ، وحتى ابرام اتفاقيات لاهاى سنة ١٩٠٧ لم تكن هناك قاعدة عرفية دولية تتضمن تقرير التعويض ، لمجرد مخالفة قواعد الحرب المشروعة بالمقارنة مع المخالفة العامة للقانون الدولي ، ما لم يكن ذلك منصوفا عليه صراحة في معاهدة السلام (٢) .

ولقد اعتبرت المادة ٣ من اتفاقيات لاهاى — الخروج على قوانين واعراف الحرب البرية مخالفة دولية تتضمن التزاما بدفع تعويض ووضعت بذلك هذا الخروج في مستوى المخالفات العامة الاخرى للقانون

(١) كورت فون شوشنيج ، المرجع السابق ، ص ١٧١ .

(٢) Istvan Vasarhelyi, Restitution in International law, (٢):
Pudapest 1964, P. 67.

الدولى ، كما اقامت نفس المادة مسؤولية الدولة عن كل أفعال انتهاك معاهدات لاهائ سواء ارتكبها الافراد أم تمت بناء على أوامر قيادة قواتها المسلحة (١) .

وهناك اتفاق بين الفقهاء بشأن المخالفة الدولية على ما يلى :

(أ) أن المعيار الاساسى للمخالفة الدولية ، هو الخطأ الدولى ، الذى يتمثل فى الانتهاك غير المشروع لمصالح الدول الاخرى التى يحميها القانون الدولى .

(ب) أن أطراف المخالفة الدولية أساسا هى الدول .

(ج) أن الدولة مسئولة عن كل انتهاك للقانون الدولى يرتكب بمعرفة احدى هيئاتها ، وفى بعض الظروف أيضا بمعرفة الافراد العاديين .

وعلى العموم فان المادة ٣ من اتفاقية لاهائ الرابعة تحمل الدولة مسؤولية كل تصرفات الافراد المكونين لقواتها المسلحة حتى ولو كان ارتكاب هؤلاء الافراد للمخالفة الدولية خلال فراغهم من العمل أو كان مخالفا لأوامر قائد أعلى .

أما بالنسبة لأطراف المخالفة الدولية ، فلقد أصبح المبدأ المستقر فى العرف الدولى أن الافراد أعضاء القوات المسلحة للمتحاربين ، وكذلك الافراد بصفة عامة يصبحون مباشرة موضوعا لقانون الحرب ، وقد يعاقبوا لخروجهم على هذه القواعد ، وتعد أكثر الوثائق أهمية فى هذا

(١) تنص المادة ٣ من اتفاقيات لاهائ سنة ١٩٠٧ على

« A belligerent Party which.

Violates the Provisions of the Said regulations Shall, if the Case demands, be liable to pay Compensation, it Shall be responsible for all acts Committed by persons forming part of its armed forces ».

الشأن في الوقت الحاضر ، أحكام محكمة نورمبرج في أكتوبر سنة ١٩٤٦ التي وقعها قضاة من إنجلترا وأمريكا والاتحاد السوفيتي •

أما بالنسبة لاعتبار الخطأ أساسا للمخالفة الدولية ومعياريها ، فقد ظهر في هذا الموضوع اتجاهان ، الاتجاه الاول وكان رائدة جروسيوس الذي اعتمد على القانون الروماني للقول بأن الخطأ يعد شرطا للمسئولية الدولية ، ولقد كان ذلك أساس مبدأ الفقهاء أوبنهايم وليست وفوشيه ، فحيث لا خطأ فلا مخالفة دولية (١) •

أما الاتجاه الثاني ، وهو الذي ينادى بالمسئولية الموضوعية ، فقد كان على رأسه الفقهاء تراييل واتريلوتي ، فقد عدل الأخير عن نظرية الخطأ مقررًا أن الدولة تكون مسئولة دائما عن تصرفاتها الموافقة للقانون الدولي ، فأى فعل أو اهمال يعد أساسا لمسئوليتها الدولية اذا ما تم عمدا أو اهمالا خاطئا سواء بمعرفة هيئاتها أو أحد الأفراد (٢) •

ولقد تأثر أنزيلوتي في صياغة نظريته بالمادة ٣ من اتفاقية لاهاي الرابعة والسابق الاشارة اليها ، والتي تتعلق بمسئولية المحاربين عن كل اعتداء أو انتهاك لقوانين وأعراف الحرب بمعرفة افراد مكوّنين لقواتها المسلحة (٣) كما تأثر بالصعاب التي كان يلقاها الفقه في تحديد

(١) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٦٧ ، حيث يشير الى آراء كل من Fauchille

Oppenheim and Lauterpacht ' Franz Von Liszt.

(٢) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٧٢ ، أ. د. محمد طلعت الغنيمي ، بعض الاتجاهات الحديثة ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ — ١٥٠ ، ويشير سيادته الى أن نظرية الخطأ قد نبعت من القول بأن الدولة هي وحدها شخص القانون الدولي الذي يمكن أن يسأل عن خطئه وأن الأفراد لا يمكن أن ينتهكوا أحكام القانون الدولي ، حيث أنهم ليسوا من أشخاص القانون الدولي ، كما أن نظرية الخطأ تتضمن عنصرا نفسانيا يصعب تحليله هو ايمانها بأن شخصية الدولة شخصية حقيقية ، كما أنها تعجز عن تغطية حالات من المسئولية لا يتوفر فيها عنصر الخطأ .

(٣) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٧٢ — ٧٣ •

مسئولية الدولة المضطربة لاسيما في أمريكا اللاتينية ، عن أفعال موظفيها والافراد العاديين أثناء الثورات المتعددة التي تحصل على اقليمها ، والتي كانت نظرية الخطأ مخرجا لها — أى الدولة — من المسؤولية (١) .

ويقرر البعض ، أن هناك اتجاه عام متزايد نحو معارضة نظرية المسؤولية المطلقة ، وتأسيس مسؤولية الدولة على الخطأ ، وأن هذا الاتجاه قد تأكد في قضية مضيق كورفو (٢) .

ويقرر فيردروس أن مسؤولية الدولة المؤسسة على الانتهاك الموضوعى للقانون الدولى يمكن الاعتراف بها في حالات استثنائية (٣) .

ويقرر استاذنا المرحوم الدكتور محمد حافظ غانم « أنه مع صحة القول بأن القانون الدولى لا يزال يجعل الخطأ أساسا للمسئولية الدولية الا أننا نعتقد أنه أصبح من المحتم فى الوقت الحالى الاخذ بما استقرت عليه القوانين الداخلية من امكانية قيام مسؤولية محررة من شرط الخطأ فى بعض الاحوال » (٤) .

ويقرر استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى ، أما النظرية الموضوعية فهي أكثر ملاءمة للأساس الحقيقى الا وهو تأمين العلاقات

(١) أ . د . محمد طلعت الغنيمى ، المرجع السابق ، ص ٧٢ — ٧٣ .
(٢) أ . د . محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ ، وقد عالجت محكمة العدل الدولية هذه القضية فى ٩ ابريل سنة ١٩٤٩ وقد ذكر المرحوم القاضى عبد الحميد بدوى فى رأيه المخالف الذى ألحقه بالقضية المذكورة أنه « لا يعرف القانون الدولى المسؤولية المطلقة التى تقوم على المخاطر ، التى أقرتها بعض التشريعات الداخلية ، وفى الواقع لا يسمح تطور القانون الدولى ودرجة نمو العلاقات الدولية بالقول بأن القانون الدولى قد خطا هذه الخطوة . أو أنه يوشك أن يخطوها . كما يبين القاضى السوفيتى كيرلوف فى رأيه المخالف فى نفس القضية « أن مسؤولية الدولة المؤسسة على العمل غير المشروع تفترض على الأقل وجود خطأ ارتكبه الدولة ، ولا يمكن أن ننقل الى ميدان القانون الدولى نظرية المخاطر التى أخذت بها التشريعات المدنية فى دول كثيرة ، فلكى تؤسس مسؤولية الدولة يجب الاعتماد على فكرة الخطأ » .

راجع فى ذلك ، أ . د . محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ١٦٦

(٣) استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ٧٣ .

(٤) أ . د . محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ١٦٧

بين الدول ، ذلك التأمين الذى يصبح سرايا لو أن الدولة استطاعت أن تتحلل من المسؤولية عن أفعال يرتكبها موظفوها لمجرد الادعاء بأنها لم تأت خطأ ما طبقا لقانونها الداخلى ، لاسيما وأن تعديل هذا القانون مسؤولية ميسورة لها (١) .

وتحن نميل للرأى الاخير حيث أن المسؤولية المطلقة قد تعزرت في حالات عديدة نتجت عن استخدام الاجهزة العلمية الحديثة ، والاضرار التى قد تترتب على ذلك الاستخدام ، حتى وان كان ذلك النشاط مشروعا ، كما في اطلاق سفن الفضاء والتفجيرات الذرية للاغراض السلمية .

وأيا ما كان الامر ، فان أى انتهاك لقواعد اتفاقية لاهاي الرابعة بمعرفة المتحاربين أو الافراد المكونين لقواتهم المسلحة ولجورد الخروج على نصوص القانون تعتبر مخالفة دولية وبغض النظر عن توفر الخطأ ويترتب عليها مسؤولية الدولة مسؤولية كاملة بالاضافة الى ما قد يقرر من مسؤولية جنائية قبل الافراد المسئولين ، وقد تأكد ذلك كما سبق أن ذكرت في المادة الثالثة من اتفاقية لاهاي الرابعة .

(١) أ. د. محمد طلعت الغنيمى ، المرجع السابق ص ١٤٩ ، ويشير سيانته الى أن هذه النظرية لا تخلو من النقد ، فهى قد تغالت في ضمان تأمين مطلق للشخص المضرور ، وتجاوز ما يسير عليه العمل الدولى الجارى الذى لا زال يتسم بالفردية أى أنه أكثر ارتباطا بفكرة الخطأ ، وقد أدى ذلى الى نشوء موقف وسط بين الرايين السابقين ، وتولى الفقه الالماني قيادة هذا الموقف بالتفرقة بين تصرفات الافراد وتصرفات الدولة التى تستوجب المسؤولية وتطبيق معيار الخطأ على احدى الطائفتين الآخرين ، أو تطبيق نظرية المسؤولية الموضوعية مع استثناء انجرائم التى تقع بطريق الامتناع ، أو التفرقة بين نوعين من الجزاء ، فاذا كان الجزاء المطلوب حقيقيا (تعويضا نقديا) فان تحديد المسؤولية يجرى على أساس الخطأ ، أما اذا كان المطلوب هو ترضيه فيكفى في ذلك مبدأ المخاطر ، ولكن هذا الرأى أيضا لا يخلو من النظر ، حيث أن تحديد مدرك الخطأ في حالة الاهمال الواضح لازال مشككة يعيها ما يعيب نظرية الخطأ ، كما أن النظر الى الجزاء قبل تقرير المسؤولية يؤدي في رأى — الى وضع الغربة أمام الحصان ، فالمطلوب أولا هو تحديد أساس المسؤولية ثم تقرير الجزاء المترتب عليها بعد ذلك .

المطلب الثاني

ركن الضرر في المسؤولية الدولية

يشترط لتوفر المسؤولية الدولية ، كما قلنا من قبل ارتكاب الدولة فعل أو امتناع يشكل مخالفة للالتزام دولي يترتب ضررا لدولة من الدول أو شخص من أشخاص القانون الدولي الأخرى •

فلا يعتبر العمل الضار وحدة وكقاعدة عامة عملا غير مشروع ، اذا كان هذا العمل لا يمثل مخالفة لاحكام القانون الدولي ، ويكون من الضروري اثبات علاقة السببية بين الفعل غير المشروع وبين الضرر لتحقق المسؤولية الدولية ولا مكان المطالبة بالتعويض (١) •

ويقصد بالضرر في القانون الدولي المساس بحق أو مصلحة مشروعة لاحد أشخاص القانون الدولي ، وقد يكون الضرر ماديا يمس المصالح الاقتصادية أو المالية ، كما قد يكون معنويا لا يمس المال أو المصالح المالية للشخص المضار ، ويدخل في تحديد معنى الضرر ، ما يترتب على الفعل غير المشروع من اضرار مباشرة أو غير مباشرة تمس مصالحه القانونية ، ويتحمل الشخص المضار عبء اثبات هذه الاضرار (٢) •

على أن محكمة العدل الدولية الدائمة لم تعتبر مجرد فقد امكانية الحصول على ربح عنصرا من عناصر الضرر واشترطت المساس بالحقوق المكتسبة (٣) •

(١) Danielle Angel, Repartition en Vertu du traité de Paix avec L, Italie des dommages des geurre Causes á des Personnes Priveés, Thése. Geneve, 1967. P. 5.

(٢) دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ٨ •

(٣) محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ ، أنظر كذلك مانلى . . و. هيدسون ، المرجع السابق ، ص ٣٠٧ ، وقد استندت ايطاليا في ادعائها في قضية فوسفات المغرب الى أن

ومن الشائع أن يكون الفعل غير المشروع المنسوب للدولة قد سبب مجرد أضرار لحقت رعايا دولة أخرى ، وليس بذات الدولة التي يحمل الافراد جنسيتها •

ومن أمثلة ذلك قتل الرعايا أو اصابتهم أو الاعتداء على حرياتهم أو الاستيلاء على أموالهم أو تدميرها ، ومن المقرر أن الدولة تستطيع في مجال المسؤولية الدولية أن تتبنى مطالبات رعاياها اذا ما عجز هؤلاء عن الحصول على تعويض ، وقد يتم ذلك عن طريق ممارسة الحماية الدبلوماسية ، ذلك أن الاعتداء على حقوق ومصالح رعايا الدولة يلحق ضررا بالدولة ذاتها ، اذ أنه يتضمن الاساءة الى مصالحها السياسية أو الاقتصادية أو الادبية •

وهناك ثلاثة شروط لممارسة الحماية ادبلوماسية (١) •

١ — شرط الجنسية : بمعنى تمتع الشخص المضار بجنسية الدولة التي تطالب حمايته ، ويقرر البعض اشتراط تمتع الشخص المضار بجنسية الدولة وقت وقوع الفعل الضار بينما يجعل البعض الآخر ، المعيار في هذا الامر وقت تقديم دعوى التعويض • ونرى في هذا الامر التفرقة بين الضرر الذي يتحقق وقت وقوع الفعل المضار أو بعده مباشرة فيصيب الفرد وبالتالي الدولة التي يتمتع بجنسيتها في ذلك الوقت •

قرار ادارة المناجم المغربية في ٨ يناير سنة ١٩٢٥ الخاص باحتكار مناجم الفوسفات تد أضر بالحقوق المكتسبة التي تحميها الاتفاقات الدولية ، ولنقد مبدأ احترام الحقوق المكتسبة كأساس للالتزام بالتعويض ، راجع ، د . ولاء رفعت — مبدأ الاثراء بلا سبب في القانون الدولي العام — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٩ ، ص ١٦٥ — ١٧٦ •

(١) أ . د . محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ وما بعدها
أ . د . حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٣١٧ — ٣٢٣ •

ففى هذا النوع من الاضرار يشترط أن يكون الشخص متمتعاً
بجنسية الدولة التى تطلب حمايته وقت وقوع الفعل ، أما الاضرار
التي تتراخى الى ما بعد وقوع الفعل بمدة أو الاضرار المستمرة ،
فانه يشترط أن يكون الفرد متمتعاً بجنسية الدولة التى تطلب
حمايته وقت الدعوى فقط .

٢ — شرط استنفاد وسائل التقاضى الداخلية : حيث يجب أن يطالب
الشخص المضرور الدولة المسئولة أولاً ، عن طريق الاجراءات
العادية المتبعة فى مثل حالته ، قبل أن تمارس دولته الحماية
الدبلوماسية .

٣ — شرط عدم مخالفة قواعد القانون الدولى ، فيشترط ألا يكون قد
صدر من الشخص المضر ما يعتبر مخالفة لقواعد القانون الدولى ،
فيشترط أن تكون أيدي الاجنبى نظيفة ، فاذا ما كانت مصادرة
أموال الاجنبى ترجع مثلاً لمخالفته للالتزامات الملقاة على عاتق
رعايا المحايدىين لصالح دولة محاربة أو لاشتراكه فى ثورة داخلية
أو مؤامرة لقلب نظام الحكم ، فانه من غير المقبول أن تتدخل
الدولة التى يتبعها الاجنبى لحمايته فى هذه الاحوال (١) . ونرى
أن هذا الشرط يقلل من حالات تدخل الدولة فى الحماية الدبلوماسية
ويساعد على التزام الاجنبى بمراعاة قواعد القانون الدولى .
ويقصد بالضرر فى الحرب بصفة عامة ، تلك الاضرار التى تصيب
السكان المدنيين غير المحاربين سواء فى أشخاصهم أو ممتلكاتهم أو حقوقهم
نتيجة الحرب ويمكن الفصل بين ثلاثة أنواع من أضرار الحرب (٢) .

١ — أضرار الحرب بمعنى الكلمة والنتيجة عن العمليات الحربية من قتل
للمدنيين وتدمير للممتلكات .

٢ — الاضرار الحربية الناتجة عن أفعال أو اجراءات اتخذت لصالح

(١) محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ — ٢٢٤ ، قارن
حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٣١٧ — ٣١٨ ، حيث
لا يشير الى هذا الشرط الثالث .

(٢) دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ١١ .

قوات الاحتلال الحربى بغرض الاحتلال أو إدارة الاقليم المحتل
« مثل الاستيلاء الجبرى على الممتلكات » •

٣ — الاضرار 'لاقتصادية للحرب والناجمة عن توقف النشاط الاقتصادى
العادى واستخدام الموارد والامكانيات فى العمليات الحربية والمبالغ
الطائلة التى تنفق على قوات الجيش والاسلحة والمعدات والخسائر
الحربية •

هذا ولا خلاف حول أهمية استرداد الممتلكات التى يتم نزع ملكيتها
فى الحرب أو التعويض عنها (١) •

افتراض الضرر :

اتجه البعض للقول بإمكانية افتراض الضرر فى بعض الظروف
التي يتعذر فيها الاثبات المباشر لوقوع الضرر ، ذلك أن بعض الافعال
غير المشروعة تنتج أضراراً لا يمكن تقديرها عقب وقوع الفعل مباشرة
بل قد تظهر الاضرار بعد فترة زمنية قد تطول أحياناً ، ومثال ذلك
التفجيرات الذرية التى تحدث أضراراً بعضها فوري وبعضها مستقبل ،
وقد لا يظهر الضرر الا فى أجيال مستقبلية فيكون من الصعب أن نطالب
المضروب باثبات الضرر ويكون من حقه افتراض هذا الضرر وعلى المسئول
أن يثبت بالدليل العلمى عدم وقوع الضرر لاخلاء مسئوليته (٢) •

ويكفى أن نشير هنا الى وجوب توفر علاقة السببية بين الفعل غير
المشروع (المخالفة الدولية) وبين الضرر لتحقيق المسئولية الدولية ويتم
الاثبات بالوسائل المتاحة لدى الطرف المضروب ، وقد عالجت ذلك بعض
أحكام التحكيم وتقارير التوفيق الدولية (٣) •

- (١) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٣٩ •
- (٢) ١. د. محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ •
- (٣) حيث قررت لجنة التوفيق الايطالية الامريكية فى قضية هوفمان ،
سنة ١٩٥٢ ، عدم مسئولية الولايات المتحدة الامريكية عن سرقة
تمت فى مخازن الجيش الأمريكى فى نابولى سنة ١٩٤٦ ، ذلك أن
الضرر الذى تحقق لا تربطه علاقة سببية مباشرة بأعمال الحرب
انتهى تقوم بها الولايات المتحدة •
راجع فى ذلك ، ١. د. محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ،
ص ٢٠٦ ، نقلاً عن

المبحث الثانى

آثار المسئولية الدولية *

تتنوع الآثار القانونية للمسئولية الدولية ، فقد تقتصر هذه الآثار على التزام الدولة المسئولة بتعويض الدولة المضارة عن الاضرار التى أصابتها أو التزامها بتقديم ترضية كافية ، أو تتعدى ذلك بحيث يمكن توقيع جزاء على الدولة المسئولة من قبل الدولة المضارة تتضمن فى بعض الاحيان استخدام القوة ، كما قد تكون هناك امكانية فى بعض الاحيان لتدخل منظمة دولية لمواجهة المخالفة مثلما يحدث فى المحاسبة على أنواع جديدة من المخالفات التى تمس الجيش البشرى كله كتلوث البيئة ، وأخيرا فمن الجائز فى بعض المخالفات الخطيرة أن تتقرر عقوبة جنائية دولية فى مواجهة المسئولين عن هذه المخالفات ، ويظهر ذلك بصفة خاصة فى المخالفات التى تكون جرائم ضد السلام أو جرائم حرب أو جرائم ضد الانسانية ، والمثال الواضح فى مثل تلك الحالات نجده فى محاكمات نورمبرج وطوكيو لجرمى الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٦ (١) .

(*) أ . د . محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ،
أ . د . حامد سلطان ، المرجع السابق : بن شنج ، المرجع
السابق ، ص ١٨٤ ، مانويل جارسيامورا ، المرجع السابق ،
ص ١٥ — ٤٦ .

(١) راجع AM. J. I. L. Supplement Vol. 41, 1947. PP. 172—333.

المطلب الاول

التعويض

الالتزام بالتعويض التزام جديد يفرضه القانون الدولي على الدولة المسئولة وهو يختلف في مصدره وموضوعه عن الالتزام الاصلى الذى ترتبت المسئولية الدولية نتيجة الاخلال به ، فمصدر الالتزام الجديد هو القانون الدولي (١) ، وموضوعه هو تعويض كافة الاضرار التى ترتبت على الفعل الذى أنشأ المسئولية الدولية ، سواء أكانت أضراراً مادية أم أدبية ، والصيغة الرئيسية لهذا التعويض ، تتمثل فى إعادة الامور الى

(١) راجع بن شينج ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧ ، حيث أورد مشروع
تقنين المبادئ العامة للقانون Draft Code of General principles of law
وقد ورد فى المادة ٣

«Responsibility involves an obligation on the part of the state Concerned to make intgral reparation for the damage Caused in so far as it is the Proximate result of the failure to Comply with the International obligation.

The state shall, wherever possible make restitution in Kind, if this is not Possible, a sum Corresponding to the Value which restitution in Kind would bear shall be whenever restitution in Kind, or payment in lieu of it, does not Cover the entire loss suffered damages shall be paid in order that the injured Rarty may be fully Compensated.

The damage suffered shall be to be the proximate result of an actor if it is the normal and natural consequence thereof, or if it would have been foreseen by a reasonable man in the Position of the outhor of the act, or if it is the intended result of the act ».

نصابها أو إعادة الشيء الى حاله (١) وصورته الرئيسية هي الاسترداد (٢) فاذا استحال ذلك كان الواجب دفع التعويض عن الأضرار المترتبة على المخالفة الدولية الى الدولة المضارة وتعتبر إعادة الشيء الى حالة نتيجة طبيعية للمخالفة الدولية فيكون المضرور أهلا لذلك دائما وبصفة عامة ، بينما لا يعد شرطا لاعادة الشيء الى حالة وقوع مخالفة دولية (٣) •

وقد ورد في حكم محكمة العدل الدولية الدائمة في قضية

Chorzow Factory بتاريخ ١٩٢٧/٧/٢٦ ، أنه من مبادئ

القانون الدولي ، أنه يترتب على مخالفة الدولة لالتزاماتها ، التزامها بالتعويض عن ذلك بطريقة كافية ، وأن هذا الالتزام بالتعويض هو المكمل الطبيعي لأية معاهدة دون الحاجة الى النص عليه (٤) •

وقواعد العرف الدولي هي التي تنظم حتى الآن الالتزام بالتعويض الا أننا نجد الكثير من تلك القواعد في كثير من أحكام التحكيم وأحكام محكمة العدل الدولية (٥) •

(١) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٧٤ ،
I. L. R. Vol. 53, 1979, P. 350 — 353

وكذلك ، عمر زكي غباشي ، الاعتداء الثلاثي على مصر والتعويضات عن الأضرار ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الثالث عشر سنة ١٩٥٧ ، ص ١١٤ ، أ . د . محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ، حيث يعبر عن إعادة الشيء الى حالة باللفظ اللاتيني *Restitutio in Integrum*

(٢) *Restitutio in natura*

(٣) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٧٤ ، وكذلك م ٣ من مشروع تقنين المبادئ العامة بالهامش رقم ١ ص ٢٠٥ •

(٤) أ . د . محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ •

(٥) د . ولاء رفعت ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ — ١٨٣ و ٣٢٩ — ٣٣٣ د . عبد الباري أحمد عبد الباري التأميم وآثاره في القانون الدولي رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة ، ص ٥٨٩ — ٥٩٤ ، راجع كذلك ، استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق حيث أورد أن التحليل التقليدي في اعتبار إعادة الشيء الى حالة نتيجة طبيعية للمخالفة الدولية يعتمد على قرار محكمة العدل الدائمة في قضية مصنع شورزو السابق الاشارة اليه في الهامش السابق ، ونقتطف منه

« Le Principe essentiel qui découle notion meme de

وينشئ الالتزام بالتعويض علاقة قانونية ثنائية بين الدولة المسؤولة والدولة المضارة وتتحمل الدولة المسؤولة عبء التزامها بالتعويض باعتبارها شخصا معنويا ، كما يكون للدولة المضارة حقا في التعويض وهو حق شخصي لهذه الدولة .

ولا يعتبر الالتزام بالتعويض عقوبة جنائية ذات طابع مالي ، ومع ذلك فهو يختلف عن العقوبات التي توقع على حكام الدولة أو موظفيها اذا ما ثبتت مسئوليتهم الجنائية الشخصية بالتطبيق لاحكام المسئولية الدولية الجنائية ، ومع ذلك نجد أن بعض الفقهاء يتوسعون في معنى التعويض لاضفاء صفة الجزاء المالي عليه في بعض الاحوال . وبذلك يكون من الممكن بالاضافة الى تحمل الدولة المسؤولة لالتزامها بتعويض الاضرار فرض غرامة مالية عليها ، اذا ما كان هناك مبرر لذلك كأن يكون الاخلال متعمدا أو جسيما ، ويقرر هؤلاء الفقهاء أن نظام المسئولية الدولية لا ينشئ علاقة ثنائية تبادلية ، بل هو نظام يفرضه القانون الدولي لكفالة تطبيق أحكامه ، على أن الرأي الراجح في الفقه الدولي ، والذي يؤيده العرف الدولي يؤكد الطابع المدني للتعويض وانفصاله عن التدابير العقابية القسرية (١) .

l'acte illicite que la reparation doit, autant que possible, effacer tout les Conséquences de l'acte illicite et rétablir l'état qui aurait, » existé si l'acte n'avait pas été Commis. Restitution en natura, ou si elle n'est pas Possible, Paiement d'une somme Correspondant à la valeur qu'aurait la restitution en natura (etc.) tels sont les principes desquels doit s'inspirer la détermination du montant de l'indemnité due a Cause d'un fait Contraire du droit International ».

(١) أ. د. محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ — ٢٢٩ .

المطلب الثانى

أنواع التـمـويـض

يتخذ التعويض المترتب على المسئولية الدولية الصور التالية :

١ — **الترضية** : تكون الترضية هى التعويض المناسب من الناحية الادبية حينما لا يترتب على الفعل المنشئ للمسئولية الدولية أى ضرر مادى ، بل ترتبت فقط أضرارا معنوية لا تمس المصالح المالية أو الاقتصادية للدولة المضارة ، وتعنى الترضية قيام الدولة المسئولة بعدم اقرار التصرفات ، ويتم ذلك بالاعتذار عن التصرفات أو معاقبة مرتكبيها .

٢ — **التعويض العينى** : ويتمثل فى وقف العمل الذى يتضمن مخالفة للالتزامات الدولية وفى إعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل حدوث المخالفة ، ومن قبيل التعويض العينى مثلا ، قيام الدولة المسئولة بإعادة الاموال التى استولت عليها بدون وجه حق من رعايا دولة أجنبية أو الافراج عن أشخاص تم القبض عليهم بطريقة غير مشروعة ، ومن أمثلة التعويض العينى كذلك : الجلاء عن جزء من اقليم دولة تم احتلاله بطريقة غير مشروعة .

ولنا عود الى هذا الموضوع فى الفصول التالية من هذا البحث .

٣ — **التعويض المالى** : تلتزم الدولة بدفع مبلغ مالى كتعويض عندما بتعذر عليها إعادة الحال الى ما كان عليه أو عندما يكون هناك أضرار لا يكفى لإصلاحها التعويض العينى ، ويتم تحديد مبلغ التعويض بالاتفاق بين أطراف النزاع أو عن طريق اللجوء الى التحكيم أو القضاء الدولى .

ومن الشائع أن يتم الاتفاق على التعويضات نتيجة لمفاوضات تتم بين الاطراف المعنية يعقبها اتفاق على تسوية التعويضات يتضمن تحديد قيمة التعويضات وطريقة دفعها أو اجراء مقاصة بين المطالبات المختلفة التي يدعيها كل طرف في مواجهة الطرف الآخر .

٤ — **تعويضات الحرب :** ان دفع تعويضات الحرب يجب أن تنظمه معاهدات السلام بين المتحاربين ، وقد تشمل تلك التعويضات بالإضافة الى التعويض المالى تعويضا عينيا ، كما حدث في حالة تعويضات الحرب التي تقاضاها الحلفاء المحتلين لمانيا في الحرب العالمية الثانية ، حيث قاموا بنقل العديد من المصانع والتسهيلات التي تساعد على اعادة بناء الحياة الاقتصادية في الاقاليم التي نهبتها ألمانيا خلال الحرب واستنزفت مواردها .

ويختلف تعويض الحرب عما كانت تتقاضاه الدولة من مقابل عن نزع ممتلكاتها بمعرفة العدو من اقليمها ، فقد وضع الحلفاء خلال احتلالهم لمانيا في الحرب الثانية ، قواعد تتعلق بالتعويض عن الممتلكات التي نزعت من الاقاليم المحتلة بطريقة مخالفة للقانون الدولى ، تتلخص في استرداد تلك الممتلكات أو التعويض عنها ، كما تضمنت اتفاقية الهدنة الموقعة في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ بين الحلفاء وألمانيا في الحرب الاولى ، الاسترداد الحال للاموال والسندات الخاصة والعامة التي استولت عليها المانيا في الدول المهزومة ، وكذلك استرداد المناثر والسفن وبعض مواد السكك الحديدية بينما تضمنت اتفاقية تمديد الهدنة الموقعة في ١٦ يناير سنة ١٩١٩ ، استرداد المواد الصناعية والزراعية التي نزع من بلجيكا وفرنسا (١) .

عناصر تقدير التعويض :

يثار البحث عن عناصر التعويض في حالة ما اذا كانت الدولة المضارة قد تبنت مطالبات رعاياها ، ومن المقرر أن المحاكم الدولية لا تتقيد

(١) مورييس جرين سبان ، المرجع السابق ، ص ٣٠٩ — ٣١٠ .

في هذا الشأن بالمعايير التي يضعها القانون الداخلي لتقدير التعويض ،
وانما هي تتقيد فقط بقواعد القانون الدولي •

وترشدنا أحكام المحاكم الدولية الى بعض الضوابط بشأن التعويضات
المستحقة للدولة عن الاضرار التي تصيب رعاياها ، وذلك على النحو
التالى (١) •

١ — أن القواعد القانونية التي تحكم تحديد التعويض هي قواعد
القانون الدولي المعمول بها بين الدولتين المعنيتين ، وليست قواعد
القانون الذي يحكم العلاقة بين الدولة التي أحدثت الضرر وبين
الفرد الذي أصابه الضرر •

٢ — يؤخذ في الاعتبار عند تحديد التعويض الذي تستحقه الدولة حينما
تتبنى مطالبات رعاياها قيمة الممتلكات والحقوق والمصالح التي
يملكها الافراد والتي أصابها الضرر وذلك على اعتبار أن الاضرار
التي أصابت الرعايا تعتبر كأنها أصابت الدولة التي يحملون جنسيتها •

٣ — ويدخل في تقدير التعويض بالاضافة الى ما تقدم ، ما قد يكون
أصاب الدولة وأمنها من أضرار ، كما لو كانت قد تكبدت نفقات في
سبيل الدفاع عن مصالح رعاياها المضارين أو ضاع منها ربح كانت
ستحصل عليه (٢) ، وعدم تضمين الدولة في الاتفاق بينها وبين
الدولة المسئولة نصوصا تتعلق بتعويض رعاياها المضارين في
ممتلكاتهم لا بعد مرتبا لمسئوليتها أمام رعاياها (٣) •

(١) محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ •
(٢) أنظر في مسألة خصم الارباح المفرطة من مبلغ التعويض ، د. ولاء
رفعت ، المرجع السابق ، ص ٣٤١ ، وأنظر كذلك ، دانيال
انجل ، المرجع السابق ، ص ٨ — ٩ ، حيث يذكر أنه يتم حساب
التعويض بناء على ثلاثة عناصر هي :

La Perte effective	١ — الخسارة المؤثرة
La manque a gangna	٢ — النقص في المكسب
La satisfaction moral	٣ — الترضية المعنوية

I. L. R. Vol. 56, 1980, P. 537.

المبحث الثالث

الاعفاء من المسؤولية الدولية *

يقرر القانون الدولي أنه يمكن للدولة أن تطالب بإعفائها من المسؤولية إذا ما ثبت أنها قد أتت الفعل غير المشروع في ظل بعض الظروف والملايسات التي من شأنها اعتبار عملها مشروعاً ومن ثم لا يمكن مساءلتها دولياً .

ونتخلص موجبات الاعفاء من المسؤولية الدولية فيما يلي :

١ - **الدفاع الشرعي** : من القواعد المستقرة في القانون الدولي أن من حق الدولة أن تعتبر حالة الدفاع الشرعي مبرراً كافياً لارتكابها بعض الأعمال غير المشروعة دون أن يترتب على ذلك تحمل المسؤولية الدولية ، ويلزم توافر شرطين هما :

(أ) أن تكون الدولة ضحية لاعتداء حال وقع على إقليمها أو أموالها أو رعاياها وأن تكون أعمال الاعتداء أعمالاً غير مشروعة ولا يمكن دفعها إلا باستعمال القوة .

(ب) يجب ألا تتجاوز أعمال الدفاع الشرعي الحدود اللازمة لرد الاعتداء والا أصبحت هذه الأعمال غير مشروعة بدورها .

والعرف الدولي مستقر على تحديد الأعمال التي يجوز مباشرتها تطبيقاً لحق الدفاع الشرعي ، بأنها الأعمال التي تكون ضرورية لرد الاعتداء في الحال وأن هذه الأعمال تكون مبررة فقط في حدود هذه الضرورة ، وقد أكدت المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة حق الدفاع الشرعي ، وقد أحاط الميثاق استعمال هذا الحق ببعض القيود حتى

(*) راجع ، ١. د. محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٢٣٧ ، ١. د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٣١٣ .

لا يصبح ذريعة للتحلل من الالتزام بعدم استعمال القوة في ميدان العلاقات الدولية (١) ، وذلك على النحو التالي :

(أ) لا يجوز مباشرة حق الدفاع الشرعى الا اذا كانت الدولة ضحية لهجوم مسلح وقع بالفعل .

(ب) يجب أن يكون الهجوم المسلح على جانب من الخطورة وموجه ضد الدولة نفسها .

(ج) يجب ابلاغ مجلس الأمن فوراً بالتدابير التى اتخذتها الدولة استعمالاً لحق الدفاع الشرعى .

٢ - القوة القاهرة وحالة الطوارئ :

يقصد بالقوة القاهرة مجموعة الظروف المفاجئة التى تمر بها الدولة والتى تجعل من المستحيل عليها الوفاء بالالتزام دولي .

وفي حالة القوة القاهرة تنتفى مسؤولية الدولة ، أما حالة الطوارئ فنتمثل في مجموعة الظروف التى تجعل تحمل الدولة لالتزام دولي معين أمراً صعباً وبإلغ المشقة ، ولذلك يكون من الضروري أن تتحلل الدولة مؤقتاً من بعض الالتزامات حماية لمصالحها القومية العليا ، ومن الأمثلة على حالة الطوارئ حدوث اضطرابات داخلية خطيرة أو تعرض الدولة لازمة اقتصادية خانقة .

(١) نلاحظ في هذا الشأن أن إسرائيل قد دأبت على الادعاء باستخدام هذا الحق تبريراً لاغتداءاتها المتكررة على الدول العربية . كان أحدثها ولا أقول آخرها عدوانها على جنوب لبنان في ٨٢/٦/٥ وغزوها للأراضي اللبنانية ، بل دخولها مدينة بيروت وما ترتب على ذلك من تدمير وقتل وتشريد بلغ ذروته في مذابح الفلسطينيين في مخيمى « صابرا و شاتيلا » وقد تعللت إسرائيل بأن ذلك الغزو كان دفاعاً شرعياً عن أمنها الذى تهدده هجمات المقساتلين الفلسطينيين خلال الحدود اللبنانية ، ولا شك في كذب الادعاء الاسرائيلي وقيامه على غير أساس ، فقد كان مخططها مدبراً من قبل بمدة طويلة ، وكانت النية مبيتة لدخول الأراضي اللبنانية استغلالاً للظروف التى كانت تتيحها الحرب الأهلية في لبنان .

٣ - تنازل الاجنبى عن حقه فى الحماية الدبلوماسية :

يثور البحث عن أثر تنازل الاجانب المتعاقدين مع الدولة عن حقهم فى الحصول على حماية دولتهم فيما يتعلق بتنفيذ العقد ، ويسمى هذا التنازل فى الدول الامريكية بشرط كالفو ، وقد هاجمه الفقهاء لسببين :

(أ) ان وجود شرط « كالفو » فى عقد بين الدولة وفرد من الاجانب لا يمتد أثره الى الدولة التى ينتمى اليها الاجنبى بجنسيته على اعتبار أنها لم تكن طرفا فى هذا العقد .

(ب) أن على الدولة التزام بحماية رعاياها ، ولا يخلها من هذا الالتزام تنازل رعاياها عن حقهم فى الحماية .

وقد كان القضاء الدولى غير مستقر فيما يتعلق بالاعتراف بصحة شرط « كالفو » فبعض الاحكام كانت تقرر بطلان الشرط وجواز رفع الدعوى للمسئولية الدولية على الرغم من وجوده ، أما البعض الآخر فيقرر صحة هذا الشرط ووجوب الاعتداد به (١) . أما الان فالعمل الدولى الغالب سواء كان اتفاقيا أو قضائيا ، يتجه الى رفض فكرة شرط « كالفو » والنظر الى الحماية الدبلوماسية على أنها حق للدولة لا يملك الفرد التنازل عنها .

خلاصة :

رأينا فيما سبق أن مسؤولية الدولة تنشأ عندما يرتكب شخص من أشخاص القانون الدولى فعلا يكون مخالفة لالتزام دولى ، اذا كان من شأن هذا الفعل الاضرار بشخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولى ، وأن أطراف المسؤولية الدولية هم الدول وأشخاص القانون الدولى ، وأن كان الافراد يمكن أن يسألوا جنائيا عن ارتكابهم لجريمة دولية ، كما أن القانون

(١) محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ ، انظر كذلك ، ريتشارد . ب . ليك ، المرجع السابق ، ص ٣٤٧ - ٣٥٠ .

الدولى يتدخل لحمايةهم فى بعض الاحيان ، كما هو الشأن فى الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الانسان واتفاقيات جنيف لحماية السكان فى الاقاليم المحتلة ، كما رأينا أيضا أن للمسئولية الدولية أركاناً ثلاثة هى :

أولاً : فعل خاطئ يصدر عن الدولة أو شخص القانون الدولى ، عملاً أو امتناعاً يستوجب المؤاخذه الدولية — وفقاً للمبادئ القانونية المطبقة فى المجتمع الدولى ، ويعبر عنه « بالمخالفة الدولية » .

ثانياً : أن يترتب على ذلك الفعل أو الامتناع ضرراً للدولة أو شخص القانون الدولى .

ثالثاً : أن تقوم علاقة سببية بين الفعل الخاطئ والضرر .

وعلى ذلك فالقواعد العامة فى المسئولية الدولية على الرأى الراجح تجعل من الخطأ ركناً أساسياً للمخالفة الدولية ، فلا تسأل الدولة ما لم يكن هناك خطأ يمكن نسبته إليها ، ومع ذلك يمكن فى بعض الحالات مساءلة الدولة عن نشاطها المشروع ، كما فى التفجيرات الذرية للأغراض السلمية — إذا سبب ذلك ضرراً للغير ، كما أن الدولة يمكن أن تسأل عن المخالفة الموضوعية للقانون الدولى وبغض النظر عن وجود الخطأ فى جانبها ، وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة ٣ من اتفاقية لاهى الرابعة ، من مسئولية الدولة فى حالة مخالفة قواعد هذه الاتفاقية بمعرفة أفراد القوات المسلحة للدولة ، ولو لم يكن هناك أى خطأ فى جانبها ، كما لو كان الأفراد المذكورون قد ارتكبوا هذه المخالفات فى أوقات راحتهم أو بالمخالفة لتعليمات قيادتهم وتنفيذاً لدوافع شخصية لديهم .

أما عن أثر المخالفة الدولية ، فيتراوح ذلك بين الترضية التى تقدمها الدولة المسئولة للدولة المضارة أو التعويض أو الاجراءات القسرية التى قد تقوم بها الدولة المضارة بنفسها أو عن طريق إحدى المنظمات الدولية ، وقد كان تركيزنا فى هذا المجال على التعويض باعتباره الأثر الأكثر فعالية والذي يعد الاسترداد — موضوع بحثنا — إحدى صورته .

كما ختمنا هذا الفصل بالحديث عن الاعفاء من المسؤولية الدولية وموجبات ذلك والتي تتلخص في الدفاع الشرعى والقوة القاهرة وبحثنا أثر تنازل الاجنبى عن حقه فى الحماية الدبلوماسية فى الاعفاء من المسؤولية الدولية .

ولعلنا بهذا العرض نكون قد مهدنا لموضوع بحثنا فى الفصل الثانى .

الفصل الثاني

الاسترداد بعد الحرب العالمية الاولى *

تقسيم :

نتناول في هذا الفصل دراسة مفهوم الاسترداد بعد الحرب العالمية الاولى في ثلاثة مباحث ، ندرس في المبحث الاول التطور التاريخي لمبدأ الاسترداد حتى الحرب العالمية الاولى ، وفي المبحث الثاني نتناول اعادة الحال الى ما كان عليه ، وتعويضات الحرب ، وفي المبحث الثالث نتناول تجديد مفهوم الاسترداد عقب الحرب العالمية الاولى .

(*) راجع ، ١ . د . محمد طلعت الغنيمي ، دعوى الاسترداد في القانون الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥١ ، يناير سنة ١٩٧٨ ص ٩٨ — ١١٤ .

— د . محيي الدين علي عثماوي ، حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربى ، مع دراسة خاصة لانتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضى المحتلة ، دار الجيل للطباعة ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٤٣٧ . وكذلك :

— Istavan Vasarhelyi, Restitution in International Law, Budapest, 1964, PP. 29. FF, oppenheim and Lauterpacht, Vol. 2, Disputes, war and Neutrality, seventh Edition, 1955, PP. 400—408 Claud Mulins. Private enemy property. G.S. Vol.8. 1962, PP. 90—99. Mc. Nair and A. D. Watts, Legal Effects of war, 4 th. ed. 1966. P. 417., William W. Bishop. International Law Cases and materials, Boston and Toronto, 1971, P. 959., Danielle Angel, Reparation en Vertu du traité de paix avec L'italie des domage des guerre causes á des personnes priveés, thèse, Geneve, 1967, PP. 14, 21., T.J. Lawrence the principles of International law seventh Edition, Macmillan, 1930, P. 402., John Fisher Williams, International law and the property of Aliens, B. Y. B. Vol. 9, 1928, P. 5. Kurt Von Schushing, International law, an Introduction to the law of Peace, the pruce pablishing Company, Milwaukee, 1959, P. 104.

المبحث الاول

التطور التاريخى لمبدأ الاسترداد

حتى الحرب العالمية الاولى

لم يكن أمر الممتلكات المصادرة أو التى تم تدميرها فى الحرب يثير أية مشاكل فى القانون الدولى عندما كانت الممتلكات الخاصة تعد غنيمة حرة للمحارب (١) ، إلا أنه فى القرن السابع عشر ، وعلى الرغم من انتشار مبدأ فاتل — الذى سبق أن أشرنا اليه فى الباب الاول من هذا البحث ، فقد عقدت معاهدات السلام ونصت — على أساس من المعاملة بالمثل — على الاستعادة الكاملة للممتلكات الخاصة التى حجزت فى بداية الحرب ، وعلى سبيل المثال فقد نصت المادة ٢٢ من معاهدة بيرنيه Pyrenees سنة ١٦٥٩ التى أنهت الحرب الاسبانية الفرنسية ، على أنه يجب اعادة الممتلكات الخاصة برعايا الاطراف والتى صودرت أثناء الحرب ، وأن يتم ذلك بأمانة وحسن نية كما جاء نفس مبدأ الاسترداد التقابلى فى معاهدة باريس للسلام سنة ١٧٨٣ بين بريطانيا العظمى ومستعمرات أمريكا الشمالية (٢) .

(١) راجع ، ت. ج. لورانس ، المرجع السابق ، ص ٤٠٨ ، حيث يذكر أنه عندما قام ادوارد الثالث بغزو نورماندى فى سنة ١٣٤٦ انتشرت قواته تحرق وتدمر فى كل أنحاء باريس . كما أن الغزو الفرنسى لاطاليا فى نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ، قد اعتمد فى تمويله على ما يستولى عليه من الاقاليم التى تم غزوها ، كما أن حروب الثلاثين قد حدث بها من أفعال المحاربين ما يجلب عن الوصف ، مما دعى جروسيوس الى أن يصرح بأن القانون الدولى يسمح لاي دولة فى أى حرب نظامية أن تتدخل وتستولى على ما يخص العدو دون قيد أو حد .

(٢) استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

هذا ولم تكن مخالفة مبدأ روسو في حد ذاتها تؤهل الطرف المضور في الحرب أن يحصل على التعويض ، اذ لابد من أن تنص معاهدة السلام على ذلك صراحة ، الى أن جاءت معاهدة لاهاى الرابعة وجعلت من ذلك التعويض التزاما عاما •

ولقد كان استرداد الممتلكات الخاصة التى تمت مصادرتها أو نزعها مؤقتا أثناء الحرب من الاقاليم المحتلة احتلالا مؤقتا ، التزاما عرفيا منذ ظهور مبدأ روسو ، بينما كان أمر استرداد الممتلكات العامة يحكمه منطق معالقات القوة اما ضمننا وفق مبدأ *Uti Possidetis* أو صراحة باجراءات وترتيبات معاهدة السلام (١) •

وفي هذا الشأن ، فان الملاحظ أن المعاهدات النابليونية ، حتى معاهدة باريس الثانية سنة ١٨١٥ ، فانها لم تنص على استرداد الكنوز الفنية التى تم الاستيلاء عليها •

وان كان الحلفاء قد أصرّوا في سنة ١٨١٥ على أن تلك الاعمال الفنية يجب أن تعاد الى المدن والمتاحف التى أخذت منها ، مقررين أن أعمال خبط هذه الممتلكات كانت خاطئة منذ البداية وأن عليهم أن يعيدوا الممتلكات الى حيازة ملاكها الحقيقيين (٢) •

ورغم أن مبدأ روسو قد ساعد على انتشار الاقتناع الدولى بوجوب استرداد الممتلكات الخاصة وبعض الممتلكات العامة التى تصدر في الاقاليم المحتلة ، الا أن ذلك المبدأ لم يأخذ صيغته القانونية الا بتوقيع اتفاقيات لاهاى سنة ١٩٠٧ ، ووفقا للمادة ٣٥ من اتفاقية لاهاى الرابعة • فان الالتزام بالاسترداد يشمل ما يلى :

(١) استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٢٩ — ٣٠ •
(٢) ت.ج. لورانس ، المرجع السابق ، ص ٤٠٢ و ٤٢٠ حيث يقرر
« But in 1815 the Victorious allies insisted on the restitution of all these works of art to the cities and galleries from which they had been taken ».

- ١ — الممتلكات الخاصة المصادرة في الاقاليم المحتلة .
- ٢ — الممتلكات العامة المصادرة والتي كان من الواجب عدم مصادرتها
- ٣ — الممتلكات الخاصة المملوكة للاعداء الموجودة على الاقاليم المحارب والتي تم مصادرتها عند اندلاع الحرب ، وتستثنى فقط الممتلكات المصادرة وفقا لحق الاغتنام البحري حيث يظل العرف القديم سائدا في هذا المجال ، وحيث لا توجد قاعدة قانونية تقضى باسترداد تلك الاشياء فقد ساد منطق القوة (١) .

وفي خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية ، وكما رأينا من قبل ، فقد نصت اتفاقيات لاهاي على منع مصادرة الممتلكات الخاصة وبعض الممتلكات العامة ، وكان المبدأ المقرر بصفة عامة أن الممتلكات المصادرة يجب أن تعاد الى ملاكها عند نهاية الحرب (٢) ، وقد نص اتفاق الهدنة الموقع في ١١ نوفمبر ١٩١٨ بين الحلفاء والمانيا على الاسترداد الفوري لمختلف النقود والاشياء العامة والخاصة التي استولت عليها ألمانيا من الدول التي غزتها ، وكذلك استعادة السفن والمنارات وبعض تجهيزات السكك الحديدية (٣) .

(١) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ص ٢٩ — ٣٠ .

(٢) راجع ، أوبنهايم ولوتراخت ، المرجع السابق ، ص ٤٠٠ — ٤٠٥ ، ولیم بيشوب المرجع السابق ، ص ٩٥٩ ، ماكثير ، المرجع السابق ، ص ٤١٧ ، كلود مولينز ، المرجع السابق ، ص ٩٠ — ٩١ ، حيث يقرر أن معاهدات السلام عقب الحرب الاولى قد اتخذت موقفا وسطا حيث لم تأخذ بالنظرية التي تعطي المحتل الحرية الكاملة بالنسبة للممتلكات ، حيث أصبحت هذه نظرية تاريخية ، كما أنها لم تأخذ كلية بالنظرية التي تقرر منع الدول المحاربة من التعامل مع تلك الممتلكات خارج ارض العمليات الحربية .

(٣) راجع Morris Greenspan, the Modern law of land warfare, University of California Press. 1959, P. 310.

وان كانت معاهدة تريانون (١) ، قد قررت بأن كل الاجراءات الحربية الاستثنائية التي اتخذها المحاربون في الاقاليم المهزومة تعتبر مشروعة وفقا للقانون الدولي ، الا أنها طلبت توقف تلك الاجراءات فورا واسترداد الحقوق والممتلكات واعادتها الى أصحابها (٢) .

كما قررت حق رعايا الدول المتحالفة في التعويض عن الاضرار التي لحقت بهم أو ممتلكاتهم أو حقوقهم أو مصالحهم في اقليم مملكة المجر السابقة ، نتيجة تطبيق اجراءات حربية استثنائية أو اجراءات نزع الملكية (٣) ، كما نصت على حق رعايا الدول المتحالفة الذين كانوا في اقليم المجر وتعرضت ممتلكاتهم لاجراءات نزع الملكية ويطلبون الاسترداد ، بأن يجاب مطالبهم باسترداد تلك الممتلكات اذا كانت باقية على حالها (٤) ، كما نصت على أن تحتفظ الدول المنتصرة بحقها في احتجاز وتصفية كل ممتلكات وحقوق ومصالح الاعداء الموجودة على اقليمها (٥) .

وفيما يتعلق بضبط ومصادرة الممتلكات في البحر ، فان معاهدة تريانون تنص بطريقة مماثلة على أن المجر تقبل وتتعترف بصحة والزام كل المراسيم والاوامر المتعلقة بالسفن والبضائع المجرية وما قررت محاكم الغنائم بأى من الدول المتحالفة من تعليمات خاصة بدفع تكاليف ورسوم وتتعهد ألا تتقدم بأية دعاوى ناتجة عن تلك المراسيم أو الاوامر نيابة عن أى مواطن مجرى (٦) .

ونلاحظ هنا مدى الاجحاف الذي تعرض له رعايا الدول المهزومة نتيجة الغناء حقهم في التقدم بدعاوى المطالبة بالتعويض عن ممتلكاتهم

(١) Traite de Trianon الموقعة في ٤ يونيو سنة ١٩٢٠ بين الحلفاء والمجر عقب الحرب العالمية الاولى ، راجع ، دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ١٤ ، ٢١ .

(٢) المادة ٢٣٢/١ د .

(٣) المادة ٢٣٢/١ هـ وكذلك الفقرة ١ ، ٣ من الملحق لمعاهدة تريانون .

(٤) المادة ٢٣٢/١ هـ من ذات المعاهدة .

(٥) المادة ٢٣٢/١ ب من ذات المعاهدة .

(٦) المادة ٣٦١ من ذات المعاهدة .

الخاصة التي سلبت منهم والتي لم يكن من الممكن استردادها في تلك الظروف (١) .

وبجانب الاسترداد العام الوارد في المادة ١٦٨ فإن معاهدة تريانون تحوى قواعد تتعلق بنوع خاص من الاسترداد ، ينطبق عليه المبدأ الرئيسى فى الاسترداد ألا وهو مبدأ الاقليمية ، فيتفق الاسترداد الخاص مع الاسترداد بصفة عامة فى أن كلاهما يجب أن يتم اقليميا (٢) ، كما أنهما يتفقان أيضا فى مبدأ القانون العام ، فيجب أن يتم كلاهما مباشرة من حكومة لحكومة .

فقد تضمنت المادة ١٧٥ من معاهدة تريانون التزاما محددا لصالح القوات المتحالفة باسترداد كل الوثائق والسجلات والأشياء ذات القيمة الفنية وآثار العصور القديمة والوثائق العلمية والسكانية التي تم الاستيلاء عليها من الاقاليم التي تم غزوها ، كما تقرر المادة ١٧٦ ذات الالتزام فيما يتعلق بالأشياء المشابهة التي تم الاستيلاء عليها من اقاليم الدول المتحالفة ، ولكن فيما يطلق عليه الاقاليم المنضمة منذ بداية الحرب كما تقرر فى المادة ١٧٧ من ذات المعاهدة التزاما باسترداد كل السجلات والوثائق والمواد التاريخية المملوكة للمنشآت العامة التي لها اهتمام بتاريخ تلك الاقاليم (٣) .

ويجب أن تتم هذه الانواع المجددة أو الخاصة من الاسترداد بالاضافة الى التعويض الحربى الشامل الذى له صفة الغرامة الحربية (٤) ، وبنفس الطريقة التي يتم بها استرداد الممتلكات المنزوعة بصفة عامة (٥) .

-
- (١) راجع ، استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٣٤ — ٤١ .
(٢) راجع ، ما سفوردة فيما بعد فى الباب الثالث من هذه الدراسة شرحا لمبدأي الاقليمية والقانون العام .
(٣) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٣٩ — ٤٠ .
(٤) الغرامة الحربية هي مبلغ من المال كان يفرضه المنتصر على المهزوم نتيجة ذلك النصر ، ولا يدخل فى حساب ذلك المبلغ ما تستحقه الدولة المنتصرة من تعويضات عما أصابها من اضرار لمصالحها وحقوقها ، كما حدث فى الحروب الالمانية الفرنسية سنة ١٨٧٠ ، سنة ١٨٧١ ، استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .
(٥) المادة ١٧٥ من معاهدة تريانون .

كما أننا نجد في معاهدة فرساي (١) ، قواعد مماثلة لتلك التي ورد النص عليها في معاهدة تريانون ، فقد نصت على بطلان كل التصرفات التي اتخذتها ألمانيا خلال الحرب في مناطق الاحتلال قبل الممتلكات والحقوق والمصالح ، مما يترتب عليه أن تلك التصرفات لا تنقل الى المحتل سندا للملكية (٢) .

وبنفس الاسلوب الذي اتبعته معاهدة تريانون ، فقد نصت معاهدة فرساي على حق دول الحلفاء في حجز وتصفية ممتلكات الاعداء ، وقد خصصت ناتج تلك التصفية لاستيفاء الديون المستحقة وتعويض الأضرار التي أحدثتها العدو نتيجة الاجراءات الاستثنائية ، أو استيفاء الديون المستحقة على حلفاء ذلك العدو بنفس الاسلوب السابق ، وأن على كل حكومة من حكومات الاعداء أن تعوض رعاياها الذين تأثرت ممتلكاتهم بتلك الاجراءات (٣) .

... مما سبق يتضح أن مبدأ الاسترداد وان كان قد تقرر في بعض التطبيقات العملية قبل توقيع اتفاقيات لاهاي سنة ١٩٠٧ إلا أن ذلك المبدأ لم يأخذ صيغته القانونية الا بتوقيع تلك الاتفاقيات ، وأن معاهدات السلام الموقعة عقب الحرب العالمية الاولى قد أبرزت ذلك المبدأ ، وان كان حتى هذه المرحلة ما يزال مختلطاً بغيره من مدركات قانون الحرب وهذا ما نعالجه في المبحث الثاني .

Traité de Paix de Versailles du 28 Juin 1919. (١)

راجع دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ١٤ و ٢١ ، وليم بيشوب ، المرجع السابق ، ص ٩٥٩ ، وراجع أيضا بقية معاهدات السلام الموقعة عقب الحرب الاولى ،

Traité de Saint - Germain - en - Laye du 10 septembre 1919 avec L'Autriche, Traité de Neuilly - Sur - Seine du 27 November 1919 avec La Bulgarie, Traité de Sévres du 10 Août 1920.

(٢) راجع ، ماكنير ، المرجع السابق ، ص ١٧٠ .
(٣) راجع ، كلود مولينز ، المرجع السابق ، ص ٩٩ ، جون فيشر وليام ، المرجع السابق ، ص ٥ ، د. محي الدين علي عثمانوى ، المرجع السابق ، ص ٣٧٠ .

المبحث الثاني

اعادة الحال الى ما كان عليه وتعويضات الحرب

في الحرب العالمية الأولى

ظهرت عقب الحرب العالمية الاولى والثانية الى جانب مصطلح الاسترداد ، مصطلحات أخرى تشابهت به ، هي « اعادة الحال الى ما كان عليه » وتعويضات الحرب ، وقد ساعد على ذلك التشابه ، أن تلك المصطلحات قد وردت جميعا في معاهدات السلام عقب الحربين جنبا الى جنب .

وبطريقة متداخلة أحيانا مما دعى بعض الفقهاء الى الخلط بين مفهوم كل منهما وبين مفهوم الاسترداد بالمعنى الفنى .

وعلى ذلك نرى لزاما علينا قبل معالجة الاسترداد فى القانون الدولى ، أن نعالج فى المطلبين التاليين كل من « اعادة الحال الى ما كان عليه » وتعويضات الحرب ، ونبين خصائص كل منهما مما ييسر تحديد مفهومهما القانونى .

-
- (١) راجع ، كلود مولينز ، المرجع السابق ، ص ٩٠ — ٩٩ ، دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ٥ — ١٣ ، استقان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٣٤ — ٣٧ ، وراجع أيضا
- Francisco Suárez, S. J., Selections from three Works of, Vol. 2, the Translation, ocean publications, New York, wildy & Sons, London, 1964, PP. 737—38.
 - Paul Guggenheim, Traite de droit International Public, Tome 2, Genève, 1953 — 1954, PP. 63 — 81.
 - R. L. Bindschedler, La Protection de La Propriété Privée en droit International Public, R. D. C. 1956, 2 Tome 90, 1957, P. 245.

المطلب الأول

إعادة الحال إلى ما كان عليه (١)

Restitutio in Integrum

(Restoration)

لقد طبقت الدول المتحاربة في الحرب العالمية الاولى ، اجراءات قسرية متعددة على الممتلكات الخاصة لرعايا الاعداء الموجودة على اقاليمها وقت الحرب •

وقد تباينت هذه الاجراءات من دولة الى أخرى ومن وقت الى آخر ، وتراوحت بين ضبط وحجز وتصفية ومصادرة تقوم على أساس من المعاملة التمييزية •

ولقد نصت معاهدات السلام الموقعة بعد الحرب الاولى على الغاء هذه الاجراءات واعادة الممتلكات الى أصحابها فيما يسمى « بإعادة الحال الى ما كان عليه » •

ويلاحظ أن تلك المعاهدات قد أقامت تفرقة بين ما قامت به الدول المنتصرة من اجراءات ضد الممتلكات العامة والخاصة اعتبروها مشروعة بينما أعتبرت ذات الاجراءات التي اتخذها المهزومون غير مشروعة ، (٢)

(١) راجع ، بندشلدر ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ ، جون فيشر وليام ، المرجع السابق ، ص ١٠ — ١١ . راجع أيضا ،

Black's, Law Dictionary, with Guide to Pronunciation, Fourth Edition, 1951, P. 1477,

حيث يذكر أن هذا اللفظ من اللغة اللاتينية ويعنى في القانون المدني استعادة الحالة السابقة الذي يتم على أساس منصف . . . ويقتضى فسخ أو ابطال عقد أو إعادة القضية الى حالتها الاولى . « Restitutio in integrum, lat in the Civil Law, Restoration or restitution to Previous Condition. this was effected by the Proetor on equitable grounds at the prayer of an injured party, by rescinding or annulling a Contract or return the Cause to its first Condition ».

(٢) استثنان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٣٤ — ٣٥ .

ولقد بنيت هذه التفرقة على أن اشتراك الدول المهزومة في الحرب يعد عملا غير مشروع باعتبارهم قد شاركوا في حرب عدوانية ، ويتحملون المسؤولية عن ذلك ، وبينما اعتبرت ألمانيا مسئولة هي وحلفائها عن الحرب العالمية الثانية فقد انقسم الرأي بالنسبة للحرب العالمية الاولى ، ففى حين يقرر الرأي الغالب في الدول الموقعة على معاهدات السلام أن المسؤولية عن هذه الحرب تقع على ألمانيا وحلفائها ، فان الدول الاشتراكية قد اعتبرت أن هذه الحرب في جانبها كانت حربا استعمارية ، ولم تقبل القول بمسئولية ألمانيا وحلفائها بمفردهم عنها ، ولم يكن هناك ما يبرر من وجهة نظرها ارغام الدول المهزومة على ابطال الاجراءات الاستثنائية التي اتخذتها قبل الممتلكات بينما أبيح للدول المنتصرة أن تحتفظ باجراءاتها المماثلة (١) .

ولقد أوضحت معاهدات السلام عقب الحرب الاولى ما يلي :

١ — وجوب استرداد مواطني الحلفاء للممتلكات والحقوق والمصالح التي تعرضت لاجراءات حربية استثنائية أو اجراءات نزع ملكية .

٢ — اذا لم يتم الاسترداد ، فان مواطني الحلفاء يستحقون تعويضا عن كل الاضرار التي أصابت ممتلكاتهم وحقوقهم ومصالحهم ، سواء نتيجة لاجراءات حربية استثنائية أم اجراءات نزع ملكية (٢) .

ونلاحظ هنا أن معاهدات السلام بعد الحرب الاولى قد استخدمت مصطلح Restitution في النص الفرنسي ، ومصطلح Restoration في الترجمة الانجليزية للتعبير عن استرداد واستعادة الممتلكات والحقوق والمصالح التي تم الاستيلاء عليها باجراءات حربية استثنائية — تمييزية .

(١) اسنفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٣٣ ، هانيال انجل ،

المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٢) راجع كلود مولينز ، المرجع السابق ، ص ٩٠ ، ٩١ ، ٩٩ .

ولقد تضمنت هذه المعاهدات أول تقنين حديث يتعلق باستعادة تلك الممتلكات والحقوق والمصالح والتي كان التصرف نحوها حتى ذلك الوقت يحكمه العرف الدولي كما سبق أن أشرنا في المبحث السابق ، وبعد أن تقرر الالتزام برد الممتلكات التي صودرت في وقت الحرب بقى هذا الالتزام غير مقنن (١) •

وبالنسبة للممتلكات التي انتزعت خلال الحرب فقد قررت معاهدة تريانون :

١ — حق مواطنى الدول المتحالفة في استعادة كل الممتلكات والحقوق والمصالح التي تم الاستيلاء عليها بإجراءات تمييزية ، واستعادة الممتلكات التي تم التصرف فيها لصالح طرف ثالث ، بإلغاء ذلك التصرف ، إذا كانت تلك الممتلكات موجودة على الاقليم المجرى •

٢ — التعويض عن الأضرار والتلفيات التي تعرضت لها الممتلكات الخاصة أو الحقوق والمصالح نتيجة للإجراءات التمييزية ، وكذلك عن التلف أو فقدان المترتب على التصرف إذا ما استحال الاسترداد •
والشرط الأولى الحاسم لهذين الاجرائين هو وجود الاجراءات التمييزية (٢) • والغرض القانونى من اعادة الممتلكات الى الافراد هو التخلص من أثر الاجراء التمييزى « واعدة الحال الى ما كان عليه » •

(١) استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٣٣ — ٣٤ •

(٢) discriminatory measures ، ولا يهتم القانون الدولى التقليدى بالتمييز الا باعتباره عاملا يؤخذ فى الاعتبار عند تقييم قانونية معاملة الدولة للاجانب ، ولقد بذلت محاولات بعد الحرب العالمية الاولى واعادة رسم حدود أوربا ودخول نظام الانتداب والوصاية على الاقاليم التى كانت تحتلها المانيا وتركيا ولوضع حدود لحماية بعض الاقليات ، كما بدأت فى نفس الوقت الحركات النسائية فى وضع مبدأ عدم المساواة بين الجنسين ضمن المسائل التى تهم المجتمع الدولى ممثلا فى عصبة الامم ومنظمة العمل الدولية ، كما بذلت محاولات أخرى فى معاهدة فرساي بعد الحرب العالمية الاولى لمعالجة التمييز الا أنها قوبلت بالرفض ، وقد وضعت عصبة الامم نظاما لحماية الاقليات ، كما نص ميثاق الامم المتحدة على وجوب التمتع بحقوق الانسان بلا تمييز مبنى على

ومن أهم ملامح هذه العملية كما وضحتها اتفاقيات السلام عقب

العنصر أو الجنس أو اللغة أو الديانة ، واعتبار ذلك غرضاً أساسياً للمنظمة (م ٣/١)

ولقد أعطى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة حقوق الانسان سلطة اقامة لجنة فرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، وفي محاولة منع التمييز قررت اللجنة الفرعية ، أنها تعنى أى تصرف ينكر على الأفراد أو مجموعات الأفراد المعاملة العادلة التي يرغبونها ، ويعنى حماية الاقليات حماية الفئات القليلة غير المسيطرة التي ان كانت تهدف بصفة عامة الى المعاملة المتكافئة المتساوية مع الاغلبية الا انها تهدف الى نوع من المعاملة الخاصة بقصد المحافظة على الخصائص والصفات الخاصة بهم والتي تفصلهم عن باقى السكان ، فالمعاملة المتميزة يبرزها فقط فئاعة المجتمع ورفاهيته ككل .

وقد اعتمدت اللجنة الفرعية ، مذكرة هامة للسكرتير العام للأمم المتحدة ، في معنى العبارتين وتوضح المذكرة فيما تضمنته ، أن التمييز يعنى التصرف أو السلوك الذى ينكر على افراد معينين المعاملة المتكافئة مع الافراد الآخرين بسبب تبعيتهم لمجموعات اجتماعية محددة وهناك فارق في رأى اللجنة الفرعية بين التفرقة differentiation التى قد تبررها العدالة الحقيقية ، والتمييز discrimination الذى لا يمكن تبريره إطلاقاً ، وعند تدوين الاعلان العالمى لحقوق الانسان قدم اقتراح بوضع تحديد تحكى لمعنى التمييز الا أن ذلك الاقتراح قد رفض .

وقد اتضح من الدراسات التى أجرتها اللجنة الفرعية الاتفاق على المبادئ الآتية :

- ١ - أن اصطلاح تمييز ليس مماثلاً في المعنى لاصطلاح تفرقة ، حيث يعنى الاول نوعاً من الفصل بين الأشخاص نتيجة لتتصيفهم في مجموعات خاصة دون الأخذ في الاعتبار كفاءاتهم وقدراتهم الخاصة .
- ٢ - يجب القول بوجود تمييز أن يكون الفصل والاستبعاد أو التحديد قائماً على أساس ذلك التنصيف ، وأن يؤثر على مصالح أشخاص معينين ، والا يكون مرغوباً فيه منهم .
- ٣ - لا يجب الاعتداد بمثل هذا التمييز في مواجهة الافراد .
- ٤ - لا يكون هناك تمييز اذا كان الفصل أو الاستبعاد أو التحديد معقولا أو تبرره الظروف .
- ٥ - وهناك بعض أنواع من الفصل يعد مشروعاً اذا كان يشكل اجراء خاصاً مقصوداً به تحقيق لا منع المساواة في الحقوق .
- ٦ - ومع ذلك فان بعض تلك الاجراءات يعد مشروعاً فقط اذا كان مؤقتاً ، لا يمتد لفترة أكثر من الضرورة ويرجع الى الاحوال الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية .

الحرب العالمية الثانية والقوانين التي أصدرتها سلطات الاحتلال في ألمانيا

٧ — ليس مهما وجودنية التمييز اذا وجدت اجراءات التمييز ذاتها ، على الرغم من أن سوء النية يظهر بوضوح الممارسة التمييزية ويجعلها غير قابلة للانكار .

٨ — هناك بعض أفعال الفصل وان بدت أنها مشروعة وغير تمييزية للوهلة الاولى فانها تؤثر في الحقيقة على مجموعة خاصة أو تؤثر عليها بدرجة أكبر من غيرها ويجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند تقرير ما اذا كانت تلك الاجراءات مشروعة أم لا .

٩ — أن القائمة التي وردت بالمادة ٧ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ليست حصرا شاملا لأعمال التمييز المنوعة بل هي قائمة توضيحية فقط .

١٠ — لم يرد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان أو أي اعلان آخر صادر عن الامم المتحدة أي أولوية لحق على آخر ، فيجب عدم انكار مبادئ العدالة والمساواة وعدم التمييز بقصد أعمال مبادئ أخرى .

١١ — لا يعد تمييزاً إقامة التفرقة على أساس من الجدارة أو الكفاءة الطبيعية أو العقلية أو الموهبة أو القهرة الفطرية ولكنه يتعلق بصفة أولية بالتفرقة المبنية على عوامل ليس للفرد تحكم فيها مثل العنصر واللون والسيالة والأصل الوطني ، أو العرقى .

وقد عالجت العديد من الاتفاقيات الدولية أمر التمييز ، من ذلك اتفاقية منع التمييز العنصرى سنة ١٩٦٥ والاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان سنة ١٩٥٠ ، وقد تشترط الاتفاقية لكي يكون التمييز مؤثرا ودافعا الى تنفيذ إعادة الحال الى ما كان عليه باستعادة الممتلكات التي تعرضت لتلك الاجراءات ، ان يتم ذلك التمييز في خلال فترة محددة ، ومن ذلك اتفاقية بون لحل المسائل الناتجة عن الحرب والاحتلال سنة ١٩٥٢ — ١٩٥٤ التي تذكر أنه يقصد بالمعاملة التمييزية ، كل أنواع التصرفات التي نفذت في الفترة من أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ حتى ٨ مايو سنة ١٩٥٤ بالنسبة لاي ممتلكات وحقوق ومصالح تعرضت بمقتضاها لاجراء استثنائي ليس مطبقا بصفة عامة على كل الممتلكات غير الالمانية ، ويشكل ذلك الاجراء اجحافا أو ظلما أو حرمانا دون الاقتناع والموافقة الحرة من الاطراف المعنية وبدون تعويض عادل ، راجع في ذلك .

— W. A. Mc. Kean, the meaning of Discrimination in International and Municipal Law B. Y. B. Vol. 44, 1970, PP. 177 — 185.

— I. L. R., Vol. 25, 1958, P. 346, Vol. 29, 1966, PP. 339 — 344, Vol. 43, 1967, PP. 244 — 296.

ما يلي (١) :

- ١ — أن يكون الحرمان من الممتلكات قد تم في فترة محددة (من ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ حتى ٨ مايو سنة ١٩٤٥) •
- ٢ — أن يكون ذلك الحرمان قد تم بسبب العنصر أو الديانة أو الجنسية أو المعتقدات السياسية أو الاجتماعية •
- ٣ — لا يدخل في هذه الاجراءات ما يكون متبعا بصفة عامة في معاملة رعايا الاعداء المعترف بها دوليا بسبب الجنسية •
- ٤ — أن الممتلكات التي تخضع لهذا الاجراء هي ما يتم التعرف عليه فعلا •
- ٥ — أن الممتلكات تعاد الى مالكيها السابق ، وهذا فارق جوهري بين اعادة الحال الى ما كان عليه والاسترداد بالمعنى الفني كما سنرى •
- ٦ — أنه لا يعتد بحسن نية الحائز ، وهذا ما نجده أيضا في الاسترداد بالمعنى الفني •
- ٧ — وتكون الاموال مصادرة اذا كان المالك قد حرم منها رغم وجود سند قانوني للملكية نتيجة لما يلي :
- تصرف مخالف لحسن النية بالتهديد أو الاكراه ، أو الاستيلاء غير القانوني أو بأي خطأ آخر •
- الضبط بناء على أمر أو اساءة تنفيذ أمر حكومي •
- نزاع الملكية بناء على أعمال القانون وأمر الدولة أو المصفي المعين بمعرفتها والغرامة بحكم قضائي اذا كان ذلك الحكم قد ألغى بأمر محكمة مناسبة أو اعمالا للقانون •

Excerpts from Military Government Law No. 59 (1)

(Germany), November 10, 1947, (the Restitution Law)

راجع في ذلك ، وليم بيشوب ، المرجع السابق ، ص ٩٩٠ — ٩٩٢

ويُفترض أن التصرفات التي تمت في الفترة المحددة في البند « ١ » تشكل مصادرة وهي :

(أ) أن تصرف أو تخلى عن الممتلكات بمعرفة شخص كان موضوعا لاجراءات تمييزية .

(ب) أي تصرف أو تخلى عن الممتلكات بمعرفة شخص من طبقة استبعدت من الحياة الاقتصادية في ألمانيا (١) .

وقد أوضحت معاهدات السلام التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية الحالة القانونية التي تعود عليها الممتلكات وفقا لهذا الاجراء فيما يلي (١) .

— أن الممتلكات تعاد بالحالة التي كانت عليها في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ .

— أن الممتلكات تعاد خالية من الديون والالتزامات .

— أن الممتلكات تعاد بحالة جيدة وكاملة .

— اذا لم يكن من الممكن اعادة الممتلكات فانه من الواجب دفع تعويض نقدي . ومن الواجب أن نفصل دعوى طلب التعويض هنا عن دعوى نعويضات الحرب الشاملة ، وان كانت بعض المعاهدات الدولية قد جعلت التعويضات الخربية تشمل التعويض عن الاضرار التي أصابت الافراد في ممتلكاتهم (٢) ويدعونا ذلك الى بحث مفهوم تعويضات الحرب في المطلب التالي .

(١) Norman Bentwich International Aspects of Restitution and Compensation for Victims of the Nazis B. Y. B. 1955 — 56. PP. 254 — 215.

(٢) م ٢٦ من معاهدة السلام مع المجر والمواد المناظرة في معاهدات السلام الاخرى الموقعة عقب الحرب الثانية .

(٣) معاهدة تريانون — م ١٢ .

المطلب الثاني

تعويضات الحرب War Reparations (١)

خلال وقت طويل لم يكن هناك في قانون الحرب التزاما على المحارب بتعويض الاضرار ، الى أن جاءت (المادة ٣) من اتفاقية لاهاى الرابعة التى وضعها مؤتمر لاهاى الثانى سنة ١٩٠٧ حيث وضعت تنظيما جديدا فى هذا الشأن وبمقتضاه أصبحت كل دولة مسئولة عن اصلاح الاضرار التى يحدثها افراد قواتها المسلحة بالمخالفة لقواعد الحرب البرية ، وقد تم صياغة هذا الالتزام فى صورة عامة (٢) .

فاذا ما بحثنا موقف معاهدات السلام عقب الحرب الاولى من تعويضات الحرب فاننا نجدها قد أقامت تلك التعويضات على أساس المسئولية عن اثاره الحرب (٣) ، وتتضمن تلك التعويضات مجموع أضرار الحرب التى تكبدها المنتصر ، ولا يدخل فى ذلك الاضرار الناتجة عن الاجراءات التمييزية والتى كان الاتفاق عليها فى معاهدات السلام فى نصوص خاصة .

وقد اهتمت معاهدة تريانون بما تعرضت له ممتلكات رعايا الحلفاء من تلف أو ضياع نتيجة أى من اجراءات الحرب ، ونظرا لاعتبار تلك الحرب حربا عدوانية ، فقد تضمنت المعاهدة وجوب التعويض عن كل الاضرار التى تعرضت لها الممتلكات الخاصة ، ولم يكن ذلك التعويض

(١) راجع ، جوجنهايم ، المرجع السابق ، ص ٧٧ — ٧٨ ، موريس سبان ، المرجع السابق ، ص ٣٠٩

— Kazmierz Grzybowski, Soviet Public International Law Doctrines and Diplomatic Practice, A. W. Sijthoff, Leden, 1970. PP. 837 — 838.

(٢) دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ١٢ — ١٣ .

(٣) أستفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٣١ — ٣٣ ، قارن بما قرره كازميرز ، المرجع السابق ، ص ٨٣٧ — ٨٣٨ من أن تعويضات الحرب ترتبط ارتباطا وثيقا بحق الاغتنام فى الحرب « the issue of reparation is Closely Connected to the right to war booty »

مماثلا للتعويض في القانون المدني ، بل كانت له صفة تعويضات الحرب التي تلتزم به حكومة في مواجهة حكومة أخرى (١) .

ونشير في هذا الشأن الى أن معاهدات السلام التي أنهت العالمية الاولى قد استبعدت ذكر مصطلح « غرامة الحرب » (٢) والتي كان يدفعها المهزوم للمنتصر كما حدث في الحروب الالمانية سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ الا أن تلك المعاهدة قد أبقت على مضمون هذه الغرامة ، كما سنرى فيما بعد .

وان كانت معاهدات السلام عقب الحرب الاولى لم تضع على المهزوم غرامات حربية ، الا أنها أيدت دعاوى المنتصرين بحجة قانونية مؤداها أن ألمانيا المعتدية وحلفاءها ملتزمين باصلاح الاضرار والتلفيات التي سببتها أعمالهم ويصفة عامة نتيجة الحرب التي أثاروها وأصابها الدول المعتدى عليها ورعاياها (٣) .

ونجد هذه الانواع المختلفة من الاضرار والتلفيات محددة في معاهدات السلام بعد الحرب الاولى ، في القسم الذي يتعلق بتعويضات الحرب .

(١) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٣٤ — ٣٥ .

(٢) Indemnity of war

(٣) نلاحظ أن هناك استعمالا آخر لمصطلح « تعويضات الحرب » نجده في تقسيم الحروب الى حروب عادلة وأخرى غير عادلة ، « وقبل أن تبدأ الحرب كان على الأمير المهاجم أن يلفت انتباه الدولة المواجهة لوجود سبب عادل للحرب ، وأن عليها أن تدفع تعويضات عادلة فإذا قبلت دفع تلك التعويضات فان الأمير يجب أن يتخلى عن الحرب والا كانت حربا غير عادلة » ، وقد كان يطلق على تلك التعويضات مصطلح « Reparation » وعلى ذلك فقد كان هذا المصطلح يتعلق باصلاح اضرار سابقة على الحرب وليس نتيجة عنها .

راجع ، فرانسينيكو سواريز ، المرجع السابق ، ص ٣٥ — ٣٦ .

وفي معاهدة تريانون نجد أن القسم رقم ٨ الخاص بهذا الموضوع ،
يؤسس تلك التعويضات على المسؤولية التضامنية والمتعددة عن الحرب ،
ويحمل الحكومة المجرية المسؤولية عن كل التلفيات والاضرار التي
أصابت الحلفاء ورعاياهم نتيجة الحرب التي فرضت عليهم من النمسا
والجر وحلفائها (١) .

وقد جعلت معاهدة تريانون كل الدعاوى الخاصة بالتعويض التي
أمكن اقامتها نتيجة مباشرة للحرب ، بما في ذلك الدعاوى عن الاضرار
التي تعرضت لها الممتلكات الخاصة أيا كانت ضمن المجموع الكلي
لتعويضات الحرب (٢) ، ويجب أن تحل المسائل المتعلقة بتلك الدعاوى بين
الحكومات وبعضها مباشرة ضمن مجال التعويض الحربى الشامل ، بينما
اعتبرت أن الدعاوى التي تهدف الى التعويض عن التلفيات التي نتجت
عن الاجراءات الحربية الاستثنائية أو اجراءات نزع الممتلكات والحقوق
والمصالح الخاصة برعايا الحلفاء لا تتعلق بمجال التعويض الحربى
الشامل حيث بحثت هذه الاخيرة في معاهدة تريانون في جزء منفصل تماما
تحت عنوان « الممتلكات والحقوق والمصالح » (٣) ليس له علاقة بموضوع
تعويضات الحرب وينظر اليها باعتبارها فئة مختلفة تماما عن تلك
التعويضات .

كما أن المسؤولية عن الاضرار المحدودة أو العامة للحرب ، هي
بطبيعة الأمر تختلف تماما عن المسؤولية القانونية عن الاعمال غير
المشروعة ، أو عن الاضرار المتعلقة بمخالفة قوانين الحرب ، وعلى سبيل
المثال فان التدمير الناتج عن القصف المشروع للاهداف العسكرية ، مهما
سبب من أضرار ، يعد من طبيعة الاضرار العادية للحرب ، ولا يرتب أية
مسؤولية الا فيما يتقرر اتفاقيا .

(١) المادة ١٦١ من معاهدة تريانون .

(٢) استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٣٥ — ٣٦ .

(٣) Property Rights and Interests

ولكن اذا كان القصف غير مشروع ، كما لو كان موجها الى سفينة طبية على سبيل المثال أو مدرسة أطفال ، فان مسئولية المحارب في هذه الحالة تقوم تطبيقا للمبادئ العامة في المسئولية الدولية .

ولقد كانت نصوص التعويضات الحربية في معاهدات السلام تقرر التعويض على أساس مبلغ اجمالي يدفعه المهزوم للمنتصر — كغرامة حربية (١) .

واذا أردنا أن نأصل موقف الحلفاء في الالتزام بإعادة الحال الى ما كان عليه والالتزام برد الممتلكات وفقا لمبدأ الاسترداد ، فقد كان يمكننا أن نعتمد على مبدأ روسو الذي يقرر حماية الممتلكات الخاصة وحصانتها في الحرب لولا أن الحلفاء قد قرروا مشروعية الاجراءات التي اتخذوها في مواجهة ممتلكات المهزومين ، وقد بنوا مشروعية التزام المهزومين من جانب واحد برد الممتلكات التي انتزعوها استنادا الى مسئوليتهم العامة عن الحرب ولم يعتمدوا في موقفهم على مبدأ روسو (٢) .

وعلى أى حال ، فاننا نجد في معاهدة تريافون ، أن كلا من تعويضات الحرب واستعادة الممتلكات والحقوق والمصالح ، التزامان من فئتين مختلفتين . فقد عالجت تلك الاتفاقية مسألة التعويضات العامة للحرب والتي يدخل في حملتها التعويض عن التلفيات والاضرار التي أصابت الممتلكات الخاصة في جزء منفصل تماما عن إعادة الحال الى ما كان عليه بالنسبة للممتلكات التي تأثرت باجراءات الحرب (٣) .

(١) G. G. Fitzmaurice, the Juridical Clauses of the Peace Treaties R. D. C. 1948 — 2, PP. 324 — 325.

(٢) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٣ .

وعلى سبيل المثال فان الحكومة المجرية تلتزم في مجال التعويضات العامة للحرب التي لها صفة الغرامة الحربية ، وبالنسبة للتعويض عن السفن الحربية وقوارب الصيد التي أتلقت أو دمرت نتيجة للحرب ، ووفقا للمادة ١٦١ من معاهدة تريانون « أن تتخلى للحكومات المتحالفة عن ملكية كل السفن التجارية وقوارب الصيد التابعة لرعايا المجر » (١) وأن تتخلى عن نسبة من الاسطول النهري تزيد عن كمية الاضرار المذكورة .

وأكثر من ذلك فان الحكومة المجرية كانت ملتزمة بان تستبدل الحيوانات والسكك الحديدية والمعدات والادوات وما يشبهها ذات الصفة التجارية التي يتم ضبطها أو استهلاكها أو تدميرها بمعرفة المجر ، أو دمرت نتيجة للعمليات الحربية مباشرة . . . بحيوانات وأدوات أخرى من نفس الطبيعة (٣) وعلى ذلك فهذه الاشياء تعتبر تعويضات حربية عامة لها صفة الغرامة الحربية في حين أن هذه الاموال لو كانت تعرضت لتأثير اجراءات حربية استثنائية فقد كان الواجب معالجة ذلك في مجال « اعادة الحال الى ما كان عليه » .

(١) ملحق ٣ فقرة أولى .
(٢) ملحق ٣ فقرة ٥ .
(٣) ملحق ٤ فقرة ٢ .

المبحث الثالث

مفهوم الاسترداد Restitution عقب الحرب العالمية الاولى *

بعد أن أستعرضنا في المبحث السابق تحديد مفهوم كل من اعادة الحال الى ما كان عليه ، وتعويضات الحرب ، وتبين لنا أن المصطلح الاول يعنى معالجة الآثار التي تترتب على الاجراءات التمييزية التي تتخذ قبل الممتلكات والحقوق والمصالح بينما تعنى تعويضات الحرب ، معالجة كافة الاضرار المترتبة على الحرب ، سواء في ذلك الاضرار العامة أو الخاصة والتي تقوم على المسؤولية العامة عن الحرب ، فاننا نحاول في هذا البحث بيان المقصود بالاسترداد في القانون الدولي عقب الحرب العالمية الاولى (١) ، ونتتبع تطور مفهوم هذا المصطلح .

(*) راجع ، Ernest J. Schuster, the Peace Treaty in its Effects on Private Property, B.Y.B., Vol,1, (1920 — 21) PP. 167 — 189.

— Andrew Martin. Private Property, Rights, and Interest in the Paris Peace Treaties, B. Y. B, 1947, PP. 273 — 300.

وكذلك استفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٣٧ — ٤٥ .

(١) نلاحظ أن مصطلح Restitution الذي نعنى به استرداد الممتلكات المنزوعة من الاقاليم المحتلة يستخدم في القضاء الدولي مرادفا لمصطلح restitutio in integrum الذي يعنى « اعادة الحال الى ما كان عليه » .

« Restitutio in integrum in the sense of restitution in Kind ».

كما يستخدم هذا المصطلح أيضا ، باعتباره معيارا لاصلاح الخطأ

« Restitution the Measure of Reparation. the notion of restitutio in Integrum is an essential Conception of any Court that attempts to Provide adequate reparation for a legal wrong ».

راجع في ذلك ، R. D. C. 1954, 1, Tome 85, 1955, P. 319.

المطلب الأول

الاسترداد بعد الحرب العالمية الأولى

نلاحظ في معاهدات السلام التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ، أن مصطلح الاسترداد (١) بمفهومه المبني على المخالفة الدولية المتمثلة في انتهاك النصوص الصريحة لمعاهدات لاهاي ، وعلى وجه الدقة ، المبني على انتزاع الممتلكات من الاقاليم المحتلة ، قد اختلط مع « اعادة الحال الى ما كان عليه » الذي كان مقصودا به معالجة الآثار المترتبة على الاجراءات التمييزية التي اتخذتها دول الاعداء خلال الحرب واعتبرها الحلفاء غير مشروعة وطلبوا بالغاءها ، بينما أن الاجراءات المماثلة التي اتخذوها قبل ممتلكات الاعداء وحقوقهم ومصالحهم ، اعتبروها مشروعة واحتفظوا بها استنادا الى مسؤولية الاعداء عن تلك الحرب (٢) .

ويمكننا بتحليل نصوص معاهدات السلام عقب الحرب الأولى أن نصل الى التفرقة بين « اعادة الحال الى ما كان عليه » الذي عبرت عنه تلك المعاهدات باللفظ الانجليزي Restoration والاسترداد بالمعنى الفني ، الذي لا يعنى استعادة الحالة القانونية السابقة للحقوق ولكن اعادة المنقولات الى مكانها الاصلى وهو اقليم الدولة الذي نزعته منه تلك الممتلكات ، وفقا للمعنى العملى الاصلى للكلمة الفرنسية Restitution وان كان المصطلحان يتفقان في أنهما يتطلبان الاحلال الاقليمى واعادة الممتلكات المنزوعة .

Restitution in Kind

(١)

(٢) استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٣٧ — ٣٨ .

ونظرا لان معاهدات السلام عقب الحرب الاولى لم تكن قد بلورت بعد وبصفة كاملة مفهوم الاسترداد باعتباره مصطلحا قانونيا مستقلا بذاته (١) ، فقد عرضت تلك المعاهدات لاعادة الحال الى ما كان عليه ، مع رد الممتلكات المنزوعة ، تحت تسمية واحدة ، حيث ذكرت كل منهما باعتبارهما Restitutions الا أنها لم تعالج مسألة نزع الممتلكات تحت عنوان « الممتلكات والحقوق والمصالح » الذي يختص بمعالجة الآثار المترتبة على الاجراءات التمييزية ، ولكن تحت عنوان « تعويضات الحرب » ، والتي يختلف مفهومها عن مفهوم الاسترداد — كما أن تلك المعاهدات قد تناولت نزع الممتلكات بطريقة مختصرة ضمن أفعال التدمير والتلف التي اعتبرت ألمانيا وحلفاءها مسئولين عنها ، وعلى أساس التزام هذه الدول بصفة عامة بدفع تعويضات حرب (٢) .

ونلاحظ ، أن معاهدات السلام عقب الحرب الاولى • عندما ذكرت الممتلكات التي تخضع للاسترداد قد أوردت قائمة بتلك الممتلكات تضمنت الحيوانات والنقود ثم أعقبت ذلك بلفظ شامل « لكل أنواع الأشياء » (٣) .

(١) أوضحت المادة ١٦٨ من معاهدة تريانون تحت عنوان تعويضات الحرب ، أن استرداد النقود والحيوانات والأشياء المنقولة والسندات التي انتزعتها القوات المركزية (ألمانيا وحلفاؤها) من أقاليم دول الحلفاء بالمخالفة لقواعد القانون الدولي ثم ضبطتها أو صادرتها بالإضافة الى ذلك بطريقة غير مشروعة ولاغراضها الخاصة ، يجب أن يتم ذلك الاسترداد بطريقة متكافئة بين الحكومات . راجع أيضا المادة ٢٣٨ من معاهدة فرساي ، والمادة ١٨٤ من معاهدة سان جرمان ، أندرومارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٧٦ — ٢٧٧ .

(٢) المادتين ١٦٢ ، ١٦٨ من معاهدة تريانون والمواد المناظرة في معاهدات السلام الأخرى . ونلاحظ هنا أن معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية قد تجنبت هذا النقد حيث كان عنوان هذا الفصل هو « تعويضات الحرب والاسترداد » .

(٣) «objects of every nature» ونلاحظ أيضا هنا ان معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية قد استخدمت مصطلحا آخر هو «all Identifiable Property»

راجع في ذلك ، أندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٧٦ . حيث يقرر أن هذه المغايرة لا يعدو أثرها اختلاف الاسلوب اللغوي .

وبينما يوجد خلاف بين فقهاء الدول أطراف النزاع في الحرب العالمية الاولى ؛ حول مشروعية دعاوى التعويضات الحربية العامة التي فرضتها الدول المنتصرة على الدول المهزومة باعتبار أن الأخيرة مسئولة عن اثاره هذه الحرب ، الا أن ذلك الخلاف لا يقوم فيما يتعلق بوجوب استرداد الممتلكات المنزوعة ، حيث أن نزع الممتلكات يعد عملا منافيا لقوانين واعراف الحرب ، وفي عبارة أخرى فإنه من الواجب التفرقة بين الاسترداد وبين غرامات الحرب ، حتى وان كانت تلك المعاهدات قد عاملتهما بطريقة متشابهة (١) ♦

وقد نصت المادة ١٦٨ من معاهدة تريانون على الاسترداد الاصلى بأن قررت « التزام المجر باجراء الاسترداد وفقا للاجراءات التي تقرها لجنة تعويضات الحرب للنقود والاشياء والحيوانات التي تم نزعها أو مصادرتها ويتم التعرف عليها على اقليم المجر أو في حيازتها أو حيازة حلفائها ، وذلك بالاضافة الى مبالغ التعويض الواجب دفعها والموضحة فيما سبق » (٢) ♦

وتوضح هذه المادة بطريقة حاسمة أن الاسترداد ليس جزءا من تعويضات الحرب حيث أنه يجب أن يتم بالاضافة الى تلك التعويضات التي لها صفة الغرامة الحربية ، وقد انتصح ذلك أيضا من نص الفقرة

(١) أستفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .
(١) «In addition to the payments mentioned above Hungary shall effect, in accordance with the procedure laid down by The Reparation commission, restitution in cash taken away, seized or sequestrated, and also restitution, of animals, objects of every nature and securities taken away, sized or sequestrated in the cases in which it proves possible to identify them, on territory belonging to, or until the complete execution of the presesnt treaty in the possession of Hungary or her allies ».

استفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .
وراجع أيضا ، أندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧

الآخيرة من المادة ١٧٣ التي تقرر صراحة أن الاسترداد لا يعد جزءاً من تعويضات الحرب •• لأنه يجب أن يتم في كل حالة بالإضافة إلى تلك التعويضات ، فتنص على أنه لا يجب في أي حال أن تقيّد الممتلكات المستردة وفقاً للمادة ١٦٨ في حساب التعويضات الحربية المستحقة (١) •

أما عن النصوص الواردة في الملحق رقم ١ للمادة ١٦٢ من معاهدة تريانون والتي يمكن بمقتضاها مطالبة المجر بالتعويض عن ممتلكات الحلفاء أو رعاياهم التي نقلت أو أضررت أو دمرت نتيجة أعمال المجر وحلفائها على الأرض أو في البحر أو في الهواء أو دمرت مباشرة أثناء القتال أو في عمليات حربية ، ومع استثناء المواد الحربية « تلك النصوص لا يمكن اعتبارها مقررّة للاسترداد ولكنها من طبيعة تعويضات الحرب التي لها صفة الغرامة الحربية » (٢) •

الا أن هناك خلاف حول طبيعة الالتزام المقرر في ملاحق المادة ١٦١ من معاهدة تريانون (٣) والخاص باستبدال الأشياء التي دمرت أو استهلكت نتيجة للأعمال الحربية والتي يجب أن تطرح قيمتها من إجمالي تعويضات الحرب ، حيث يقرر استيفان فازرهيلي أن هذا الالتزام لا ينظر إليه باعتباره مقررّاً لإعادة الحال إلى ما كان عليه أو الاسترداد ، ولكن يجب النظر إلى الأشياء المسلمة وفقاً لهذا الالتزام على أن لها صفة الغرامة الحربية (٤) •

الا أن ، أندرو مارتين (٥) ، يقرر أن هذا الالتزام يعد التزاماً بالاسترداد النوعي *restitution in Kind* مقارنة بينه وبين الالتزام المقرر في معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية فيما يتعلق باسترداد الأشياء ذات القيمة الفنية الأثرية والتاريخية واسترداد الذهب النقدي من إيطاليا •

(١) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٤٠ •
(٢) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٤٠ •
(٣) راجع المواد المناظرة في معاهدات السلام الأخرى •
(٤) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٤٠ •
(٥) أندرو مارتين ، المرجع السابق ، ص ٢٦٧ ، وراجع أيضاً الملحق رقم ٤ جزء ٨ قسم ١ للمادة الثانية من معاهدة فرساي •

وئحن لا نؤيد اعتبار هذا الالتزام من طبيعة تعويضات الحرب نظرا للصفة الشاملة التي جاء بها النص والتي نجدها في نصوص الاسترداد ، حيث ورد أنه « بالنسبة لكل الممتلكات مهما كان موقعها ، والتابعة لاي من دول الحلفاء أو مواطنيها ، فيما عدا الاعمال والمواد البحرية أو الحربية ، التي نقلت أو ضبطت * » كما أن حساب هذه الممتلكات المستبدلة ضمن تعويضات الحرب لا يدل على أنها من طبيعة واحدة . نظرا لان تلك التعويضات تشمل كافة الاضرار المترتبة على الحرب بما في ذلك ما أصاب الممتلكات الخاصة .

ونلاحظ هنا أيضا ، أن معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الاولى ، عندما نظمت الاسترداد ، لم تقرر تتبع الممتلكات موضع الاسترداد خارج اقاليم الدول المستولة أو حلفائها ، وعلى عكس ما قررته معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية ، من وجوب استرداد الممتلكات المنزوعة أينما كانت ، وسواء في ذلك اقاليم الاعداء أم حلفائهم أم اقاليم الدول المحايدة (١) .

كما أن نصوص الاسترداد في معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الاولى وان كانت لم تشر الى حماية الحائز حسن النية الذي توجد لديه الممتلكات موضع الاسترداد ، فهي أيضا لم تقرر بصفة جازمة استبعاد تلك الحماية كما فعلت نصوص الاسترداد عقب الحرب الثانية ، حيث أشارت الى وجوب اجراء الاسترداد « دون النظر الى أى تصرف تالى تم به للحائز الحالى اكتساب تلك الممتلكات » (٢) .

هذا وتتلخص القواعد الاساسية التي تحكم الاسترداد وفقا لمعاهدات السلام عقب الحرب الاولى ، فيما يلي (٣) .

-
- (١) أندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٧٥ - ٧٧٦ .
 - (٢) تلاحظ في معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية أنها تغض النظر عن أى تصرف تالى subsequent transaction لنزع الممتلكات ، راجع ، أندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .
 - (٣) أ. د. محمد طلعت الغنيمى ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ ، استفان فازرهيلي المرجع السابق ، ص ٤٤ - ٤٥ .

- ١ — يجب اجراء الاسترداد عينا •
- ٢ — يجب أن تكتشف الاشياء المطلوب استردادها ويتم التعرف عليها على اقليم الدولة التي انتزعتها أو أقاليم حلفائها •
- ٣ — يجب أن تتم اعادة الممتلكات للدولة المضرورة وليس للفرد المالك •

ولم تضع معاهدات السلام عقب الحرب الاولى مزيدا من القواعد التفصيلية للاسترداد اذ قررت المادة ١٦٨ من معاهدة تريانون (١) ، أن الاسترداد يجب أن يتم وفقا للاجراءات المقررة بمعرفة لجنة تعويضات الحرب •

وعلى عكس ما هو مقرر في اعادة الحال الى ما كان عليه ، فلم يكن مطلوبا في الاسترداد ، اثبات الملكية في الممتلكات المطلوب استردادها فيكفي اثبات مجرد نزعها من اقليم احدى الدول المتحالفة ، اذ أن الممتلكات يجب أن تعاد اقليميا للدولة المعنية ، ويجب على الدولة طالبة الاسترداد اعطاء المعلومات اللازمة للتعرف على تلك الممتلكات (٢) •

وقد قررت نصوص الاسترداد في معاهدات السلام عقب الحرب العالمية لمصلحة الدول المتحالفة فقط ، فلا تستفيد منها الدول المهزومة ولا الدول المحايدة ، كما لم تتضمن تلك المعاهدات ما يفيد التزام الحائز حسن النية باعادة الممتلكات المنزوعة ، كما سبق أن ذكرنا ، وهي أيضا لم تنص على تعاون المسؤولين في الدول التي يقع عليها هذا الالتزام في البحث عن تلك الممتلكات (٣) •

(١) راجع أيضا ، المواد ٢٣٨ من معاهدة فرساي ، ١٨٤ من معاهدة سان جرمان •

(٢) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٤٥ •

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٥ ، راجع أيضا ، شوستر ، المرجع السابق ، ص ١٨٩ ، حيث يتساءل . هل شكلت القواعد الواردة في معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الاولى سابقة تحتذى ، فيما يتعلق بالممتلكات الخاصة •

غياب التبادلية (١) :

لم تقرر معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الاولى مبدأ المعاملة بالمثل (التبادلية — المقابلة) فيما يتعلق بالاسترداد أو إعادة الحال الى ما كان عليه ، الا أن هناك استثناءات نصت عليها معاهدة تريانون فيما يتعلق بأنواع محددة من الاسترداد (٢) وفي هذه الحالات لم يكن الامر متعلقا بإعادة ممتلكات نزعت من الاقاليم المحتلة خلال الحرب بمعرفة قوات أجنبية بقدر ما هو متعلق ، بتقسيم مجموعات من الاموال والوثائق الخاصة بالدول المعنية كانت محفوظة لوقت طويل وبطريقة غير مشروعة في أماكن ليست تابعة لها .

وفي رأينا أنه لم يكن هناك ما يبرر غياب التبادلية بالنسبة لحق الاسترداد ، حيث أن أساس هذا الحق هو المخالفة الدولية ، وليس المسؤولية عن الحرب ، فاذا استبعدنا المسؤولية عن مخالفة وانتهاك قواعد لاهاي ، فان المسؤولية عن نزع الممتلكات واجراء الاسترداد تقع على كلا الطرفين ، وعلى الاقل لا يمكن اعفاء أى من الطرفين من هذه المسؤولية بطريقة قانونية ، اذا كانا قد تبادلا هذه الاعمال خلال الحرب .

=
«whether the treatment of private property of Individuals After the conclusion of peace in the manner exemplified . a precedent which ought to be adhered to in the future ».

ولا شك في أن اجابة هذا السؤال قد جاءت بالإيجاب في معاهدات ما بعد الحرب الثانية .

(١) أ. د. محمد طلعت الغنيمي المرجع السابق ، ص ١٠٦ ، استقنان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٢) م ١٧٨ التى تنص على استرداد المجر للسجلات والوثائق والموارد التى يرجع تاريخها الى فترة لا تزيد عن ٢٠ عاما والتى لها تعلق مباشر بتاريخ أو ادارة الاقليم المجرى . والمادة ١٧٧ المتعلقة بالتراث الفكرى .

المطلب الثاني

رأى الفقه في الاسترداد وتعويضات الحرب

بعد الحرب العالمية الاولى

لقد عالج كل من الفقهاء الالمان كاوفمان Erich Kaufman سنة ١٩٤٩ وشمولر Schmoller وماير Maier وتوبلر Tobler (١) ، الفارق بين تعويضات الحرب والاسترداد بقصد ايضاح معنى الاسترداد ، الا أن هذه الاعمال الفقهية لم تنجح في كشف الغموض الذى يحيط به ويتسميته اللغوية ، ويبدو أنهم يخلطون بين كل من « الاسترداد العام » (٢) • أو تعويضات الحرب في معاهدات السلام وبين اعادة الحال الى ما كان عليه وبين استرداد الممتلكات المنزوعة ، وترتيا على أن مصطلح الاسترداد العام « الذى استخدمه الفقهاء أنزيلونى وليست » *uszu* واوبنهايم باعتباره جزاءا على المخالفة الدولية ، قد استخدمته أيضا معاهدات السلام مماثلا لمصطلح تعويضات الحرب ، وأن اعادة الحال الى ما كان عليه في القانون الدولى هو الصيغة الأكثر شيوعا للاسترداد العام • وأن مصطلح الاسترداد قد ورد احيانا في كتاباتهم مماثلا لتعويضات الحرب واعتمادا على النص الفرنسى لمعاهدات السلام ، فقد اعتبر الفقهاء الالمان شمولر وتوبلر وكاوفمان ، أن إلغاء الاجراءات التمييزية يعد استردادا وجزءا من تعويضات الحرب في نفس الوقت •

وفي تحليل الفقهاء الالمان الاربعة لعملية اعادة قوارب الملاحاة الداخلية التى نقلت حيازتها بمجرد اندلاع الحرب من أيدي القوات

(١) راجع ، أ. د. محمد طلعت الغنيمى ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ — ١٠٧ ، استفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٤١ — ٤٤ .

(٢) General Wiedergutmachung

المتحالفة الى ألمانيا والمجر (١) ، والمماثلة في رأيهم لتعويضات الحرب ، قد تم تكييفها على أنها استرداد بالمعنى الفني رغم افتقاد تلك العملية لواقعة « انتزاع الممتلكات » التي يجب أن تكون نتيجة مخالفة دولية والتي يعد وجودها شرطا أساسا للاسترداد بالمعنى الفني •

وعلى وجه الخصوص ، يقرر كاوفمان ، أن استبدال البضائع التي انتزعت من الاقاليم المحتلة ببضائع مماثلة — أو حيوانات — يعد احدى صور تعويضات الحرب (٢) •

وبطبيعة الامر ، فان استعادة كل الممتلكات التي انتزعت بمعرفة قوات الاعداء بالمخالفة لاتفاقيات لاهاي من الاقاليم التي احتلوها ، يجب معاملتها وفقا لمعاهدات السلام عقب الحرب العالمية الاولى باعتبارها استرداداً •

وكما رأينا في الباب الاول من هذه الدراسة ، أن المادة ٥٣ من اتفاقية لاهاي الرابعة تقرر أنه يجب عند نهاية الحرب استرداد كل الممتلكات التي ضبطت أو صودرت بطريقة قانونية بمعرفة الاعداء خلال الاعمال الحربية •

وعلى ذلك فما هو الفارق بين الاسترداد وتعويضات الحرب في رأى الفقهاء الالمان بعد الحرب الاولى ؟

(١) الموضحة في الفقرة السادسة من الملحق الثالث للمادة ٢٤٢ من معاهدة فرساي ، وكذلك الفقرة الخامسة من الملحق الثالث ، الجزء الثامن في معاهدة تريانون •

(٢) يقرر استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى ، أن كاوفمان — الذى أراد أن يضع نظرية تخدم المصالح الالمانية — قد ذهب الى أن تعويض الحرب يتحقق عن طريق الوفاء بسلع تؤثر في الاقتصاد القومى للدولة بينما الاسترداد يعنى رد الاموال التي انتزعت بعينها وذاتها ، ولعل السقطة التي هوى فيها كاوفمان هو المعيار الذى اقترحه لتحديد مسئولية الدولة التي انتزعت الاموال ، فهو يترك هذا المعيار للقانون الوطنى يحدده طبقا لاحكام القانون المدنى المحلى ، انظر ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ •

يبرز الفارق بين الاسترداد وتعويضات الحرب في رأى الفقهاء
الالمان من النواحي الآتية (١) :

— أن تعويضات الحرب تعتبر ديناً على الدولة المهزومة يتم
الوفاء به بتسليم بضائع وأموال تخرج من ذمتها المالية
وكيانها الاقتصادي .

— وبينما ينظر كل من شمولر وتوبلر وماير للاسترداد على أنه
عملية تتم أعمالاً للقانون المدنى فى العلاقات الدولية ، فهو
فى رأيهم عملية إعادة لممتلكات لم تخرج أصلاً من ملكية
صاحبها وفقاً للقانون المدنى ، فاننا نجد كاوفمان يعتبر أن
نزع الممتلكات يعد مخالفاً للقانون الدولى ، لذا فان الممتلكات
الأجنبية المنزوعة لا تعتبر جزءاً من اقتصاد الدولة الألمانية فى
رأيهم جميعاً .

ونلاحظ أن هذا الرأى يدافع عن مصالح معينة لألمانيا ، اذ يترتب
عليه أن تنازل المالك عن الممتلكات المطلوب استردادها أو تواجده على
الأقليم الألمانى يعفى ألمانيا من واجب إعادة تلك الممتلكات ويساعد على
بقائها بألمانيا .

ونلاحظ أن الاسترداد فى معاهدات السلام عقب الحرب الأولى ، وكما
يعد مقبولا لدى كاوفمان ، مازال مختلطاً مع إعادة الحال الى ما كان عليه
بل وأكثر من ذلك مع تعويضات الحرب المبنية على المسئولية العامة عن
الحرب ، ويعنى الاسترداد فى تلك المعاهدات مجرد إعادة الأشياء
المنزوعة بالمخالفة للقانون الدولى من الأقاليم المحتلة أو المصادرة أو
المضبوطة هناك ، وأن الفارق بين تعويضات الحرب والاسترداد يتلخص فى
أن أساس تعويضات الحرب هو المسئولية العامة عن الحرب وهدفها
تقرير تعويض عن الأضرار التى سببتها ، بينما الأساس القانونى
للاسترداد هو انتهاك قواعد الحرب وهدفه إعادة الممتلكات المنزوعة
بذاتها وبغض النظر عن المسئولية العامة عن الحرب .

(١). استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٤٢ — ٤٣ .

وهذا الاسترداد يختلف كلية عن اعادة الحال الى ما كان عليه ، وعن التعويض بصفة عامة الذى يعد جزاءا على المخالفة العامة للقانون الدولى ، وأساسه المخالفة الدولية وغرضه « اعادة وضع » (١) الممتلكات المنزوعة بطريقة مخالفة للقانون الدولى •

ولا تتضمن النصوص المتعلقة بالاسترداد العينى للممتلكات المنزوعة بمعرفة الالمان وحلفائهم فى الحرب الاولى ، تخويل المنتصرين سوى حق الاعادة البسيطة للممتلكات ، أو فى عبارة أخرى التعويض الحربى العادى عن المخالفة الدولية التى وقعت •

وكما يقرر استيفان فازرهيلى فان الاسترداد باعتباره مصطلحا قانونيا محددًا قد بدأ يأخذ وجوده المستقل مع عقد اتفاقيات السلام عقب الحرب الاولى ، ويكون موضوعا لقواعد مختلفة عن تلك التى تحكم اعادة الحال الى ما كان عليه فى القانون الدولى (٢) •

Replacement (١)

«According to what has been said above restitution (٢)
as a specific legal institution began all the same its
independent existence with the conclusion of the
peace Treaties around Paris, subjected to reules diffe-
rent from those governing general in integrum restitutio
of International law.

المرجع السابق ، ص ٤٤ •

الفصل الثالث

الاسترداد بعد الحرب العالمية الثانية *

تقسيم

نتناول في هذا الفصل دراسة مفهوم الاسترداد بعد الحرب العالمية الثانية في ثلاثة مباحث .

- المبحث الاول بعنوان مفهوم الاسترداد في الحرب العالمية الثانية .
- المبحث الثانى بعنوان اعادة الحال الى ما كان عليه في معاهدات السلام عقد الحرب العالمية الثانية .

(*) راجع ، أ. د. محمد طلعت الغنيمى ، دعوى الاسترداد فى القانون الدولى ، مرجع سابق ، ص ٩٨ — ١١٤ ،

— استفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٢٩ — ٧٦ ،
وليم بيشوب ، المرجع السابق ص ٩٨٨ — ٩٩٠ .

— ماكثير ، المرجع السابق ، ص ٣٣٥ ، ٤١٧ — ٤١٨ ،
دانيال انجيل ، المرجع السابق ص ١٩ ، ٣٢ — ٣٦ .

- ANDREW MARTIN, The Treatment of Enemy Property under the peace Treaties of 1947. G. S. 1962., Private property, Rights and Interests in the Paris peace treaties. B. Y. B. 1947, PP. 273—300.
- J. G. CASTEL, INTERNATIONAL Law chiefly As Interpreted in Canda, 1956, P. 1197.
- Paul Guggenhiem, Traité de droit International Public, Tome 2 Genevé, 1953 — 1954, PP. 486 — 488.
- Marjorie Whiteman, Digest of International Law, Vol, 8, the department of state publication, wash-iaton, D. C. 1966. P. 1013.
- E. A. S. B. Brooks, Registration of International Claims under the foreign Compansation Act 1950. G. S. 1958 — 1959, Vol, 44, P. 193.
- G. C. Christie, what constitutes a taking of Prperty under International law B.Y.B.1962,Vol.38,PP.324 — 327.

المبحث الثالث بعنوان الاسترداد النوعي •

-
- Norman Bentwich, International Aspects of Restitution and Compensation for Victims of the Nazis, B. Y. B. 1955 — 1956. PP. 206 — 207, 213 — 214.
- L. H. Woolsey, the forced Transfer of property in occupied territories, AM. J. I. L, Vol, 37. 282—283.
- G. G. Fitzmaurice, The Juridical clauses of the peace Treaties, R. D. C. 1948 — 2. P. 259.

المبحث الاول مفهوم الاسترداد بعد الحرب العالمية الثانية

المطلب الاول رأى الفقه فى الاسترداد

فى سياق معالجة فقهاء القانون الدولى لمعاهدات السلام التى أعقبت الحرب العالمية الثانية لوحظ أن بعضا منهم لا يقيم أية تفرقة بين إعادة الحال الى ما كان عليه وبين الاسترداد فيجعلون منهما مدركا واحدا ، وبالتالي لم يرتبوا أية نتائج على اختلاف هذين المصطلحين ، ومن هؤلاء الفقهاء مارسيل سيير Marcel Sibert (١) وجوجنهايم Guggenheim (٢) وقد ساعد على ذلك أن النص الفرنسى لمعاهدة السلام قد استخدم مصطلحا واحدا يشمل النوعين معا ، فى حين أن النصين الانجليزى والروس لتلك المعاهدات قد استعمل اصطلاح استعادة Restoration وإعادة retuering فى كل موضع حيث يستخدم النص الفرنسى مصطلح Restitution للتعبير عن إعادة الحال الى ما كان عليه (٣) .

وعلى نفس المنوال فاننا نجد المادة ٢٧ من معاهدة السلام مع المجر (٤) • تتحدث — حسب نصها الانجليزى — عن استعادة الممتلكات والحقوق والمصالح للأشخاص الذين عانوا اضطهادا بالنسبة لاصلهم العرقى أو ديانتهم (٥) •

(١) Marcel Sibert, Traité De Droit International Public, (١) Ledroit De la paix, Tome premier, Paris, — librairie Dalloz, 1951, P. 232.

(٢) جوجنهايم ، المرجع السابق ، ص ٤٨٦ — ٤٨٨ .

(٣) استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٤٨ — ٤٩ .

(٤) كذلك المادة ٢٥ من معاهدة السلام مع رومانيا والمواد المناظرة فى معاهدات السلام الأخرى .

(٥) راجع النص الفرنسى ومنه « La Hongarié prend l'engagement de restituer lesdits biens de rétablir les dits droits et intérêts légaux ».

وكما يقرر استيفان فارز هيلر فإن معاهدة السلام مع المجر قد اقامت التفرقة بين اعادة الحال الى ما كان عليه والاسترداد حيث اوردت كلا المصطلحين معا في وقت واحد ، فاستخدمت لفظ *restoration* ولفظ *restitution* في المادة ٣٠ من المعاهدة المذكورة للدلالة على ما اوضحته في الفقرة الاولى من استعادة الممتلكات المجرية التي كانت في المانيا خاضعة للاجراءات التي طبقها الحلفاء على ممتلكات الاعداء ، وعلى ما اوضحته الفقرة الثانية من استرداد الممتلكات التي كانت قد نزعَت بالقوة أو الاكراه من المجر بمعرفة السلطات أو القوات المسلحة الالمانية . وعلى ذلك فان الاسترداد كما تبلور خلال وبعد الحرب الثانية كان يقصد به اعادة الممتلكات التي نزعَت خطأ بالمخالفة لقواعد القانون الدولي من اقليم محتل احتلالا مؤقتا بمعرفة العدو ، وهذا هو الاسترداد بالمعنى الفني (١) .

ومن ناحية أخرى فان ابطال الاجراءات التمييزية التي كانت متخذة قبل الممتلكات والحقوق والمصالح الواقعة في اقاليم المحاربين واستعادتها بحالة جيدة كاملة للأشخاص المستقيين لذلك ، هو « اعادة الحال الى ما كان عليه » ولا يعد عدم المشروعية السابق شرطا أوليا له ، ويعبر عنه باللفظ الانجليزي *Restoration*

ونظرا للضالة النسبية لحالات نزع الملكية في الحرب الاولى فان التعبير عن المفهومين معا بمصطلح واحد في اللغة الفرنسية *restitution* لم يسبب أية متاعب ملموسة ، أما في الحرب الثانية حيث تعددت حالات

(١) «*Restitution*» as a legal concept taken in the technical sense is in the International legal terminology developed during and after world warll, reserved for the designation of the returning (in German : *Zwrückerstattung*, *Rücklieferung*) of property wrongfully removed, in violati n of the rules of International law from a territory occupied by the enemy,, »

نزاع الملكية ووصلت أساليب الحرب الألمانية الى درجة خطيرة من مخالفة القواعد المنظمة للحرب ، بعمليات السلب والنهب المنظم للأقاليم المحتلة ، مما أوجد قدرا من التضارب ، حيث أن الأساس القانوني والمعايير والآثار الخاصة بالاسترداد تختلف عن تلك الخاصة بإعادة الحال الى ما كان عليه .

اما عن الفارق بين الاسترداد وتعويضات الحرب ، فقد ظهر اتجاهان في هذا الموضوع ، اتجاه عام في دول الحلفاء واتجاه آخر للفقهاء الألمان ، ويتفق الاتجاهان على أن أساس تعويضات الحرب هو المسؤولية العامة عن الحرب ، أما بالنسبة لاساس الاسترداد ، فيقرر أصحاب الاتجاه الاول ان الاسترداد يقوم على المخالفة الدولية المتمثلة في نزاع الممتلكات بالقوة أو الاكراه من الاقاليم المحتلة ، كما يقوم على حماية الاقتصاد الوطنى في الاقليم المحتل أى أنه يقوم على مبدأ الإقليمية .

لذا فان الدولة المضرورة هي التى تطالب به بقصد إعادة الممتلكات الى الاقليم الذى نزعته منه وليس الهدف من الاسترداد إعادة الممتلكات الى مالكيها بل حماية اقتصاد الدولة المضرورة (١) .

الا أن الفقهاء الألمان يدفعهم الى ذلك رغبة المحافظة على المصالح الألمانية المتمثلة في الإبقاء على تلك الممتلكات فى ألمانيا ، يقررون أن الاسترداد يقوم على حماية حق الملكية الخاصة ، فإذا ما كان المالك موجودا على الاقليم الألماني والممتلكات فى حيازته ، فلا يمكن وفقا لوجهة نظرهم تسليم تلك الممتلكات بموجب حق الاسترداد الى الدولة الطالبة .

وفى بعض أحكام التحكيم نجد أن الفارق بين الاسترداد وتعويضات الحرب يتمثل فى أن الاسترداد يقوم على استمرار حق الملكية ، بينما

(١) أ. د. محمد طلعت الغنيمى ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

تقوم تعويضات الحرب على أساس المسؤولية العامة عن الحرب (١) مما يؤيد وجهة نظر الفقهاء الألمان ، إلا أن الفقيه الانجليزى مارتن

(١) راجع ، 475. — 474 I. L. R. Vol, 29, 1966. حيث قضية التحكيم بين ايطاليا وحكومة ألمانيا — أمام محكمة التحكيم فى الممتلكات والحقوق والمصالح فى ألمانيا — الفرقة الثانية (Sauser - Hall's Chwandt, Sperduti)

فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٩ ،
وتتلخص وقائع القضية أنه فى الفاتح من ديسمبر سنة ١٩٥٦ قدم المدعى الى لجنة التحكيم دعوى ضد جمهورية ألمانيا بقصد الحصول على مبلغ ٣٤٢٠ مارك المائى كتعويض عن عشرة آلاف كيلو جرام من المعادن كانت القوات المسلحة الألمانية قد نزعتها من ايطاليا بعد ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ولم يتم اعادتها وفقا للمادة ٥ من القسم الخامس لاتفاقية حل المسائل الناتجة عن الحرب والاحتلال الموقعة فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤ (Convention on the Settlement of Matters Arising out of the war and occupation, 1952 — 1954)
وفى مسألة التفرقة بين الاسترداد (external restitution) وتعويضات الحرب (reparations) قررت المحكمة ، أن الحق فى الاسترداد على الرغم من أنه يقوم على أساس من القانون الدولى ، فهو يقوم على استمرار حق الملكية الخاص للرعايا أو المقيمين فى الأقاليم المحتلة الذين حرّموا من ممتلكاتهم رغما عنهم فى الظروف المقررة فى المادة ٣ من القسم الخامس من الاتفاقية ، ولهذا فإن من حق الشخص الذى جرد من ممتلكاته خلال احتلال الأقليم ، أو خلفائه ، تقديم دعوى استرداد أمام المحاكم الألمانية حتى ٨ مايو سنة ١٩٥٦ . . وأن الاسترداد يعطى الحق فى استلام الممتلكات المتعرف عليها عينا ، ولا تدخل قيمتها فى تعويضات الحرب ، وأن الهدف من تعويضات الحرب هو اصلاح الأضرار الاقتصادية العامة التى أصابت الدولة بسبب الحرب ، وهى تقدر نقدا ولا تقدم عينا بصفة عامة .
وللإسترداد والتعويض صفة مشتركة فى انهما إجراءان يعالجان الأثر المترتب على خطأ دولى بتقديم تعويض عادل للطرف المضرور يتكافأ مع الضرر الذى أصابه ، ولا يمكن انكار أن الفصل بينهما ليس سهلا بصفة دائمة ، وهو يعتمد غالبا على الاتفاقات الدبلوماسية بين المنتصر والمهزوم ، ويفرض فيها المنتصرون الالتزام بتقديم التعويض اللازم .
ولكننا نرى أن ذلك الحكم إنما يخلط بين الاسترداد واعادة الحال الى ما كان عليه حيث أن الأخير هو الذى يقوم على استمرار حق الملكية ولكن الاسترداد إنما يقوم على مبدأ الإقليمية ومبدأ القانون العام كما سنرى تفصيلا فيما بعد .

Marten (١) وعلى عكس ما يفيد الحكم السابق يقرر أن هناك رابطة عضوية بين تعويضات الحرب والاسترداد وإعادة الحال الى ما كان عليه ، مقررًا أن الغموض الذي يشوب تلك العلاقة مرجعه الى فنون الصياغة في معاهدات السلام سنة ١٩١٩ ، سنة ١٩٤٧ ، التي تطلبت وضع النصوص المتعلقة بتلك الموضوعات في مجموعات منفصلة ، مما دعى الى وجهة نظر خاطئة مؤداها أن الممتلكات الخاصة والحقوق والمصالح (بخلاف الممتلكات المسلوبة) ليست داخلية مباشرة ضمن تعويضات الحرب . . وأن تعويضات الحرب ما هي الا مجرد طريقة واحدة (شاملة) لتعويض الخسارة أو التلف الذي أصاب — فيما أصاب — الممتلكات الخاصة ، وأن الاسترداد وإعادة الحال الى ما كان عليه ، والتعويض النقدي ، هي طرق أخرى في نفس المجال ويضيف مارتن بأنه على عكس ذلك ، فإن ما تدفعه أو تسلمه حكومات العدو ليس هو الطريقة الوحيدة التي يتم بها الوفاء بتعويضات الحرب بل يتم أيضا بما يقوم به المنتصرون دون تدخل من حكومات العدو — من ضبط واحتجاز للممتلكات الخاصة والحقوق والمصالح وأخيرا ، فإن تعويضات الحرب للحلفاء ، لم تكن فقط تلك التعويضات المشروطة في معاهدات السلام ، بل يجب أيضا ملاحظة التعويضات النقدية التي كان على حكومات العدو أن تدفعها لرعاياها تعويضا عن عمليات الاستيلاء الجبرى على المأوى والخدمات ، وعن الضرر الذي أصاب غير المتحاربين الذي سببته قوات الحلفاء .

ولا شك في أن هذا الرأي يغفل التفرقة القائمة بين الاسترداد وتعويضات الحرب وإعادة الحال الى ما كان عليه ، ويجعل منهم جميعا طرقا متشابهة لاستيفاء تعويضات الحرب .

وأرى أن الاخذ بذلك الرأي يفقد الاسترداد ذاتيته التي اكتسبها كمصطلح قانونى مستقل له خصائصه وكيانه وقوة الزامه ، حتى على

(١) Andrew Martin, Private Property, Rights and Interests in The Paris Peace Treaties. B. Y. B. 1947, P. 274.

الدول المحايدة التي لم تكن طرفا في تلك المعاهدات وهو ما نوضحه فيما
بعد •

أما عن الفارق بين تعويضات الحرب وإعادة الحال الى ما كان
عليه (١) ، وقد وضح لنا مما سبق أن أساس كل منهما يختلف عن الآخر ،
حيث أن أساس تعويضات الحرب هو المسؤولية العامة عن الحرب بينما
يقوم إعادة الحال الى ما كان عليه ، على معالجة آثار الاجراءات التمييزية
المتخذة قبل الممتلكات الخاصة ، كما بدأ ذلك الفارق أيضا في أن
التعويضات الحربية تدفع الدولة المضرورة ، بينما تسلم الممتلكات — التي
يتم إعادة الحال الى ما كان عليه بالنسبة لها — الى مالكيها الاصلى
فلا تدخل في الذمة المالية للدولة •

(١) أ. د. محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ ، استفان
فنازرهيلتي ، المرجع السابق ، ص ٤١ — ٤٢ •

المطلب الثاني

مفهوم الاسترداد في معاهدات سلام عام ١٩٤٧ (١)

أصدرت دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية ، اعلانا في ٥ يناير سنة ١٩٤٣ أكدت فيه عزمها على مناهضة الوسائل التي اتبعتها قوات المحور المتعلقة بالملكيات والحقوق والمصالح في الاقاليم المحتلة والخاضعة لسيطرتها ، وحذرت في ذلك الاعلان كل الاشخاص — خاصة في الدول المحايدة — من اكتساب تلك الملكيات (٢) .

وقد أصبح ذلك الاعلان جزءا من معاهدات السلام التي وقعت عقب الحرب العالمية الثانية — وذلك باستثناء المعاهدة التي وقعت مع فنلندا — حيث نصت تلك المعاهدات صراحة على التزام الدول الموقعة بالمبادئ الواردة بذلك الاعلان .

وينطبق الالتزام بالاسترداد على كل الملكيات التي يمكن التعرف عليها والتي كانت قد نزعت بالقوة أو الاكراه ، بمعرفة أى من قوات المحور، من اقليم أى من دول الأمم المتحدة ، بغض النظر عن أى تصرف تال تم للحائز الحالي اكتساب حيازة تلك الملكيات به . وينطبق هذا الالتزام في المقام الاول على الملكيات التي كانت ما تزال على اقليم العدو المعنى

(١) Official Documents Supplement to, AM. J. I. L. Vol, 42, 1948.

— Restitution of Identifiable Property to Victims of Nazi Oppression, Official Documents Supplement to AM. J. I. L, Vol, 44, 1950.

(٢) ١. د. محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ — ١٠٨ .
— وكذلك ، استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٧٨ — ٨٠ .
— دانيال انجيل ، المرجع السابق ، ص ٣٢ — ٣٣ .
— ل. هـ. وولس ، المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .
— وليم بيشوب ، المرجع السابق ، ص ٩٨٨ .
— جوجنهايم ، المرجع السابق ، ص ٧٨ — ٨٠ .

كما تنطبق مع ذلك على ممتلكات دول الأمم المتحدة الموجودة لدى طرف ثالث بمعرفة أشخاص خاضعين للسلطان القضائي لدولة العدو ، وعلى ذلك تلتزم حكومة ذلك الطرف الثالث باتخاذ الاجراءات الضرورية لاتمام ذلك الاسترداد (١) .

وبملاحظة هذه القاعدة الواردة في معاهدات السلام عقب الحرب الثانية ومقارنتها بتلك القاعدة الواردة في معاهدات السلام عقب الحرب الأولى نجد أن مجالها يضيق في بعض الجوانب ويتسع في جوانب أخرى (٢) .

١ — بينما لا تقرر معاهدات السلام سنة ١٩١٩ تتبع الممتلكات المسلحة خارج نطاق اقاليم الاعداء وحلفائهم ، فان معاهدات سنة ١٩٤٧ تقيم دعوى الاسترداد عن الممتلكات التي يمكن التعرف عليها أينما وجدت (٣) فلم يكن هناك التزام مماثل لذلك الوارد في المعاهدات الأخيرة ، والذي يقضى بأن تتخذ حكومات الأعداء الاجراءات اللازمة لارغام أى شخص يخضع لسلطانها القضائي يحوز ممتلكات لدى دولة طرف ثالث ، بأن يعيد تلك الممتلكات ، ولم يسبق لمعاهدات سنة ١٩١٩ تقرير ذلك ، كما لم يحاول الحلفاء في الحرب الاولى اصدار تصريح مماثل لتصريح الحلفاء في ٥ يناير سنة ١٩٤٣ ، أو الترتيبات التالية التي اتخذت عقب ذلك لتقنين تعاون الدول المحايدة في البحث عن الممتلكات المطلوب استردادها ، واعادتها .

(١) راجع المادة ٥/٧٥ من معاهدة السلام مع ايطاليا والمواد المناظرة في معاهدات السلام الاخرى سنة ١٩٤٧ .

(٢) راجع ، اندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٧٥ — ٢٧٦ .

(٣) يلاحظ في هذا الشأن الالتزام الوارد على حكومات الدول اطراف تلك المعاهدات وكذلك الدول المحايدة التي أبرمت معها اتفاقات منفصلة أو أصدرت تشريعات خاصة تتعلق بتنفيذ اجراءات الاسترداد .

٢ — من ناحية أخرى ، فإن المبدأ الخاص بأن استحالة استرداد الشيء بذاته يترتب عليها استرداد شيء مماثل ، فيما يطلق عليه الاسترداد النوعى *Restitution in Kind* والذي كان مقررا في المادة ٢ من الملحق رقم ٤ الجزء الثامن قسم ١ من معاهدة فرساي ، نجد أن مجال هذا الاسترداد النوعى قد تقيّد في معاهدات سنة ١٩٤٧ عما كان عليه في معاهدات سنة ١٩١٩ ، وعلى الأخص فإن هذا الاسترداد النوعى يمكن حدوثه في حالتين فقط (١) :

(أ) حالة استرداد الأشياء ذات القيمة الفنية والاثريّة (٢) .

ونجد هذه الحالة مقررة في المادة ٩/٧٥ من معاهدة السلام مع إيطاليا والمادة ٣/٢٢ من معاهدة السلام مع بلغاريا والمادة ٣/٢٤ من معاهدة السلام مع المجر ، حيث تقرّر تلك النصوص أنه إذا تبين استحالة رد الأشياء ذات القيمة الفنية أو التاريخيّة أو الاثريّة بذاتها ، فإنه يجب رد أشياء مماثلة وبقيمة مساوية تقريبا ، وإلى المدى الذي تتوافر فيه مثل تلك الأشياء في دولة العدو المعنية .

(ب) حالة استرداد الذهب النقدي (٣) :

وهذه الحالة قاصرة على إيطاليا ، وتتعلق بالذهب النقدي الذي قامت قواتها بسلبه ، ولكنها تلتزم أيضا برد كل الذهب النقدي الذي نزع بطريقة خاطئة إلى إيطاليا ، ولا يؤثر في ذلك بمعرفة أي من دول المحور تم ذلك النزع ، وبغض النظر عن أي تصرف أو نزع — تال — لذلك الذهب

(١) اندرو مارتن ، المربع السابق ، ص ٢٧٦ ، استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٦٩ — ١٠١ ، وكذلك ت. ج. لورانس ، المرجع السابق ، ص ٤٢٥ حنب ١٧٨ .

(٢) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ١٠١ .

(٣) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

من إيطاليا الى احدى دول المحور الاخرى أو دولة
محايدة (١) .

ويقيم الجزء الاخير من هذه القاعدة نوعا من المسؤولية
الاقليمية الخالصة المنفصلة عن الخطأ ، بما يعنى أن نصوص هذه
المعاهدة تقرر أن المحتل يسأل عن الممتلكات المسلوقة بمعرفة حلفائه
حتى ولو لم يتعدى دورة اخفاء تلك الممتلكات لبعض الوقت خلال
الحرب ، وهى مسؤولية تنقسم بالحدة والتشدد وان كان يبررها
الاتجاه نحو توسعة المسؤولية التضامنية للمحاربين
المتعاونين .

٣ — ومن الناحية العملية نجد أن هناك نقط هامة فى هذا الموضوع
مؤداها أن الالتزام بالاسترداد قد تقرر دون النظر الى أى تصرف
تأل لنزع الممتلكات تم للحائز الحالى اكتساب الحيابة بمقتضاه ،
وبيئنا لم تجعل معاهدات سنة ١٩١٩ أعمال القواعد المدنية
والخاصة بحماية الحائز حسن النية معلقا على شرط ، فان معاهدات
سنة ١٩٤٧ قد ألغت أعمال هذه القواعد المقررة بصفة عادية فى
قوانين إيطاليا ورومانيا وبلغاريا والمجر لحماية الحائز حسن
النية ، بغرض الوفاء بدعاوى الحلفاء المقدمة خلال ٦ شهور من
نفاذ المعاهدات الموقعة مع هذه الدول ، كما دعيت الدول المحايدة
الى اصدار تشريعات خاصة وفقا لاعلان ٥ يناير سنة ١٩٤٣ تبطل
فيه تلك الحماية وذلك للاحقة الممتلكات المنزوعة لدى أى طرف
ثالث (٢) .

(١) راجع : المادة ٨/٧٥ من معاهدة السلام مع إيطاليا سنة ١٩٤٧ .
(٢) من الدول المحايدة التى أصدرت تشريعات تتعلق بالاسترداد ،
سويسرا فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، والسويد فى ٢٩ يونيو سنة
١٩٤٥ ، راجع فى ذلك ، استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ،
ص ١١٧ ، ١٢٣ . وتجدر الإشارة الى أن رئيس جمهورية بولونيا
قد أصدر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ مرسوما مشابها لاعلان الحلفاء
فى ٥ يناير سنة ١٩٤٣ ، تأكيدا للمبادئ الواردة فى اتفاقية لاهى
الرابعة سنة ١٩٠٧ بأن كل الأفعال الصادرة عن سلطات الاحتلال

وقد كان المتوقع أن تنظر معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية لمشكلة إعادة ما قد يكون تلقاة المالك من مقابل للممتلكات المنزوعة إلا أن ذلك لم يتم ، وقد حاولت بعض تشريعات المحايديين معالجة هذا الوضع ، فقرر التشريع السويسري الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ في المادة الخامسة ، أنه إذا كان المالك قد تلقى مقابلاً — مهما كان — فإن الاسترداد قد يعتمد على دفع كمية من النقود لا تزيد على المقابل الذي تلقاه (٢) .

هذا ونعالج هذا الموضوع تفصيلاً في الباب الثالث من هذه الدراسة ، بعد أن نعالج في المبحث التالي • إعادة الحال الى ما كان عليه في معاهدات ما بعد الحرب العالمية الثانية •

سواء كانت قوانين أم أوامر تعتبر كأنها لم تكن ، حيث أنها تتعدى الإدارة المؤقتة للاقليم المحتل ، راجع في ذلك ، دانيال انجيل ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .
(٢) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ١٢١ ، دانيال انجيل ، المرجع السابق ص ٣٥ .

المبحث الثانى

اعادة الحال الى ما كان عليه فى معاهدات السلام

عقب الحرب العالمية الثانية (١)

تفرق هذه المعاهدات بين « اعادة الحال الى ما كان عليه » بالنسبة للممتلكات والحقوق والمصالح التابعة للحلفاء فى اقاليم الاعداء وبين تلك التابعة للاعداء فى اقاليم الحلفاء ، ونعالج كل واحد من هذين الاجرائين فى مطلب على حدة .

(١) راجع ، ماكنير ، المرجع السابق ، ص ٣٣٥ و ٤١٢ ، وليم بيشوب المرجع السابق ، ص ١٩٠ ، نورمان بنتسويتش ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ — ٢٠٧ ، ج. س. كريستى ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ — ٣٢٧ ، بروكسى ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ ، وكذلك

— E. J. Cohn, The Board of Review, The International and Comparartive Law Quarterly, Vol, 4, London, 1955. PP. 492 — 507.

— Morris Greenspan, the Modern law of Land warfare, University of california press. Barkeley and los Angeles, 1959, PP. 305 — 309.

المطلب الاول

ممتلكات الحلفاء في اقاليم الاعداء

تفرق هذه المعاهدات بين الممتلكات من ناحية ، والحقوق والمصالح التي يجب اعادة الحال الى ما كان عليه بالنسبة لها من ناحية أخرى ، فالاولى يجب أن تعاد كما هي موجودة وقت نفاذ المعاهدة ، والثانية تكون استعادتها كما كانت في تاريخ معين تحدده المعاهدة ، ولهذه التفرقة أهمية عملية واضحة ، إذ أن الحماية المقررة للحقوق والمصالح القانونية أكبر من تلك المقررة للممتلكات ، حيث أن الممتلكات التي يتعذر اعادتها يجب أن يدفع عنها تعويضا جزئيا ، بينما يجب اعادة الحقوق والمصالح القانونية كاملة على أى حال (١) .

وفي حالة ايطاليا وبلغاريا وفنلندا ، فإن الحقوق والمصالح القانونية تعاد كما كانت قائمة وقت اندلاع الاعمال الحربية بين هذه البلاد وبين واحدة على الاقل من دول الامم المتحدة (٢) .

(١) راجع المادة ٧٨ من معاهدة السلام مع ايطاليا ، والمواد المناظرة في معاهدات السلام الاخرى الموقعة سنة ١٩٤٧ .

(٢) كانت هذه الاعمال الحربية قد بدأت في ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ بالنسبة لايطاليا ، ٢٤ ابريل سنة ١٩٤١ في حالة بلغاريا ، ٢٢ يونيو سنة ١٩٤١ في حالة فنلندا .

ويلاحظ هنا أن معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية ، قد عرفت المقصود من مصطلح الممتلكات Property وجعلته شاملا ، كل الممتلكات المنقولة والعقارية المادية وغير المادية ، بما في ذلك الممتلكات الصناعية والادبية والفنية وكذلك كل الحقوق Rights أو المصالح Interests في الملكية من أى نوع . كما تشمل ممتلكات دول الامم المتحدة ومواطنيها كل المراكب والسفن النهرية بحمولتها ومعداتهما متى كانت مملوكة لدول الامم المتحدة أو مواطنيها ، أو مسجلة في اقليم اجداها ، أو تبخر تحت علمها ، والتي كانت في ذلك التاريخ في المياه الاقليمية للدول المستولة ، أو أحضرت الى تلك المياه بالقوة ووضعت تحت السيطرة أو جرى تشغيلها تحت اجراءات السيطرة الناتجة عن وجود حالة الحرب ، راجع في ذلك على سبيل المثال ، الفقرة ٩/ج من المادة ٧٨ من معاهدة السلام مع ايطاليا .

وتختلف بعض القواعد التفصيلية في هذا الشأن عما كان مقررا في معاهدات سنة ١٩١٩ ، فاذا تعذر اعادة الممتلكات بذاتها ، فان معاهدة فرساي كانت تترك لحاكم التحكيم المختلطة أن تقدر التعويض الواجب دفعه للمالك المضرور ، أما في معاهدات سنة ١٩٤٧ فان التعويض يحدد بثلاثي المبلغ اللازم وقت الدفع لشراء ممتلكات مماثلة أو لتعويض الضرر ولا توجد سابقة مماثلة في العمل الدولي لهذه الحالة (١) .

كما احتفظ الحلفاء في معاهدة فرساي بحقهم في تعويض رعاياهم بالعملة المحلية في بلادهم وجعل ألمانيا مدينة بالمبالغ المدفوعة ، أما بالنسبة لمعاهدات سنة ١٩٤٧ فان التعويض الواجب دفعه يكون بعملة دولة العدو ، تلك العملة التي يتم تبادلها بحرية في بلادها ، ولكن يخضع استبدالها لقواعد استبدال النقد الأجنبي المقررة في الدولة المعنية (٢) .

وقد كان من الواجب وفقا لمعاهدة فرساي ، دفع تعويض نقدي عن أي تلف أو ضرر ناتج عن تطبيق إجراءات حربية استثنائية أو إجراءات نزع الملكية (٣) .

أما بالنسبة للمعاهدات التي تلت الحرب العالمية الثانية ، فيجب دفع التعويض النقدي عن أي ضرر أو تلف ناتج عن الحرب بما في ذلك الضرر الناتج عن العمليات الحربية للحلفاء أنفسهم .

وبينما أعلنت معاهدة فرساي شرعية كل الإجراءات الخريبية الاستثنائية التي اتخذتها ألمانيا ضد ممتلكات الحلفاء ، فان معاهدات الحرب الثانية قررت بطلان كل الإجراءات — بما فيها الضبط والمصادرة أو السيطرة — التي اتخذت ضد ممتلكات دول الأمم المتحدة في اقاليم الاعداء ، كما قررت أنه يجب تعويض أية أضرار ناتجة عن تطبيق إجراءات خاصة ، بالعملة المحلية . وأنه اذا كانت ممتلكات الحلفاء موضعا لاجراء من إجراءات التصرف ، فان معاهدة فرساي تعتبر ذلك

(١) راجع ، اندرو مارتين ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ — ٢٨٤ .

(٢) راجع المادة ٤/٧٨ من معاهدة السلام مع إيطاليا .

(٣) Measures of Transfer

التصرف نهائيا وملزما ، ويكون الخيار للمالك الأصلي في أن يطلب الاسترداد بدلا من التعويض (١) .

أما معاهدة سنة ١٩٤٧ فقد قررت أن حكومات الاعداء سوف تعلن عدم شرعية كل التصرفات المتعلقة بالممتلكات والحقوق والمصالح الخاصة بمواطني دول الأمم المتحدة ، متى كان ذلك التصرف قد تم باستخدام القوة أو التهديد بمعرفة حكومات دول المحور أو وكالاتها خلال الحرب (٢) .

ويجب اعادة ممتلكات الامم المتحدة وحقوقها ومصالحها خالية من كل الديون والالتزامات التي ترتبت عليها نتيجة الحرب ، ولا يجب أن تضع حكومات الأعداء أية التزامات بالنسبة لاعادتها (٣) .

كما يجب اعفاء مواطني دول الامم المتحدة وممتلكاتهم من أى نوع من الضرائب الاستثنائية والجبايات التي وضعت على رؤوس أموالهم فيما بين اتفاق الهدنة ونفاذ المعاهدات لتغطية نفقات الحرب أو القوات المحتلة أو تعويضات الحرب ، ويجب أن تعاد اليهم أية مبالغ يكونوا قد دفعوها (٤) .

هذا ولم تقرر تلك المعاهدات أى تمييز لصالح ممتلكات رعايا دول الأمم المتحدة أو مصالحهم على وجه الخصوص ، فلم تقرر حمايتهم ضد اجراءات التأميم أو نزع الملكية أو نزع ملكية الأراضي في نطاق الاصلاح الزراعى العام ، تلك الاجراءات المطبقة على جميع المقيمين في الدولة المعنية (٥) .

(١) م ٢٩٧ من معاهدة فرساي . والمادة ٢/٧٨ ، ٣ من معاهدة السلام مع ايطاليا .

(٢) راجع المادة ٣/٧٨ من معاهدة السلام مع ايطاليا

(٣) راجع المادة ٢/٧٨ من معاهدة السلام مع ايطاليا

(٤) راجع المادة ٦/٧٨ من معاهدة السلام مع ايطاليا

(٥) راجع ، اندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٨٥ ، وليم بيشوب ، المرجع السابق ص ٩٩٠ ، حيث يشير الى القانون رقم ٥٩

وليست ممتلكات دول الامم المتحدة فقط هي المعنية في هذا الاجراء (اعادة الحال الى ما كان عليه) ، فقد نصت تلك المعاهدات على أنه بعد ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ فان ممتلكات الدول الخمس الاعداء السابقين ورعاياهم في ألمانيا ، يجب ألا تعامل كممتلكات اعداء ، ويجب الغاء كل القيود المترتبة على مثل ذلك التعامل ، ولقد احتفظ للدول المحتلة لألمانيا بالحق في وضع تفاصيل القواعد المتعلقة باستعادة الممتلكات الإيطالية والرومانية والبلغارية والمجرية والفنلندية في ألمانيا (١) .

وتتعهد الدول الخمس الاعداء السابقين (٢) ، بالاصالة عن نفسها ونيابة عن رعاياها بالغاء كل الدعاوى القائمة في ٨ مايو سنة ١٩٤٥ ضد ألمانيا ورعاياها ، فيما عدا الدعاوى الناتجة عن العقود والالتزامات التي كانت ألمانيا طرفا فيها والحقوق التي اكتسبتها قبل الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، ويشمل الالغاء الديون وكل الدعاوى بين الحكومات بالنسبة للترتيبات التي كانوا طرفا فيها خلال الحرب ، وكل ما يتعلق

الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ من السلطات العسكرية الأمريكية في ألمانيا ، بشأن تنظيم « اعادة الحال الى ما كان عليه » بالنسبة لممتلكات الاشخاص الذين عانوا اضطهادا في الفترة من ٣٠ يناير ١٩٣٣ الى ٨ مايو سنة ١٩٤٥ بسبب يرجع الى عنصريهم أو ديانتهم أو جنسيتهم أو معتقداتهم الفكرية أو السياسية . . . وقد أوضح هذا القانون في مادته الاولى ، أنه لا يعد حرمانا من الممتلكات — لأغراض هذا القانون — ما يتم بسبب الجنسية من اجراءات يكون معترفا بها وفقا لقواعد القانون الدولي فيما يتعلق بمعاملة الاجانب .

ويلاحظ أن عنوان هذا القانون هو (The Restitution Law) الا أن كل النصوص الواردة به تتعلق بمعالجة آثار الاجراءات التمييزية المتخذة قبل ممتلكات الاشخاص الذين عانوا اضطهادا ، مما يفيد أن الاجراء المقصود هنا هو « اعادة الحال الى ما كان عليه » وليس الاسترداد .

(١) اندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ ، راجع المادة ٧٧ من معاهدة السلام مع إيطاليا والمواد المناظرة في معاهدات السلام الاخرى .

(٢) هذه الدول هي ، إيطاليا ، بلغاريا ، فنلندا ، رومانيا ، المجر ، راجع اندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

بالتدمير والفقد الذي حصل خلالها ، ولم تشترط المعاهدات ، دفع أى تعويض لرعايا الاعداء عن الاضرار التي تصيبهم نتيجة الغاء هذه الدعاوى (١) .

ويلاحظ أنه بالإضافة الى ما قرره معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية ، فقد عقدت اتفاقات منفصلة بين دول الحلفاء ودول الاعداء السابقين ، لتنظيم اعادة الحال الى ما كان عليه وحل المسائل المتعلقة باجرائه ، ومن ذلك الاتفاق البريطانى المجرى المعقود فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٦. المتعلق بالمعاملات التجارية والبنكية والديون ، والاتفاق المعقود بين بريطانيا وبلغاريا فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٥ (٢) .

كما أصدرت قوات الاحتلال فى ألمانيا قوانين وتعليمات تنظم اعادة الحال الى ما كان عليه بالنسبة للمنطقة التي تسيطر عليها ، ففي عام ١٩٤٧ صدرت تعليمات تنظم اعادة الحال الى ما كان عليه فى المناطق الخاضعة للقوات الامريكية والفرنسية ، ففي سنة ١٩٤٩ صدر قانون فى المنطقة الانجليزية ، وفى سنة ١٩٥٠ صدر آخر يتعلق ببرلين الغربية الخاضعة للسيطرة الروسية ، وفى كل الحالات كانت المحاكم والولايات الالمانية هي التي تطبق هذه التشريعات تحت اشراف وسيطرة الحلفاء ، ومحكمة استئناف عليا تتكون من قضاة من الحلفاء فى كل منطقة (٣) .

وقد كانت التشريعات المذكورة فى المناطق البريطانية والامريكية من ألمانيا تحوى نصوصا تخول الحكومات العسكرية تعيين سلطة استئناف Appellate Authority وكان يطلق على تلك السلطة فى المنطقة الانجليزية ، هيئة المراجعة Board of Review التي كان لها سلطة مراجعة كل القرارات والاوامر الصادرة طبقا لذلك التشريع ، ويمكنها أن تلغى أو تعدل أو تعلق تنفيذ أى منها، وكان قضاتها جميعهم من البريطانيين

(١) المادة ٤/٧٧ من معاهدة السلام مع ايطاليا والمواد المناظرة فى

(٢) بروكس ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

معاهدات السلام الاخرى .

(٣) نورمان بنتويتش ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ - ٢٠٩ .

- وكان لها حق اصدار فتاوى لها قوة الزام على محاكم أول درجة (١) .
- وعندما انتهى احتلال ألمانيا ، وافقت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في ٢٦ مايو سنة ١٩٥٢ على أن تظل هذه التشريعات سارية حتى يتم الفصل في الدعاوى القائمة (٢) .

(١). تورمان بنتويتش ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ — ٢٠٩ ، كذلك ،
كوهن ، المرجع السابق ، ص ٤٩٢ — ٥٠٧ .
(٢). كريستى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

المطلب الثانى

ممتلكات الاعداء فى اقاليم الحلفاء

قررت معاهدات السلام عقب الحرب الثانية ، أن من حق كل الدول المتحالفة أن تضبط أو تحتجز أو تصفى ممتلكات وحقوق ومصالح ايطاليا ورومانيا وبلغاريا والمجر واليابان ، والتي كانت موجودة وقت نفاذ المعاهدات فى اقاليمها وأن تتخذ قبلها أى اجراء (١) .

ومن ناحية أخرى فقد تعهدت الدول المتحالفة أن تستعيد الممتلكات الفنلندية ورؤوس الاموال التى كانت قد وضعت تحت السيطرة بسبب اشتراك فنلندا فى الحرب ، وتمثل هذه القاعدة ما تم فى سنة ١٩١٩ ولكنه بينما كانت تصفية ممتلكات الاعداء فى الحرب العالمية الاولى فى اقاليم الحلفاء ، تعتبر اضافة الى تعويضات الحرب وليست جزءا منها ، فان المعاهدات التالية للحرب العالمية الثانية على العكس من ذلك ، تقرر أن احتجاز ممتلكات الاعداء فى دول الحلفاء هو الصيغة الوحيدة لتعويضات الحرب العامة المطلوبة لدول الحلفاء ، فيما عدا الاتحاد السوفيتى وجيران الدول الاعداء (٢) .

(١) ماكنير ، المرجع السابق ، ص ٣٣٥ ، اندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ ، والنصوص المتعلقة بذلك هى ، المادة ٧٩ من معاهدة السلام مع ايطاليا ، والمادة ٢٧ من معاهدة السلام مع رومانيا ، والمادة ٢٥ من معاهدة السلام مع بلغاريا ، والمادة ٢٩ من معاهدة السلام مع المجر ، والمادة ١٤ من معاهدة السلام مع اليابان .

(٢) كانت هذه الدول فى حالة ايطاليا كل من البانيا واثيوبيا واليونان ويوغسلافيا ، وفى حالة المجر تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وفى حالة بلغاريا ، يوغسلافيا واليونان ، راجع اندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

وقد قررت تلك المعاهدات تعيين مصفى Custodian (١) ، يتولى ادارة هذه الممتلكات وتصفيتها ، ويجب اعادة الزائد من نتائج هذه التصفية عن المديونية أو تعويضات الحرب المستحقة ، ولكن الى من تعود تلك الزيادة ؟ يقرر مارتن أن قراءة نصوص المعاهدات تشجع على الاعتقاد بأن تلك الزيادة تعود الى المالك مباشرة (٢) ، ونرى أن ذلك يعد نتيجة طبيعية ، « لاعادة الحال الى ما كان عليه » الذى يعد علاقة مباشرة بين المالك والدولة .

الا أن هناك استثناء على قاعدة وجوب اعادة ما يزيد عن حد المديونية في ممتلكات الاعداء ، فهذه المعاهدات تقرر بأن دول الحلفاء لا تلزم باعادة الممتلكات الصناعية ، بينما كان الوضع في معاهدات سنة ١٩١٩ يسمح باعادة تلك الممتلكات بالتبادل بين المتحاربين (٣) .

وتعتمد صفة الممتلكات ، وما اذا كانت ممتلكات عدو أم لا ، على جنسية المالك وقت نفاذ تلك المعاهدات ، كما أن كل الممتلكات الموضوعة تحت السيطرة في اقاليم الحلفاء نتيجة حالة الحرب بين دولة العدو ودول الحلفاء التى لها سلطان على تلك الممتلكات ، تعتبر ممتلكات اعداء (٤) .

(١) راجع ، موريس جرين سبان ، المرجع السابق ، ص ٣٠٥ — ٣٠٩

(٢) راجع ، اندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٩١ — ٢٩٢ ، حيث يورد أنه قد يكون من دواعى الاخلاق الدولية ، ما دامت دول الاعداء ملزمة بتعويض رعاياها عن الممتلكات المضبوطة والتى لم تعاد اليهم ، أن تلزم دول الحلفاء باخطار تلك الدول عن كميات الممتلكات التى تم التحفظ عليها وتلك التى تقبل الاعادة ، ولكن هذا الالتزام يقوم في سبيله ثلاث عقبات ، تتلخص في عدم وجود علاقة مباشرة بين الحكومات في هذا الخصوص ، وأنه لا توجد قاعدة عرفية تلزم الدولة باعلان دولة الاجنبى عن تلك الممتلكات ولا يوجد ذلك النص في معاهدات السلام ، ولا توجد قاعدة تبادلية في هذا الشأن .

(٣) اندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

(٤) اندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

وفقا لنصوص معاهدات السلام فان بعض أنواع الممتلكات تستثنى من الضبط والاحتجاز ، فلا تقام دعوى عن ممتلكات الأشخاص الطبيعيين رعايا العدو المأذون لهم بالاقامة في الاقاليم الذى توجد به الممتلكات. أو الاقامة في اقليم من اقاليم الامم المتحدة ، وتمثل هذه القاعدة حماية عادلة لعمليات الهجرة وقت الحرب أو بعدها وللأجىء الأعداء ، ولكن على العكس من ذلك فلا توجد حماية لممتلكات الأعداء المهاجرين أو اللاجئين فيما بعد توقيع الهدنة ، تلك الممتلكات التى كانت فى أى وقت خلال الحرب موضوعا لاجراءات ليست مطبقة بصفة عامة على ممتلكات حاملى نفس الجنسية الذين كانوا مقيمين فى دول الأمم المتحدة ، فهم خارج نطاق الفئة المستثناة (١) •

وأكثر من ذلك ، فقد ألغت دول الحلفاء الحق فى ضبط ممتلكات حكومات العدو المستخدمة لأغراض دبلوماسية وقنصلية ، والممتلكات التابعة للأشخاص الدينية أو المؤسسات الخيرية الخاصة ، اذا استخدمت الممتلكات فى تلك الأغراض وكذلك حقوق الملكية الادبية والفنية وحقوق الملكية الناتجة منذ اعادة العلاقات التجارية والمالية بين دول الحلفاء ودول الأعداء (٢) •

خلاصة :

من كل ما سبق يتضح لنا أن معاهدات السلام عقب الحرب الثانية قد أقامت تفرقة بين الممتلكات والحقوق والمصالح ، حيث جعلت الاولى فى وضع أقل حماية من الثانية ، وتظهر هذه التفرقة فى حالة فقد الممتلكات وعدم امكان استعادتها ، حيث جعلت التعويض المستحق عن تلك الممتلكات معادلا لثلثى القيمة اللازمة لشراء مماثل لها أو تعويض الخسارة الناتجة بينما أوجبت اعادة الحقوق والمصالح كاملة ، وبالحالة التى كانت عليها فى تاريخ محدد بالنسبة لكل معاهدة على حدة •

(١) اندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ •

(٢) المرجع السابق ، نفس الموضع •

كما أن تلك المعاهدات فرقت بين ممتلكات الأعداء في أقاليم الحلفاء وممتلكات الحلفاء في أقاليم الأعداء فجعلت الثانية في وضع أكثر حماية من الأولى ، فأوجب استعادة ممتلكات الحلفاء في أقاليم الأعداء ، بينما جعلت ممتلكات الأعداء في دول الحلفاء ضمن التعويضات الحربية المستحقة عليهم مع وجوب إعادة ما يزيد عن حد المديونية — فيما عدا الممتلكات الصناعية التي لا يجب إعادتها على أي حال •

ونلاحظ في هذه القواعد جميعا الفارق بين الاسترداد وإعادة الحال إلى ما كان عليه ، حيث ينظر في الإجراء الأخير إلى مصلحة المالك الذي تعاد ممتلكاته ، بينما المصلحة محل الرعاية في الاسترداد هي مصلحة الاقتصاد الوطني في الدولة التي تستحقه فيتم الاسترداد بغض النظر عن المالك أو محل إقامته الحالية عند التنفيذ •

المبحث الثالث

الاسترداد النوعى Restitution in Kind

بجانب الاسترداد « العينى » الذى قرره معاهدات السلام عقب الحربين العالميتين الاولى والثانية فقد قررت نوعا آخر من الاسترداد ، هو الاسترداد النوعى (١) ، ذلك أن المبدأ المقرر فى الاسترداد هو أن الممتلكات التى ترد هى بعينها تلك الممتلكات التى نزعت من الاقاليم المحتلة ويتم اكتشافها على اقليم الدولة المسؤولة ، فاذا كانت تلك الممتلكات قد نزعت بمعرفة قوات المحور من الاقاليم المحتلة ولكن لم يعثر عليها ، فان الدولة المعنية ليست ملزمة بردها ، حتى ولو كانت هناك أدلة تفيد أن أحد مواطنيها هو الذى قام بنزاعها أو أمكن اثبات أنها نقلت بأى طريقة أخرى الى اقليمها (٢) .

وفى عبارة أخرى ، فان مبدأ الاقليمية يكون مطبقا لمصلحة دول الأمم المتحدة وفى مواجهتها أيضا ، ففى حين تلتزم الدولة التى تكتشف الممتلكات على اقليمها بردها الى الدولة المعنية ، فانه على الجانب الآخر ، لا تلتزم الدولة المسؤولة عن الاسترداد باستبدال الممتلكات أو التعويض عنها اذا لم يتم اكتشاف تلك الممتلكات طبقا للمبادئ التى وضعها الحلفاء ، وفى هذا يختلف الاسترداد عن اعادة الحال الى ما كان عليه بصفة عامة فى القانون الدولى (٣) .

الا أن هناك نوعين من الممتلكات تحدثت عنهما نصوص معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية وأوامر السلطات العسكرية فى ألمانيا •• ويشكل نزعهما أمرا خطيرا ، نظرا لتأثيرهما على الكيان الاقتصادى

(١) راجع ، المادة ٨/٧٥ ، ٩ من معاهدة السلام مع ايطاليا سنة

١٩٤٧ ، والمواد المناظرة فى معاهدات السلام الأخرى .

(٢) استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٩٦ — ٩٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٧ .

والثقافى للاقاليم التى نزعا منها ، وهذان النوعان من الممتلكات هما ،
الذهب النقدى ، والاعمال الفنية والتاريخية والاثرية ، حيث يجب أن
يتم استردادهما نوعيا على خلاف القواعد السابقة ، بتقديم بديل معادل
لقيمة الممتلكات المنزوعة •

المطلب الاول

استرداد الذهب النقدي

لقد قامت قوات المحور في الحرب العالمية الثانية باغتنام الذهب النقدي الموجود في الأقاليم التي احتلتها ، وعندما تأكد الحلفاء (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا) من أن ألمانيا قد استنفذت كل كميات الذهب التي دخلت بها الحرب ، اصدروا اعلانا في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٤ ، (١) يهدف الى أن يجعل غير ممكن الاحتجاج من قبل أى حائز حتى ولو كان محايدا ، بأنه اكتسب بحسن نية ذهباً نقدياً من حكومات دول المحور أو أحد مواطنيها .

وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ اجتمعت دول الحلفاء في باريس حيث تم الاتفاق في ١٤ يناير سنة ١٩٤٦ على انشاء وكالة للتعويضات من ألمانيا واسترداد الذهب النقدي (٢) ، وقد جاء ضمن أهداف هذا الاتفاق ، وضع اجراءات عادلة لاسترداد الذهب النقدي .

(١) راجع ، أ. د. محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، راجع كذلك .

— Andrew Martion the treatment of Enemy property under the Peace Treaties of 1947, G.S., 1962, P. 80.

— D H. N. Johnson, the case of the monetary Gold Removed from Rome in 1943, the International and Comparative law Quarterly Vol, 4, London, 1955, P. 97.

استفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٢) الدول الموقعة على هذا الاتفاق هي حكومات البانيا والولايات المتحدة وبلجيكا وكندا واستراليا والدانمرك ومصر وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا وشمال ايرلندا واليونان والهند ولوكسمبورج والنرويج ونيوزيلندا وهولندا وتشيكوسلوفاكيا واتحاد جنوب افريقيا ويوغسلافيا .

وقد صدر في مصر القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٧ بالموافقة على ذلك الاتفاق كما صدر مرسوم بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ للعمل

وقد كان الدافع وراء هذا الاتفاق ، عزم الموقعين على تأكيد أنه وان كانت اتفاقية لاهاى الرابعة فى مادتها ٥٣ تقرر سلطة المحتل فى الاستيلاء على النقود والاعتمادات والاسهم لحاملة المملوكة للدولة ، الا أنه لا يمكن اعتبار تعويضات الحرب عن أعمال السلب والنهب التى ارتكبتها قوات المحور كافية ، اذا اعترف الحلفاء بحق هذه الدول فى التصرف فى الذهب المغتنم (١) .

وقد اعتبر الحلفاء أنفسهم أهلا للتصرف فى كل الممتلكات المسلوقة التى توجد على اقليم ألمانيا وحلفائها ، أو حتى تلك التى كان قد تم نقلها الى اقليم احدى الدول المحايدة ، ودون حاجة الى اتفاق سابق خاصة بعد هزيمة ألمانيا وتسليمها غير المشروط للحلفاء فى نهاية الحرب ، وأنهم باعتبارهم ممثلين للأغلبية العظمى فى المجتمع الدولى يملكون أن يقرروا مبادئ جديدة كافية لاصلاح الاضرار المترتبة على المخالفات الدولية الجسيمة التى ارتكبتها قوات المحور ولو كانت تلك المبادئ تخالف قواعد لاهاى وأن يعلنوا عدم مشروعية السلوك الالماني بأثر رجعى .

وقد كان أحد موضوعات هذا الاتفاق تجميع الذهب النقدي المغتنم الذى اكتشف فى ألمانيا وتوزيعه على الدول الموقعة بما يتناسب مع خسائرهم من الذهب ، والأمر الثانى هو تحرير كل الممتلكات الألمانية فى الدول الأجنبية المحايدة من الملكية أو السيطرة الألمانية واستعادة الذهب الذى نقل بطريقة غير مشروعة الى دول محايدة وتوزيعه فيما بينهم كتعويض حرب (٢) .

به اعتبارا من ٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ ، راجع ، مصطفى كامل منيب ، الموائيق والاتفاقات الدولية ، مكتبة الانجلو المصرية ، سنة ١٩٥٠ ، ص ١٢٩ .

- (١) استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .
(٢) يلاحظ أن الاتحاد السوفيتى وبولندا لم يشتركا فى مؤتمر باريس لتعويضات الحرب واسترداد الذهب النقدي ، راجع فى ذلك ، J. L. Simpson, the Liquidation, of German Assets in neutral Countries, B. Y. B. 1959, Vol. 43, PP. 375.

وجدير بالذكر ، أن بنوك الاصدار في الدول المذكورة في الاتفاق ،
قد أعلنت عن سلب ٧٠٠ طن من الذهب النقدي ، وجدت منها ٢٢٠ طنا
في ألمانيا (١) .

ومن الممكن اعتبار استرداد الذهب الذي عثر عليه لدى ألمانيا
أو لدى حلفائها بأنه استرداد من نوع خاص ، نظرا لانه وقد تأكد أن
كميات الذهب الألماني قد نفذت — نظرا للتكاليف الباهظة للحرب ، فان
الذهب الموجود لديها ليس بالقطع مملوكا لها .

وبالتالي يعد من ممتلكات الحلفاء التي يكون من حقها المطالبة برده
باعتباره متعارفا عليه بصفة عامة اجمالية ، وان استحالة تعرف كل دولة
على ما لها بصفة خاصة .

وبالنسبة لدور ايطاليا في عمليات سلب الذهب فقد قرر
الحلفاء في معاهدة السلام الموقعة معها (٢) ، أن تعيد ايطاليا الذهب
النقدي المنزوع بمعرفتها بذاته أو تعيد بدلا منه ذهبا من نفس الوزن
ودرجة النقاء ، كما تسأل عن الذهب الذي انتزعت قوات المحور الاخرى
« ونقل بلا مسوغ » الى ايطاليا (٣) ، وكذلك تسأل عن الذهب المنزوع
بمعرفتها والذي نقل من اقليمها الى اقليم دولة أخرى من دول المحور
أو دولة محايدة ، ويؤسس البعض مسؤولية ايطاليا في هذه الحالات على
مبدأ الاقليمية ولجورد أن الذهب المنزوع كان على اقليمها حتى ولو كان
ذلك بصفة مؤقتة ، فالمحارب قد يسأل عن الممتلكات التي تسلب بمعرفه
حلفائه ، حتى ولو لم يفعل أكثر من ايواء الممتلكات المسلوبة بعض الوقت
أثناء الحرب ، وتعبير « نقل بلا مسوغ الى ايطاليا » لا يوضح فقط
المسؤولية التضامنية والمتعددة لقوات المحور عن المخالفة الدولية المتمثلة
في نزع الممتلكات ، ولكنه يعنى أيضا وفقا لوجهة نظر الحلفاء ، أن رد

(١) استفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٢) م ٨/٧٥ من معاهدة السلام مع ايطاليا .

(٣) Transféré Indûment en Italie

الممتلكات يجب أن يتم بمعرفة الحكومة المختصة اقليميا لصالح حكومة أخرى معنية اقليميا وقد يؤسس على مخالفة دولية ارتكبتها دولة
ثالثة •

ويجدر بنا أن نوضح أن الاسترداد الخاص الذي تناولناه هنا
يتعلق فقط باسترداد الذهب النقدي، حيث أن استرداد الذهب غير النقدي
كالمجوهرات يخضع لنصوص الاسترداد العادية للأشياء بذاتها •

المطلب الثانى

استرداد الاعمال الفنية والتاريخية والأثرية

كما هو الحال تماما فى معاهدات السلام التى انتهت الحرب الاولى (١) ، واتفاقية لاهائى الرابعة (٢) ، فان القواعد الجديدة للاسترداد تحوى نصوصا خاصة بالملوكات ذات القيمة الفنية والتاريخية والأثرية ، ويشكل نزع هذه الاشياء جريمة حرب من نوع خاص ، وتنص اتفاقية لاهائى بصراحة على المعاملة بالمثل ، فالمادة ٥٦ تقرر بقوة ملزمة ، أن تلك الملوكات العامة تتمتع بمعاملة مماثلة لما تتمتع به الملوكات الخاصة من حماية قانونية يكون من مقتضاها أنه اذا تم الاستيلاء عليها واستحال استردادها ، فيجب استبدالها بأشياء من نفس النوع والقيمة ، بقدر ما هو ممكن الحصول عليه ، وتنص معاهدات باريس للسلام سنة ١٩٤٧ على ذلك أيضا (٣) . كما تشير الى ذلك أوامر السلطات العسكرية فى ألمانيا (٤) .

(١) المواد من ١٧٥ — ١٧٧ من معاهدة تريانون .

(٢) المادة ٥٦ من اتفاقية لاهائى الرابع سنة ١٩٠٧ .

(٣) تنص المادة ٣/٢٤ من معاهدة السلام مع المجر على ما يأتى :
if in particular cases it is Impossible for Hungary to make restitution of objects of artistic, historic or archoeological value belonging to the cultural heritage of the United Nation from whose territory such objects were removed. Hungary shall transfer to the untied nations concerned objects of the same Kind as and of approximately equivalent value to the object removed, Insofar as such objects are obtainable in Hungary.

وراجع ، أ. د. محمد طلعت الغنيمى ، المرجع السابق ، ص ١١١

(٤) راجع ' MGR 18 ، الصادر فى ٢١ يناير سنة ١٩٤٦

وعلى ذلك فإن استرداد الاشياء ذات القيمة الفنية والتاريخية والاثرية هو الحالة الثانية ، بعد استرداد الذهب النقدي ، التي لا تتطلب فيها قواعد الاسترداد اعادة الممتلكات بذاتها ، وتتطلب وفقا لظروف معينة استردادا نوعيا ، ويعد هذا دليلا مقنعا على أن الاسترداد يستقل عن شخص المالك وشخص الحائز الحالي ، وأن المبدأ السائد في كلا الجانبين هو مبدأ الاقليمية بصفة مانعة .

هذا ولا يفوتنا في هذا الشأن أن نشير الى الاهمية الكبيرة التي يعطيها المجتمع الدولي متمثلا في الامم المتحدة ومنظماتها — لعملية استرداد الممتلكات الفنية والتاريخية والاثرية سواء في السلم أو في الحرب (١) .

(١) راجع ، القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة برقم ١٢٨/٣٥ بشأن رد واعادة الممتلكات الثقافية والفنية الى بلدانها الاصلية ، والذي ينص — بعد الديباجة — على أن الجمعية العامة . . واذ تدرك الاهمية التي توليها البلدان الاصلية لاعادة الممتلكات الثقافية التي تعتبرها ذات قيمة روحية وثقافية أساسية لها ، حتى يتسنى لها أن تكون مجموعات شاملة أو وحيدة ممثلة لتراثها الثقافي .

واذ تؤكد مجددا أن رد أو اعادة الاعمال الفنية والآثار والتحف والمخطوطات والوثائق وسائر الكنوز الثقافية أو الفنية الأخرى الى بلدها يمثل خطوة الى الامام نحو تعزيز التعاون الدولي والحفاظ على القيم الثقافية وزيادة تطورها . . واذ يساورها شديد القلق لاستمرار التجارة غير المشروعة بالممتلكات الثقافية ، والاستمرار من ثم في انقراض التراث الثقافي لجميع الشعوب ، واذ تعرب عن تأييدها للنداء الرسمي الذي وجهه المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في ٧ حزيران / يونية ١٩٧٨ لاعادة التراث الثقافي الذي لا يمكن تعويضه الى أصحابه الذين أوجدوه .

١ — تثني على منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة للعمل الذي انجزته فيما يتعلق برد أو اعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية .

٢ — ترحو منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة تكثيف جهودها لمساعدة البلدان المعنية على التوصل الى حلول مناسبة للمشاكل المتعلقة برد أو اعادة الممتلكات الثقافية وتحت الدول الاعضاء على التعاون مع المنظمة المذكورة في هذا المجال .

- ٣ — تدعو الدول الاعضاء الى القيام ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، باجراء عمليات جرد منظمة للممتلكات الثقافية الموجودة في اراضيها والممتلكات الثقافية الموجودة في الخارج .
- ٤ — تناشد جميع الدول اتخاذ التدابير المناسبة لتحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة .
- ٥ — تناشد كذلك الدول الاعضاء التعاون تعاوننا وثيقا مع اللجنة الحكومية الدولية للعمل على اعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية اوردتها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة ، وخاصة عن طريق الاتفاقات الثنائية بغية تشجيع رد او اعادة ممتلكاتها الثقافية .
- ٦ — تدعو ثانية ، الحكومات الى الانضمام دون تأخير الى اتفاقية ١٤ تشرين الثانى / نوفمبر سنة ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة .
- ٧ — تناشد الدول الاعضاء تشجيع وسائط الاعلام الجماهيرى وكذلك المؤسسات التعليمية والثقافية للعمل على نشر وعى اكبر واعم فيما يتعلق برد او اعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية .
- ٨ — ترحو من الامين العام ان يتخذ ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة التدابير اللازمة لتوعية وتعبئة الراى العام الدولى من أجل رد واعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية ، وخاصة بتعبئة الوسائل الاعلامية لدى الامم المتحدة تحقيقا لهذه الغاية .
- ٩ — تعرب عن رغبتها في أن يولى المؤتمر العالمى الثانى المعنى بالسياسات الثقافية الذى سيعقد في عام ١٩٨٢ ، اهتماما كبيرا لمسألة رد واعادة الممتلكات الثقافية بغية تعاون ثقافى دولى أفضل .
- ١٠ — ترحو من الامين العام أن يضع في حسابه الاعتبارات المذكورة أعلاه عند قيامه ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، باعداد التقرير الذى سيقدمه الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة وفقا للقرار ٦٤/٣٤ .

١١ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٨٠
الجلسة العامة ٩٢

راجع نص القرار في المجلة المصرية للقانون الدولى عدد ٣٦ لسنة ١٩٨٠ ، ص ٣١٩ — ٣٢١ .

الباب الثالث

نظرية حق الاسترداد

نظرية حق الاسترداد

تمهيد وتقسيم :

استعرضنا في الباب السابق تطور حق الاسترداد في القانون الدولي بأن تعرفنا على أساس المسؤولية الدولية ، بدراسة الافعال المستوجبة لها وآثارها ، وما يهمننا في تلك الآثار من تعويض وانواعه ، وكيفية الاعفاء من المسؤولية الدولية . كما أوضحنا التطور التاريخي لحق الاسترداد فيما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية والفارق بين اعادة الحال الى ما كان عليه وتعويضات الحرب ، وتحديد مفهوم الاسترداد ورأى الفقه في ذلك ، وموضحين موقف معاهدات السلام تفصيلا من اعادة الحال الى ما كان عليه بالنسبة للممتلكات والحقوق والمصالح .

ونحاول في هذا الباب أن نتناول جوهر نظرية حق الاسترداد في القانون الدولي وكيف تبلورت في ضوء التطبيقات العملية والدراسات الفقهية المعاصرة لها ، وذلك ببيان مصادر ذلك الحق وخصائصه وشروطه ومظاهر الاسترداد النوعي وكذلك التعويض عن الاسترداد الناقص . ونعالج كذلك موقف المحايد من الاسترداد ومدى التزامهم بقواعده ثم نعرض لبعض التطبيقات العملية في هذا المجال وأخيرا نتعرض لتطبيق قواعد الاسترداد في العلاقة بين الدول العربية واسرائيل وعلى وجه الخصوص ، فيما بين مصر واسرائيل ، وذلك على الوجه الآتي :

الفصل الأول : مصادر قانون الاسترداد .

الفصل الثاني : المبادئ العامة التي يقوم عليها الاسترداد .

الفصل الثالث : شروط اجراء الاسترداد .

الفصل الرابع : عمومية مبدأ الاسترداد .

الفصل الخامس : تطبيقات عملية لقواعد الاسترداد .

الفصل السادس : الاسترداد في العلاقة بين الدول العربية واسرائيل .

الفصل الأول

مصادر قانون الاسترداد

اكتسب حق الاسترداد عقب الحرب العالمية الثانية مفهوما مستقلا وكيانا محددا ، وقد تبلور هذا الحق نتيجة إصدار الحلفاء لاعلانهم المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٩٤٣ (١) وادراج ما تضمنه هذا الاعلان من مبادئ في معاهدات السلام الموقعة في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ وكذلك المراسيم والاوامر والمذكرات التي اصدرتها القوات المحتلة لالمانيا في هذا الموضوع ، فقد انشأت تلك الدول (٢) ، ما يسمى مجلس السيطرة «Control Council» بهدف فرض السيطرة غير المشروطة على المانيا ، ولقد قام المجلس بتعريف الاسترداد وتقديم التوجيهات المتعلقة باجراءاته الى السلطات العسكرية

(١) راجع ، ا. د. محمد طلعت الغنيمي ، دعوى الاسترداد في القانون الدولي ، مجلة السياسة الدولية العدد ٥١ ، يناير سنة ١٩٧٨ ، ص ١٠٧ — ١٠٨ ، وكذلك .

- L. H. Woolsey, The Forced Transfer of Property in enemy Occupied Territories, AM. J. L. Vol 37, PP. 282 — 283.
- Danielle Angel, Reparation en Vertu du traite de Paix avec L'italie des dommages des Guerre Causes á des Personnes Privées, Thésé, Geneve, 1976, PP. 32 — 33.
- William W. Bishop. International Law Cases and Materials, little Brown and Company, Boston and Toronto, 1971, P. 988.
- J. L. Simpson, the liquidation of German Assets in neutral Countries. B. Y. B. 1959. Vol 34, P. 375.
- Istvan Vasarhelyi, Restitution in International Law Budapest, 1964, PP. 78 — 80.

(٢) تلك الدول هي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وانجلترا وفرنسا .

في مناطق الاحتلال المختلفة في ألمانيا ، وقد كان للتعريف الذي أصدره ذلك المجلس قوة ملزمة في مواجهة دول الأمم المتحدة الممثلة في القوى الكبرى وفي مواجهة ألمانيا ، كما أن التوجيهات التي أصدرها مجلس السيطرة ومذكراته وتعليماته إلى السلطات العسكرية والمبنية على هذه التوجيهات ، تضع أساسا لقانون دولي للاسترداد بالإضافة إلى كونها قانونا مدنيا في ألمانيا (١) ، وعلى ذلك نقسم الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين أحدهما لإعلانات الحلفاء والثاني للمصادر الأخرى .

(١) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٨١

المبحث الأول اعلانى الحلفاء وقيمتها القانونية

نتناول هنا الاعلان الذى أصدره الحلفاء فى ٥ يناير سنة ١٩٤٣ متضمنا مبدأ الاسترداد ، واعتزام تطبيقه حتى فى مواجهة المحايدىن ، كما نعالج أيضا « اعلان الذهب » الذى أصدرته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٤ والخاص بالذهب الذى استولت عليه قوات المحور وطرحته فى السوق العالمى ، ثم نعرض أخيرا للقيمة القانونية لهذين الاعلانى ، وذلك فى المطلبين التالين

المطلب الأول

اعلاني الحلفاء (١)

نظرا لأعمال السلب والنهب التي قامت بها القوات الألمانية في الاقاليم المحتلة ، واستنزافها للثروات الموجودة في تلك الاقاليم بكافة أنواعها ، فقد خشي الحلفاء أن تنتج قوات الاعداء في سلب البلاد والمقاطعات المحتلة ونهبها اقتصاديا قبل أن تتمكن قوات الحلفاء من هزيمتها ، حيث يشكل اعادة بناء تلك الاقاليم عبئا ثقيلا تحيط به صعوبات جمة على الرغم من النصر العسكري ، لذا أعلن الحلفاء في ٥ يناير سنة ١٩٤٣ وخلال الحرب وبطريقة منفردة عن نيتهم في تطبيق قواعد جديدة للاسترداد في اعقاب الحرب بانتصارهم ، مبررين ذلك بأساليب الحرب الفاشية التي اتبعتها المانيا وحليفاتها ، حيث أن قوات المحور قد عاملت المدنيين في الاقاليم المحتلة معاملة لا انسانية واجبرتهم على العمل وحرمتهم من ممتلكاتهم الشخصية (٢) ، وبغض النظر عن أي قواعد أو أعراف دولية ظهرت حتى ذلك الوقت فقد حولت المانيا الفاشية نزع الممتلكات الى صيغة عامة للحرب ، وبالإضافة الى اجبار السكان على تسليم كل أنواع الامدادات وقيامها بجمع المساهمات المالية ، وكل الاجراءات الاخرى المتاحة في قانون الحرب ، فقد فرضت سيطرتها وقامت بنزع الممتلكات في ظل هذه السيطرة ، كما نزعت الادوات الاقتصادية ووسائل الانتاج العامة والخاصة على السواء — اذا ما كان يمكنها استخدامها لاغراضها الخاصة — بل لقد ذهبت الى أبعد من ذلك ، بأن أرغمت السكان المدنيين بالاجراءات البوليسية والعسكرية وكل وسائل الضغط المدني على أن يتخلوا وبدون

(١) راجع أ. د. محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ —
١١٢ ، استفان فازرهيلي . المرجع السابق ، ص ٧٨ ، وليم
بيشوب ، المرجع السابق ، ص ٩٨٨ ، وولسي ، المرجع السابق ،
ص ٢٨٢ .

(٢) راجع ، وولسي ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

مقابل عن ممتلكاتهم وحقوقهم ومصالحهم فيما يعد استيلاء جبرى على
المؤن ليس له أى سند قانونى •

وقد دفع ذلك كله الحلفاء الى أن يعلنوا موقفهم بوجوب المساءلة
الشخصية لجرمى الحرب ، وأن يتم محاكمتهم جنائيا ، كما دفعهم الى
اعلان موقفهم فى مسألتين هما :

١ — عمليات نزع الممتلكات بطريق التدليس والاكراه وعمليات الاستيلاء
التي ارتكبتها الفاشيست سواء بالمخالفة الصريحة لقوانين واعراف
الحرب أم كان لها مظهرا مشروعا ، وآثار تلك العمليات •

٢ — بالنسبة للذهب المسلوب من الاقاليم المحتلة :

أولا : الاعلان الخاص بالممتلكات (بصفة عامة)

وقد صدر هذا الاعلان فى لندن فى ٥ يناير سنة ١٩٤٣ ووقعت عليه
القوى الكبرى فى العالم (١) ، رغبة منها فى منع قوات المحور من أن تستولى
بأى طريقة وبدون مقابل مناسب على الممتلكات الموجودة فى الاقاليم
المحتلة ، وأنه يجب عليها أن تتخلى فى الاقاليم المحايدة عن الممتلكات
الموجودة فى اقاليم تحت احتلالها أو سيطرتها أو الممتلكات الموجودة فى أى
مكان والمملوكة للسكان فى تلك الاقاليم •

وينبى الاعلان بصفة مسبقة ذلك الطرف الثالث الذى قد يكتسب
تلك الممتلكات ، والذى كان يمكن اعتباره حسن النية من وجهة نظر
القانون المدنى بأن الحلفاء سوف يقومون ببذل كل الجهود التى تمكنهم
من ابطال مثل تلك التصرفات وارغام الدول المحايدة أيضا التى تكون قد
أدارت هذه الممتلكات لصالحها بأن تتحمل النتائج المترتبة على ذلك •

(١) الدول التى وقعت على هذا الاعلان ، هى اتحاد جنوب أفريقيا ،
والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وبلجيكا ، وكندا ،
وتشييكوسلوفاكيا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا وشمال ايرلندا ،
واتحاد الجمهوريات السوفيتية ، اليونان ، الهند ، لوكسمبورج ،
هولندا ، نيوزلندا ، والنرويج ، وبولندا ، ويوغسلافيا ، والجمعية
الوطنية الفرنسية . راجع دانيال انجل ، المرجع السابق ،
ص ٣٢ ، استقان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٧٨ - ٨٠ •

وقد كان لهذا الاعلان بلا شك صفة وأهمية الثورة الابداعية ، حيث أنه قبل اعلان لندن لم يكن من المتصور أن يفرض المنتصر حقوقه على أحد خلاف المهزومين ، وأنه قد يسبب مساسا بحقوق المحايدین لافعال ارتكبتها الأعداء (١) .

وقبل اعلان لندن ، ونظرا لعدم وجود القاعدة المناسبة في القانون الدولي ، فلم يكن من الممكن اتهام المحايدین بمخالفة القانون الدولي حتى ولو كانوا يعلمون أو كان من الواجب عليهم أن يعلموا ، أن الممتلكات والحقوق والمصالح التي يحوزونها قد وصلت الى أيدي قوات الاحتلال أو رعاياها بطريقة مخالفة لقوانين واعراف الحرب .

وهذا التحذير الوارد في الاعلان المنفرد ، يلغى حجة المحايدین في الاعتماد على حسن نيتهم في حيازة الممتلكات التي سلبتها قوات المحور ، وبطبيعة الامر فان ذلك لم يؤثر على مسئولية قوات المحور عن الإخطاء المرتكبة وبذلك يكون اعلان لندن قد اوضح التزام المحايدین برد الممتلكات والحقوق والمصالح التي يحوزونها .

ثانيا : اعلان الذهب :

في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٤ ، أعلنت كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، بأنهم سوف لا يعترفون بانتقال سند الملكية في الذهب الذي استولت عليه قوات المحور وطرحته في السوق العالمي (٢) .

ولقد اكتسب الاعلانان المذكوران أهمية كبيرة ، خاصة في الأعمال الختامية لمؤتمر بريتون وودز Bretton Woods المنعقد في ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٤ الذي مثلت فيه دول الأمم المتحدة التي حضرت المؤتمر ، وأعلنت في قرارها رقم ٦ أن الدول المشتركة تطالب حكومات الدول المحايدة باتخاذ الاجراءات الفورية لمنع أي تدخل أو تصرف داخل اقاليمها في رؤوس الاموال التي سلبها الأعداء (٣) .

(١) راجع ، استفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .
(٢) أ. د. محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، استفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٨٠ .
(٣) سمبسون ، المرجع السابق ، ص ٣٧٥ .

المطلب الثانى

القيمة القانونية لهذين الاعلانين

يمكن القول بأن الاعلانين المذكورين لا يشكلان فى حد ذاتهما قانونا، فليس لهما الا طبيعة سياسية (١) ، وان كانا قد عبرا فى ذات الوقت عن قاعدة عرفية تقضى بحماية الممتلكات الخاصة فى الاقاليم المحتلة (٢) .

وقد اوضح هذان الاعلانان نية الدول الموقعة والمثلة للرأى العام الدولى فى اعتبار تلك القاعدة مطلقة ولازمة لتحقيق العدالة والمساواة فى مجال الاسترداد بل ولاستعادة النظام الدولى المفقود ، وقد اكتسب الاعلانان المذكوران أهمية كبيرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وكان لهما دور هام فى مجال استرداد الممتلكات العامة والخاصة على السواء ، حيث أن دول المحور قد سلبت وحازت من الاقاليم التى تحتلها وتسيطر عليها كميات كبيرة من الممتلكات العامة والخاصة والذهب النقدي ، وذلك اما عن طريق السلب الواضح ، واما باجراء ضغط عدوانى على السلطات والافراد فى تلك الاقاليم ، واستبدلت جزءا كبيرا من تلك الممتلكات والذهب فى الدول المحايدة ، كما حدث فى سويسرا والسويد فى المقام الأول وبعض الدول الأخرى (٣) .

(١) راجع ، دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ٣٣ ، حيث يقرر «Bien qu'il s'agisse d'une déclaration Politique et non d'une règle Juridique».

وراجع ايضا Paul Guggenheim, Traite de droit International Tome 2, Genève, 1953 — 1954, PP. 486 — 488.

(٢) راجع ، دانيال انجل ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٣) من تلك الدول ، اسبانيا التى وقعت اتفاقا مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا فى مدريد فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٨ فيما يتعلق بالممتلكات الالمانية فى اسبانيا ، وكذلك البرتغال التى أصدرت فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٥ مرسوما لمصادرة رؤوس الاموال الالمانية لديها . راجع فى ذلك سمبسون ، المرجع السابق ، ص ٣٨١ — ٣٨٤ .

وقد تبلورت القيمة القانونية لهذين الاعلانين ، عندما تأكد المبدأ الرئيسى الذى ورد بهما فى معاهدات السلام التى أعقبت الحرب العالمية الثانية . وكذلك الاوامر التى أصدرتها القوات المحتلة فى المانيا والنمسا (١) والاتفاقات المعقودة مع بعض الدول المحايدة ، وكذلك بعض التشريعات الداخلية فى الدول الاخيرة ، وتتعلق هذه المبادئ الرئيسة باسترداد الممتلكات المنزوعة بالقوة أو الاكراه وابطال المعاملات أو التصرفات المعقودة لصالح طرف ثالث .

وقد أدى ذلك كله الى اكتساب تلك المبادئ الواردة بالاعلانين المذكورين أهمية قانونية وعملية دولية كبيرة ، والتزام واسع النطاق ، فقد نصت معاهدات السلام على أن الاختصاص بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالاسترداد يعهد الى لجان توفيق مشكلة على نحو خاص (٢) الا أن الاطراف يجب أن يقبلوا قراراتها باعتبارها قاطعة وملزمة «definitive and binding» مما يفيد أنه تترتب مسئولية دولية على من يخالفها . ويقرر البعض أن تلك المبادئ تكون سارية المفعول فقط فيما بين الدول الاعداء ، وعلى سبيل المثال ، فقد كانت بلغاريا فى حرب مع الولايات المتحدة وبريطانيا الا أنها لم تكن فى حرب مع رومانيا والمجر ، كما أن

(١) راجع المادة ١/٢٤ من معاهدة السلام مع المجر ، والمادة ٢٢ من معاهدة السلام مع بلغاريا ، والمادة ١/٢٣ من معاهدة السلام مع رومانيا ، والمادة ١/٧٥ من معاهدة السلام مع ايطاليا ، وراجع Marcel Sibert, *Traité de droit International* Public, 1951, P. 321.

وراجع أيضا وليم بيشوب ، المرجع السابق ، ص ٩٨٩ ، حيث يشير الى التعليمات الموجهة الى قائد قوات الاحتلال الأمريكى فى المانيا المؤرخة فى ١١ يوليو سنة ١٩٤٧ ، والتى تتضمن :
١ — اجراء الاسترداد فيما يتعلق بالممتلكات فيما عدا الذهب وردها الى الدولة التى نزعت منها .

٢ — تحويل الذهب النقدى المكتشف فى المانيا الى لجنة الذهب فى بروكسل لتوزيعه وفقا لرسوم باريس للتعويضات الحربية .

٣ — اجراء تعويضات عن الممتلكات التى لم ترد الى ضحايا القمع النازى .

٤ — التعويض فى حالة عدم الرد بصفة عامة .

(٢) راجع المادة ٨٣ من معاهدة السلام مع ايطاليا ، والمواد المناظرة .

روسيا لم تكن في حرب مع اليابان أما فنلندا فلم تكن في حرب مع الولايات المتحدة ولم تكن الدانمرك في حرب مع أى دولة (١) •

ولكننا نلاحظ أن هذه المبادئ قد طبقت أيضا على الدول المحايدة فقد التزمت بعض الدول في اتفاقات منفصلة على أعمال تلك المبادئ كما أصدرت دولا أخرى تشريعات داخلية لهذا الغرض (٢) •

يتضح لنا مما سبق ، أن هذين الاعلانين قد اكتسبا قوة ملزمة في مواجهة المحاربين بل والمحايدين أيضا ، مما يمكن القول معه أن مخالفة المبادئ الواردة بهما تشكل مخالفة دولية يترتب على اتيانها ، المسؤولية الدولية ، وفي هذا الشأن يقرر أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى ، أنه قد يثور الشك حول مدى ما لتصريحات الحلفاء هذه من قدرة على خلق قواعد القانون الدولى ، ولكن اقل ما نستطيع قوله ، هو أن دول الحلفاء أعلنت في صراحة ، أنها لن تقبل القواعد التقليدية التى كانت تحكم حق الاسترداد ، فاذا أضفنا الى ذلك أن تلك الدول كانت تستطيع وقتئذ أن تدعى أنها تمثل الدول المتمدينة فاننا لابد منتهون الى أن القواعد التقليدية فى شأن الاسترداد قد شهدت بهذه التصريحات بدايات تطور جذرى بعد الحرب العالمية الثانية (٣) •

(١) وولسى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .
(٢) من ذلك المرسوم السويسرى الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، والتشريع المدنى السويدى فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٥ والمرسوم البرتغالى المتعلق بهذا الموضوع والصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٥ راجع فى ذلك ، سمبسون ، المرجع السابق ، ص ٣٨٤ ، استفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ ، دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٣) أ. د. محمد طلعت الغنيمى ، المرجع السابق ص ١٠٨ .

المبحث الثانى

المصادر الأخرى لقانون الاسترداد

يتضح لنا مما سبق عرضه فى مقدمة هذا الفصل أن المراسيم والأوامر والمذكرات التى أصدرتها القوات المحتلة لمانيا فى هذا الموضوع والتعريف الذى أصدره مجلس السيطرة وتوجيهاته الى الحكومات المختلفة بالنسبة للاسترداد كان لها جميعا قوة ملزمة فى مواجهة الاطراف المعنية بالاسترداد وهو ما يجعل منها مصادر أساسية لتكوين قواعد تشكل قانونا للاسترداد ، وهذه المصادر هى :

١ — اعلان مجلس السيطرة رقم ١٩ الصادر فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥
والذى طلب فيه من السكان فى المانيا أن يعلنوا عن كل الممتلكات المنزوعة من اقاليم الامم المتحدة ، الموجودة فى حيازة المانيا وأن يحافظوا عليها ، وتلتزم السلطات الالمانية بأن تنفذ قواعد المحافظة التى قررها الحلفاء (١) .

٢ — الامر العسكرى رقم ٥٢ «Militärregierungsgesetz»
الصادر فى موضوع الضبط والسيطرة على الممتلكات ، والذى يحدد كيفية السيطرة على الممتلكات العامة الالمانية وممتلكات النازى وممتلكات الاعداء السابقين الموجودة فى المانيا ، كما يحدد اجراءات السيطرة على الممتلكات التى كانت قد صودرت بالقوة أو بطريقة غير مشروعة أو سرقت من حيازة شخص ما خارج المانيا ، بغض النظر عما اذا كان ذلك قد نفذ بعمل تشريعى أو بمرسوم ادارى له صورة مشروعة أو فى أى شكل آخر .

(١) ١. د. محمد طلعت الغنيمى ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، استقن
فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٨١ .

وقد كان هذا الأمر هو الأساس العملى لاجراءات الاسترداد
بصفة عامة فى المانيا ، وقد صدرت أوامر مماثلة له فى المناطق
المختلفة للاحتلال الغربى لالمانيا (١) .

٣ — توجيهات مجلس السيطرة الصادرة فى الفترة من يناير حتى ابريل
عام ١٩٤٦ والتى نظم فيها شروط الاسترداد وطريقة تطبيقه ، التى
تعد أساسا للتفصيلات والتنظيمات الصادرة من السلطات
العسكرية المختلفة فى المانيا (٢) .

وبصفة خاصة فاننا نجد دستور الاسترداد فى التوجيهات التى
أصدرها مجلس السيطرة فى ٢١ يناير سنة ١٩٤٦ ، ورغم أن هذه
التوجيهات تعد من وضع الدول الاربع الكبرى فى موضوع الاسترداد
الالمانى . الا أنه لم يكن من الممكن اعتبارها تقنيا للقانون الدولى ،
ولكنها بالاضافة الى أوامر مجلس السيطرة والتنظيمات المتتابعة
التي صدرت فى موضوع الاسترداد بمعرفة الحكومات العسكرية
للحلفاء فى ألمانيا، ساعدت على تطور القواعد العرفية التى تعبر صراحة
عن المبدأ القانونى للحلفاء الذى كان قد ظهر خلال الحرب فى
اعلانيهما المذكورين — وشاركتهم فيه دول الأمم المتحدة ، وهكذا
وضع الأساس لقانون دولى للاسترداد .

٤ — التعليمات التنفيذية «The Instruction of Implementation»
الصادرة بمعرفة القوى المختلفة للاحتلال ، وقد الحقت هذه
التعليمات بمذكرات (٣) تفسرها .

(١) ١. د. محمد طلعت الفنى ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، استقن
فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٨١ .

(٢) يلاحظ أن هذه التوجيهات يطلق عليها المصطلح الانجليزى
«Directives» راجع ، استقن فازرهيلى ، المرجع السابق ،
ص ٨١ .

(٣) يطلق على هذه المذكرات مصطلح Memoranda ، ويطلق على
هذه التعليمات فى المنطقة الامريكية من ألمانيا مصطلح Omgus
اختصارا لعبارة

«Office of Military Government U. S. Zone».

وعلى ذلك فان مصادر قانون الاسترداد تتلخص فى المبادئ الواردة فى الاعلانين الصادرين عن الحلفاء فى ٥ يناير ، ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٤ ، وتقنين المبادئ الواردة بهما فى معاهدات السلام الموقعة فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ ، وكذلك ما تضمنته توجيهات وتعليمات وأوامر مجلس السيطرة والحكومات العسكرية فى المانيا ، التى اكتسبت قبولا من الاطراف المعنية ، وسوف نستخلص من هذه المصادر المبادئ العامة التى يقوم عليها الاسترداد ، وذلك ما نعرض له فيما يلى :

الفصل الثاني

المبادئ التي يقوم عليها حق الاسترداد (١)

اتخذ نظام الاسترداد في معاهدات ما بعد الحرب العالمية الثانية التي عقدتها دول الأمم المتحدة ، مع كل من إيطاليا والمجر ورومانيا وبلغاريا وفنلندا والموقعة في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ ، مظهر القانون الدولي المكتوب نتيجة للممارسة الدولية التي اتبعها الحلفاء في ألمانيا بالنسبة للاسترداد ، ولقد عبرت تلك المعاهدات عن التباين القائم بين تعويضات الحرب والاسترداد من الناحيتين الموضوعية والشكلية عن طريق تنظيمها في مواد منفصلة واختلاف الاساس والآثار القانونية لكل منهما (٢) .

وكما ذكرنا من قبل ، فان الفارق في رأى الفقهاء الألمان بين تعويضات الحرب والاسترداد ، يتلخص في أن تعويضات الحرب تعتبر دينا على الدولة المهزومة يتم الوفاء به بتسليم بضائع وأموال تخرج من ذمتها المالية وكيانها الاقتصادي ، وينظر كل من شمولر وتوبلر وماير للاسترداد على أنه عملية تتم اعمالا لقواعد القانون المدني (٣) في العلاقات الدولية

(١) راجع ، أ. د. محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ — ١١٠ ، استفان فازرهيلي المرجع السابق ، ص ٨٧ — ٩٣ ، دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ٣٦ ، مارسيل سيير ، المرجع السابق ص ٣٢٢ ، وكذلك

Norman Bentwich, International Aspects of Restitution and Compensation for Victims of the Nazis, B. Y. B. 1955. P 213.

(٢) استفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٣) يعرف القانون المدني دعوى استرداد الحيازة ، والحيازة القانونية أو وضع اليد ، هي حالة فعلية لمن يعتمد حيازة الشيء حيازة من يستأثر بمنافعه ويتصرفا فيه تصرف المالك في ملكه ، وللحيازة ركنان ، الركن الاول مادي ويسمى Corpus والثاني أدبي ويسمى animus [راجع خليل عفت ثابت ، التقادم في المواد المدنية والتجارية علما وعملا ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ، سنة ١٩٣٦ ، ص ٧١ — ٧٢] .

فهو في رأيهم إعادة لممتلكات لم تخرج أصلا من ملكية صاحبها وفقا للقانون المدني ، وينظر هؤلاء الفقهاء الى دعوى الاسترداد ودعوى التعويض على انهما يقدمان من دولة في مواجهة دولة ، الا أنه يبقى بجوار دعوى الاسترداد دعوى أخرى وفقا للقانون المدني يستعيد بها المالك ممتلكاته ولا توجد تلك الدعوى في حالة تعويضات الحرب ، ولو كان موضوع تلك

— ولا يسقط حق الملكية بعدم الاستعمال ، وان كان يكسب بالتقادم ، ومجرد ترك العين أو اهمالها مهما يطل الزمن من غير أن يتعرض لها أحد أو يفتصبها أو ينكر حق مالکها فيها لا يترتب عليه البتة — لا في الشريعة الإسلامية ولا في غيرها من الشرائع سقوط حق ملكيتها ولا منع سماع الدعوى بها لو تعرض لها متعرض بعد زمن من الاهمال المديد [راجع ، أ. د. عبد الرازق السنهوري ، الوسيط في الالتزام — الاوصاف والحوالة والانقضاء — جزء ٣ ص ٩٩٦] .

— وطبقا للقانون المدني (م ٩٧٧ مدنى مصرى المقابلة للمادة ٩٢٨ مدنى سورى) يجوز استرداد المنقول المسروق أو الضائع ، وذلك بثلاثة شروط :

١ — أن يكون المنقول مسروقا أو ضائعا .
٢ — أن يكون المنقول في يد حائز له بحسن نية وسبب صحيح .
٣ — أن ترفع دعوى الاسترداد خلال ثلاث سنوات .
وشرط المدة يسرى على الحائز حسن النية ، أما الحائز سىء النية ، فلا يملك الا بالتقادم الطويل .

فيجوز للمالك أن يرفع دعوى الاستحقاق على السارق أو من عثر على المنقول الضائع اذا كان المنقول ما يزال في حيازته كى يسترده منه ، وهى الدعوى التى تثبت للمالك بمقتضى القواعد العامة ، فلا تسقط بالتقادم ، ولا يستطيع سارق المنقول أو من عثر عليه أن يملكه الا بالتقادم الطويل ، ويسرى هذا الحكم أيضا على الحائز سىء النية ، كأن يكون شخصا اشترى المنقول من السارق أو ممن عثر عليه وهو يعلم أنه مسروق أو ضائع ، اذ يجوز للمالك أن يسترد المنقول منه ما لم يكن قد تملكه بالتقادم الطويل ، يترتب على استرداد المنقول رجوع الحائز على من تصرف اليه بضمان الاستحقاق ، وحق الحائز في استرداد الثمن من المالك في بعض الحالات . [راجع أ. د. عبد المنعم فرج الصدة ، الحقوق العينية الأصلية (١) حق الملكية ، شركة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي — القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٥٥٣ — ٥٥٨] .

التعويضات تسليم أشياء معينة (١) ، فالذى يحدث فى تلك الحالات هو أن الدولة تطلب تعويضا عينيا بدلا من التعويض النقدي المستحق لها •

هذا ونلاحظ أن وجهة نظر هؤلاء الفقهاء الالمان انعكاس طبيعى لموقفهم تجاه الصيغة القانونية الجديدة للاسترداد التى كانت قد تحققت فى تشريعات وممارسة الحلفاء وقواعد القانون الدولى التى طبقوها فى هذا المجال ، ذلك أن الدعوى المدنية التى يقولون بوجودها بجوار الاسترداد تحقق مصلحة لالمانيا ، حيث يترتب عليها أن تبقى فى الاقليم الالمانى تلك الممتلكات التى لا يكون مالکها مقيما فى الدولة المطالبة ، بينما لو طبقت دعوى الاسترداد فقط وما يقتضيه مبدأ الاقليمية ، فيجب أن تعاد الممتلكات الى الاقليم الذى نزعته منه بغض النظر عن اقامة مالکها •

وما نريد أن نوكدّه هنا ، هو أن معاهدات باريس للسلام قد اعتبرت الاسترداد ، وفقا للمبدأ القانونى للحلفاء ، مصطلحا قانونيا مستقلا تماما ، له خصائصه وسماته ، ويظهر ذلك من مراجعة نصوص تلك المعاهدات التى تحوى قواعد متماثلة فى هذا الشأن (٢) •

أن مقارنة نصوص توجيهات مجلس السيطرة ونصوص معاهدات باريس للسلام توضح أن النصوص الاخيرة المتعلقة بالاسترداد ليست من طبيعة منشئة ولكنها ذات صفة كاشفة وتعبّر عن مبدأ قانونى سابق ومتطور ، ذلك المبدأ الذى ظهر فى معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الاولى ، وان كان الملاحظ أن صيغة هذا المبدأ قد أخذت طابعا أكثر حدة من ذى قبل لکی تتوازن مع أساليب الحرب الفاشستية التى مارستها دول الاعداء مما يحقق نوعا من الشعور بالعدالة فى مواجهتها •

(١) كما هو الحال فى بعض مواد معاهدة فرساي و تريانون ، راجع ، استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٨٣ •
(٢) راجع المادة ٢٤ من معاهدة السلام مع المجر ، المادة ٢٣ من معاهدة السلام مع رومانيا والمدة ٢٢ من معاهدة السلام مع بلغاريا ، والمادة ٧٥ من معاهدة السلام مع ايطاليا وان كانت تلك المعاهدة الاخيرة تنظر الى مسألة استرداد الذهب بطريقة مختلفة نوعا ما •

ويمكن تحليل السمات العامة للاسترداد ، بالإستعانة بالتعليمات التنفيذية التي أصدرتها السلطات العسكرية في ألمانيا ، والمذكرات المتصلة بتفصيلات التنفيذ (١) • ومن ذلك نستخلص ما يلي :

(أ) نوايا الحلفاء : فلقد أوضح الحلفاء نيتهم بشأن وجوب اجراء الاسترداد في اعلان لندن الصادر في ٥ يناير ١٩٤٣ ، وكان على الدول المهزومة أن تعترف صراحة بهذا الاعلان ، وكان يجب عليها أيضا أن ترجع اليه اذا ثار شك فيما يتعلق باجراءات الاسترداد (٢) •

(ب) مجموعة الدول المستحقة للاسترداد : لم يكن الاسترداد مقرا فقط لصالح الدول التي كانت في حرب مع دول المحور والمسماة بالدول المتحالفة ، ولكنه تقرر أيضا والى جانب تلك الدول وفي حالات محددة لصالح فرنسا ، ودول الامم المتحدة التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع دول المحور • ولقد كان ذلك نتيجة المبدأ الذي نادى به الحلفاء بأن يمتد حق الاسترداد نتيجة معاهدات السلام من الدول المحاربة الى دول الامم المتحدة الاخرى التزاما منهم بمسئوليتهم عن اعادة النظام الدولي حتى ولو كان المستفيد من ذلك دولا أخرى غير الدول المنتصرة (٣) •

ومع ذلك ، فان الحلفاء لم يتوقفوا عند هذا الحد ، بل عملوا على توسعة مجموعة الدول المستحقة للاسترداد ، وبعد أن قرروا المبدأ ، قاموا باتباعه بأن جعلوا حق الاسترداد شاملا كل المتحاربين السابقين الذين وقعوا خلال الحرب ضحايا للاحتلال أو السيطرة لألمانيا أو حلفائها (٤) •

(١) MGR رقم ١٩ في المنطقة الامريكية من ألمانيا ومذكرات Omgus
(٢) أنظر المادة ١/٢٤ من معاهدة السلام مع المجر والمواد المناظرة في المعاهدات الأخرى •

(٣) في مقابل ذلك ، فاننا نجد أن الدول الملتزمة باجراء الاسترداد هي تلك الدول التي تملك سلطة السيطرة على الممتلكات ، ولم يتوقف ذلك عند التزام دول الاعداء فقط بل امتد الى المحايدين أيضا •

(٤) مذكرة رقم ٢ المؤرخة أول مايو سنة ١٩٤٧ ، المذكرة رقم ٦ المؤرخة ٢٨ مايو سنة ١٩٤٧ ، الصادرة عن الـ OMGUS

الا أن الملاحظ أن الحلفاء قد أجروا في تنظيم الاسترداد وشروطه اختلافا بين تلك الشروط المتبعة مع دول الأمم المتحدة ، وتلك المتبعة مع دول الاعداء السابقين لصالح الطائفة الأولى من الدول (١) .

(ج) المبدأ الرئيسي لاسترداد الممتلكات المنزوعة من اقاليم الأمم المتحدة : تلتزم الدول المهزومة وفقا لمعاهدات السلام وأوامر السلطات العسكرية في المانيا ، بأن تعيد الممتلكات المنزوعة بمعرفة دول المحور ، اذا ما تحققت الشروط التالية :

١ — أن تكون تلك الممتلكات موجودة على أقاليمها .

٢ — أن تكون قابلة للتعرف عليها .

٣ — أن يكون نزعها قد تم بالقوة أو الاكراه .

هذا وسوف نشرح هذه الشروط تفصيلا فيما بعد . وبعد أن نستعرض في المبحثين التاليين مبدأ القانون العام ومبدأ الاقليمية في الاسترداد الذين يعتبران من الخصائص الرئيسية للاسترداد كما سبق أن أوضحنا .

(١) خلال المفاوضات الخاصة بمعاهدة السلام مع ايطاليا سنة ١٩٤٧ عبر ممثل الولايات المتحدة بوضوح عن اعتزام دولته إعادة معظم الممتلكات الايطالية .

«to return the great bulk of Italian assets».

راجع ، Martin Domke, Settlement of Disputes Provisions ، in Axis Satellite, Treaties, AM. J. I. L, 1947, Vol 41, P. 914.

المبحث الأول

مبدأ القانون العام ومبدأ الاقليمية *

يعد حق الاسترداد من حقوق القانون الدولي العام لا القانون الدولي الخاص ، سواء في ذلك جانبه الايجابى (حق الاسترداد) أم جانبه السلبى (الالتزام بالرد) ، فلا يعتمد في أساسه على حق الملكية . ولكنه يقوم على مبدأ القانون العام ومبدأ الاقليمية (١) ، فيجب أن تسترد كل الممتلكات المنزوعة من اقاليم دول الامم المتحدة سواء كان مالكاها من رعايا تلك الدول أم لا ، ومحل الرعاية في المبدأ القانونى للاسترداد ، هو مصلحة الاقتصاد الوطنى للدولة وليست مصلحة المالك الذى نزعت ممتلكاته ، فالاسترداد لا يهدف الى المحافظة على حق ملكية الفرد ولكنه يهدف الى معالجة الضرر البالغ الذى أصاب الحياة الاقتصادية للدولة المعنية بصفة عامة .

وقد لا يؤثر من وجهة نظر الافراد مالكي الاموال المنزوعة مدى ما وصلت اليه عمليات سلب ونهب الاقاليم المحتلة ، ومع ذلك فان جسامه تلك المخالفات هى التى بررت قواعد الاسترداد فى صورتها هذه .

(*) راجع ، ا. د. محمد طلعت الفنيمى ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ —

١١٠ ، استفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٨٧ — ٩٤ ،

دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ماسيل سيير ، المرجع

السابق ، ص ٣٢٢ ، نورمان بنتويتش ، المرجع السابق ، ص ٢١٣

(١) نقصد بمبدأ القانون العام ، اعتبار حق الاسترداد من الحقوق التى

ينظمها القانون الدولي العام ، بما يعنى أنه يتم فى العلاقة بين

الدول ، وبعضها ، كما أن أساسه يوجد فى علاقات ذلك القانون ،

الا وهو حماية الاقتصاد الوطنى فى الاقليم المحتل وليس حماية

الملكية الفردية فى حد ذاتها .

أما مبدأ الاقليمية — واستكمالا لمبدأ القانون العام — فله

جانبان ، أحدهما يتعلق بالدولة المطالبة ، حيث أن الدولة التى

كانت الممتلكات على اقليمها قبل نزاعها هى التى يمكن أن تستردها ،

أما الجانب الثانى فيعنى أن الدولة التى توجد الممتلكات على

اقليمها فهى التى تلتزم بالرد ، فلا يتوقف الامر فى الحالتين على

جنسية المالك أو الحائز .

وإذا ما استعرضنا موقف الفقهاء الألمان من هذه المبادئ ، فأننا نجد أن شمولر وتوبلر وماير يقررون أن الاسترداد يعد من التزامات القانون الدولي العام . ويبنون ذلك على أن الاسترداد يتم في إطار علاقة بين الحكومات ، ومع ذلك يقررون أن على الدولة أن تراعى أحكام القانون المدني بالنسبة لدعاوى مواطنيها وما يفرضه عليها من التزامات (١) .

وان كان كاوفمان لم يقرر ذلك صراحة (٢) ، إلا أنه يعترف بصورة واضحة بأن دعوى الاسترداد ، تعد من دعاوى القانون الدولي العام ، ويقرر أن الفارق القانوني بين الاسترداد وتعويضات الحرب يتمثل في أن المدعى عندما يطالب بأموال مازالت تعتبر من أصول ثروته نظرا لأن ملكيتها لم تنتقل إلى الحائز الحالي (٣) ، بينما تتقرر تعويضات الحرب لتضاف إلى الثروة القومية للدولة الدائنة ، وعلى الرغم من صحة هذه العبارة في جزء منها إلا أنها تتضمن ما يفيد أن حق الاسترداد يقوم على حق الملكية ، وهو ما يعد أمرا غير مقبول ، ويعترف كاوفمان بطريقة ضمنية بحق الدولة المدعية في الاحتفاظ بالملكات المستردة لنفسها في بعض الحالات ، وأن تعيدها في حالات أخرى إلى المالك ، وأن المال الأخير للممتلكات المستردة يعتمد على نصوص القانون المدني ، فاعادة الممتلكات المنزوعة ينفذ ليد الدولة ولصالحها أيضا . فالفقه الألماني يقبل مبدأ القانون العام ، بمفهومه الذي لم يكن قد توطد بعد في معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الأولى وتبلور فيما بعد في أوامر السلطات العسكرية ومعاهدات باريس للسلام عقب الحرب الثانية .

ووفقا لهذا التفسير ، لا يؤثر في الأمر من هو مالك الممتلكات المنزوعة ولا جنسية قوات المحور التي حازتها بعد انتزاعها ، فالدولة التي تستحق الاسترداد هي الدولة التي نزعَت الممتلكات من اقليمها وتلتزم بتنفيذه الدولة التي توجد الممتلكات على اقليمها .

(١) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٢) المرجع السابق . نفس الموضع .

(٣) أ. د. محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ — ١٠٧ .

هذا ونلاحظ ، أن وجود دعوى القانون المدنى بجوار دعوى القانون الدولى العام ، لا يعنى اطلاقا أن الدولة ستتصرف فى حماية دعوى القانون المدنى بالنيابة عن المالك ، حيث أن الاساس القانونى لدعوى الاسترداد فى القانون الدولى العام ، هو فى كل حالة مخالفة القانون الدولى العام المتمثلة فى انتهاك قواعد لاهاي ، وعلى وجه الخصوص فى عمليات نزع الممتلكات العامة والخاصة بالقوة من الاقاليم المحتلة ، ورغم أن دعوى القانون المدنى تقف خلف تصرف الدولة فى معظم الحالات ، الا أن الدعوى التى تقدم فى هذا الشأن وهى دعوى الاسترداد ، هى من دعاوى القانون الدولى العام ولا تتحول مطلقا الى دعوى من القانون المدنى •

كما أنه اذا كنا نتفق مع كاوفمان ، فى أنه من المبادئ الرئيسية للاسترداد أنه لا يمكن اكتساب سند قانونى جديد للملكية على الممتلكات التى نزعت بالقوة أو الاكراه أو بأى طريقة أخرى مخالفة للقانون الدولى (١) ، فان ذلك لا يعنى على الاطلاق أن الممتلكات المستردة تستعيد حالتها القانونية السابقة — بواقعة الاسترداد ذاتها — وفقا للقانون المدنى، مما يعنى أن الاسترداد الذى له صفة القانون الدولى العام ينفذ مباشرة لصالح الافراد •

وهذا هو الفارق بين الاسترداد فى القانون الدولى واعادة الحال الى ما كان عليه ، ومما لا شك فيه فان الغرض العملى للاسترداد فى معظم الحالات ، وكما يقرر استيفان فازرهيلى ، هو اعادة الممتلكات مرة أخرى الى المالك السابق وفقا للقانون المدنى ، ومع ذلك فان هذا لا يؤثر على طبيعة الاسترداد واعتباره من حقوق القانون الدولى العام المبنية على مخالفة ذلك القانون وأنه لابد من وجود تشريع داخلى أو تصرف قانونى لاعادة تلك الممتلكات الى أصحابها وفقا للقانون المدنى •

ويتم الاسترداد باعتباره من أعمال القانون الدولى بتسليم الممتلكات الى الدولة المستحقة ، حيث تصبح الممتلكات المسلمة بعد ذلك الوقت

(١) Volkerrechtswidrig — استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ،

خاضعة لقانونها المدني ، ويفسر ذلك ، كما يشير كاوفمان — امكانية عدم تسليم الممتلكات المستردة وفقا للقانون الدولي العام الى أصحابها السابقين على الرغم من أنه لم يحدث أى تغيير وفقا للقانون المدني يؤثر في ملكية الاموال نتيجة نزعها •

ولكن لماذا كانت السمة الظاهرة لدعوى الاسترداد كما تبلورت خلال وبعد الحرب العالمية الثانية هي مبدأ القانون العام ومبدأ الاقليمية ؟ (١) •

أن تفسير ذلك في رأينا يرجع الى ما حدث خلال تلك الحرب من عمليات سلب ونهب واستنزاف لموارد وثروات الاقاليم المحتلة التي كانت تشكل جزءا من البنيان الاقتصادي لها ، وما حدث نتيجة الحرب للاك هذه الثروات من تشرد أو هجرة أو وفاة ، وخشية التحايل على قواعد الاسترداد بمقولة أن أصحاب هذه الممتلكات لم يعودوا مقيمين على الاقاليم التي نزعت منها فكيف تعود هذه الممتلكات الى اقليم دولة دون وجود أصحابها بهذا الاقليم •

ويقرر الفقيه الانجليزي مارتن (٢) ، في هذا الصدد أنه ليس على الدولة التي تطلب الاسترداد أن تثبت أن الممتلكات موضع الاسترداد كانت مملوكة لفرد معين من رعاياها ، ويكفى أن توضح أن الممتلكات قد نزعت من اقليمها ، وفي عبارة أخرى فان دعاوى الاسترداد تبني على مبدأ الاقليمية وليس على حق الملكية ، وتقرر معاهدات السلام عقب الحرب

(١) «Restitution may be requested only by the Government of the state from the Territory of which the property was removed».

راجع في ذلك ، نورمان بنتويتش ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ ، وكذلك دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ٣٦ ، أما مارسيل سيبيير فيقرر

«La Procédure de restitution Consiste en demandes à Présenter par les Gouvernements requérants du Gouvernment requis.

راجع مارسيل سيبيير ، المرجع السابق ، ص ١٢١
(٢) راجع ، Andrew Martin, Private Property, Rights and Interests in the Paris Peace Treaties, B. Y. B. 1947. P. 282.

الثانية ، مبدأ الاقليمية بطريقة واضحة (١) فتتحدث عن الممتلكات التي نزعت من اقاليم أى من دول الامم المتحدة والموجودة لدى الدولة الموقعة على معاهدة السلام وعلى اقليمها ، وبغض النظر عن الشخص المالك ، كما تحوى نصوص أوامر السلطات العسكرية فى ألمانيا ، قواعد مماثلة لما ورد فى معاهدات السلام فى هذا الشأن (٢) .

وهكذا أصبح مبدأ الاقليمية قاعدة عامة للاسترداد ، وحتى ولو كانت الممتلكات التي يجب استردادها ، كان قد تملكها مصادفة أحد رعايا دول المحور أثناء وجوده على اقليم أى من دول الامم المتحدة ، بشرط أن يكون نزعها قد تم بالقوة أو الاكراه من اقليم أى من الدول المعنية .

وهناك سوابق ثابتة فى هذا الشأن ، خاصة فى الحالات التي كان فيها رعايا دول المحور يملكون أسهما فى مشروعات تمارس نشاطها فى اقليم أى من دول الامم المتحدة .

ونجد تطبيقا هاما لمبدأ الاقليمية فى المذكرات الملحقة بأوامر السلطة العسكرية فى القسم الأمريكى من ألمانيا ، والمتعلقة بإمكانية استرداد الممتلكات ذات الأصل الألمانى (٣) ، وهى تعرض لحالة ما اذا كان المحتلون الألمان قد احضروا معهم من ألمانيا الى الاقليم المحتل ممتلكات ظلت تحت سيطرتهم طوال فترة الاحتلال ، فانه يتمتع على الاقليم المحتل طلب استرداد تلك الممتلكات اذا كان الألمان قد نزعوها معهم عند انسحابهم ، أما اذا لم تكن تلك الممتلكات تحت السيطرة الكاملة لألمانيا بل كانت على

(١) أنظر على سبيل المثال ، المادة ٢٤ من معاهدة السلام مع المجر ، حيث تقرر أن الالتزام بإجراء الاسترداد ينطبق على كل الممتلكات التي يمكن التعرف عليها حاليا فى المجر ، والتي كانت قد نزعت بالقوة أو الاكراه من اقليم أى من دول الامم المتحدة . ونلاحظ أن تعبير الامم المتحدة هنا لا يعنى المنظمة الدولية ولكنه يعنى أعضاء المجتمع الدولى المشاركين فى اتفاقيات السلام .

(٢) الامر العسكرى رقم ١٩ MGR حيث يذكر أن هدف الاسترداد هو الاسراع بإيجاد وإعادة كل الممتلكات موضوع الاسترداد التي يتعرف عليها الى الدولة المدعية . .

(٣) مذكرة رقم ١٢ المؤرخة فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، مشار اليها فى ، استيفان فيازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٨٩ .

سبيل المثال ، ممتلكات تخص شركة تابعة لمشروع الماني أو أى شركة فرعية أخرى بيعت لها تلك الممتلكات وشحننت من المانيا ، فلا يعد مجرد التبعية المالية لممتلكات المشروع عائقا يحول دون طلب استردادها كما نجد تطبيقا آخر لبدأ الاقليمية ، فيما يتعلق بالمعاملات التجارية العادية اذ تقرر احدى المذكرات (١) ، أنه يجب استرداد الممتلكات المنزوعة حتى اذا كان المالك السابق من رعايا الدولة المعنية قد تقاضى مقابلا نقديا مناسباً عن تلك الممتلكات ، بل حتى لو أبدى رغبته في عدم اعادتها وأخيرا فإنه طبقا للنصوص الرئيسية لمعاهدات السلام والاوامر الصادرة من السلطات العسكرية في المانيا ، يجب ملاحظة ما يلي :

— أن الدعوى يمكن أن تقدم فقط من حكومة الدولة المعنية الى حكومة الدولة الملزمة باجراء الاسترداد •

— أن حكومة الدولة المعنية هي فقط صاحبة الحق في أن تتسلم الممتلكات وأن تسلم ايضالا عنها ، مما يعنى الفعالية التامة لبدأ القانون العام ومبدأ الاقليمية في دعوى الاسترداد • وأن الدعوى تقدم باسم الحكومة على عكس ما يقول به الفقهاء الالمان (٢) ، وأن وكيل الدولة المعتمد هو المخول فقط في استلام الممتلكات وتقديم ايصال عنها فيما يسمى « اذن الافراج » (٣) •

ولقد قررت الدول المعنية بالاسترداد بعد الحرب العالمية الثانية ارسال بعثات مهمتها اجراء الاسترداد من ألمانيا ، وزودت السلطات

(١) مذكرة المؤرخة ٢٨ يوليو سنة ١٩٤٨ الملحقه بالـ OMGUS بالمرجع السابق ، نفس الموضع .

(٢) م ٢٤ من معاهدة السلام مع المجر — والمواد المناظرة في معاهدات السلام الاخرى — تقرر أن دعوى الاسترداد يجب أن تقدم الى الحكومة المجرية بمعرفة الدولة التي نزعت من اقليمها تلك الممتلكات كما أن الفقرة الاولى من الجزء الثانى من توجيهات مجلس السيطرة الصادرة في ١٧ ابريل سنة ١٩٤٦ تنظم اعلان الدعوى بطريقة لا تدع مجالا للشك في أنها تقدم بمعرفة الحكومات ، لا باعتبارها ممثلا دبلوماسيا للشخص المضار ، ولكن باسمها الصحيح . ولنفعيتها الخاصة .

(٣) الامر العسكرى رقم (١٩ — 501 MGR)

العسكرية الامريكية بعثة الاسترداد بسلطات محددة (١) ، فهي مخولة بزيارة مواقع الممتلكات القابلة للاسترداد بغرض التعرف عليها وفحصها وملاحظة حزمها وشحنها وتوقيع الايصال اللازم أو الوثائق الاخرى •
وحق ممثلى الدولة فى استلام الاشياء المفرج عنها فى مجال الاسترداد حق قاصر عليهم ، فليس من حق المالك أن يعيد الادعاء والمطالبة بالممتلكات المنزوعة أو أن يتسلمها ، الا أن فقهاء القانون الدولى يذكرون حالات استثنائية محدودة يمكن فيها بجانب حق دول الامم المتحدة فى استرداد ممتلكاتهم التى انتزعت من اقاليمهم الى اقليم محايد عن طريق حكوماتهم، أن تقدم الدعوى بمعرفة الافراد أيضا • وعلى أى حال فان الممتلكات تعاد بغض النظر عن شخص المالك ولمصلحة الدولة المعنية ولاقتصادها القومى (٢) ، حتى ولو كان المالك ذاته قد أصبح مقيما فى ألمانيا وحائزا للممتلكات المنزوعة ، ففى هذه الحالة يكون المالك نفسه ملزما بأن يجعل إعادة نقل الممتلكات الى الدولة المعنية أمرا متاحا •

(١) الامر العسكرى رقم (MGR 19/102/3)

(٢) انظر المذكرة رقم ٤ المؤرخه اول مايو سنة ١٩٤٧ الملحقه بالـ

OMGUS والتى تتصل باسترداد العربات المجرية — وتنص •

« 2 Pursuant to directives recived from Washington restitution will be made of all property including motor vehicles, removed from Hungary by force or without compensation during the period from 15 october 1944 to 15 may 1945 in order to prove Force will be sufficient for the Hungarian restitution mission to show that the removal was made by general direction of the Puppet Hungarian Nazi Government during the period in question.

« 5. Subject to the above, restitution will be made irrespective of :

a) whether the vehicle was brought to germany by its hungarian owner and Sold by him to a German, or.

b) whether the vehicle was bought to germany by its hungarian owner and is now in possession of the same Hungarian owner.

7. in Cases where restitution is made of vehicles in Possession of their Hungarian owners (see peragraphs a and b above), it should be made clear to such owner that the claimant Country and not the owner is intitled to restitution.

المبحث الثانى

مبدأ الاقليمية وأثره فى الالتزام بالرد

وموقف الحائز حسن النية (١)

يتبين لنا من مطالعة معاهدات السلام الموقعة بعد الحرب الثانية أن مبدأ الاقليمية لا يؤثر فقط فى مفهوم الاسترداد من جانبه الايجابى بل يؤثر فيه أيضا من جانبه السلبي الخاص بالالتزام برد الممتلكات موضوع الاسترداد (٢) .

ويشمل الالتزام بالرد مجالا كبيرا ، حيث أن المسئولية التضامنية والمتعددة عن المخالفات التى ارتكبتها قوات المحور أو الدول التابعة ، تجعل كل تلك القوى ملتزمة برد الممتلكات التى توجد على اقاليمها ، والتى كانت قد نزعته من اقاليم دول الامم المتحدة مهما كان حائزها أو مالکها الحالى .

أن مبدأ الاقليمية قد ظهر واضحا فى النصوص المتعلقة بالالتزام بالرد والتى يجب وفقا لها اجراء الاسترداد بغض النظر عن أى تغييرات تالية حدثت فى ملكية الاموال المنزوعة ، ويؤكد هذا المبدأ الصفة المطلقة للالتزام القانونى بالاسترداد ، ويعنى هذا أنه سواء كانت الممتلكات المنزوعة الموجودة على اقاليم دول المحور أو الدول المتضامنة معها ، فى حيازة أو حفظ من تلقى تلك الممتلكات مباشرة أو من يخلفه ، وسواء كانت الحيازة قد تمت بحسن النية أم سوئها وفقا للقانون المدنى .

فالالغاء الكامل للحماية المقررة للحائز حسن النية هى احدى السمات البارزة للاسترداد بمفهومه الجديد والتى تفرق بينه وبين الاجراءات المشابهة فى القانون الدولى ، فقد استلزمت عمليات السلب والنهب للممتلكات فى المناطق المحتلة والتى لم يسبق لها مثيل ، عقابا ليس

(١) أ. د. محمد طلعت الغنيمى ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ — ١١٠ ،

استفان فازرهيلى المرجع السابق ، ص ٩٣ — ٩٤ .

(٢) انظر المادة ١/٢٤ من معاهدة السلام مع المجر ، المواد المناظرة فى

معاهدات السلام الاخرى .

له مثل أيضا ، فالحائز حسن النية كان يستطيع في كل الحالات الاخرى أن يعتمد بنجاح على حسن نيته ، حتى بالنسبة للمبادئ القانونية الجديدة التي انشأها الحلفاء (١) ، ولقد اذعنت الدول المحايدة لهذا المبدأ باعتباره عادلا وقبيلت رد الممتلكات التي نزعَت الى اقليمها ، بغض النظر عن طريق اكتساب حيازتها (٢) .

ولم يقيد المنتصرون أنفسهم عند الحديث عن الالتزام بالرد الذي يقع على عاتق الدول المهزومة ، بتتبع التغييرات التي حدثت في حيازة الممتلكات المنزوعة على اقليم دولة المحور (Satellite State) ولكنهم الزموا كل الدول الموقعة على معاهدات السلام باتخاذ كل الاجراءات الممكنة فيما يتعلق برد تلك الممتلكات التي يحوزونها ويحتفظ بها أشخاص تابعين لسلطانهم القضائي في دولة ثالثة (٣) . ولقد عهد الحلفاء الى الدول التابعة الموقعة على معاهدات السلام اختيار الاجراءات التي تراها ضرورية لرد الممتلكات الموجودة بالخارج مع أشخاص خاضعين للسلطان القضائي للدول المهزومة والمحتفظ بها في اقليم محايد ، وأن الدول المهزومة هي المسئولة عن ذلك فقط ، حيث أن مجرد وجود تلك الممتلكات على الاقاليم المحايدة لم يكن قد تضمن بعد مسئولية الدول المحايدة ، حيث نشأت هذه المسئولية فيما بعد (٤) .

وعلى ذلك فاننا نرى أنه لم يتم الالتزام بصورة كاملة بمبدأ الاقليمية في هذه الحالة ، وقد تقرر ذلك لمصلحة الدولة صاحبة الحق في الاسترداد، حيث تعدى الالتزام بالرد حدود اقليم الدولة المسئولة الى أى اقليم آخر متى كانت الممتلكات لدى أشخاص تابعين لسلطان الدولة القضائي .

(١) قارن المادة ٩٥٥ ، ٩٦٠ من القانون المسدنى المصرى ، حيث تقرر المادة ٩٥٥ ، تنتقل الحيازة الى الخلف العام بصفاتها على أنه اذا كان السلف سىء النية واثبت الخلف أنه كان في حيازته حسن النية جائز له أن يتمسك بحسن نيته ، بينما تقرر المادة ٩٦٠ « للحائز أن يرفع في الميعاد القانونى دعوى استرداد الحيازة على من انتقلت اليه حيازة الشيء المقتصب منه ، ولو كان هذا الاخير حسن النية » .

- (٢) راجع ، ا. د. محمد طلعت الغنيمى ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .
(٣) انظر على سبيل المثال ، المادة ٦/٢٤ من معاهدة السلام مع المجر .
(٤) استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .

الفصل الثالث

شروط الاسترداد وكيف يتقذ

تناولنا في الفصل السابق المبادئ التي يقوم عليها حق الاسترداد ، حيث تبين لنا أنه يقوم على مبدأى القانون العام والاقليمية ، وأن ذلك يؤثر على الحماية المقررة للحائز حسن النية ، فاذا ما بحثنا عن شروط اجراء الاسترداد (١) فاننا نستطيع أن نستخلص هذه الشروط من نصوص معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية وكذلك الاوامر والتعليمات التي سبق أن أشرنا اليها عند معالجتنا لمصادر قانون الاسترداد ، والمذكرات الصادرة بشأن الاسترداد في مناطق الاحتلال المختلفة في ألمانيا كما تناولت تلك الشروط أيضا بعض أحكام التحكيم الدولية في المنازعات التي ثارت في هذا الشأن ، ونتلخص هذه الشروط فيما يلي :

- ١ — ضرورة التعرف على الممتلكات موضوع الاسترداد .
 - ٢ — استخدام القوة أو الاكراه في نزعها .
 - ٣ — ضرورة تقديم دعوى الاسترداد خلال مدة محددة .
 - ٤ — التعاون في البحث عن الممتلكات والمحافظة عليها واعادتها .
- هذا ونعالج كل شرط منها في مبحث مستقل على النحو التالي :

(١) راجع ، ا. د. محمد طلعت الغنيمي ، دعوى الاسترداد في القانون الدولي ، مجلة السياسة الدولية العدد ٥١ ، يناير سنة ١٩٧٨ ، ص ١٠٩ — ١١٤ ، وكذلك ، استقان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ١٠١ — ١١٣ ، مارسيل سيبيير ، المرجع السابق ، ص ٣٢٢ ، دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ٣٣ — ٣٦ ، كذلك — G. C. Christie. what Constitutes A taking of Property Under International Law, B. Y. B. 1962, Vol.38P. 327. — I I. R. Vol 29, 1966. P. 476.

المبحث الأول

التعرف على الممتلكات

يتضح من مطالعة نصوص الاسترداد في معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية أن التعرف على الممتلكات (١) يعد شرطاً لازماً لاستردادها ، فالأموال التي يتعرف عليها على إقليم الدولة المعنية هي فقط التي تلتزم تلك الدولة بردها .

أن روح التعرف تكمن في أن تكون الأشياء المعنية متطابقة Identical مع تلك التي تدعيها الدولة المختصة ، باعتبارها نزعاً بالقوة أو الإكراه من إقليمها (٢) .

ويقرر الفقهاء الألمان شمولر وتوبلز وماير (٣) ، أن هناك نوعان من إجراءات الاسترداد ، أحدهما إجراءات تمهيدية (٤) والنوع الثاني، إجراءات استرداد بالمعنى الصحيح (٥) أما الأولى فتتمثل في واجب السكان في الإعلان عن الممتلكات التي نزعت إلى إقليمهم وإجراءات التجري والبحث التي تتم على أساس من المستندات أما الثانية ، فتتمثل فيما تقوم به حكومة الدولة المعنية أو إحدى وكالاتها أو مندوبيها المختصين بالاسترداد (٦) .

(١) The Identification of Property

(٢) أ. د. محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٣) راجع ، I. L. R. Vol 29, 1966, PP. 476 — 478.

(٤) Preparatory Measures

(٥) Restitution Procedure Proper

(٦) يوضح MGR (Military Government Regulations) قسم رقم

١٩ الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، البيانات التفصيلية

الواجب الإدلاء بها وكيفية إجراء البحث والتجري عن الممتلكات

والتي تشمل تحديد موقعها وزيارته للتعرف عليها وفحصها وملاحظة

تغليفيها وشحنها وتوقيع الإيصالات والوثائق اللازمة .

راجع ، I. L. R. Vol 29, 1966, P. 477.

ولا يشكل الأصل الوطنى للممتلكات أو جنسيتها دليلا على التعرف عليها ، ولا يؤسس التعرف على الاوضاع النفسية للحائز ، بل يتضمن التعرف التحقق من المميزات والخصائص المحددة للممتلكات (١) • ولا يعادل ذلك ما يتوفر من دليل وثائقي على وجود الممتلكات — فالتعرف يتطلب التحقق المادى فى الموقع والتحقق الطبيعى من الصفات والميزات ، بغض النظر عن تحديد المالك القانونى لتلك الاشياء (٢) •

وقد تطلبت أوامر السلطات العسكرية الامريكية فى المانيا ، أن تتضمن دعوى الاسترداد نوعين من البيانات (٣) •

أما النوع الاول • فقد ورد أنه يجب أن تتضمن دعوى الاسترداد بياناً على قدر الامكان بما يتوفر من المعلومات الآتية :

- ١ — وصف للاشياء المطلوب استردادها •
 - ٢ — أكبر قدر ممكن من المعلومات المتاحة ، مثل الرقم المسلسل الخاص بجهة الصنع والخصائص والعلامات المميزة لتلك الاشياء •
 - ٣ — آخر جهة معلومة لوجود الشئ فى الاقليم المحتل قبل نزعه الى المانيا والتاريخ التقريبى لذلك النزاع •
 - ٤ — آخر جهة معلومة لوجود الشئ فى المانيا •
 - ٥ — آخر اقامة معلومة لمدعى الممتلكات الذى كان مالكا لها أو مسيطرا عليها قبل وقوعها تحت سيطرة الاعداء فى الاقليم المحتل •
 - ٦ — بيان ما اذا كانت الممتلكات موجودة وقت بدء الاحتلال أم لا •
- أما البيانات الاخرى ذات الاهمية والصفة الجوهرية فى الاسترداد فهى التى تحدد على قدر الامكان الحقائق والظروف المحيطة بنزع الممتلكات من إقليم الدولة المدعية •

(١) I. L. R. Vol 29, 1966, P. 481

(٢) استقن فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ١٠١ •

(٣) راجع استقن فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ١٠١ حيث يشير الى (MGR 19 — 203)

ونلاحظ أن تلك الاوامر لم تتطلب بيانا بالمالك القانوني للممتلكات حيث لا يؤثر ذلك بأي وجه على دعوى الاسترداد ، كما نلاحظ أن هذه التعليمات الصادرة من الحلفاء تعد تفسيراً لمعاهدات السلام فيما يتعلق بشروط الاسترداد لأنها تعكس نيتهم وموقفهم التفصيلي ، حيث أن معاهدات باريس للسلام تورد موقف الحلفاء في مسألة التعرف على الممتلكات في ايجاز شديد حيث تقرر أن « عبء التعرف على الممتلكات واثبات ملكيتها يقع على الحكومة المدعية » (١) .

ونلاحظ أن هذا النص يتحدث عن اثبات ملكية الأشياء المطلوب استردادها فهل تطلبت معاهدات السلام ذلك بالنسبة لدول الأمم المتحدة في علاقتها مع الدول الأخرى الموقعة ؟ يمكننا أن نستخلص من هذا النص أن الحكومات المدعية فيما يتصل بالمجر والدول التابعة ، ملتزمين بجانب ايراد البيانات اللازمة للتعرف أن تثبت أيضاً الملكية الحالية للممتلكات المنزوعة ، وقد يعنى هذا ، أنه لكي تكتسب دول الأمم المتحدة حيازة الممتلكات المنزوعة ، فيجب عليها أن تثبت في العلاقة مع هذه الدول وجود شروط أكثر من تلك المطلوبة في العلاقة مع المانيا ذاتها ، ولقد أثبتت اجراءات الاسترداد أن الامر لم يكن كذلك (٢) ، فدول الأمم المتحدة كانت ملتزمة فقط بالنسبة لهذه الدولة بأن تخطر بالبيانات اللازمة للتعرف على وجه الدقة على الممتلكات المنزوعة ، ومن بين الأشياء المطلوب معرفتها ، تحديد الشخص الطبيعي أو القانوني الذي نزعته منه الأشياء المطلوب ردها بمعرفة احدى قوات المحور ، فالدول الموقعة على معاهدات السلام تطلبت مثل الحكومات العسكرية في المانيا ، مجرد التدليل بصفة

(١) راجع المادة ٨/٢٤ من معاهدة السلام مع المجر والمواد المناظرة في معاهدات السلام الأخرى .

(٢) راجع ، أ. د. محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ١١٠ ، حيث يقرر « صحيح أن المعاهدة الهنغارية اضافت شرطاً ، هو أن يقع عبء التعريف بالمال المسترد وملكته على عاتق الدولة المدعية (م ٨/٢٤) ولكن الذي جرى عملاً جعل من هذا الشرط حرفاً ميتاً » .

عامة على الملكية الموجودة في وقت انتزاع الممتلكات وليس وقت الاسترداد وأنهم تطلبوا ذلك فقط ، بقصد التعرف على الممتلكات •

أن تعليمات السلطات العسكرية في المانيا ونصوص معاهدات السلام يفيدان أن وجود الممتلكات المتعرف عليها على اقليم الدولة المختصة ونزعها بالقوة من اقليم الدولة المعنية ، يعد شرطا أساسيا للالتزام قانونا برد الممتلكات (١) •

(١) راجع في ذلك أيضا ، ، مارسيل سيير ، المرجع السابق ، ص ٣٢٢ ،
دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ٣٣ — ٣٤ •

المبحث الثانى

استخدام القوة أو الاكراه فى نزع الممتلكات

Force or duress

رأينا فى المبحث السابق أن الشرط الأول للاسترداد هو التعرف على الممتلكات على إقليم الدولة المعنية والشرط الثانى الذى نعالجه هنا هو أن يكون نزع الممتلكات المطلوب استردادها قد تم باستخدام القوة أو الاكراه .

ان استخدام القوة أو الاكراه هو العنصر الاساسى فى المخالفة الدولية التى يبنى عليها الاسترداد ، لذا فانه من الأهمية بمكان تحديد المقصود من « القوة والاكراه » ومتى يكون ذلك متحققا وفقا لتشريعات الحلفاء فى مجال الاسترداد . أن النص الأساسى فى هذه المسألة ، كما هو الشأن بالنسبة لامور الاسترداد الاخرى هو التوجيهات الواردة فى تعليمات السلطات العسكرية فى المانيا (١) حيث توضح على نحو حاسم أن معنى القوة والاكراه تختلف كلية عن مفهوم القوة المادية والاكراه النفسى فى القانون المدنى (٢) وذلك عندما يقرر أن الحلفاء قد اعلنوا العزم الأكيد على ابطال أى عمليات اكتساب للحقوق تمت فى الاقاليم المحتلة عن طريق السلب أو النهب الصريح أو بطريقة صورية .

(١) انتظر الامر العسكرى رقم (MGR 19/1001) الذى يلزم فى مسألة الاسترداد من المانيا وجوب فحصها فى ضوء اعلان الحلفاء فى ٥ يناير سنة ١٩٤٣ .

(٢) تنص المادة ١٢٧ من التقنين المدنى المصرى على أنه « يجوز ابطال العقد للاكراه اذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة بعثها المتعاقد الآخر فى نفسه دون حق ، وكانت قائمة على أساس وتكون الرهبة قائمة على أساس اذا كانت ظروف الحال تصور للطرف الذى يدعيها أن خطرا جسيما محققا يهدده هو أو غيره فى النفس أو الجسم أو الشرف أو المال .

ويراعى فى تقدير الاكراه جنس من وقع عليه هذا الاكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامته الاكراه » .

ومع هذا الاساس ووفقا للأمر العسكرى السابق (١) فان مصطلح القوة يشمل كل من الاكراه المادى والنفسى والسلب (٢) والنهب والسرقة وكل صور نزع الملكية (٣) سواء تمت هذه الافعال بمعرفة الافراد أم المسئولين أم الادارة العسكرية أم السلطات الالمانية ، كما تشمل كل أعمال اكتساب الملكية المبنية على الاستيلاء الجبرى على المؤن أو على أوامر وتعليمات، سلطات الاحتلال والسلطات العسكرية .

واذا كان المقرر بالنسبة « لاعادة الحال الى ما كان عليه » أنه لا يلزم لتحقيق وجود القوة أو الاكراه أن يمارسا على شخص المالك أو الحائز ، فيكفى أن تتعرض الممتلكات لأى من هذين الاجرائين حتى ولو كان المالك فى مأمن منهما (٤) ، فاننى أرى أن ذلك ينطبق أيضا فيما يتعلق بالاسترداد .

وترتبيا على ذلك ، فان كل الممتلكات التى نزعت نتيجة ممارسة القوة أو الاكراه يجب استردادها سواء تم ذلك بالاستخدام الصريح للقوة أو الصورية ، وبطبيعة الأمر فان المعنى المفهوم للقوة أو الاكراه بالنسبة للدول الموقعة على معاهدات السلام لا يختلف عن تعريف الحلفاء لهما والوارد فى الأمر العسكرى السابق ، ويتحقق معنى القوة فى كل الحالات التى يتم فيها الاستيلاء على الممتلكات بالموافقة الظاهرية من المالك متى تبين أن تلك الموافقة كانت نتيجة التزوير أو التهديد .

وقد يكون من الصعب تحديد توافر القوة والاكراه فى حالة الصورية المتمثلة فى وجود عقد مشروع ظاهريا ، خاصة بالنسبة للممارسات الالمانية فى الحرب الثانية ، حيث استخدم الالمان كل وسائل الضغط المدنى والعسكرى ليحملوا السكان المدنيين بل والسلطات المحلية فى الاقاليم

(١) MGR 19/1002 (A)

(٢) Looting

(٣) dispossession

(٤) «It was recognized that duress could be exercised Solely against a man's property, the Claimant did not have to be in any physical danger».

راجع ، كريستى ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

المحتلة على التخلي عن الممتلكات في أي صورة • ولذا فقد وضحت نية الحلفاء في اعلان لندن سنة ١٩٤٣ بالنسبة لكل الممتلكات التي اكتسبها الالمان أو حلفاؤهم باستخدام القوة أو الاكراه حيث يجعلونها موضعاً للالتزام المطلق بالاسترداد كما تقتضى بذلك تعليمات السلطات العسكرية (١) ، التي تجعل حق الاسترداد يشمل الممتلكات التي يمكن التعرف عليها على اقليم الدولة المعنية ، والتي كان قد تم نزعها بالقوة من الاقليم المحتل

MGR 19/100/1/A — « Restitution will be limited, (١)

in the first instance : to identifiable goods which existed at the time of occupation of the country concerned & which have been taken by the enemy by force from the territory of the country Also falling under measures of restitution are identifiable goods produced during the period of occupation and which have been obtained by force, All other property removed by the enemy is eligible for restitution to the extent consistent with reparations However, the United Nations retain the right to receive from Germany Compensation for this other Property removed as reparations ».

MGR 19/100/2/A. « with respect to Paragraph b » of MGR 19/100/1 where an article has been removed by force at any time during the occupation of a Country, and is identifiable, the right to its recovery is an absolute one. the word « force ». Covers duress which may occur with or without violence in this concept are also included looting, theft, larceny and other Forms of dispossession whether they were carried out by an order of the German authorities or by individuals Also included are acquisitions carried out as a result of duress such as requisitions or other orders or regulations of the military or occupation, authorities.

b) in paragraph b) of MGR 19/100/1, by use of words, all other Property removed by the enemy it was desired to include all property which was removed in any other way this implies that restitution of property may be claimed whatever may have been the means or the reasons of dispossession. But the property removed in such manner does not entail an absolute right to restitution which may be granted only within the limits consistent with reparation ».

وكذلك الممتلكات التي نتجت خلال فترة الاحتلال وتم الاستيلاء عليها بالقوة أيضا ، إلا أنه في الحالات التي لا يتوفر فيها عنصر استخدام القوة في نزع الممتلكات فإن استردادها يكون في نطاق التعويضات الحربية ولا يكون مطلقا ، وينطبق ذلك في معظم الحالات التي تكتسب فيها الممتلكات خلال ما يبدو أنه بوسائل مشروعة (١) ونرى أن ذلك يتوافق مع جوهر الاسترداد وكونه يقوم على المخالفة الدولية المتمثلة في نزع الممتلكات بالقوة أو الاكراه من الاقليم المحتل ، فاذا لم يتحقق وجود القوة أو الاكراه فإننا لا نكون أمام مخالفة دولية بل يخضع الأمر في هذه الحالة الى ما اصاب الدولة من ضرر في اقتصادها الوطني يمكن معالجته بالتعويضات الحربية المستحقة لها .

وتنفيذا لتعليمات السلطات العسكرية (٢) ، فقد صدرت المذكرة المؤرخة ١٩ يونيو سنة ١٩٤٦ والتي لا تتطلب كقاعدة اثبات وجود القوة أو الاكراه في كل حالة على حدة ، ولكنها توضح أن كل دعاوى الاسترداد يجب أن يصحبها بيانا بما اذا كانت القوة قد استخدمت في نزع الممتلكات أم لا ، فاذا كانت الممتلكات موجودة لدى الدولة المدعية وقت الاحتلال ، فإنه يفترض أن القوة قد استخدمت في نزعها ويجب استردادها ، فيكون كافيا للدولة المدعية ، أن تقرر أن القوة قد استخدمت في نزع الممتلكات وعلى المسئول عن الاسترداد أن يثبت العكس ، فافتراض القوة بقريضة بسيطة تخضع لاثبات العكس .

فاذا ما كانت الممتلكات قد انتجت خلال الاحتلال ، فإنه من الواجب على المدعى وفقا للمذكرة السابقة ، أن يثبت استخدام القوة في نزعها على عكس ما يقرر الأمر العسكري الذي يفترض أن الاجراء غير مشروع حتى

(١) راجع ، استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ — ١٠٥ MGR 19/100/2 استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ — ١٠٥ ، وراجع أيضا دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ٣٤ حيث يقرر أن وجود عقد — بين سلطات الاحتلال والمالك — لا يترتب عليه تلقائيا عدم اعمال نص المادة ٧٥ من معاهدة السلام مع إيطاليا — المتعلقة بالاسترداد .

ولو عجزت الدولة المعنية عن اثبات أن الألمان قد استخدموا القوة أو الإكراه في حالة محددة ، إلا أن الاسترداد هنا لا يكون مطلقا ويخضع بدرجة معينة الى موافقة قوات الحلفاء المحتلة ، وعلى سبيل المثال ، فإن سلطات الاسترداد تأخذ في حسابها مقتضيات تعويضات الحرب ، والحد الاقتصادي الأدنى الواجب توفيره لألمانيا •

وقد وضح مدى اتجاه النية لاسترداد الممتلكات التي يفترض أنها نزعت بالقوة فيما تقرر المذكرة المحررة في ٢٣ يونيو ١٩٤٨ عن الـ OMGUS حيث تقرر :

١ — يجب ألا يسلم مضمون الدعاوى أو يفرج عنها من الآن فصاعدا من أجل المحافظة على حد اقتصادي أدنى في ألمانيا •

٢ — يجب على لجنة الاسترداد أن تثبت أن الأشياء المطلوبة قد نزعت خلال فترة الاحتلال ، مع استثناء الدول الموقعة على معاهدات السلام ، ونيس على دول الأمم المتحدة ، منذ ذلك الوقت أن تثبت أن ممتلكاتها قد نزعت باستخدام القوة أو الإكراه إذ أنه بسبب السلوك غير المشروع للألمان ، فقد افترض أن أي ممتلكات تابعة لدول الأمم المتحدة تكون قد نزع فقط بطريقة غير مشروعة الى ألمانيا أو إحدى حليفاتها •

ولقد ادرجت القواعد التي أصدرتها سلطات الاحتلال في ألمانيا الى حد كبير بطريقة متبلورة ، في معاهدات باريس للسلام سنة ١٩٤٧ ، حيث تقرر « أن عبء التعرف على الممتلكات واثبات ملكيتها يقع على الحكومة المدعية • وعبء اثبات أن نزعها لم يتم بأسلوب القوة أو الإكراه يقع على الحكومة المدعى عليها » (١) •

مما سبق يتضح لنا أنه يفترض وجود القوة أو الإكراه وفقا لمعاهدات السلام في كل الحالات التي تكون فيها الممتلكات التابعة لدول الأمم المتحدة

(١) مادة ٨/٢٤ من معاهدة السلام مع المجر والمواد المناظرة في معاهدات السلام الأخرى •

موجودة على اقاليم دول المحور أو الدول التابعة ، وعلى تلك الدول أن تثبت أن الممتلكات قد نقلت اليها بطريقة مشروعة .
وعلى أى حال ، فالاساس القانونى للاسترداد ، هو بلا شك ، الانتهاك العلنى والمستمر لاتفاقية لاهاي الذى يتمثل فى نزع الممتلكات ، والمعيار الأساسى لذلك وفقا لتشريعات الحلفاء ، هو استخدام القوة أو الاكراه (١) .

وكما هو ثابت من الاوامر والتعليمات السابقة ، فلقد اعتبر الحلفاء أن الطرق التى اتبعها الالمان فى سلب وترويع الاقاليم المحتلة مما لم يسبق له مثيل ، كما اتضح خلال محاكمات نورمبرج وطوكيو ، هى أساس مشروعية افتراض أن اكتساب قوات المحور للحقوق قد تم باستخدام القوة أو الاكراه ، وأن عبء اثبات العكس ، بالمخالفة لقواعد القانون المدنى ، يقع على عاتق الدولة الحائزة للحقوق .

وجدير بالذكر أن الفقهاء الالمان ، كانوا يرغبون فى الاعتراف باستخدام القوة أو الاكراه كأساس قانونى للاسترداد ، فقط اذا أخذت القوة صورة نشاط فردى أدى الى ابرام عقد باطل أو قابل للإبطال وفقا للقانون المدنى ، وأنكروا أن يطبق الحلفاء مفهوم القوة أو الاكراه بمعناه السابق ، نظرا لما قامت به المانيا من أعمال السلب والنهب فى الاقاليم المحتلة ، مقررين أنه لا يمكن أن يكون مجموع السكان فى الاقاليم المحتلة قد وقعوا تحت التهديد والاكراه المستمر ، منكرين وجوب استرداد كل الممتلكات التى جاءت من الاقاليم المحتلة الى اقاليم الدول المهزومة أو فى بعض الأحيان الى اقاليم محايدة .

ولا شك أن هؤلاء الفقهاء يدافعون عن موقف المانيا من عمليات السلب والنهب التى مارستها خلال الحرب والتى تلغى أى أساس للمقول بأن نزع تلك الممتلكات لم يتم بالقوة والاكراه ، فان مجرد وجود قوات الاحتلال فى الاقليم تشكل اكراه للسكان على تسليم ممتلكاتهم للمحتل .

(١) راجع ، ١. د. محمد طلعت الغنمى ، المرجع السابق ، ص ١١١ — ١١٢ ، استفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ — ١٠٦ ، مارسيل سيبير ، المرجع السابق ، ص ٣٢٢ .

ومع ذلك ، فان الفقهاء الالمان يعترفون بوجود الاكراه المبرر للاسترداد في جزء كبير من الحالات حتى بدون استخدام القوة الفردية^(١)، ويضيفون الى ذلك قولهم بأن دول المحور تستطيع أن تثبت ادعائها بالحصول على الممتلكات بدون قوة أو اكراه اذا هي أثبتت أنه تم نتيجة التصرفات التجارية العادية ، الا أن الحلفاء قد اعتبروا جزءا كبيرا من هذه التصرفات والمعاملات التجارية قد تم نتيجة الاكراه ، نظرا لسلوك الالمان ودول المحور الأخرى في الحرب العالمية الثانية والذي كان يتسم بأنه غير مشروع تماما .

(١) « Sich Von Sich dus bemühten einen Auftrag ZU bekommen ».

راجع ، أ. د. محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ١١٢ ،
استفان فازر هيلي ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

المبحث الثالث

النطاق الزمني لممارسة حق الاسترداد

• ثار التساؤل عن المدة التي يمكن خلالها تقديم دعوى الاسترداد . هل تبقى هذه الدعوى قائمة الى ما لا نهاية أم أن هناك مدة محددة ، وما هي تلك المدة ؟ لقد حددت معاهدات باريس للسلام ، مدة ٦ شهور يمكن خلالها للدولة المعنية تقديم دعوى الاسترداد للدولة الموقعة على تلك المعاهدات ، وهذه مدة قصيرة نسبيا ، لا يمكن بعدها للحكومة المختصة تقديم الدعوى ولا يمكن طلب الممتلكات من الحائز الا وفقا لحق الملكية بما هو مقرر في قواعد القانون الدولي الخاص .

وتحديد هذه المدة يقتصر على دعوى الاسترداد الأصلية ، فلا ينطبق على دعوى التعويض المترتب على أن الاسترداد لم يتم . بعد أن بدأت إجراءاته بالتعرف على الممتلكات . بسبب استخدامها أو هلاكها (١) .

الا أننا نلاحظ وجود استثناءات على هذه القاعدة ، حيث أن معظم الممتلكات المنزوعة كانت في الجزء التابع للولايات المتحدة من ألمانيا ، وقد سمحت سلطات الاحتلال لبعثة الاسترداد الخاصة بالولايات المتحدة وقتها أطول مكنتهم فيه من إجراء الاسترداد الشامل ، ومع أن الفترة المسموح بها كانت تنتهي في صيف سنة ١٩٤٨ الا أنها قد امتدت بالنسبة لجدول

(١) Article 4. Paragraph 2, of Chapter Five, Convention on Settlement of matters Arising out of the war and occupation, 1952 — 1954. Says : the filing of the applications... must take place not later than one year after the entry into force of the present convention or one year after notification to the Claimant that».I.L.R. Vol. 29. 1966, P. 481.

الامم المتحدة في كل المناطق الغربية الثلاث من المانيا وفقا للحاجة (١) ، حيث انتهت في أول يناير سنة ١٩٥١ اجراءات الاسترداد في منطقة الولايات المتحدة ومنطقة انجلترا ، بينما استمرت تلك الاجراءات سارية في المنطقة الفرنسية ، وفي الدول الموقعة على معاهدات السلام التي لم يمكن اجراء البحث فيها عن الممتلكات المنزوعة خلال الفترة المحددة ، وعلى سبيل المثال فقد امتدت تلك الفترة في المجر لصالح الدول المعنية وفقا لاتفاقات خاصة •

ولكن هل يجوز رفع دعوى خاصة خلال ذلك الوقت المتاح ؟ بأن يقدم المالك المضرور بنفسه ومباشرة دعوى أخرى وفقا للقانون المدني لاستعادة تلك الممتلكات ؟ يرى البعض (٢) امكانية ذلك ، نظرا لعدم وجود نص صريح في معاهدات السلام يمنع ذلك ، وقد أيدت تشريعات الدول المحايدة وجهة النظر هذه ، بأن اعترفت للمالك الاصلى بحقه المستقل في التصرف •

بينما يرى البعض الآخر (٣) • أن تلك المسألة تخضع للتشريعات الداخلية ، ما لم ينص على خلاف ذلك في اتفاق دولي ، فاذا ما ضمنت الدولة لرعاياها خلال الوقت المتاح للاسترداد اتخاذ اجراء مستقل ، فان الدولة الملزمة برد الممتلكات ليست مطالبة وفقا لقواعد الاسترداد التي وضعها الحلفاء بالاستجابة لذلك ، ما لم تقضى بذلك القواعد المعمول بها في القانون الدولي الخاص •

وفي عبارة أخرى فان المالك المضرور لا يحصل وفقا لمعاهدات السلام على الميزات الخاصة لنصوص الاسترداد ، ولكنه يستطيع فقط أن يدعم دعواه بوسائل التصرف القانوني العادية المتخذة قبل الحائز وفقا للنظم المحلية في الدولة المعنية •

أن الأخذ بالرأى الأخير يتوافق مع اعتبار حق الاسترداد من حقوق القانون العام • الذى تحميه دعوى تقدم من حكومة في مواجهة حكومة •

(١) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ١١٠

(٢) اندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٨٢ •

(٣) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ١١٠

وأرى أن حق الاسترداد يظل قائما ما بقى الاحتلال للاقليم الذى
نزعته منه الممتلكات ، ولا تكون اثاره مسألة الوقت المتاح الا عقب توقيع
اتفاق سلام أو انتهاء الاحتلال بأى طريقة أخرى ، ذلك أنه لا يتصور
الحديث عن حق يقوم بين حكومة وحكومة دون أن يتحرر الاقليم المحتل •

المبحث الرابع

التعاون في البحث عن الممتلكات والمحافظة عليها واعادتها

كانت جسيمة المخالفة الدولية المتمثلة في نزع الممتلكات من الاقاليم المحتلة ، تبرر في نظر الحلفاء قيامهم بوضع التزام على السلطات ومجموع السكان في الاقاليم المهزومة بضرورة مساعدة الدول المضرومة في البحث عن الممتلكات المنزوعة بل وحتى أن يتحملوا نفقات البحث (١) .

فتقرر معاهدات السلام ، أن الدول المستولة عن اجراء الاسترداد ، يجب أن تتعاون مع دول الامم المتحدة ، في البحث عن الممتلكات واستردادها ، وأن تزودها على نفقتها الخاصة بكل التسهيلات الضرورية لذلك (٢) .

كما صدر أمر السلطات العسكرية في مناطق الاحتلال من المانيا (٣) ، بالزام كل المحايدين وكل الأشخاص القانونية بالاعلان عن الممتلكات الواجب استردادها ، وقد كان الأمر موجها الى كل من يجوز أو يحتفظ أو يخفي ، أو حاز أو احتفظ أو اخفى ، أو نزع أو ساعد في نزع أو أرسل تعليمات بنزع أي ممتلكات من اقليم تحتله المانيا ، بالاعلان عن تلك الممتلكات ، وأن يكون الاعلان كتابة ويسلم الى السلطات الالمانية المختصة (٤) .

(١) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ١١٠.

(٢) راجع المادة ٤/٧٥ من معاهدة السلام مع ايطاليا — المواد المناظرة في المعاهدات الاخرى ، حيث تنص

The Italian Government shall Cooperate with the United Nations in, and shall provide at its own expense all necessary facilities for the search for and restitution of property liable to restitution under this Article.

MGR 19/504. (٣)

(٤) أصدرت السلطات المجرية أمرا مشابها برقم Nr 527/1945 M 5

وعلى ذلك ، فإن الالتزام برد الممتلكات لم يكن مقصورا على تسليم الممتلكات المنزوعة ولكنه يتضمن أيضا الالتزام بالمساعدة على اكتشافها ، حيث يبدو الالتزام الأول صعب التنفيذ ما لم يصحبه الالتزام الثانى ، لذا فقد كانت مخالفة الالتزام الثانى أمرا يستوجب المسؤولية •

ولقد قامت كل من فرنسا وبلجيكا ، التى نزلت المانيا من اقليمها الجزء الاكبر من الممتلكات ، سواء بالسلب والنهب بطريقة واضحة أو بالصورية بتجهيز سجلات مناسبة للتعرف على الممتلكات المقابلة للاسترداد وخاصة الآلات والأعمال الفنية ، وذلك لتسهيل الرجوع اليها •

ولا تتضمن معاهدات باريس للسلام سنة ١٩٤٧ ، نصا صريحا فيما يتعلق بواجب الدول المسئولة عن الاسترداد فى المحافظة على الممتلكات المطلوب ردها الا أنها من ناحية أخرى تستلزم أن يتم استرداد تلك الممتلكات فى حالة جيدة وألا تتعرض للتلغ ، وتحمل تلك الدولة فى اقليمها كل التكاليف المتعلقة بأجور العمال والمواد والنقل (١) •

وقد نص الأمر العسكرى الذى أشرنا اليه — فيما سبق — على الزام كل من اتصل بالممتلكات بأى صورة من الصور التى أوضحناها فيما سبق بأن يتبع بالنسبة لهذه الممتلكات ما يلى :

(أ) أن تحاط كل الممتلكات بتعليمات ملزمة بالا تنقل أو تسلم أو يتصرف فيها بأى طريقة أخرى •

(ب) أن يتم المحافظة عليها وحفظها وصيانتها وألا يسمح بأى فعل يقلل من قيمتها أو امكانية استخدامها •

(١) راجع نص المادة ٣/٧٥ من معاهدة السلام مع ايطاليا ، حيث تنص

The Italian Government shall return the property referred to in this Article in good order and in this connection, shall bear all costs in Italy relating to labour, materials and transport.

انظر كذلك المادة ٤/٢٢ من معاهدة السلام مع بلغاريا ، المادة ٤/٢٤ من معاهدة السلام مع المجر •

(ج) أن يحتفظ بسجلات وحسابات دقيقة توضح كل ما يتعلق بها .

ويمتنع على أى شخص أن يسبب أو يسمح بأى فعل عمداً أو اهمالا ينتج عنه الاضرار بتلك الممتلكات أو اخفائها .

فإذا ما أخذنا فى اعتبارنا تلك النصوص الضمنية لمعاهدات السلام والنصوص الصريحة للأوامر العسكرية ، فيمكننا القول أن الحلفاء قد اقتنعوا بضرورة مسئولية الحكومات عن حفظ الممتلكات فى حالة جيدة وطنية ، وإلى المدى الذى يمكن فيه تنفيذ الاسترداد ومنع التحايل على اجرائه .

وكما رأينا فى نصوص معاهدات السلام والأوامر العسكرية ، فإن الدول التى نزعّت الممتلكات الى اقاليمها تكون ملزمة — بغرض إعادة الممتلكات بحالة طيبة — أن تتحمل نفقات النقل ومصاريف الشحن المعقولة والضرورية بما فيها أجور العمال وقيمة المواد التى تتم داخل حدودها بقصد اتمام الاسترداد . وتتحمل الحكومة المرسل اليها تلك الممتلكات النفقات التى تتم خارج حدود الدولة المسئولة (١) .

The French State Railway Claims
I. L. R 1953, PP. 481 — 491.

(١) راجع قضية .
المنشورة فى

ونتناولها تفصيلا فى المبحث الثانى من الفصل الخامس من هذا
الباب تحت عنوان « الحالة الرابعة » .

المبحث الخامس

التعويض بدلا عن الاسترداد

نتناول هنا دراسة ما يترتب على اتمام الاسترداد — أو عدم اتمامه بعد السير في اجراءاته — من أمور تتعلق بتعويض الحائز الأخير الذي كانت لديه الممتلكات قبل ردها ومدى حقه في ذلك التعويض الذي نطلق عليه وصف « التعويض الداخلى (١) » نظرا لأنه يتم داخل الدولة الملزمة باجرائه ، كما نعالج أيضا تعويض الدولة صاحبة الحق في الاسترداد اذا ما فشلت تلك العملية لسبب أو لآخر وهو ما يطلق عليه « التعويض الخارجى (٢) » •

Internal Compensation	(١).
External Compensation	(٢)

المطلب الأول

التعويض الداخلى

لاحظنا فيما سبق ، أن معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية قررت أعمال مبدأ الاقليمية بتتبع الممتلكات المستردة فى أى يد كانت ودون النظر الى حماية الحائز حسن النية ، تلك الحماية المقررة بصفة عامة فى القوانين المحلية للدول الموقعة على معاهدات السلام (١) .

كما أن تلك المعاهدات قد أهملت معالجة موضوع التعويض الذى يستحقه الحائز حسن النية وتركت ذلك الأمر لتعالجه كل دولة فى نطاق قانونها الداخلى وما يتاح لها وفقا لظروفها الاقتصادية (٢) .

ويفرق الفقهاء الالمان بشأن واجب رد الممتلكات بين حالتين يكون واجب الرد فى احدهما أصليا (٣) ويكون فى الأخرى غير أصلى (٤) ، أما الواجب الأصلى ، فهو الذى تكون فيه الممتلكات قد وصلت الى الحائز الالمانى بطريقة مخالفة للقانون المدنى ، نتيجة الاستخدام المباشر للقوة أو الاكراه ، ويترتب على ذلك عدم مشروعية تلك الحيازة وأية حيازة أخرى تالية لها ، ولا تثور حينئذ مسألة التعويض الداخلى ، اذ لا يصح للمخطئ أن يستفيد من خطئه ولأن ما يبنى على الباطل فهو باطل .

(١) راجع ، اندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧ — ٢٣٨ ، حيث يقرر أن تلك الحماية التى كانت مقررة للحائز حسن النية بصفة عادية فى القوانين الايطالية والرومانية والبلغارية والمجرية قد توقفت العمل بها بمقتضى نصوص المعاهدات نفسها ، وعلى أى وجه ، بقصد الوفاء بدعاوى الحلفاء المقدمة خلال ٦ شهور من نفاذ هذه المعاهدات ، كما حدث نفس الشئ فى الدول المحايدة التى أصدرت تشريعات خاصة بمقتضى اعلان الحلفاء فى ٥ يناير ١٩٤٣ .

(٢) استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٣) echt

(٤) Unecht

أما الواجب غير الاصلى ، فهو الذى تكون الممتلكات فيه قد وصلت الى الحائز الالمانى بطريقة مخالفة للقانون الدولى ولكنها فى نفس الوقت تعتبر مشروعة وفقا للقانون المدنى ، كما فى الجزء الاكبر من العقود التى لها مظهر مشروع وتعتبر سببا صحيحا للملكية ، وفى هذه الحالة يجب أن يعرض الشخص المعنى بمعرفة دولته ، وآيا ما كان الأمر بالنسبة للتعويض الداخلى فيجب أن تبقى هذه المشكلة من اختصاص القانون المدنى ، أن لم يتم حلها عن طريق معاهدة دولية ، ثم ينتقل الفقهاء الالمان الى مجال القانون الدولى العام فيقررون عدم مشروعية النصوص التى يمكن للحلفاء بمقتضاها استرداد الممتلكات المنزوعة ، بمقتضى مبدأ الاقليمية وبغض النظر عن حسن نية الحائز الحالى ، اذ يجب أن يكون نزع ملكيته مقابل تعويض عادل (١) .

ونتيجة للصفة المطلقة لواجب رد الممتلكات كما قرره الحلفاء ، فقد طالبوا دولا معينه فى حالات عديدة بأن تجرى ذلك الرد حتى ولو ترتب عليه نزع ملكية الحائز الحالى للممتلكات المطلوب ردها دون تعويض (٢) ، مما يعد من أعمال المصادرة التى كانت سياسة الحلفاء تعارض اجراءها ، ولكن يبرر ذلك أن الاسترداد يعد علاجا للمخالفة الدولية الجسيمة المتمثلة فى نزع الممتلكات بالقوة أو الاكراه من الاقاليم المحتلة ، مما يعد أكثر أهمية من حماية الحائز حسن النية .

بل أن الحلفاء لم يعتدوا بحصول السكان فى الاقاليم المحتلة على مقابل لتلك الممتلكات المنزوعة وقيمة هذا المقابل ان كان قد تم دفعه ، ولم يأمرُوا باعادة ما دفع من ثمن لتلك الممتلكات ، مما اثار دهشة الفقيه الانجليزى مارتن (٣) ومع ذلك فان روح قانون الاسترداد الجديد ، لا تترك الفرصة لمعالجة كل حالة على حدة ولا تدع مجالا لفحص الظروف الخاصة ، كما لا تتيح النظر فى اعادة ما سبق دفعه من مقابل لتلك الممتلكات .

(١) راجع استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ٩٤ — ٩٥ .
(٢) الامر العسكرى رقم MGR 241/16 يمنع بطريقة صريحة تعريض الرعايا الالمان بمقتضى القوانين المدنية .
(٣) اندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ — ٢٨١

وقد عبر اعلان الحلفاء في ٥ يناير سنة ١٩٤٣ السابق الاشارة اليه، عن تلك المبادئ ، مقررًا وجود قرينة بسيطة تقبل اثبات العكس ، تقضى بأنه يعتبر مخالفًا للقانون الدولي كل تصرف يتعلق بالملكات التي نقات من الاقاليم المحتلة الى دول المحور ، حتى ولو كانت الحيازة قد تمت بناء على تصرف له مظهر مشروع ، فيجب اعتبار تلك التصرفات ، مخالفات دولية لها جسامه أعمال السلب والنهب الصريحة ، وحتى عندما يبدو أنها تمت اختياريًا (١) ويجب على الحائر أن يتحمل النتائج المترتبة على ذلك .

ونحن نؤيد ما انتهى اليه الحلفاء في هذا الشأن ، نظرًا لأن المحتل يفرض سيطرته على الاقليم المحتل بما لا يدع مجالًا للقول بأن هناك من التصرفات أو العقود المتعلقة بالملكات ما يمكن أن يتم بالارادة الحرة للسكان ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما تقوم به اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة من عمليات الاستيلاء المستمرة على ممتلكات السكان وطردهم من ممتلكاتهم ومساكنهم .

(١) راجع نص اعلان لندن في ٥ يناير سنة ١٩٤٣ حيث ورد به
to declare invalid any transfers of or dealings with ..
this warning applies such transfers or dealings have
taken the form of open looting or plunder, or of trans-
actions apparently legal in form, even when they purport
to be voluntarily effected.

وراجع استقنان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ٩٦ ، حيث
يقرر

« it must be presumed, until proof of contrary, that
any property passed wrongfully... ».

المطلب الثانى

التعويض الخارجى

نقصد بالتعويض الخارجى ، التعويض عن الممتلكات التى فقدت أو دمرت بعد التعرف عليها ، والذي تتقاضاه الدولة التى تستحق الاسترداد من الدولة الملتزمة به .

فقد رأينا من قبل أن الاسترداد يجب أن يتم عينا لتلك الممتلكات التى جرى التعرف عليها على اقليم الدولة المسؤولة ، فلا يطلب بصفة عامة استبدال الممتلكات التى لا يعثر عليها أو التعويض عنها ، وذلك بخلاف حالتى الاسترداد النوعى واسترداد الذهب النقدى والأشياء ذات القيمة الفنية والتاريخية والاثريّة (١) .

ومع ذلك ووفقا لما تم فى المانيا ، فقد طلبت السلطات العسكرية (٢) استبدال الممتلكات موضع الاسترداد أو التعويض عنها اذا كان قد تم اكتشافها والتعرف عليها بالفعل على اقليم الدولة المعنية ثم جرى استخدامها أو دمرت أو سرقت أو نزلت بأى طريقة أخرى أو سلمت كتعويض حرب بعد استلام دعوى الاسترداد .

(١) نلاحظ أن الوضع لم يكن كذلك فى معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الاولى ، حيث كان من المقرر استبدال الحيوانات والآلات والمعدات والادوات والمواد المشابهة التى لها صفة تجارية والتى قامت القوات المحتلة بضبطها أو استهلاكها أو تدميرها كنتيجة مباشرة للعمليات الحربية ، بحيوانات ومواد مشابهة من نفس الطبيعة — وعلى أى درجة — فى المدى الضرورى للوفاء بالحاجات العاجلة .

راجع المادة ٢ من الملحق رقم ٤ بالجزء الثامن من معاهدة فرساي ، اندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٢) وفقا للأمر الصادر من الرئاسة الالمانية BDR فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٩ .

ولم تتحدث معاهدات السلام الموقعة عقب الحرب العالمية الثانية صراحة عن الالتزام بالتعويض عن الممتلكات التي لا يتم استردادها ، وأرى أنه لا ضرورة لذلك حيث يجب رد الممتلكات المنزوعة تحت أى ظرف ولدى أى دولة ، وأن الفشل فى تنفيذ الاسترداد يعد مخالفة للمعاهدة ويترتب عليه نتائج بحكم القواعد العامة •

وفى عرضنا السابق للمخالفة الدولية ، وجدنا أن المفهوم السائد للمخالفة الدولية يجعل الخطأ Culpability أساسا لها ، فلا تقوم المخالفة الدولية بلا خطأ • الا أننا رأينا أن الانتهاك الموضوعى لاتفاقية لاهاي الرابعة بمعرفة المحاربين والافراد المكونين للقوات المسلحة يشكل مخالفة دولية بغض النظر عن الخطأ (١) •

ومن المقرر بالنسبة للاسترداد ، أن كافة الدول سواء فى ذلك المحاربة أو المحايدة ، عندما تتصرف فى الممتلكات المنزوعة الى اقاليمها بالمخالفة للقانون الدولى ، بتوزيعها على مواطنيها أو عندما تستخدمها لاغراضها الخاصة وترفض تسليمها الى الدولة المضروعة وفقا لقواعد الاسترداد فى القانون الدولى ، فانها بذلك ترتكب مخالفة دولية أو تشترك فى ارتكابها (٢) ، فاذا استحال الاسترداد عينا ، فان تلك الدول تكون مسئولة عن الاضرار التى تحدث نتيجة اضرارها بطريقة غير مشروعة بالمصالح التى يحميها القانون الدولى لدولة أخرى ، والنتيجة الاساسية المترتبة على المخالفة الدولية هى التعويض عن الاضرار الادبية والمادية للخطأ المرتكب ، ويمكن أن نستعيد هنا بعض خصائص التعويض فى القانون الدولى (٣) :

١ — أن التعويض فى حالة الخطأ الدولى يكون له صفة القانون الدولى العام حتى اذا كان التعويض عن أضرار أصابت افرادا •

(١) تنص على ذلك المادة الثالثة من اتفاقية لاهاي الرابعة .
(٢) راجع ، استفان فازرهيللى ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .
(٣) انظر حكم محكمة العدل الدولية الدائمة فى قضية Chorzw Factory السابق الاشارة اليه

٢ — وفقا لمبدأ القانون الدولي العام ، فان حق تلقى التعويض يكون بصفة أولية للدولة ، حتى ولو كان الخطأ الدولي قد أصاب الافراد ، ولا يكون للفرد حق مباشر في تنظيم وترتيب كمية التعويض المحدد للدولة .

٣ — لا يحدد مقدار التعويض وفقا لقواعد القانون المدني ، ولكن على أساس قواعد القانون الدولي .

٤ — وعلى الرغم من هذا الوضع القانوني ، فان أكثر الطرق العملية مناسبة في تقدير التعويض المالى المستحق للدولة تقوم على حصر مجموع الاضرار التى أصابت الافراد .

ووفقا لاتفاقية حل المسائل الناتجة عن الحرب والاحتلال (١) ، الموقعة في بون في ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٥٤ بين انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة من جانب ، والمانيا من جانب آخر ، فان الحق في التعويض يتصل مباشرة باجراءات الاسترداد ، حيث يثار عندما تستخدم أو تستهلك أو تختفى الممتلكات موضوع الاسترداد بعد التعرف عليها في المانيا وقبل اعادتها الى الحكومة المدعية أو احدى وكالاتها ، فيشترط لاستحقاق التعويض :

١ — أن يثبت المدعى أنه كان أهلا للاسترداد .

٢ — أن دعوى الاسترداد قد قبلت من احدى القوى الثلاث المحتلة لالمانيا .

٣ — أن تكون اجراءات الاسترداد قد وصلت الى مرحلة تلى التعرف على الممتلكات ، ولم تتم لاحد الاسباب السابقة فاصبح الاسترداد مستحيلا .

٤ — ويجب أن يحوى طلب التعويض دلائل ومعلومات تتعلق بوصف الممتلكات اللازمة للتعرف عليها أو ما يفيد استخدامها أو استهلاكها أو تدميرها أو سرقتها .

(١) Convention on the settlement of Matters Arising out of war and occupation, 1952 — 1954.

المبحث السادس

كيفية حل المنازعات المتعلقة بالاسترداد

هناك وسائل عديدة لحل المنازعات الدولية بطريقة سلمية (١) وهي المفاوضة (٢) والوساطة (٣) والتحقيق (٤) والتوفيق (٥) والتحكيم (٦) والقسوية القضائية (٧) وتنقسم هذه الوسائل الى قسمين بحسب طبيعتها، وسائل سياسية أو دبلوماسية (٨) ووسائل قانونية ، فالوسائل السياسية هي تلك التي تستهدف التقريب بين وجهات النظر والتوفيق بين المصالح وتتميز بأن النتيجة التي تصل اليها ليست ملزمة للأطراف المعنية ويكون لهم قبولها أو رفضها وتشمل المفاوضات والوساطة والتحقيق والتوفيق أما الوسائل القانونية فهي تستهدف تطبيق أحكام القانون ، وتتميز بأنها

(١) راجع في تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية بصفة عامة .
أ. د. ابراهيم محمد العناني ، اللجوء الى التحكيم الدولي ،
رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس — القاهرة سنة ١٩٧٠ .
أ. د. عبد العزيز محمد سرحان ، مبادئ القانون الدولي العام
دار النهضة العربية سنة ١٩٨٠ ، ص ٥٠٩ — ٥١٧ .

- Dr. Prof. Ibrahim M. El Enany. L'Arbitrage International. Revue Egyptienne de Droit International, Vol. 35, 1979, PP. 99 — 148.
- Kurt Voa Schuschingg, International Law : An Introduction to the Law of Peace, The Pruce Publishing Company, Milwaukee, 1959, PP. 286 — 297.
- Albert Aeremant, La Procédure dans Les arbitrages Internationaux, Thèse, Paris, 1950.
- A Merignhac, Traité Theorique et Pratique de l'arbitrage International, édition larose, Paris 1895.
- Shasen and Fox, International arbitration, Law and Practice, London, Stevens and sons, 1959.

La negociation (٢)

La mediation (٣)

L'enquête (٤)

La Conciliation (٥)

L'arbitrage (٦)

Le reglement Judiciaire (٧)

(٨) راجع ، أ. د. ابراهيم العناني ، المرجع السابق بالفرنسية ،

ص ١٠٠ .

ملزمة ، فعلى الاطراف أن يقبلوها وينفذوها والا تعرضوا للمسئولية الدولية .

ومن الواضح أن المفاوضة تعنى التوصل الى حل النزاع برضاء الطرفين فيها بينهما ، أما الوساطة فتعنى تدخل طرف ثالث مع الطرفين المتنازعين أو قيام دولة ثالثة بمحاولة إيجاد تسوية للنزاع القائم بين دولتين متنازعتين عن طريق اشتراكها في المفاوضات التي تجرى بينهما .

ويقصد بالتحقيق ، تلك العملية التي يتم بها بيان أسباب النزاع بطريقة تفصيلية ووجهة نظر كل طرف في حقيقة تلك الأسباب ، وتقدم نتائج التحقيق الى كل طرف دون ابداء رأى الجهة المكلفة بالتحقيق ، ويجب أن يتسم عملها بالحياد ، وهذه الطريقة وأن كانت لا تجسم النزاع بطريقة مباشرة إلا أنها تساعد على تفهم كل طرف لوجهة نظر الطرف الآخر مما يساعد في النهاية على تسوية النزاع .

أما التوفيق ، فيقوم على محاولة حل النزاع بالوضول الى وضع يرضى عنه الطرفان ، فتتولى لجان التوفيق فحص موضوع النزاع وتقديم تقرير حول ما تراه في هذا الشأن ، ولكن للاطراف المعنية كامل الحرية في أن تقبل ما جاء بالتقرير أو ترفضه ، وعمل لجان التوفيق ليس بالضرورة تطبيقا عادلا لقواعد القانون في المسألة المعروضة ، فكثيرا ما تعتمد في وضع تقريرها على الاعتبارات والأوضاع السياسية ، ومن هنا يغلب على هذا التقرير طابع الحلول الوسيط للمسألة أو المسائل محل النزاع .

وتتكون لجان التوفيق من ممثلين لكلا الطرفين المتنازعين وممثل أو أكثر من الغير يتفق الطرفان على طريقة تعيينه أو الجهة المكلفة باختياره أما لجان التحكيم ، فيتمثل عملها مع عمل لجان التوفيق ، إلا أن حل المسألة في تلك اللجان يقوم على أعمال قواعد القانون الدولي (١) في المسألة

(١) اذا لم يتفق الاطراف على القانون الواجب التطبيق ، فإن على محكمة التحكيم أن تطبق — المعاهدات الدولية العامة أو الخاصة المعبرة عن القواعد المعترف بها من الاطراف

فيكون قرار تلك اللجان أو حكمها معبرا عن الحق والعذل في المشكلة المعروضة ، وفي ذات الوقت ، فإن الحكم الصادر يكون جاسما في حل النزاع وملزما لكلا الطرفين .

ووفقا لمعاهدات سنة ١٩١٩ ، فإن المنازعات المتعلقة بالاسترداد وإعادة الحال إلى ما كان عليه بالنسبة للممتلكات والعقود وممتلكات الأعداء ، تعرض كلها على محاكم التحكيم المختلطة (١) .

أما معاهدات سنة ١٩٤٧ فقد اتبعت طريقة مختلفة (٢) . حيث أن المنازعات المتعلقة بممتلكات الأعداء يجب أن تحل بمعرفة الجهة المنوط بها تفسير وتنفيذ المعاهدات بصفة عامة ، ألا وهي في المقام الأول ، رؤساء البعثات الدبلوماسية لقوات الحلفاء الرئيسية في عواصم دول الأعداء السابقين ، وفي المقام الثاني ، لجان شبه إدارية (٣) وشبه قضائية (٤) . ومن ناحية أخرى ، فإن المنازعات المتعلقة بالاسترداد ، وإعادة الحال إلى ما كان عليه بالنسبة لممتلكات الأمم المتحدة ، والعلاقات الناتجة عن عقود ما بعد الحرب ، فتنبئها — على حد تعبير معاهدات السلام — لجان التوفيق (٥) ويكون حل المنازعات التي تعرض على هذه اللجان على مرحلتين متتاليتين :

-
- العرف الدولي الذي يعبر عن سلوك عام مقبول باعتباره قانونا .
— المبادئ العامة للقانون التي تعترف بها الأمم المتقدمة (nations civilisées)
— الأحكام القضائية والمبادئ الموثوق بها المنشورة في الدول المختلفة ، باعتبارها طريقا يساعد على تحديد القاعدة القانونية .
راجع ، أ. د. إبراهيم العناني ، المرجع السابق (بالفرنسية) ، ص ١٣٥ .

(١) اندرو مارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٩٨ — ٣٠٠
(٢) Martin Domke, Settlement of Disputes Provisions
AM. J. I. L, Vol. 41; 1947, PP. 911 — 920.
(٣) Semi — administrative
(٤) Semi — Judicial
(٥) Conciliation Commissions

المرحلة الأولى : وهي محددة بمدة ثلاثة شهور من تولى تلك اللجان للامور وهي هنا لجان توفيق بالمعنى العرفي لهذا المصطلح ، وفي هذه المرحلة من الاجراءات تتكون لجان التوفيق من عدد متساو من ممثلى دول الامم المتحدة ودولة العدو المعنية ، وفي حالة ايطاليا ، فقد تحدد فرداً واحداً لتمثيل كل دولة ، واذا لم ينجح التوفيق فى أن يصل الى اتفاق خلال ثلاثة شهور فانه من حق أحد الطرفين أن يطلب تعيين طرف ثالث اضافى يتم اختياره باتفاق ودى بين الطرفين من مواطنى دولة ثالثة ، فاذا فشلت الدولتان فى اختيار الطرف الثالث ، فان تعيين هذا الطرف يكون من اختصاص السكرتير العام للامم المتحدة (١) ، وبذلك تبدأ المرحلة الثانية .

وفي هذه المرحلة الثانية ، فان اللجنة السابقة تعمل باعتبارها محكمة تحكيم مختلطة ويصدر قرار حل المشكلة بأغلبية أصوات أعضائها ، ووفقا لنص صريح فى المعاهدات (٢) ، فان الاطراف يجب أن تقبل ذلك القرار ويكون ملزما وقاطعا (٣) ومن الجدير بالذكر هنا أن الحل الذى وضعتة معاهدات السلام لمشاكل الاسترداد يتعلق فقط بالملكيات الخاصة بدول الخلفاء ودول الامم المتحدة ورعاياها ، أما ممتلكات دول الاعداء السابقين

(١) تجعل المادة ١/٨٣ من معاهدة السلام الموقعة مع ايطاليا فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ ، أمر اختيار الطرف الثالث فى لجنة التوفيق فى الخطوة الثانية من اختصاص سفراء الاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة وفرنسا فى ايطاليا ، فاذا لم يتفقوا خلال شهر يكون الامر للسكرتير العام للامم المتحدة .

راجع ، دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ٢٢

(٢) انظر المادة ٦/٨٣ من معاهدة السلام ، السلام مع ايطاليا ، حيث تنص على أن قرار تلك اللجان يصدر بأغلبية الاصوات ويجب على الأطراف أن تقبله باعتباره قاطعا وملزما
«definitive and binding» .

(٣) وفى تكييف طبيعة هذه اللجان يمكن أن يقرر البعض أنها لجان توفيق وفقا لنص معاهدات السلام ، الا أن رأيا آخر قد يعارض ذلك على أساسين النظر الى جوهر هذه اللجان وطبيعة القرارات التى تصدرها من حيث أنها قرارات ملزمة وقاطعة فتعتبر بذلك لجان تحكيم بغض النظر عن التسمية الواردة بالمعاهدات .

فقد قررت تلك المعاهدات أن استردادها يخضع للقواعد والاجراءات التي تضعها الدول المحتلة لالمانيا وقد صدرت في هذا الشأن معاهدة بون لحل المسائل الناتجة عن الحرب والاحتلال ٥٢ — ١٩٥٤ (١) ، وطبقا لهذه المعاهدة الاخيرة فان حل المنازعات المتعلقة بالاسترداد تتولاها أيضا لجان التحكيم .

كما أن رأيا ثالثا قد يقرر أن هذه اللجان تعتبر هيئات من نوع خاص حيث لا تعد لجان توفيق ولا لجان تحكيم ، أما كونها ليست لجان توفيق فيرجع الى أنها تصدر قرارات ملزمة مما يتنافى مع طبيعة لجان التوفيق التي تعد قراراتها غير ملزمة تخضع لقبول أو رفض الدولة المعنية ، أما كونها ليست لجان تحكيم فيرجع الى أنها تفصل في مسائل ليست قانونية خالصة بتطبيق نصوص تعبر عن سلطة المنتصر على المهزوم تلك السلطة التي ظهرت في نصوص معاهدات السلام .

الا اننا نميل الى الرأي الثانى الذى يقرر أن هذه اللجان تعتبر لجان تحكيم نظرا لطبيعة قراراتها وكيفية تشكيلها وفيما يتعلق بالاسترداد فان القواعد التي تطبقها تعتبر قواعد قانونية كانت قد تبلورت في هذه المعاهدات كما رأينا .

راجع ، دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ٢٤ حيث

يقرر

«Les Deux Formations de Commissions de Conciliation ont une Identique fonction Juridictionnelle».

(١) تم التوقيع على هذه الاتفاقية ضمن اتفاقيات خمس بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جانب والمانيا من جانب آخر في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٢ في بون ، وقد عدلت هذه الاتفاقيات جزئيا بمعرفة لحق باريس الموقع في ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٥٤ الذى أنهى نظام احتلال جمهورية المانيا الاتحادية .

الفصل الرابع

عمومية مبادئ الاسترداد

تقسيم :

نتناول في هذا الفصل دراسة عمومية لمبادئ الاسترداد التي تقررت في معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية ومدى انطباقها على غير أطراف تلك المعاهدات وقابليتها للتطبيق على حالات أخرى مماثلة ، وسيكون ذلك بدراسة مدى التزام الدول المحايدة بتلك المبادئ وصلاحياتها العامة . وذلك في المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الدول المحايدة وحق الاسترداد ، ونعالج فيه أساس التزام المحايدين بمبادئ الاسترداد وبعض التطبيقات العملية على ذلك .
المبحث الثاني : نعالج فيه الصلاحية العامة لمبادئ الاسترداد .

المبحث الأول

الدول المحايدة وحق الاسترداد

كان اعلان الحلفاء في ٥ يناير سنة ١٩٤٣ الذى وجه بالدرجة الاولى للدول المحايدة (١) ، يتضمن تحذيرا بعدم مشروعية حيازة الممتلكات التى انتزعت بطريقة مخالفة للقانون الدولى من اقاليم الامم المتحدة ، وعدم اعتراف الحلفاء بتلك الحيازة .

ولم يكن لهذا الاعلان فى حد ذاته قوة ملزمة فى مواجهة المحايدين (٢) ، اذ ليس له صفة قاعدة القانون الدولى ، وهو لا يؤدى الى بطلان تلك الحيازة حتى بالنسبة للدول المهزومة ، الا أن المبادئ الواردة فى هذا الاعلان لم تبقى مجرد عبارات خالية الاثر قررها الحلفاء من جانبهم ، حيث أن تلك المبادئ قد تأكدت بمعرفة القوات المحتلة التى كانت تمثل السيادة الالمانية فى الاوامر التى أصدرتها ، كما تأكدت أيضا فى معاهدات السلام الموقعة عقب الحرب العالمية الثانية (٣) .

(١) راجع فى هذا الشأن

- ا. د. محمد طلعت الغنيمى ، دعوى الاسترداد فى القانون الدولى ، مرجع سابق ، ص ١١٢ — ١١٣ .
- سمبسون ، المرجع السابق ، ص ٣٧٥ .
- وولسى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٢ — ٢٨٣ .
- دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ٣٢ — ٣٣ .
- استفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ١١٤ — ١٢٤ .
- اندرومارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٧٥ — ٢٨٢ .

(٢) Bien quil S'agisse d'une declaration politique et non d'une règle Juridique..».

راجع ، دانيال انجل ، المرجع السابق ، ص ٣٣

(٣) نصت على ذلك معاهدات السلام الموقعة عقب الحرب العالمية الثانية بطريقة متشابهة حيث أن الفقرة الاولى من المادة المتعلقة بالاسترداد فى تلك المعاهدات قد نصت صراحة على التزام الدول الموقعة بمبادئ اعلان لندن الصادرة فى ٥ يناير سنة ١٩٤٣ .

وعلى ذلك ، فان واجب تلك الدول في اعادة الممتلكات التي نزعَت بالقوة أو الاكراه ، وفي ابطال التصرفات المعقودة بشأنها ، وكذلك عمليات نقلها الى دولة ثالثة ، قد أصبحت قاعدة من قواعد القانون الدولي بطريقة رسمية ، وقد تحققت الصلاحية العامة في القانون الدولي لهذه المبادئ القانونية بأن دفع الحلفاء المحايدین الى اصدار قوانين مدنية تتوافق مع روح اعلان لندن ، وبعقد اتفاقيات مع المحايدین لابطال المعاملات التي تتعلق باكتساب هذه الدول أو رعاياها لممتلكات أو حقوق أو مصالح ثم نزعها بالقوة أو الاكراه على رغم ما يبدو من صحة هذه التصرفات ظاهريا .

هذا ولم يستطع المحايدون أن يرفضوا صراحة المبادئ القانونية التي عبر عنها الحلفاء في اعلان لندن ، واعترفوا بواجبهم القانوني برد هذه الممتلكات وفقا لهذه المبادئ ، ومن المعروف أن سويسرا والسويد في المقام الاول ، باعتبارهما من أكثر الدول عناية بالموضوع ، حاولتا قدر استطاعتهما مقاومة الضغط السياسي للحلفاء ومواجهة دعاوى الاسترداد بالاعتماد على الحيافة بحسن نية .

ومع ذلك ، فقد ثبت نتيجة التحذير الوارد في اعلان لندن ، أن المحايدین لا يمكنهم الاعتماد على الحيافة بحسن نية ، كما أن عليهم الاعتراف بالمشروعية العامة للمبادئ القانونية التي أعلنها الحلفاء .

هذا ونتكلم عن التزام المحايدین بالاسترداد في ثلاثة مطالب ، الاول عن الآراء الفقهية في أساس ذلك الالتزام والثاني عن تطبيقاته والثالث عن الاستيلاء على الممتلكات الألمانية في الاقاليم المحايدة بغرض الاسترداد وتعويضات الحرب .

المطلب الأول

أساس التزام المحايدین بالاسترداد

قلنا من قبل أن أساس حق الاسترداد هو المخالفة الدولية التي تتمثل في نزع الممتلكات بالقوة أو الاكراه من الاقاليم المحتلة ، تلك التي ترتكبها دولة المحور المعنية ، بل والتي قد ترتكبها أي من دول المحور الأخرى ، وتكون الأولى مسئولة عنها بطريقة تضامنية • ولكن هل يظل هذا المبدأ قائما فيما يتعلق بمسؤولية الدول المحايدة عن الاسترداد ؟ •

يرى البعض (١) ، أن أساس التزام المحايدین بالاسترداد هو أيضا المخالفة الدولية ، حقيقة أنه حتى اعلان لندن ، كان المحايدون يستطيعون في غياب قاعدة دولية مناسبة ، الا يتهموا بمخالفة القانون الدولي ، حتى ولو كانوا يعلمون أو كان من الواجب عليهم أن يعلموا أن الممتلكات أو الحقوق والمصالح التي اكتسبوها قد وصلت الى حيازة دول المحور أو رعاياها بالمخالفة لقواعد القانون الدولي للحرب •

ولقد أوضح الاعلان الصادر من الحلفاء باسم ثمانى عشرة دولة ، للدول المحايدة وبجلاء ، أنهم يرتكبون مخالفة أو على الاقل يشتركون فيها ، اذا هم اكتسبوا حيازة ممتلكات كان قد تم الحصول عليها نتيجة مخالفة دولية أو سمحوا باكتسابها •

أن اعلان لندن لم ينشئ مخالفة دولية ، ولكنه مع ذلك يغبر عن الاحساس بالعدل لدى العالم المتمدین ، عندما يقرر أنه لا يمكن اكتساب حق على ممتلكات تم الحصول عليها بمثل ذلك الانتهاك الجسيم للقانون الدولي ، وطبقا لذلك فحيث أن الممتلكات لا تكتسب ملكيتها بهذه الطريقة فيجب استردادها من المحايدین تماما مثلما تسترد من المهزومين •

(١) أسنفان فازر هيلي ، المرجع السابق ، ص ١١٥ •

ويقرر البعض الآخر (١) ، أنه من الصعب ايجاد تفسير قانونى — بعيدا عن السياسة ، لالتزام المحايدين بالاسترداد ، دون اللجوء الى مبدأ جديد فى القانون الدولى يعد تطبيقا أكثر شمولاً لفكرة القانون والعدل فى العلاقات الدولية .

ويقرر أوبنهايم ولوترباخ (٢) ، أن الراجع لديهما أنه لا يترتب على أعمال الحرمان من الممتلكات بالمخالفة للقانون الدولى نقل سند الملكية فيها الى الحائز ، وأن فشل الدول المحايدة فى اتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لمنع رعاياها من اكتساب تلك الممتلكات يجعلها متواطئة بطريقة غير مباشرة فى الاعمال غير المشروعة للمحتل ، وتتحمل بذلك المسؤولية التى يكون من نتيجتها دفع التعويضات الدولية المناسبة .

ويبدو من ذلك أن انتهاك القانون الدولى لا يمكن أن ينشئ أو ينقل سندا للملكية ، فهو باطل لا أثر له ، كما أن الدول المحايدة تكون مسئولة عن اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لمنع رعاياها من اكتساب أى ممتلكات يتم نزعها بالمخالفة للقانون الدولى ، فيها يعده البعض (٣) • تصويرا لمفهوم جريمة « اخفاء أشياء مسروقة » (٤) فى القانون الدولى ، باعتبارها جريمة فريدة تقوم على « شبه المخالفة الدولية » (٥) •

ويرى الفقيه السويسرى ، جوتفريد وايز (٦) Gottfried Weizsäcker أنه يجب ألا يستفيد أحد من الانتهاك الجسيم للنظام القانونى الدولى ، وذلك الانتهاك المتمثل فى نزع الممتلكات بالقوة أو

(١) اندرومارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

(٢) Oppenheim — Lauterpacht, (1952 — 1955), Vol 11. Disputes, war and Neutrality, seventh Edition, note to § 147.

(٣) استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(٤) « The Crime of reciving and Concealing stolen goods ».

(٥) « a quasi delict ».

(٦) استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ١١٦

الأكراه من الاقاليم المحتلة ، ويعارض بذلك ما يقرره الفقهاء الألمان من أن اكتساب الملكية الذي يعد ناقصا أو مشوبا (١) ، هو الذي يعد باطلا ولاغيا وفقا للقانون المدني ، فيقررون أعمال قواعد القانون المدني في العلاقات الدولية ولا يعطون أية أهمية لمخالفة القانون الدولي •

وقد عززت وجهة نظر الفقيه السويسري ، هذا المبدأ الجديد في القانون الدولي كما تم أيضا في اعلان لندن في ٥ يناير سنة ١٩٤٣ وتشريعات الحلفاء المتعلقة بالاسترداد ، ودفع المحايدین الى توقيع اتفاقيات مع إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة في هذه المسائل •

ومن جانبى ، فاننى أؤيد تقرير مسؤولية المحايدین عن الاسترداد باعتبارهم مشتركين في المخالفة الدولية اذا هم احتفظوا بالملكات أو الحقوق والمصالح التى تم اكتسابها بالمخالفة للقانون الدولي ، وبغض النظر عن حسن نية الحائز أو سوءها ، نظرا لجسامة المخالفة الدولية المذكورة ، وأن ذلك يرجع الى ضرورة أعمال القواعد المتعلقة بالاسترداد اذ أن اعفاء المحايدین من ذلك الالتزام يخلق ثغرة كبيرة في تنفيذه ، اذ يكفى أن ينقل المحارب كل ما استولى عليه من ممتلكات وحقوق ومصالح الى إحدى الدول المحايدة • أما عن تقرير ذلك في حالة الحائز سىء النية فلا مجال للقول بوجوب تعويضه عن تلك الممتلكات ، أما في حالة الحائز حسن النية فيكون تعويضه وفقا لما يتم الاتفاق عليه بين دولته والدولة التى يتم الاسترداد لصالحها مع تطبيق قواعد الاثراء بلا سبب في القانون الدولي •

المطلب الثانى

تطبيقات عملية على التزام المحايدىن بالاسترداد

بعد أن استعرضنا فى المطلب السابق مبدأ التزام المحايدىن بالاسترداد ، وأساسى هذا الالتزام ، فأننا نتناول فى هذا المطلب تطبيقىن لهذا الالتزام ، يتعلق الاول منهما بسويسرا ويتعلق الثانى بالسويد خلال الحرب العالمية الثانية ، نظرا لان كل منهما كانت من الدول المحايدة وقد نزعَت اليهما كميات كبيرة من الممتلكات التى كانت فى الاقاليم المحتلة ، ويكون ذلك فى الفرعين الآتىين :

الفرع الأول

تطبيق مبدأ الاسترداد في سويسرا

مارست كل من إنجلترا وفرنسا وأمريكا ضغطاً سياسياً على سويسرا، لتطبيق مبدأ استرداد الممتلكات التي نزعت إلى إقليمها بالمخالفة لقواعد القانون الدولي في الحرب العالمية الثانية بمعرفة ألمانيا وحلفائها، وقد استجابت سويسرا لذلك فأصدرت مرسوماً في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ يعد من أكمل التشريعات فيما يتعلق بالاسترداد (١)، فقد نص على معيار الاسترداد بطريقة مماثلة تماماً لما ورد في إعلان لندن، فيتحقق الالتزام بالرد وفقاً لهذا المرسوم إذا ما كانت الممتلكات قد دخلت في ملكية أو حيازة أو وصاية رعاياها في الفترة ما بين أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ و ٨ مايو سنة ١٩٤٥ •

ومن تحليل هذا المرسوم يتضح لنا ما يلي :

— أن هذا المرسوم نص من نصوص التقنين المدني تعهدت سويسرا بتطبيقه في اتفاق دولي وقعته في هذا الشأن (٢)، إلا أن الدعوى الناتجة عنه مرتبطة بعلاقات دولية، حيث يرتبط المدعى بإقليم إحدى دول الأمم المتحدة بينما يرتبط المدعى عليه وترتبط الممتلكات بالإقليم السويسري •

— أن الأساس القانوني لدعوى الاسترداد وفقاً لهذا المرسوم، هو عمل مخالف للقانون الدولي العام، وأن الدعوى التي تقدم هي من دعاوى القانون الدولي العام، وليس مخالفة الرعايا السويسريين للقانون المدني، أو أنه تمت فيما بينهم وبين رعايا الدول المتحالفة معاملات باطلة أو قابلة للإبطال تؤدي إلى نشوء دعوى إعادة

(١) إندرومارتن، المرجع السابق، ص: ٢٧٩ - ٢٨١، استيفان فازرهيلي

المرجع السابق، ص ١١٦ •

(٢) استيفان فازرهيلي، المرجع السابق، ص ١١٨ •

الممتلكات ، بل أن الاساس القانونى كما قلنا هو مخالفة دولية عرفها وحددها القانون السويسرى بالتوافق مع اعلان الحلفاء ، وتتمثل تلك المخالفة فى انتهاك قواعد لاهاي ، التى وأن كان قد ارتكبها الالمان ولم يرتكبها الرعايا السويسرين ، الا أن الاخيرين يلتزمون باعادة الممتلكات نظرا لحيازتهم لها ، حيث يمتنع على أى شخص أن يكتسب سنداً للملكية على هذه الاموال ولا يعتد بحسن نية الحائز أو سوئها نظرا لسلوك الالمان المتعلق بها .

— نلاحظ أن هذا المرسوم يعطى الافراد المضرورين حق الدعوى التى لها صفة القانون الدولى العام — للمطالبة باسترداد الممتلكات التى تم نزعها من اقليم احدى دول الامم المتحدة بمعرفة المانيا ، حيث تقدم الدعوى الى المحاكم السويسرية .

ولقد ناقشنا فى موضوع المسئولية الدولية فى الفصل الاول من الباب السابق ، امكانية أن يصبح الفرد موضوعا للقانون الدولى العام وموقف الفقهاء فى الدول الاشتراكية الذين يرفضون هذا الرأى بطريقة جماعية قاطعة ، ولا يصبح الفرد فى رأيهم ، موضوعا للقانون الدولى العام الا اذا اكتسب هذه الصفة بمعرفة الدولة وفقاً لمعاهدة دولية .

ويذكر بعض الفقهاء ، كمثال لمسئولية الفرد ، تلك الاجراءات القضائية التى تتم أمام محاكم التحكيم المختلطة ، حيث تضمنت معاهدات السلام الموقعة عقب الحرب الاولى حق الافراد فى أن يتقدموا فى حالات محددة على سبيل الحصر بدعاوى أمام تلك المحاكم ضد الدول كما تستطيع الدول المتعاقدة أن تبدأ هذه الاجراءات نيابة عن مواطنيها ، كما حدث على سبيل المثال أمام محكمة العدل الدولية الدائمة ، ومع ذلك فان الافراد فى هذه الحالات لا يمارسون شيئاً سوى الحقوق الموضحة بدقة فى المعاهدات الدولية .

وهذه النظرية تؤكد أنه فى كل الحالات التى يضطلع فيها الفرد بالدعوى التى لها صفة القانون الدولى العام ، فانه يقتصر بمقتضى

السلطة الممنوحة له من الدولة أو في مقام الدولة ونيابة عنها ، وفي عبارة أخرى فإن الدعوى لا تصبح بأي حال من دعاوى القانون الدولي الخاص بمجرد أن الذي يتابعها أحد الافراد ، كما أنها لا تصبح من دعاوى القانون المدني حتى ولو كانت تخدم المدعى الخاص ، وأن الدولة لا تفعل هنا سوى أن تقبل مقدما تسليم الممتلكات الى المالك الذي كان قد حرم منها ، وفقا للقانون الدولي العام ، كما أن الدولة أو الدول في هذا الاتفاق يمكنهم الموافقة على تسليم الممتلكات المستردة الى أى شخص خلاف المالك ، فالضرر قد أصاب الدولة ، لذا فهي تتصرف في الممتلكات المستردة أعمالا لسلطاتها المطلقة المبنية على سيادتها وبلا قيد أو شرط •

وقد تضمن هذا المرسوم قواعد استثنائية سواء من حيث الشكل أم الموضوع ، فقد تقررت مدة سنتين باعتبارها المدة المسموح خلالها بتقديم الدعاوى ، وبعد انتهاء هذه المدة يكون على الشخص المضرور أن يقدم دعواه أمام الجهات القضائية العادية وفقا للقانون المدني •

كما تعد قواعد الاسترداد الموضوعية في المرسوم السويسري ذات صفة ثورية ، ذلك أن المحكمة ملتزمة بتقرير الالتزام القانوني برد الممتلكات بغض النظر عن طريقة الحيازة وشخص الحائز ، وقد اعترض بعض الفقهاء على هذا المبدأ نظرا لما يسببه من حرج في العلاقة بين المواطن السويسري الذي تكون الممتلكات في حيازته والحكومة السويسرية حين يطالب الشخص المضرور بتعويضه عن تلك الممتلكات أو اعادته ما سبق أن دفعه من مقابل لها — ولكن قواعد الاسترداد التي قررها الحلفاء لم تكن تساعد على ذلك ، ولم يؤثر هذا النقد على نظرية الحلفاء التي أقاموها في اعلان لندن في ٥ يناير سنة ١٩٤٣ باعلان بطلان كل أعمال الحيازة ، ليس فقط تلك التي تتم عن طريق السرقة أو النهب ، ولكن أيضا التي تتم بأسباب مظهرها مشروع ولكنها ناتجة في حقيقتها عن استخدام القوة أو الاكراه ، ولا يستطيعون الاعتراف بأن الحيازة قد تمت بحسن نية • ويقررون وجوب استرداد الممتلكات التي نزعها الالمان — من الحائز المصايد •

وقد يحدث أن تكون الممتلكات موضع الاسترداد تم تداولها بين أكثر من جائر ثم جرى استردادها من الجائر الأخير ، وهنا نجد المرسوم السويسري يقرر حق هذا الجائر الأخير ، إذا كان حسن النية ، في أن يرجع على سلفه الخاص (١) التالي مباشرة بالمقابل الذي تقاضاه . وعلى هذا السلف المباشر إذا كان حسن النية أن يرجع على سلفه بدعوى مماثلة ، وتأتي هذه السلسلة من الدعاوى الى نهايتها عندما نواجه سلفا سيء النية فلا يستطيع أن يطالب أحدا ، فإذا كان ذلك السلف سيء النية مفلسا أو كان خارج نطاق السلطان القضائي ، فإن من حق المحكمة أن تحكم على نفقة الخزانة السويسرية بتعويض عادل للجائر الأخير حسن النية في تلك السلسلة .

ويقرر مارتن (٢) أن هذه المسؤولية التي تتحملها الخزانة السويسرية ذات صفة اقليمية خالصة ، فهي ليست مبنية على الخطأ وهي شبيهة الى حد كبير بالمسؤولية الايطالية المقررة فيما يتعلق بالذهب النقدي المسلوب من دول الامم المتحدة ، وأن كان من الممكن ربط المسؤولية الايطالية بالمسؤولية التضامنية للمحاربين المتعاونين والتي تقوم على الخطأ .

(١) إذا انتقلت الحقوق والالتزامات من شخص الى آخر سمي الاول سلف والثاني خلف ، والخلف العام
ayant—Cause a titre Universel

هو من يخلف الشخص في ذمته المالية من حقوق والتزامات أو في جزء منها باعتبارها مجموعا من المال كالوارث والموصى له بجزء من التركة في مجموعها ، والخلف الخاص
ayant—Cause a titre Particulier

هو من يخلف الشخص في عين معينة بالذات أو في حق عيني عليها ، كالمشتري يخلف البائع في المبيع ، والموصى له بعين في التركة يخلف فيها الموصى والمنتفع يخلف المالك في حق الانتفاع . راجع د. عبد الرازق أحمد السنهاوري ، الوسيط في شرح القانون المدني نظرية الالتزام بوجه عام — مصادر الالتزام — المجلد الاول العقد ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة ، سنة ١٩٨١ ، ص ٧٢١ .

(٢) in that this responsibility is purely « territorial » and not delictual.

أندرومارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

ونلاحظ أنه قد يترتب على أعمال قواعد التعويض المقررة في هذا المرسوم ، أن الحائز حسن النية لا يستطيع أن يطالب بأكثر مما يكون قد دفعه من مقابل لتلك الممتلكات مع أن قيمتها قد تكون أكثر من ذلك فيصية غبن (١) يوازي الفارق بين القيمتين .

كما أن الحائز حسن النية ليس لديه دعوى مطلقة في مواجهة الحكومة السويسرية ، وتخضع مسألة استحقاقه للتعويض التقدير القضائي ، كما أن التعويض المدعى به في مواجهة الحكومة السويسرية هو التعويض المنصف (٢) الذي قد يكون أقل من القيمة الكاملة للمقابل الذي دفعه المدعى .

هذا وتشمل دعوى الاسترداد نوعي الممتلكات العامة والخاصة ، فلا يوجد ما يفيد اقتصر هذه الدعوى على الممتلكات الخاصة فقط . ولكن يجب على أي حال توافر عنصر القوة والاكراه في نزع الممتلكات موضوع الاسترداد ويشمل الاسترداد كذلك الحالات التي يظهر فيها أن نزع الممتلكات قد تم بموافقة المالك أو الحائز إذا تبين تزوير تلك الموافقة أو حدوثها نتيجة تهديد . وقد كان المبدأ المقرر في الاسترداد بمعرفة الحلفاء ، أن يفترض وجود القوة أو الاكراه وعلى الشخص المسئول عن الاسترداد عبء اثبات العكس ، إلا أن سويسرا قد غلبت المبدأ الذي كان مقررا في نظامها القانوني المدني القديم ، والذي يجب على المدعى بمقتضاه أن يثبت واقعة الانتزاع الخاطيء للملكية واستخدام القوة أو الاكراه (٣) ، ومع ذلك فإن المرسوم السويسري من ناحية أخرى ، يمنع القاضي من

(١) الغبن هو عدم التعادل بين ما يعطيه المتعاقد وما يأخذه ، فهو لا يتصور إلا في عقود المعاوضة غير الاحتمالية ، أما عقود المعاوضة الاحتمالية وعقود التبرع فلا يتصور فيها الغبن ، ولا بد من التسامح في الغبن اليسير والوقوف عند الغبن الفاحش ، راجع ، د. عبد الرازق أحمد السنهوري ، المرجع السابق ، ص ٤٧٧ .

(٢) equitable compensation

(٣) راجع أندرومارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

طلب الأدلة بالصورة التي يقررها قانون الاجراءات ، لذا فان الحائز السويسري يعتبر محميا بصورة أفضل نسبيا عما اذا كان ملزما باثبات العكس في مواجهة الفرض المجرد بوجود القوة أو الاكراه •

أن المرسوم السويسري يعد أساسا ونقطة انطلاق للمبدأ القانوني الجديد للاسترداد ، والذي اتضح أيضا في التشريعات المدينة التي أصدرتها الدول المحايدة الاخرى بغرض تنفيذ قواعد الاسترداد ، وكان هو السند القانوني للاتفاقات الدولية التي عقدت بين الحلفاء الغربيين مع سويسرا والسويد واسبانيا والبرتغال في موضوع تنفيذ اتفاق تعويضات الحرب بين الحلفاء الموقع في ١٤ يناير سنة ١٩٤٦ (١) •

وفي ختام هذا العرض للمرسوم السويسري نشير الى احدى القضايا التي عرضت على المحكمة الفيدرالية بسويسرا بشأن استرداد آلة حاسبة (٢) وتتلخص وقائع هذه القضية في أنه قد كانت هناك آلة حاسبة مملوكة لدولة بولندا قامت القوات المسلحة الالمانية بضبطها خلال الاحتلال الالمانى لبولندا وباعتها الى تاجر سويسري ، وقد قدمت الدعوى وفقا للمرسوم السويسري الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ المتعلق باسترداد الممتلكات المضبوطة بالمخالفة للقانون الدولي ، وقد أورد المدعى عليه ، أن المادة ٦ من هذا المرسوم تستثنى من الاسترداد البضائع التي كانت قد أرسلت الى سويسرا خلال المعاملات التجارية العادية ، وأن الآلة المذكورة كانت قد أرسلت كذلك ، كما أورد أيضا أن المادة الخامسة من المرسوم المذكور تستثنى البضائع التي تلقى مالکها تعويضا عنها ، وأخيرا فقد أضاف المدعى عليه أنه اذا تم الاسترداد فان المشتري حسن النية يستحق التعويض • ولقد قررت المحكمة وجوب اتمام الاسترداد وعدم استحقاق

(١) عقدت كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا اتفاقا مع سويسرا في ٢٥ مايو سنة ١٩٤٦ ومع السويد في ١٨ يوليو ١٩٤٦ ومع اسبانيا في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ومع البرتغال في ١٤ مايو سنة ١٩٤٥ راجع ، سمبسون ، المرجع السابق ، ص ٣٧٧ — ٣٨٤

(٢) راجع ، Switzerland, Federal tribunal chamber for the Restitution of assets siezed in occupied territory, June 24, 1948, A. D. Vol. 15, 1953, P. 594.

المدعى عليه للتعويض ، ذلك أن ممتلكات الدولة قد ضبطت لأغراض أخرى خلاف الأغراض العسكرية ، ومثل ذلك الضبط يعد مخالفا للقانون الدولى وأنه وفقا للإنذار المتكرر الصادر عن الحلفاء (١) فإن مثل هذا الضبط لن يكون مؤثرا وفعالا فى نقل سند الملكية وأن على المشتري أن يتخذ الحيطة المعقولة (٢) لتحديد اصل البضائع التى يشتريها ..

كما قررت المحكمة أن الوثائق التى قدمها المدعى تظهر أن الآلة الحاسبة قد ضبطت بمعرفة الجيش الالمانى فى برومبيرج Bromberg خلال احتلال بولندا وأن ذلك الضبط كان مخالفا للقانون الدولى العام حيث أن المانيا ملتزمة بمعاهدة لاهاى فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٠٧ واللوائح الملحقه المتعلقة بقواعد وأعراف الحرب البرية ، وأن المادة ٥٣ من هذه المعاهدة تتضمن أن الممتلكات المنقولة المملوكة للدولة التى قد تستخدم فى العمليات الحربية هى فقط التى يمكن ضبطها ، وأن الآلة الحاسبة لا تدخل ضمن هذه الفئة حتى لو ثبت أن المراسلات بين القائد الأعلى للجيش الالمانى وإدارة البريد الالمانية (٣) تتحدث عن استخدام تلك الآلة بمعرفة الجيش الالمانى .. كما أن تسليم الآلة الحاسبة لا يمكن أن يكون قد تم خلال المعاملات التجارية العادية وفقا للمادة ٦ من المرسوم نظرا لأنها أمريكية الصنع ولم تكن هناك خلال خمس سنوات أية علاقات تجارية عادية مع المانيا ، كما أن بولندا ممثلة فى إدارة البريد (٤) لم تتلق أية تعويضات عن الآلة المذكورة فلا تنطبق المادة الخامسة من المرسوم الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

وبالنسبة لما تقرره المادة ٣/٤ من المرسوم السويسرى من أن المحكمة تضمن تعويض المشتري حسن النية ، فيعترض تطبيق هذا النص أن

(١) يشير بذلك الى اعلانى الحلفاء الصادرين فى ٥ يناير سنة ١٩٤٣ ،

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ .

(٢) reasonable Care.

(٣) Reichspostministerium.

(٤) Polish Postal administration.

الآلة الحاسبة قد سلمها الجيش الالماني ، كما أن المادة ٢/٣ من القانون المدني السويسري تقرر المساواة بين الفرد سيء النية وحسن النية الذي لم يتخذ العناية المعقولة لمعرفة ما كان يجب عليه أن يعلمه من حقيقة الأمر .

ونرى أن هذا الحكم في منطوقه وأسبابه يتوافق مع ما سبق ايضاحه من مبادئ الاسنرداد التي اكدها الحلفاء في اعلانهم الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٤٣ والتي وردت في المرسوم السويسري الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

الفرع الثانى

تطبيق مبدأ الاسترداد فى السويد (١)

بجانب التشريع المدنى السويسرى الذى تحدثنا عنه فى الفرع السابق ، نجد التشريع المدنى السويدى الصادر فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٥ والتشريع البرتغالى المتعلق بالاسترداد ، شأنهما فى ذلك شأن التشريع المدنى السويسرى ، يعتمدان على نفس المبادئ التى أكدت القوة القانونية لاعلان لندن ومبادئ الاسترداد كما طورها الحلفاء •

فقد أكد ذلك المرسوم وجوب الاسترداد بغض النظر عن حسن نية الحائز أو سوءها ، الا أنه وعلى عكس ما هو مقرر فى التشريع السويسرى فان الحائز السويدى حسن النية الذى يرغب على تسليم الممتلكات تقررت له دعوى مطلقة للتعويض فى مواجهة الخزنة السويدية ، ولا يحتاج بداية انى توجيه الدعوى الى سلفة المباشر ، فالحماية المقررة للحائز هنا تفوق تلك المقررة فى التشريع السويسرى (٢) •

(١) استيفان فازرهيلى ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ •

(٢) اندرومارتن ، المرجع السابق ، ص ٢٨١ •

المطلب الثالث

الاستيلاء على الممتلكات في الاقاليم المحايدة للفاء بدعاوى الاسترداد وتعويضات الحرب (١)

كان القصد من توقيع اتفاق باريس للتعويضات (٢) • فضلا عن الوفاء بدعاوى تعويضات الحرب للحلفاء ، التأكيد على التزام المحايدين بمبادئ الاسترداد ومعاونتهم اقتصاديا على تنفيذه ، كما أرادت الدول الموقعة على اتفاق باريس للتعويضات (٣) والتي من بينها البانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا ، والتي مثلتها القوى الغربية في مجلس السيطرة على ألمانيا ، تأكيد المبادئ الآتية تجاه المحايدين •

— يجب أن تسترد بذاتها ، الممتلكات الألمانية القابلة للتعرف عليها والموجودة بالخارج (٤) والمنزوعة من اقاليم دول الامم المتحدة •
— يجب أن تتاح الممتلكات الألمانية الاخرى للوفاء بتعويضات الحرب المستحقة لدول الامم المتحدة •

(١) راجع ، سمبسون ، المرجع السابق ، ص ٣٧٤ — ٣٨٤ ، مصطفى كامل منيب ، المواثيق والاتفاقات الدولية ، مكتبة الانجلو المصرية ، سنة ١٩٥٠ ، ص ١٩٩ — ٢٣٤ .

Martin Domke, The Control of Alien Property, New York Central Book Company, 1947, PP. 244 — 248.

(٢) راجع ، مصطفى كامل منيب ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ وما بعدها .
(٣) الدول الموقعة على اتفاق باريس للتعويضات هي ، البانيا والولايات المتحدة وبلجيكا وكندا والدانمرك ومصر وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، واليونان والهند ولكسمبرج والنرويج ونيوزيلندا وهولندا وتشيكوسلوفاكيا واتحاد جنوب افريقيا ويوغسلافيا ، راجع مصطفى كامل منيب ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ •

(٤) راجع ، مارتن دومك ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ ، وقد أصدر مجلس السيطرة Control Council القانون رقم ٥ في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بإنشاء هيئة فيما بين حكومات الحلفاء للسيطرة على الممتلكات والحقوق والمصالح الألمانية الموجودة خارج ألمانيا والمملوكة أو الخاضعة لسيطرة أشخاص الماني الجنسية مقيمين خارج أو داخل ألمانيا أو تلك المملوكة أو الخاضعة لسيطرة شركة أو مؤسسة مركزها الرئيسي في ألمانيا أو منشأة طبقا للقوانين الألمانية •

— يجب تسليم الذهب النقدي الذي سلبته ألمانيا من دول الأمم المتحدة ونزعتها الى اقليمها أو الاقاليم المحايدة • وأن يقسم بين الدول المستحقة لذلك •

وقد عارض المحايدون في البداية مطالب الحلفاء ، الا أنهم استجابوا لها في النهاية نتيجة الضغط السياسي والدوافع الاخلاقية للمبادئ التي طورها الحلفاء ، وبعد أن تضمنت تشريعاتهم الداخلية بعض المسائل الرئيسية المتعلقة بالاسترداد وعقدوا اتفاقات دولية مع الحلفاء لتنظيم المسائل الباقية •

وفي الاتفاق الموقع في ٢٥ مايو سنة ١٩٤٦ في واشنطن بين الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا من جانب وسويسرا من جانب آخر (١) ، اتفقت سويسرا على تصفية الممتلكات الالمانية ، وكذلك الممتلكات الخاصة بالرعايا الالمان المقيمين في ألمانيا والموجودين على الاقليم السويسري ، وأن تخصص نصف الناتج من التصفية لاغراض تعويضات الحرب ، والنصف الآخر من ذلك الناتج للتعويضات بالعملة الالمانية للرعايا الالمان الذين تكبدوا أضرارا ، معبرة بذلك عن رفضها لموقف الحلفاء في تملك الاموال الالمانية الموجودة بالخارج بلا تعويض •

كما حل اتفاق واشنطن مسألة استرداد الذهب الذي وجد في سويسرا ، فتعهدت سويسرا بأن تدفع ٢٠٠ مليون فرنك ذهب الى الموقعين على اتفاق باريس لتعويضات الحرب بدلا من استرداد الذهب النقدي الذي سلبه الالمان خلال الحرب وكان في حيازة سويسرا •

وفي اتفاق التفاهم المعقود مع السويد (٢) في ١٨ يوليو سنة ١٩٤٦ في واشنطن ايضا ، ثم التعبير عن الموقف القانوني للحلفاء وسلوك السويد المتحفظ تجاهه ، كما حدث في الاتفاق السويسري ، وفي النهاية قبلت السويد طلب الحلفاء الغربيين بتصفية الاموال الالمانية وتسليم

(١) راجع ، سمبسون ، المرجع السابق ، ص ٣٧٧ — ٣٧٩ •
(٢) راجع ، سمبسون ، المرجع السابق ، ص ٣٧٩ — ٣٨١ •

الناتج ، فقد وضعت في متناول الحلفاء ٧٥ ٪ من الممتلكات الألمانية لتعويضات الحرب ، كما واجهت السويد دعوى استرداد الذهب النقدي وتعهدت بأن تسلم ٢٨ مليون كراون سويدي ذهب (١) .

وفيما يتعلق بتسليم الممتلكات الألمانية أيضا ، وقعت كلا من فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة في ٢١ فبراير سنة ١٩٤٧ اتفاقا مع البرتغال (٢) وفي ١٠ مايو سنة ١٩٤٨ في مدريد اتفاقا مع اسبانيا (٣) .

لقد نفذ الاسترداد في اقاليم المحايدين على نفس المبادئ التي طورها الحلفاء ، ولم يقف دون ذلك احتجاج المحايدين ضد دعاوى الحلفاء خاصة فيما يتعلق باسترداد الممتلكات العامة المنقولة ، كالذهب مثلا ، والذي حازه الالمان بطريقة مشروعة (٤) — وفقا للتعبير الوارد في اتفاقية لاهاي . كما لم يؤثر احتجاج المحايدين ولم يؤد الى منع الاستيلاء على الاموال الألمانية ، فقد فرض التشريع السويسري نفسه على المحايدين بطريقة شاملة تماما وذلك بتأثير من اعلانى لندن في ٥ يناير سنة ١٩٤٣ ، ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٤ والاعمال الختامية لمؤتمر بريتون وودز في ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٤ ، فقد تأثرت التشريعات المدنية للمحايدين والاتفاقات التي عقدت بينهم وبين الحلفاء ، بمبدأ القانون الدولي

-
- (١) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .
(٢) قارن ذلك بما ورد لدى ، سمبسون ، المرجع السابق ، ص ٣٨٤ ، حيث يقرر أن البرتغال قد أصدرت في ١٤ مايو سنة ١٩٤٥ مرسوما لصادرة الممتلكات الألمانية في البرتغال اتبعتها في سنة ١٩٤٩ بسلسلة من المراسيم المتعلقة بتصفية تلك الممتلكات ، ونظرا للإجراءات المعقدة لعملية التصفية فلم يمكن التوصل الى اتفاق بين الحلفاء والبرتغال فيما يتعلق بتوزيع ناتج هذه العملية ، وفي سنة ١٩٥٣ كان التفاهم على أن يكون هناك اتفاقان ، احدهما فيما بين البرتغال وألمانيا والآخر فيما بين البرتغال والحلفاء ، وبدأت المفاوضات سنة ١٩٥٤ وعقدت الاتفاقات سنة ١٩٥٨ .
(٣) سمبسون ، المرجع السابق ، ص ٣٨١ .
(٤) Lawfully راجع ، استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

الذى يقضى بأنه لا يمكن لاي دولة أو طرف ثالث ، أن يستفيد من المخالفة الدولية الخطيرة التى ارتكبتها قوات المحور خلال سلبها للأقاليم المحتلة ، كما قبل المحايدون أيضا مبدأ التزامهم برد كل الممتلكات العينية وغير العينية التى اكتسبت بالقوة بمعرفة دول المحور التى أساءت استغلال الموقف الناتج عن الاحتلال ، والاساس القانونى للاسترداد (١) هو الضرر الذى أصاب الاقتصاد القومى للأقاليم المحتلة ، وعلى ذلك فان موضوعه يتمثل فى إعادة نقل الممتلكات الى اقليم الدولة المضرومة واستعادة الحياة الاقتصادية التى أصابها الضرر ، بغض النظر عن المالك الشرعى لتلك الممتلكات .

وفى عبارة أخرى أن الممتلكات المنزوعة تقع تحت سيادة الدولة المضرومة وتظل موجودة من وجهة النظر القانونية — فوق اقليمها حتى قبل إعادة نقلها اليها ، فهى تحت رعايتها وليست خاضعة لسيطرة وهيمنة تلك الدولة التى نزعت الى أقاليمها .

وبذلك قبل المحايدون الصفة الهامة للاسترداد التى تتمثل فى طبيعته المطلقة ووجوب اتمامه بغض النظر عن أى تصرف تال يتعلق بالممتلكات المنزوعة .

(١) « The Legal basis of restitution is the Injury Caused to the Collectivity to the economic life of the occupied Country., ».

راجع : استيفان غازر هيلى ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

المبحث الثاني

الصلاحية الدولية العامة لبدأ الاسترداد وتعريفه

تشكل المبادئ الدولية العامة (١) ، مع المعاهدات والعرف الدولي أساسا لتطور القانون الدولي الحديث ، ولاهمية هذه المبادئ فقد ذكرتها المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولية (٢) باعتبارها أحد مصادر

(١) راجع في هذا الشأن بصفة عامة ، أ. د. محمد طلعت الغنيمي ، بعض الاتجاهات الحديثة ، مرجع سابق ، ص ٩٠ — ١٠٢ ، ٢٦٨ ، الأحكام العامة في قانون الأمم ، التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص ٧٦٩ — ٧٧٤ ، أ. د. محمد حافظ غانم ، مذكرات في القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ — ١٩٧٣ ، ص ٣٠ — ٣١ حيث يقرر أنه مما لا شك فيه أن اعتبار مبادئ القانون العامة من المصادر الأصلية للقانون الدولي ، يدخل عنصرا ديناميكيا في ذلك القانون ، مما يساعد على تطويره واستكمال قواعده كلما دعت الحاجة الى ذلك « — راجع أيضا ، أ. د. حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم ، الطبعة السادسة ، سنة ١٩٧٦ ، دار النهضة العربية ، ص ٣٩ — ٤٠ .

وراجع أيضا ، د. بدرية عبد الله العوضى ، القانون الدولي العام في وقت السلم والحرب وتطبيقه في دولة الكويت ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الاولى ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، ص ٢٩

J. H. W. Verzijl, International Law in historical Perspective, Vol. 1., A. W. Jijthoff — Leyden, 1968, PP. 47 — 74.

Bin Ching General principles of Law as applied by International Courts and tribunals, London, Stevens, 1953.

Ian Brownlie, Principles of Public International law, Clarendon Press, Oxford, 1966, PP. 12 — 15.

(٢) وكذلك الشأن في نظام المحكمة الدائمة للعدل الدولي ، راجع أ. د. محمد طلعت الغنيمي ، الأحكام العامة ، المرجع السابق ، ص ٧٦٩ ، الحاشية رقم ١ .

القاعدة القانونية الدولية التي يتعين على المحكمة أن تطبقها فيما يعرض عليها من منازعات (١) •

ومن بين المبادئ المعترف بها عامة بين الدول ، يعطى الفقهاء أهمية كبيرة في هذا الخصوص لمبدأ حق الدولة في استرداد ما سلب منها باعتباره مبدأ قانونيا عاما (٢) •

وكما أوضحنا من قبل فإن الاسترداد في قانون الحرب يختلف عن إعادة الحال الى ما كان عليه بصفة عامة في القانون الدولي ، ويعطى البعض أهمية كبيرة للمبدأ الذي تقرر بعد الحرب العالمية الثانية والذي يعد بمقتضاه الاتفاق بين الدول العظمى واحد من الطرق الرئيسية لحل المسائل الدولية (٣) ، فاذا وافقت الدول الكبرى على مسألة في القانون الدولي ، فإن سلوكها ينشئ قانونا دوليا ، وينطبق هذا بدرجة كبيرة في الحالات التي تتعلق بموقف قانوني دولي موحد تعبر عنه دول الامم المتحدة التي تشكل الاغلبية العظمى للمجتمع الدولي الذي يضم الدول الكبرى •

ولما كانت المبادئ الخاصة باسترداد الممتلكات المنزوعة بالقوة أو الاكراه « من الاقاليم المحتلة » قد أعلنت بمعرفة الدول التي تشكل

(١) هناك فارق بين المبادئ القانونية والقواعد القانونية ، ذلك أن المبدأ هو الكل أو التصور العام المجرد للفكرة ، أما القاعدة فهي التطبيق التفصيلي لهذا التصور المجرد ، والمادة ٣٨ المشار اليها ، إنما نتحدث عن تصورات قانونية عامة مجردة تشترك فيها نظم القانون المختلفة لأنها هي الدعامة الجوهرية التي لا بد منها لتكامل البناء القانوني ، راجع ، ا. د. محمد طلعت الغنيمي ، بعض الاتجاهات الحديثة ، مرجع سابق ، ص ٩٤ — ٩٥ .

(٢) راجع ، ا. د. محمد طلعت الغنيمي ، دعوى الاسترداد ، مرجع سابق ، ص ١١٣ ، حيث يقرر « وفي تقديرى أن الاسترداد — طواعية لما عرضت له من معاهدات وتشريعات — قد أصبح مبدأ من المبادئ التي تقرها الدول المتمدينة ، وتبعاً فقد دخل القانون الدولي الوضعى الراهن » ، وراجع أيضاً ، استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(٣) استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ — ١٦٦ .

الغالبية العظمى لأعضاء المجتمع الدولي ، سواء مباشرة أو بطريق الموافقة عليها وقبولها ، فقد اكتسب اعلان لندن والمبادئ القانونية التي عبر عنها اعترافا والتزاما من كافة الدول الاوربية سواء تلك التي وقعت على ذلك الاعلان ، أو تلك التي أصدرت تشريعات تعبر عن ذات المبادئ التي تضمنها ، كما حدث في النمسا ، والتشريعات التي أصدرها الحلفاء في ألمانيا ، أو في تلك الدول التي التزمت بمعاهدات وقعتها ، كما أن الدول المحايدة قد التزمت بهذه المبادئ وتأثرت بها بطريقة سلبية أضرت بمصالحها ومصالح رعاياها (١) .

فقد أصبح قانون الاسترداد تشريعا دوليا معترفا به من الغالبية العظمى للدول باعتباره قانونا دوليا عاما حتى دون أن يتقرر في معاهدة دولية .

ومن الجدير بالذكر أن الالتزام برد الممتلكات ، في رأى البعض ، ليس مبنيا بطريقة جامعة مانعة على المخالفة الدولية التي ترتكبها الدولة الملزومة بأجراء الاسترداد ، ولكنه يقوم أيضا وفي العلاقة مع المحايدين على ما يسمى (شبه المخالفة الدولية) (٢) بالنسبة لكل الدول التي نزعت الى اقاليمها الممتلكات المكتسبة بطريقة غير مشروعة ، والتي لم تمنع رعاياها من اكتساب هذه الممتلكات أو تسامحت في تخزينها .

وعلى هذا الاساس امتدت قواعد الاسترداد التي وضعها الحلفاء الى الدول المحايدة (سويسرا والسويد واسبانيا والبرتغال) وعلى هذا الاساس أيضا كانت ايطاليا تعد مسئولة عن استرداد الذهب الذي لم تكن قد نزعته بنفسها من الاقاليم التي تحتلها ، ولكن قامت دول المحور الاخرى بنقله اليها .

(١) على سبيل المثال ، التزمت الدول المحايدة بتعويض الحائز حسن النية الذي تم استرداد الممتلكات التي كانت لديه .

(٢) «ex quasi delicto»

راجع استيفان غارزهيلى المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

ويقرر البعض (١) ، في هذا الشأن أن الدول المحايدة قد تلجأ إلى تخزين الممتلكات المسلوبة ، أو حصيلتها ، في الاقاليم المحايدة حيث تتمتع بحماية من الضبط بمعرفة المحارب الآخر ، كما فعلت ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ، مما يعد اساءة لاستخدام الاقاليم المحايدة ، مما دعا الحلفاء الى اصدار تحذيرات متكررة للدول المحايدة لتأكيد أنه يعد خروجاً على الحياد أن يسمحوا باستخدام تلك الاقاليم بطريقة تسهل أعمال الاستغلال والسلب التي تخالف القانون الدولي والاعتبارات الانسانية .

وعلى ذلك فانه في العلاقة مع الدول المحايدة ، يقوم حق الاسترداد حتى ولو كانت الدولة المعنية ليست مسئولة مباشرة عن واقعة انتزاع الممتلكات ، ذلك أن الرعايا الذين يكتسبون تلك الممتلكات يرتكبون ما يعد جريمة اخفاء

(١) أوبنهايم ولوترباخ ، المرجع السابق ، فقرة ١٠٢/١ .

« As a rule belligerent property in neutral states, being under the impartial protection of the latter enjoys immunity from seizure by the other belligerent yet circumstances may arise in which such Immunity might constitute an abuse of neutral territory in violation of the principles of International law and in which it may accordingly be Proper in fact obligatory for the neutral to hand it over to the opposing belligerent. thus during the second world war a substantial amount of property or the proceeds thereof—looted by Germany & her allies in occupied territory was deposited in neutral countries by the German Government and German war leaders and private individuals, The Allied powers issued repeated statements & warning to assert the view that it is alien to the purpose of neutrality to permit the Use of neutral territory in such a way to facilitate looting & spoliation in a manner violate both of International law and of considerations of humanity ».

أشياء مسروقة في القانون الدولي ، أو ما يطلق عليه « جريمة التلقى والاختفاء » (١) •

تعريف حق الاسترداد :

مما سبق ، يمكننا أن نعرف حق الاسترداد في القانون الدولي للحرب بأنه « مكنه الدولة من استعادة كل الممتلكات التي نزع من اقليمها أثناء الاحتلال الحربى بالمخالفة لقواعد القانون الدولي ، وتكون الدولة التي يتعرف على تلك الممتلكات لديها مسئولة عن اعادتها بحالة جيدة وبغض النظر عن طبيعة الحيازة وشخص الحائز » •

ونلاحظ من تحليل هذا التعريف أنه يشمل ما يأتي :

- كل الممتلكات التي يتم نزعها بالمخالفة لقواعد القانون الدولي ، سواء في ذلك العقارية أم المنقولة والعامة أم الخاصة •
- أنه حق يقوم بين الدول وبعضها ، أى يقوم على مبدأ القانون العام •
- أنه حق يقوم على الإقليمية ، فتلتزم به كل الدول التي يتعرف لديها على تلك الممتلكات ، ويلاحظ هنا أننا استخدمنا لفظ « لديها » ولم نقل « على اقليمها » ذلك أننا نعتقد بشمول هذا الحق للأقاليم ذاتها — التي يمكن أن يكون المحتل قد نزعها من الدولة المحتلة ، كما في ضم جزء من الاقليم المحتل أو جزيرة تابعة له ، أو التصرف فيها لدولة أخرى — وهذا الحق يلزم المحايدين أيضا •

(١) راجع ، نشرة سالزبورج Salzburger Nachrichten

العدد الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٤٨

« Those Austrian subjects who further acquire goods obtained by an International delinquency Commit the Crime of recéving and Concealing ».

مشار إليها في استيفان فازرهيلي ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ •

— ويشمل هذا التعريف أيضا ضرورة التعرف على تلك الممتلكات ،
وواجب المحافظة على الممتلكات واعادتها بحالة جيدة •

— كما أنه يتم الاسترداد دون اعتبار لطبيعة الحيازة وشخص الحائز
في الدولة المستولة •

— وهو حق يقوم في رأينا على المخالفة الدولية المتمثلة في نزع الممتلكات
من الاقاليم المحتلة بالقوة أو الاكراه ، وان كنت في التعريف الذي
اوردته لم أذكر « القوة أو الاكراه » الذي يعد شرطا لازما لانطباق
قواعد الاسترداد • ذلك أن عبارة « بالمخالفة لقواعد القانون الدولي »
تتضمن كل صور المخالفة بما فيها استخدام القوة أو الاكراه أو
الصورية ، كما أنه يفترض أن كل أعمال نزع الممتلكات من الاقاليم
المحتلة قد تمت باستخدام القوة أو الاكراه وعلى الدولة المستولة
عن تلك الاعمال عبء اثبات عكس ذلك ، باثبات أن تلك الاعمال
قد تمت في نطاق المعاملات التجارية العادية •

الفصل الخامس

تطبيقات عملية للاسترداد

تقسيم :

نورد فى هذا الفصل بعض التطبيقات العملية الهامة التى عرضت على القضاء الدولى ونرى شمولها ومعالجتها لاكثر من جانب من جوانب الاسترداد ، ونبدأ فى البحث الاول بدراسة بعض الحالات التى عرضت على القضاء الدولى عقب الحرب العالمية الاولى والتى نرى فيها تنازع المبادئ التقليدية للحرب البرية مع مبادئ الاسترداد والتى لم تكن قد بلورت بعد مدرك الاسترداد بمعناه الحالى فى القانون الدولى ، وكما وضعه الحلفاء عقب الحرب العالمية الثانية ، ثم يلى ذلك فى البحث الثانى دراسة بعض الحالات التى عرضت على القضاء الدولى عقب الحرب العالمية الثانية .

المبحث الاول

الاسترداد في القضاء الدولي

عقب الحرب الاولى

نتناول في هذا المبحث عددا من الحالات التي عرضت على القضاء الدولي عقب الحرب العالمية الاولى مع تحليل أسباب الاحكام الصادرة فيها واستخلاص النتائج المترتبة عليها .

الحالة الاولى :

حالة بيع مولد كهربائي تم الاستيلاء عليه جيرا (١) .

الوقائع : استولت القوات النمساوية المجرية المحتلة لرومانيا في نوفمبر سنة ١٩١٧ على مولد كهربائي (دينامو) خاص بالمدعى (مصنع روماني) ، وفي يوليو سنة ١٩١٨ قامت الادارة العسكرية النمساوية المجرية ببيع المولد الكهربائي الى المدعى عليه (مصنع تشيكوسلافاك) ، وقد طلب المالك استرداده .

الحكم الابتدائي : قررت المحكمة أنها توافق على أن أحدا لا يملك ان ينقل الى آخر حقا لا يملكه هو ، والنقطة الرئيسية هنا هي ما اذا كانت الادارة العسكرية النمساوية المجرية قد اكتسبت ملكية المولد الكهربائي بالاستيلاء عليه أم لا . وقد أجابت المحكمة على ذلك بالإيجاب حيث قررت أن الاستيلاء الجبري قد تم وفقا للشروط

A. D. 1919 — 1922 , PP. 477 — 479, Case No. 340,
Sale of Requisitioned object (czechoslovakia) case No. R.
1170.

التي عرضت على محكمة العدل العليا بتشيكوسلوفاكيا في ١٢
سبتمبر سنة ١٩٢٢ .
راجع ص ٩٣ ، وما بعدها من هذه الرسالة .

المقررة في المادة ٥٢ من قواعد لاهاي وبمقتضاها اكتسبت الادارة العسكرية ملكية المولد الكهربائي ولها حق بيعه الى المدعى عليه .

الحكم الاستثنائي : رأت المحكمة أن الحكم الابتدائي قام على نظرية خاطئة ، حيث أن المادة ٤٦ من قواعد لاهاي تعلن أن الممتلكات الخاصة في الاقاليم المحتلة لا يمكن مصادرتها ، كما أن المادة ٥٢ من ذات الاتفاقية تقرر أن الاستيلاء الجبري لا يتم الا لحاجة جيش الاحتلال ، وأنه يبدو من تلك النصوص أن الاشياء التي لا يتم استهلاكها عند الاستعمال لا تنتقل ملكيتها الى المحتل وتكون موضعا للاسترداد ، ذلك هو الحال حيث يحتاج جيش الاحتلال فقط استخدام الآلة ولا يحتاج مادتها قياسا على أن المنازل التي يمكن الاستيلاء الجبري عليها لا تصبح مملوكة للجيش رغم تخصيصها جزئيا أو كليا لأغراض جيش الاحتلال ، وعلى ذلك فلا تصبح الآلة مملوكة لجيش الاحتلال ويؤيد ذلك نص المادة ٥٣ من الاتفاقية ، فلا يمكن أن ينتقل حق الملكية الى المشتري .

حكم النقض قررت المحكمة العليا أن المقارنة بين المنزل والآلة ليست مقبولة حيث أن المنزل عقار والآلة منقول ، وعلى ذلك فالنتيجة المترتبة على تلك المقارنة ليست صحيحة . كما أن تحديد ما اذا كان الاستيلاء الجبري يعطى الحق في الملكية ام مجرد حق الاستعمال لا يرتبط بما اذا كان الشيء موضع الاستيلاء يمكن استهلاكه أم لا . كما أنها لا توافق على النتيجة التي وصلت اليها محكمة الاستئناف استنادا الى المواد ٤٦ ، ٥٢ ، ٥٣ من قواعد لاهاي ، حيث أن المادة ٤٦ تمنع مصادرة الممتلكات الخاصة ولكن الاستيلاء الجبري ليس مصادرة ، ويظهر ذلك من معالجة الاستيلاء الجبري منفصلا في المادة ٥٢ ، كما أن المادة ٥٣ تتعلق بضبط الممتلكات العامة وبعض الممتلكات الخاصة ذلك الضبط الذي يختلف عن الاستيلاء الجبري .

وتتطرق المحكمة الى تعريف الاستيلاء الجبرى مقررة أنه فى معناه الحرفى مماثلا للطلب demand وهذا الطلب له أثر قانونى مقتضاه أن مالك الشئ المطلوب يلتزم بتسليم الشئ الى السلطة الظالمة ، التى تلتزم بدورها أن تدفع نقدا قيمة الشئ المطلوب أو تسلم ايصالا وفقا للمادة ٥٢ — ومن ذلك يبدو خطأ الرأى الذى قالت به محكمة الاستئناف والذى يقرر أن الاستيلاء الجبرى يخول فقط حق استخدام الشئ المستولى عليه .

فالاستيلاء الجبرى فى رأى المحكمة عقد ثنائى مثل عقد البيع الذى يقوم فيه نص القانون مقام ارادة أحد الطرفين — البائع الذى يرفض اختياريا الموافقة على البيع — فالاستيلاء الجبرى لذلك يعتبر بيعا جبريا forced sale وأنه لايتساوى فى خدمة أغراض المحتل ما اذا كان يتم تملك الشئ المستولى عليه مع عدم تملكه . وقد رفضت المحكمة طلب الاسترداد بناء على ما تقدم .

تمليق :

نرى فى هذا الحكم الصادر من محكمة النقض — محكمة العدل العليا بتشيكوسلوفاكيا — ترديدا للمبدأ الذى أوردناه فى القانون الدولى التقليدى للنتائج المترتبة على الاستيلاء الجبرى المشروع — الذى يتم وفقا للقواعد المقررة فى المادة ٥٢ ، والذى يفترض أنه قد تم دفع مقابل نقدى للأشياء المستولى عليها ، أو تقديم ايصال بذلك لصاحب الشأن ، إلا أن المحكمة تورد تعريفا للاستيلاء الجبرى باعتباره بيعا جبريا ، وفى ذلك ما يناقض ما أخذت به أحكام أخرى من أن الاستيلاء الجبرى ليس عقدا مبرما تحت التهديد (١)

(١) راجع ص ١١٥ من هذه الرسالة حيث توجد إشارة لقضية ليون وألمانيا سنة ١٩٢٩ .

ومع ذلك فاننا نميل الى القول بأنه حتى وفقا لتلك القواعد التقليدية للحرب ، فقد كان من الواجب على المحكمة أن تفحص ظروف كل واقعة على حدة ، فاذا ما تبين أن المالك قد تقاضى مقابلا معادلا لقيمة الاشياء المستولى عليها ، فان ذلك يمنعه من المطالبة باعادته ، ويكون المحتل قد تملك الشيء المستولى عليه وله حرية التصرف فيه ، أما اذا لم يكن المالك قد تقاضى مقابلا معادلا فان الملكية لا تنتقل حتى ولو تم تقديم ايصال عن تلك الاشياء . ويتعلق هذا بطبيعة الامر بالمنقولات .

الحالة الثانية :

حالة بيع حصان تم الاستيلاء عليه جبرا (١)

الوقائع : قامت القوات الالمانية في ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٤ بالاستيلاء على حصان — يملكه البلجيكي لوران Laurent — دون مقابل ودون ايصال ، بالمخالفة للمادة ٥٢ من قواعد لاهاي التي تنظم الاستيلاء الجبرى ، وقد وجد المدعى حصانه لدى المدعى عليه (Le Jeune) فطلب استرداده أمام المحكمة المدنية في آرلون Arlon

الحكم الابتدائي : قررت المحكمة عدم قبول الدعوى اعتمادا على ما أبداه ممثل الحكومة من أن المادة التي تنطبق على هذه الواقعة هي المادة ٥٣ التي تتعلق بكل وسائل النقل ، مستندا في ذلك الى الاعمال التحضيرية لمعاهدات لاهاي سنة ١٩٠٧ . ولكن المدعى طلب نقض الحكم السابق مستندا الى مخالفة المادة ٥٢ من قواعد لاهاي والمادة ٢٢٧٩ من القانون المدنى البلجيكي وفيما تقررانه من دعاوى لاعادة البضائع المسلوقة .

(١) A. D. 1919 — 1922, PP. 481 — 82, Case No. 343, laurent V. Le Jeune, Belgium, Court of Cassation, 3 March, 1921

حكم النقض : قررت المحكمة الغاء الحكم السابق ، حيث أنه سواء كان الاستيلاء الجبرى مخالفا للمادة ٥٢ أم مخالفا للمادة ٥٣ ، حيث أن المدعى لم يتلق مقابلا أو ايصالا عن الحصان المستولى عليه . جبرا ولم يسترده ، فهو قد فقد ثروته بفعل من أفعال القوة .
act of force لم يكن باستطاعته أن يحمى نفسه تجاهه ، حيث تنطبق تماما الاسس التى بنى عليها القانون دعوى رد الممتلكات المسلوقة .

تعليق :

لا يسعنا الا أن نؤيد حكم محكمة النقض فيما انتهى اليه من من نتيجة تقوم على أساس من القانون والعدالة ، اذ يجب ألا يحرم المالك مما يملك دون مقابل عادل يتقاضاه . بل انه وكما رأينا فى استعراضنا للقواعد التقليدية لقانون الاحتلال الحربى ، فان الاستيلاء الجبرى الذى يتم مخالفا للمادة ٥٢ لا يترتب عليه نقل ملكية الاشياء المستولى عليها . وتنطبق هنا الشروط المقررة لاعمال قواعد الاسترداد كما أوضحناها فيما سبق .

الحالة الثالثة :

الاستيلاء الجبرى على كمية من البن دون مقابل أو ايصال (١)

الوقائع : عند اندلاع الحرب العالمية الاولى كان للمدعى البريطانى Tesdorpf عدد ١٥٩٥ حقيبة بها بن بمخزن بمدينة

(١) A. D. 1919 — 1922, PP. 475 — 477 Case No. 339. Tesdorpf V. German State.

التي عرضت على المحكمة الانجليزية الالمانية المختلطة — فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . و ٢ أبريل سنة ١٩٢٣ — والقضاة هم Borel Vaughan Williams, Zacharias وقد سبق الإشارة الى هذه القضية عند معالجة الاستيلاء الجبرى ، ص ١٠٧ .

Antwerp البلجيكية ، وفي فبراير سنة ١٩١٦ تم الاستيلاء الجبرى عليها بمعرفة الحاكم الالماني لهذه المدينة ، ولم يدفع قيمتها كما لم يقدم عنها ايصالا للمالك ، ثم نقلها بعد ذلك الى مدينة Altona في ألمانيا حيث تم تقسيمها ووزعت على وحدات مختلفة في الجيش الالماني • وقرر المدعى عليه (الحكومة الالمانية) أن المحكمة غير مختصة حيث ان المدعى قد حرم من ممتلكاته في بلجيكا وليس في اقليم ألمانيا •

وقد قرر المدعى أنه لا يمكن اعتبار تصرف ألمانيا استيلاء جبريا صحيحا وفقا للمادتين ٥٢ ، ٥٣ من قواعد لاهاى • نظرا لانه لم يتقاضى مقابلا ولم يتسلم ايصالا عن البن الذى تم الاستيلاء عليه كما أن تلك البضاعة قد نقلت الى خارج الاقليم المحتل ووزعت في ألمانيا بينما كانت لا تزال في ملكيته ، وقد طلب تطبيق المادة ٢٩٧/هـ من معاهدة فرساي ، التى تقرر التعويض عن الاضرار التى تحدثها ألمانيا للممتلكات والحقوق والمصالح نتيجة الاجراءات الاستثنائية المتخذة تجاهها منذ أول أغسطس سنة ١٩١٤ •

الحكم : قررت المحكمة أنها غير مختصة للأسباب الآتية :

(أ) أن ظروف الحال كانت كافية للدلالة على الصفة العسكرية للاستيلاء الجبرى الذى تم في انتويرب •

(ب) أنه بينما يكون الضبط الذى يتم وفقا للمادة ٥٣ عديم الاثر بالنسبة لنقل ملكية الاشياء المضبوطة (حيث تقرر المادة المذكورة صراحة وجوب رد الاشياء المذكورة عند نهاية الحرب) فان المادة ٥٢ المتعلقة بالاستيلاء الجبرى تتضمن التملك الفورى للاشياء التى يتم الاستيلاء عليها ، ولا يلغى ذلك التملك الفورى ألا تكون الممتلكات قد تم تقييمها ودفع قيمتها •

(ج) أن المحكمة ليست من الرأي الذى يقرر أن ضبط تلك الاشياء فى انتويرب مخالف للقانون الدولى ، وأن هناك بلاشك اساءة معينة لاستخدام حق الاستيلاء الجبرى ، حيث كان البن متاحا لاستخدام وحدات أخرى من الجيش الالمانى فى مواقع خارج الاقليم المحتل .

والحقيقة — فى رأى المحكمة — أن اهمال الحدود الواردة بالمادة ٥٢ ليس من شأنه أن يؤدى تلقائيا الى تجريد الاستيلاء الجبرى من أثره القانونى ، فاتفاقية لاهاى لا تتضمن هذا الجزاء ، ولكنها تتضمن فقط أن الدولة التى تتعدى تلك الحدود تكون مسئولة عن التعويض ، كما أن المحكمة ليست من الرأي الذى يقرر عدم وجود نص صريح يتيح الغاء تلك الاعمال المخاطئة ، فمثل هذا الامر يجب أن يتقرر وفقا للقواعد العامة وروح القانون الدولى بالنظر الى الظروف الخاصة بكل حالة ، وفى هذه الحالة وبالنسبة لكون الاستيلاء الجبرى تم للوفاء بحاجة جيش الاحتلال حيث أن مخازن أطعمة الجيش فى ميناء تجارى هام ، فان المحكمة لا تعتبر الاستيلاء الجبرى باطلا وفقا للقانون الدولى فى الظروف التى تم فيها .

تعليق :

نسجل هنا اعتراضنا على هذا الحكم واما انتهى اليه من رفض طلب التعويض للأسباب الآتية :

(أ) ان الاستيلاء الجبرى تم بدون دفع قيمة البن الذى تم الاستيلاء عليه ولا تقديم ايصال .

(ب) أن الاستيلاء الجبرى لم يتم لحاجة جيش الاحتلال فى الاقليم المحتل والذي حصل به الاستيلاء .

(ج) يترتب على ما سبق ، أن الاستيلاء الجبرى يعد غير مشروع وفقا للمادة ٥٢ من قواعد لاهاى . ويجب أن يترتب على

ذلك أثره الذى يخالف أثر الاستيلاء المشروع والا كان تقرير تلك الشروط ضربا من العبث •

(د) أنه ليس هناك نص صريح فى المادة ٥٢ أو غيرها يفيد التملك الفورى للأشياء التى تم الاستيلاء عليها جبرا ، فكيف توصلت المحكمة الى هذه النتيجة ؟

(هـ) كما أن تقرير المحكمة أنه يجب فحص ظروف كل حالة على حدة يدل على اتجاهها الى مراعاة العدالة ، وقد كان مقتضى ذلك إلغاء الاستيلاء الجبرى وإعادة البن المستولى عليه اذا كان موجودا أو التعويض عنه اذا كان قد تم استهلاكه •

الحالة الرابعة :

الاستيلاء الجبرى على صندوقين بهما قماش موسلين (١)

الوقائع : فى يوليو سنة ١٩١٤ أرسل المدعى (شركة فرنسية) (٢) الى مستودع بضائع فى أنتويرب Antwerp صندوقين بهما قماش موسلين مطبوع وذلك لارسالهما الى أحد الوكلاء فى شيلى • وبعد احتلال أنتويرب بمعرفة الجيش الالماني بقى الصندوقين حتى سنة ١٩١٦ فى أنتويرب حيث تم الاستيلاء عليهما بمعرفة السلطات الالمانية (المدعى عليه) وأرسلا الى ألمانيا حيث سلما الى شركة خاصة (٣) • وقدمت الدعوى على أساس المادة ٢٩٧/هـ من معاهدة فرساي •

(١) A. D. 1923 — 1924 Case No. 245 PP. 448 — 450, Gross Roman et Cie V. German State.

وقد عرضت هذه القضية فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٤ على محكمة التحكيم الالمانية الفرنسية المختلطة ، والمحكومون هم :

Mercier, De las Barcenaz, Fortin

راجع ص ١١٢ من هذه الرسالة ، قضية جروس رومان •

(٢) Gross Roman et Cie

(٣) Schalfaktiengesellschaft

الحكم :

قررت المحكمة أنها مختصة ، وأن المانيا مسئولة عن دفع قيمة الاشياء المستولى عليها جبرا ، وأن الاستيلاء الجبرى الاصلى تم مخالفا للمادة ٥٢ من قواعد لاهاى ، حيث أن تلك الاشياء لم تخصص لحاجة جيش الاحتلال ، لذا تعد مخالفة للقانون الدولى العام وترى ابطالها وفقا لمعاهدة فرساي (١) ، فالاستيلاء فى هذه الحالة لا ينقل ملكية البضائع المستولى عليها الى المانيا وتبقى فى ملكية المدعى .

وأما عن وضع تلك الممتلكات تحت تصرف شركة المانية فى ألمانيا فان ذلك يعد اجراء نزع (٢) فى الاقليم الالمانى وفقا لمعاهدة فرساي (٣) يؤثر على ملكية ممتلكات أجنبية بنقلها كليا أو جزئيا الى شخص آخر خلاف المالك العدو وبدون موافقته ، ولذا فقد تحقق شرط تطبيق المادة ٢٩٧/هـ .

تعليق :

يتضح لنا من مراجعة هذا الحكم ومقارنته بالحكم فى الحالة السابقة مباشرة قيامه على أساس سليم من القانون حيث الغى الاستيلاء الجبرى الذى تم مخالفا للمادة ٥٢ وأوجب دفع قيمة الاشياء المستولى عليها للمالك على عكس ما قرره الحكم السابق .

(١) الفقرة الاولى من القسم الرابع الملحق للجزء ١٠ من معاهدة فرساي .

(٢) a measure of transfer

(٣) الفقرة الثالثة من القسم الرابع الملحق للجزء ١٠ من معاهدة فرساي .

الحالة الخامسة :

حق الانتفاع بالملكات العامة (١)

الوقائع :

قدم المدعى (ادارة المياه والغابات الفرنسية) هذه الدعوى على أساس أن المدعى عليه FALK قد اشترك في الفترة ما بين سنة ١٩١٧ وأكتوبر سنة ١٩١٨ في نشاطات شركة تكونت في سنة ١٩١٧ في اقليم الالزاس بناء على طلب السلطات العسكرية الالمانية أثناء احتلالها لجزء من الاقليم الفرنسى ، بغرض تنفيذ أوامر الاستيلاء الجبرى التى أصدرها قائد الجيش الالمانى (٢) حيث قامت هذه الشركة بقطع ما يزيد عن ١٣ ألف شجرة في الغابات الموجودة في الاقليم المحتل ، وبذلك أحدثت ضررا بالغاً لما يقرب من ١٩ هكتارا من الغابات المدنية والتابعة للدولة .

وقد وجهت ادارة المياه والغابات الى المدعى عليه تهمة مخالفة التعليمات والانظم الخاصة بالغابات .

القرار :

قررت محكمة نانسى :

(أ) أن المتهم لا يسأل بصفته الشخصية ما دام يتصرف في حدود أوامر الاستيلاء الجبرى ، فالأفراد الذين يتصرفون وفقاً لمراسيم الاستيلاء الجبرى على المؤن لا يلتزمون بالاستعلام عن مشروعية ذلك الاستيلاء .

(١) A. D. 1925 — 1926 Case No. 367 — PP. 480 — 481 and A. D. 1927 — 1928, Case No. 383, P. 563. Administration of waters and forests V. Falk.

وقد عرضت هذه القضية على محكمة نانسى — الغرفة الرابعة — في ٣ مارس سنة ١٩٢٦ ثم عرضت على محكمة النقض الفرنسية في ١١ فبراير سنة ١٩٢٧ .

(٢) قائد القسم الخامس عشر من الجيش الثانى الالمانى .

(ب) أنه يجب التوسع في تفسير مفهوم كلا من الاستيلاء الجبرى ، وحقوق المحتل . بالنظر الى التطورات الحديثة في الحرب البرية ، وأن المادة ٥٥ من القواعد الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة التى تلزم المحتل بإدارة موارد الاقليم المحتل وفقا لقواعد حق الانتفاع انبثقت من مفهوم الحرب التكتيكية التى تتميز بالتحركات السريعة للقوات . ومفهوم الانتفاع كما ينطبق على المحتل يجب تفسيره بطريقة واسعة في الحرب الحديثة التى تتسم بوجود الجيوش الثابتة هائلة العدد التى لم يسبق لها مثيل من حيث المجال والموارد ، كما أن احتياجاتها في أمور الطعام ومواد الحرب متنوعة للغاية . وفى مثل تلك الظروف فإن مجرد حق الانتفاع لم يعد كافيا ويجب أن يخلى مكانه لحق المصادرة والتملك ، وهذا التوسع في الحقوق يقابله توسعا في التزامات الدولة المحتلة التى تعد وحدها المسؤولة عن أعمال الاستيلاء الجبرى ، وليس الافراد الذين تأثروا أو اشتركوا في تلك الاعمال .

تعليق :

نلاحظ أن هذا الحكم يعبر عن وجهة نظر استعمارية ، فهو يدعو الى التوسع في حق المحتل حيث لا يكتفى بمجرد حق الانتفاع والادارة للممتلكات العامة العقارية ، بل يطالب أن يتخلى هذا الحق عن مكانه لحق المصادرة والتملك ، ولاشك في أن هذا الحكم لا يتفق مع أحكام القانون الدولى ، حتى تلك القواعد التقليدية التى أقامتها اتفاقيات لاهاي سنة ١٩٠٧ ، فالمادة ٥٥ من تلك القواعد تجعل المحتل مجرد مدير وصاحب حق انتفاع فقط .

كما أن تقرير الحكم أن الافراد الذين يتصرفون وفقا لمراسيم الاستيلاء الجبرى لا يلتزمون بالاستفسار عن مشروعية تلك الاوامر ، ليس صحيحا ، وحتى اذا سلمنا بذلك لافراد القوات المسلحة الذين

تقتضى طبيعة عملهم وجوب تنفيذ الامر دون مناقشة — ورغم ذلك يلتزمون بتنفيذ أحكام اتفاقيات لاهاى — فان ذلك لم يكن موقف المدعى عليه الذى كان يعمل فى شركة وليس فى الجيش الالمانى •

وقد عرض الحكم السابق أمام محكمة النقض التى قررت ما يلى :

وجوب الغاء الحكم السابق ، فطبقا للمادة ٥٥ من اتفاقية لاهاى الموقعة فى ١٨ أكتوبر ١٩٠٧ المتعلقة بقوانين واعراف الحرب ، فان الدولة المحتلة لها فقط حق الادارة والانتفاع بالملكات العقارية — بما فيها الغابات التى تملكها دولة العدو ، ويجب عليها أن تحمى مادة تلك الملكات وأن تديرها وفقا لقواعد حق الانتفاع •

وأن الافراد الذين يقطعون الاشجار بالمخالفة لنصوص قانون الغابات ، لا يستطيعون تنفيذ عقود استغلال الغابات التى أبرموها مع السلطات العسكرية ، ولا يستطيع الفرد الذى يعمل فى تنفيذ المهمة المذكورة والذى لا يعد وكيلا للحكومة الالمانية ، أن يتهرب من المسؤولية المدنية والجنائية التى تقررها الاتفاقيات الدولية ، وتلزم المانيا بتعويض الاضرار التى أحدثها الاحتلال للاقليم الفرنسى •

ولا شك أن هذا الحكم الاخير يتفق مع نصوص معاهدات لاهاى المتعلقة بقواعد الحرب البحرية •

خلاصة :

يتضح لنا من مراجعة الحالات السابقة ، أنه عقب الحرب العالمية الأولى لم يكن القضاء الدولى قد استقر بعد على تفسير موحد لقواعد لاهاى المتعلقة بالحرب البرية وما تنتجه لدولة الاحتلال من سلطة على الملكات فى الاقاليم المحتلة •

وبيان ذلك على الوجه الآتى :

١ — بالنسبة للحالة الأولى (بيع مولد كهربائى) ، رأينا أن الحكم الابتدائى قد أقر بصحة الاستيلاء الجبرى ورتب عليه أثره فى نقل ملكية الشيء المستولى عليه الى المحتل رغم أن المولد الكهربائى لم يستخدم لحاجة جيش الاحتلال ثم جاء الحكم الاستثنائى ليلغى الحكم الاول ويقر حق المدعى فى طلب الاسترداد ثم يأتى حكم النقض ليلغى الحكم الاستثنائى .

٢ — فى الحالة الثانية (بيع حصان) وجدنا أن الحكم الابتدائى يقرر أنه ليس للمالك حق استرداد الحصان ، بينما أقر حكم النقض بحقه فى ذلك .

٣ — فى الحالة الثالثة (الاستيلاء الجبرى على كمية من البن) رأينا أن المحكمة قد أقرت بصحة الاستيلاء الجبرى ، رغم أنه لم يتم دفع مقابل للبن المستولى عليه ، كما لم يقدم اىصال للمالك ولم يتم تخصيص البن لحاجة جيش الاحتلال فى الاقليم المحتل .

٤ — وفى الحالة الرابعة (الاستيلاء الجبرى على صندوقين بهما قماش موسلين) رأينا أن المحكمة قد طبقت قواعد لاهى تطبيقا سليما على الواقعة مقررة حق المالك فى التعويض .

٥ — فى الحالة الخامسة (حق الانتفاع بالمتلكات العامة) رأينا أن محكمة أول درجة رأت التوسع فى منح المحتل سلطات تتعلق باستغلال المتلكات العامة فى الاقاليم المحتلة ، بينما قررت محكمة النقض تطبيق قواعد لاهى تطبيقا سليما يتفق مع المفهوم الذى أوردناه فى شرح هذه القواعد فى الباب الأول من هذا البحث .

وعلى ذلك ، فاذا كانت أحكام القضاء الدولي عقب الحرب العالمية الأولى قد ترددت في تفسير نصوص لاهاي المتعلقة بسلطات دولة الاحتلال فيما يتعلق بالملكات العامة والخاصة على السواء الا أننا نرى أن الاتجاه الغالب في أحكام الاستئناف والنقض — كان في صالح التفسير السليم لهذه النصوص • باعتبار أنه قد تقرر الاسترداد أو التعويض في أربع من الحالات الخمس المذكورة •

الا أننا من ناحية أخرى نلاحظ أن مفهوم الاسترداد كان مختلطا بمفهوم إعادة الحال الى ما كان عليه ، حيث كان النظر الى حق المالك في استعادة الملكات مبنيا على حق الملكية ، بينما أن المصلحة محل الاعتبار في الاسترداد هي مصلحة الدولة صاحبة الاقليم الذي نزعته منه الملكات، بغض النظر عما اذا كان المالك قد تقاضى مقابلا أم لا ، بما يعبر عنه بمبدأ الاقليمية •

المبحث الثانى

الاسترداد فى القضاء الدولى

عقب الحرب الثانية

بعد أن استعرضنا فى المبحث الأول من هذا الفصل بعض الحالات التى عرضت على القضاء الدولى عقب الحرب الاولى ورأينا الى أى مدى كان الالتزام بقواعد لاهى لحماية الملكية فى الاقاليم المحتلة ، فاننا نورد هنا بعض الحالات التى عرضت على القضاء الدولى عقب الحرب الثانية وتتعلق بموضوعنا لنرى أيضا الى أى مدى تم التقيد بتلك القواعد وكيف تم تفسير نصوص معاهدات السلام وتشريعات المحايدين المتعلقة بالاسترداد • وتعليقنا على الاحكام الصادرة فيها •

الحالة الأولى :

استرداد سيارة (١)

الوقائع : قامت السلطات الألمانية خلال احتلالها لبلجيكا بضبط سيارة Motor—Coach يملكها المدعو كاموس (Bontemps Camus) مقابل تعويض جزئي • وبعد تحرير بلجيكا قامت السلطات البلجيكية بضبط السيارة كغنيمة حرب ثم باعتها الى راميلوت Ramelot الذي باعها بدوره الى برتراند مانز (Bertrand Mannes) ، فقام المالك (كاموس) بتقديم دعوى ضد برتراند مانز مطالبا باسترداد (٢) السيارة وفقا للقانون الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٤١ المتعلق باسترداد الممتلكات التي ضبطت بطريقة خاطئة بمعرفة العدو ، وقد انضم الى هذه الدعوى كل من الحكومة البلجيكية والمدعو راميلوت ، وحكمت المحكمة الابتدائية باسترداد المالك للسيارة ، فقدمت هذه الدعوى استئنافا لهذا الحكم •

حكم الاستئناف : قضت المحكمة برفض الاستئناف ، وقررت أن أفعال الضبط الخاطئة في معنى القانون الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٤١ ليست فقط تلك المنصوص عليها صراحة في ذلك القانون ، كالمصادرة والبيع الجبرية التي يأمر بها العدو ، ولكنها تشمل أي فعل سلب يشكل مخالفة واضحة للقانون الدولي (٣) ، بل أن محكمة الاستئناف قررت أن تلك الأفعال تتضمن أي فعل لنزع الملكية بعد الاستيلاء الجبري ، وبغض النظر عما اذا كان الاستيلاء مشروعاً أم لا (٤) وأنه في الدعوى الحالية فإن الأفعال كانت

(١) 1. L. R. 1951. Case No. 209, PP. 684. Bertrand Mannes and State of Belgium V. Bontemps Camus and Ramelot. Belgium Court of appeal of liége — may 1951.

Restitution (٢)

« any act of spoliation which constitutes a flagrant violation of International law » (٣)

« The Cour de Cassation has even decided that it includes any act of disposal after a requisition, irrespective of whether the requisition itself was lawful, (may 20, 1946, Pasicrisie belge, 1946, 1, P. 199) » (٤)

خاطئة منذ البداية ، فالاستيلاء الجبرى لم ينفذ بالطريقة المطلوبة فى قواعد لاهاي ، وأكثر من ذلك فان السيارة لم تكن مخصصة لحاجة جيش الاحتلال ، وعلى ذلك ينطبق قانون ١٠ يناير سنة ١٩٤١ ، وأن كل التعاملات التالية فى السيارة تكون باطلة نتيجة البطلان الأول ، ولا يكفى لكى يضبط شىء كغنيمة حرب أن يكون ذلك الشىء مستخدما بمعرفة العدو بل يجب أن يكون مملوكا له ، وفى تطبيق هذا المبدأ فان المادة ٥٣ من قواعد لاهاي تتضمن أن المحارب قد يضبط وسائل النقل المملوكة للأفراد وأن لم تكن مستخدمة بمعرفة العدو ، ولكنه يجب أن يعيدها ويعوض المالك عند توقف القتال وفى حالتنا هذه ، فان الاستيلاء الجبرى لم يكن قانونيا ولذا كان باطلا ، أن قانون ١٠ يناير سنة ١٩٤١ يقوم على أساس أن كل الاجراءات التحكيمية (١) التى يتخذها العدو خلال الاجتلال ليس لها أثر قانونى ، وعلى ذلك فان الدولة الالمانية لم تكتسب فى أى وقت ملكية السيارة ولا يمكن أن تكون غنيمة حرب ، فلم تملكها الدولة البلجيكية ولا حلفاؤها .

تعليق :

— نلاحظ بداية أن هذا الحكم قد استخدم لفظ *Restitution* بمعنى استرداد استخداما فى موضعه الصحيح ، حيث قصد به إعادة الممتلكات المنزوعة بالقوة والمخالفة لقواعد القانون الدولى ، المتمثلة فى المادتين ٥٢ ، ٥٣ من قواعد لاهاي .

— أورد الحكم أن المدعى عليه — مالك السيارة — قد تقاضى بعض التعويض ، ولم يحدد ما اذا كان ذلك التعويض متناسبا مع قيمة السيارة واستخدامها أم لا ، وأن كان الظاهر من الوقائع أنه لم يكن متناسبا .

— نتفق مع هذا الحكم فيما انتهى اليه من رفض الاستئناف لذات الاسباب التى قررها ، ونضيف الى ذلك وجوب مراعاة ظروف

واحتياجات السكان في الاقاليم المحتلة الذين هم غالبا في امس الحاجة للاستفادة بممتلكاتهم ، لا أن يقدموها للعدو المحارب لكي يزداد قوة وبطشا في مواجهتهم ، وسنزيد هذا الأمر ايضا في ختام هذا الفصل .

الحالة الثانية :

استرداد بعض الممتلكات الفنية في سويسرا (١)

الوقائع : طلب المدعى (Rosenberg) استرداد بعض الاعمال الفنية التي تم ضبطها بمعرفة السلطات الالمانية التي تحتل فرنسا وباعتها الى المدعى عليه Fischer . وقدمت الدعوى استنادا الى المرسوم السويسري الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ . وقد قرر المدعى عليه أن القانون لا ينطبق حيث أنه يقرر — بأثر رجعي — بطلان الحيازة التي تم اكتسابها بطريقة مشروعة ، كما ادعى أيضا أن المالك لم يحرم من ممتلكاته بطريقة مخالفة للقانون الدولي .

الحكم : قررت المحكمة ضمان الاسترداد ، مقرر أن الشيء الذي يضبط بالمخالفة لقواعد القانون الدولي ، يعتبر مسلوبا في معنى المادة ١/٩٣٤ من القانون المدني السويسري . وأن ضبط الممتلكات الخاصة للعدو في الاقاليم المحتلة يعتبر مخالفا للقانون الدولي . كما قررت المحكمة أن المرسوم السويسري المذكور قد قصد به تحقيق المصلحة العامة باعادة حق الملكية للأشخاص الذين تعرضوا خلال الحرب لاعمال نزع الملكية المخالفة للقانون الدولي ، وأن المشتري سئء النية للممتلكات التي تم ضبطها بالمخالفة للقانون الدولي يلتزم باعادتها الى مالكيها وفقا للمادة ٩٣٦

(١) A D. 1948 Case No. 150, Rosenberg V. Fischer, 1953, PP. 467 — 470.

وقد عرضت هذه القضية على المحكمة الفيدرالية بسويسرا — غرفة استرداد الممتلكات المضبوطة في الاقاليم المحتلة ، ٣ يونيو سنة ١٩٤٨ .

من التقنين المدني ، ويصدق نفس المبدأ على المشتري حسن النية مادام حق المالك لم يسقط بمضى المدة ، وبشرط ألا يكون المشتري قد حصل على الأشياء المذكورة من السوق المفتوح أو من بائع يتعامل في مثل تلك الأشياء ، ففي هذه الحالات فإنه يضمن الاسترداد مقابل التعويض . وفي الحقيقة أن الشيء الذي يضبط بطريقة مخالفة للقانون الدولي له بلا شك صفة الممتلكات المنسوبة أو المفقودة طبقاً للمادة ١/٩٣٤ من التقنين المدني السويسري ولا شك في أن أعمال نزع الملكية التي تعرض لها المدعى مخالفة للقانون الدولي ، وأن ألمانيا ملتزمة باتفاقيات لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ حيث تمنع اللوائح الملحق بهذه الاتفاقية في المادة ٢٣/ج تدمير وضبط ممتلكات الأعداء ، أن لم يكن ذلك التدمير أو الضبط تستلزمه ضرورات الحرب ، وتمنع المادة ٢/٤٦ مصادرة الممتلكات الخاصة ، كما تتحدث المادة ٥٢ عن الاستيلاء الجبري على المؤن لحاجة جيش الاحتلال .

وأضاف الحكم أنه يكفي لانطباق المادة الأولى من المرسوم السويسري الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ أن يكون هناك نزع ملكية بمعرفة المحتل مع توفر باقي الشروط الأخرى ، فلا يشترط أن يدعى المحتل لنفسه ملكية الأشياء المضبوطة ، وأن أي تصرف يحدث بعد نزع الملكية — التي هي في حد ذاتها مخالفة للقانون الدولي — لا يحرم المالك السابق من دعواه بالاسترداد ، وأكثر من ذلك فإن المدعى عليه لم يثبت أن السلطات الألمانية قد دفعت قيمة الأعمال الفنية المضبوطة .

تعليق :

— قدمت هذه الدعوى استناداً إلى المرسوم السويسري الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، الذي يقرر إجراءات الاسترداد بما يتوافق مع المبادئ التي قررها الحلفاء في إعلانهم المؤرخ ٥ يناير سنة ١٩٤٧ في لندن ، مما يدل على عمومية مبادئ الاسترداد حيث أن سويسرا من الدول المحايدة التي التزمت بتطبيق تلك المبادئ .

— لاحظنا أن الاسباب التي أوردتها الحكم تقوم على منطق سليم يجعل من تدخل المحتل في الممتلكات الخاصة بالمخالفة لقواعد القانون الدولي مماثلا لأعمال السلب التي لا يمكن أن يستفيد منها حائز الممتلكات المسلوبة ، كما هو الحال في القانون المدني السويسري •

— أن ذلك الحكم قد أعمل قاعدة أن كل ما بنى على الباطل فهو باطل ، حيث قرر أن كل أفعال الحيازة التالية لنزع الملكية المخالف للقانون الدولي تعتبر باطلة ولا يعتد بها ، دون النظر لحسن نية الحائز أو سوئها كما هو الشأن في قواعد الاسترداد بصفة عامة •

— وقد سبق أن أشرنا الى قضية مماثلة عند بحث التزام المحايدين بالاسترداد (قضية استرداد آلة حاسبة) •

المادة الثالثة :

دعوى استرداد اليخت The Gin and Angostura

الوقائع : بتاريخ (٢) ١٧ اغسطس سنة ١٩٤٣ ضبطت البحرية الإيطالية في ميناء Antibes في فرنسا ، يختا يدعى Gin and Angostura تملكه السيدة الانجليزية M. G. Grant-Smith حيث اقتيد الى إيطاليا . وفي مارس سنة ١٩٤٨ وبعد نفاذ معاهدة السلام الموقعة مع إيطاليا في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ طلبت الحكومة الفرنسية استرداد اليخت وفقا للمادة ٧٥ من معاهدة السلام (التي تلزم إيطاليا برد الممتلكات المنزوعة من اقاليم أى من دول الامم المتحدة) — الاسترداد بالمعنى الفني —

(١) A. D. 1955, PP. 966 — 972, Grant — Smith Claim
(The Gin and Angostura).

لجنة التوفيق الإيطالية الانجليزية — { مارس سنة ١٩٥٢
وأعضاؤها هم

(Hannaford, Sorrentino, Bolla)

(٢) أو حوالى •

ولكنه لم يعثر على اليخت • وفى ١١ أغسطس سنة ١٩٤٨ قدمت الحكومة البريطانية نيابة عن المالك طلبا للحكومة الإيطالية لاعادة اليخت وفقا للفقرة ١١ ، ٢ من المادة ٧٨ من المعاهدة ، وقد ردت ايطاليا على ذلك بقولها أن اليخت قد ضبط فى اقليم إحدى دول الامم المتحدة ، وأن المادة ٧٥ وليست ٧٨ هى القابلة للتطبيق ، وعلاوة على ذلك فان اليخت باعتباره قد دمر فليس للمالك أن يطلب الاسترداد أو التعويض • ثم قدمت السلطات الانجليزية بعد ذلك ووفقا للمادة ٧٨ دعوى للتعويض عن الفقد الكلى لليخت فى حدود ثلثي المبلغ اللازم فى تاريخ الدفع لشراء مثيله ، بما فى ذلك الادوات والمعدات التى كانت عليه • وقد ردت الحكومة الإيطالية بأن المادة ٧٥ تنص على الاسترداد — الذى أصبح مستحيلا بعد فقد الممتلكات ، كما أن المادة ٧٨ — وفقا لفقرتها الأولى تنطبق فقط على الممتلكات التى كانت فى ايطاليا فى ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ •

القرار قررت لجنة التوفيق قبول الدعوى حيث قدمت صحيحة وفقا للمادة ٧٨ من المعاهدة ، وأن اليخت قد أحضر عنوة الى المياه الإيطالية بعد ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ ، ويجب أن يفترض أنه وضع تحت سيطرة السلطات الإيطالية ، ونظرا لأن الاسترداد أصبح مستحيلا ، فان المالك يكون مستحقا للتعويض وفقا للفقرة الرابعة من المادة ٧٨ وقد اعترضت الحكومة الإيطالية على القرار بحجة أن نطاق تطبيق المادة ٧٨ محدود فى فقرتها الأولى : ولذا فان كلا فقرتيها الرابعة (التى تقرر التعويض) والتاسعة (التى تعرف ممتلكات دول الامم المتحدة ورعاياها) لا يمكن أن تطبقا على ممتلكات مثل اليخت الذى لم يكن موجودا فى ايطاليا فى ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ • وتأخذ الحجة الإيطالية بأن الفقرة الاولى من المادة ٧٨ تتعلق فقط بممتلكات الامم المتحدة أو رعاياها التى ينطبق عليها شرطان أحدهما يتعلق بالمكان (وجودها فى ايطاليا) والآخر يتعلق بالزمان (قبل ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠) ويفترض كذلك أن كلا الشرطين قد عبرت عنهما الفقرة الأولى بما يفيد استبعاد امكانية الاستثناء أو التعديل الوارد فى الفقرات السابقة •

ولم توافق لجنة التوفيق على رأى إيطاليا ، حيث لا يوجد سبب للتفرقة بين الممتلكات موضع الاسترداد ، وتلك التى تقصدها المادة ٧٨ (استعادة الحقوق والمصالح) ويفترض أن تاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ هو تاريخ بداية التزام إيطاليا ، بما يعنى أنها ليست مسئولة عن الأفعال أو الأحداث السابقة على ذلك التاريخ ، ولا يوجد سبب فى المعاهدة يدعو الى غير ذلك حيث أن إيطاليا قد أعلنت الحرب على بعض الدول مثل الاتحاد السوفيتى بعد ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ ، ويصعب فهم لماذا يكون الالتزام الموضوع على إيطاليا بالنسبة لممتلكاتهم أقل مما يتعلق بالممتلكات الموجودة فى ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ . وقد تأيد هذا التفسير باعتبار أن الفقرة الثانية من المادة ٧٨ قد أشارت الى ذلك التاريخ لتأكيد الالتزام الايطالى بإبطال كل الاجراءات ، بما فى ذلك الاستيلاء الجبرى والحجز والسيطرة ، المتخذة قبل ممتلكات دول الامم المتحدة أو رعاياها خلال الفترة بين ذلك التاريخ ونفاذ المعاهدة ، أما التاريخ الذى وصلت فيه الممتلكات للملكية دول الامم المتحدة أو رعاياها فليس له الا أهمية بسيطة .

وقد اعترضت الحكومة الايطالية على أن المادة ٧٨ لا يمكن أن تفسر تفسيراً صحيحاً دون أخذ المادة ٧٥ فى الاعتبار ، حيث أن المادة الأخيرة تنطبق على الممتلكات المنزوعة من اقليم أى من دول الامم المتحدة ، بينما تنطبق الاولى على الممتلكات الخاصة برعايا الامم المتحدة كما هى موجودة فى إيطاليا فى ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ ، وتعطى المادة ٧٥ حق الدعوى للدولة التى نزعَت الممتلكات من اقليمها والتى لها مصلحة فى إعادة الممتلكات باعتبارها جزءاً من اقتصادها بغض النظر عن جنسية المالك ، بينما المادة ٧٨ تعطى حق الدعوى الى مالك الممتلكات ، وأن الحكومة قد تشارك فى المنازعة الدولية كممثل منضم *ad litem* لرعاياها ، وتسمح المادة ٧٥ بإقامة دعوى رد الممتلكات ذاتها (والاسترداد النوعى فقط فى حالة الممتلكات التى تتعلق بالتراث الثقافى بشروط خاصة وفقاً للمادة ٧٥/٩) بينما المادة ٧٨ تتحدث عن دعوى الاستعادة وعن مسئولية الحكومة الايطالية ، وتختلف شروط إعادة الممتلكات فى النصين فهى أكثر مشقة على

الحكومة الإيطالية وفقا للمادة ٧٥ (بالنسبة لعبء الاثبات في نهاية الفقرة السابعة من المادة ٧٥) كما انها تحمل ايطاليا نفقات أكثر (ويظهر ذلك من مقارنة م ٣/٧٥ ، ١/٤/٧٨) وكذلك بالنسبة لابطال كافة التصرفات في نهاية الفقرة الثانية من المادة ٧٥ (الفقرة ٣ من المادة ٧٨) .

ولا يثور هنا السؤال عن العلاقة بين الدعويين وفقا للمادة ٧٥ والمادة ٧٨ من المعاهدة ، بالنسبة لسفينة تم اقتيادها بالقوة الى ايطاليا بعد ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ والمنصوص عليه صراحة في المادة ٧٨/٩ ج .

وتبدو العلاقة واضحة بين المادتين ٧٥ ، ٧٨ من معاهدة السلام اذا اعتمدت لجنة التوفيق التفسير الذى يقوم على أن المستفيد من دعوى المادة ٧٥ يجب أن يكون المالك (باعتبار أن السفينة مالا خاصا) وله الخيار بين الدعوى المباشرة وفقا للمادة ٧٨ ودعوى أخرى من خلال الحكومة التى نزلت السفينة من اقليمها وفقا للمادة ٧٥ ، ووفقا لهذا التفسير أيضا ، فانه يكون للمالك دعوى واحدة وفقا للمادة ٧٨ حيث أن الحكومة المؤهلة لطلب الاسترداد لم تتقدم بذلك الطلب خلال المدة المحددة في العبارة الاخيرة من المادة ٧٥/٦ . وكما هو الحال في هذه القضية وحيث أن الاسترداد أصبح مستحيلا ، فان المادة ٧٨/٤ أ تصبح قابلة للتطبيق، ويثور الحق في التعويض النقدي الذى يبلغ ثلثى القيمة ، دون امكانية التعارض بين ممارسة هذا الحق وممارسة الرخصة (١) المعطاة للحكومة الفرنسية وفقا للمادة ٧٥ .

وأخيرا ناقشت الحكومة الإيطالية بطريقة ثانوية وجود الشروط الواردة في المادة ٧٨/٩ ج كما تم تفسيرها بمعرفة لجنة التوفيق ، وعلى الرغم من أن الحكومة الإيطالية قبلت ما قيل من أن البحرية الإيطالية هي التى استولت على اليخت في ميناء انتيب واحضرته الى ايطاليا ، فقد ادعت أن ذلك المضبط لا يفي في حد ذاته بالشروط الواردة في المادة ٧٨/٩ ج ، حيث يجب أيضا أن تكون ايطاليا قد وضعت ذلك اليخت على اقليمها

تحت اجراء محدد للسيطرة عليه ، لذا يجب على الحكومة البريطانية وفقا للمبادئ العامة للقانون أن تثبت وجود تلك الاجراءات • وعلاوة على ذلك فقد ادعت الحكومة الايطالية بأن حقيقة عدم وجود اليخت لا تكفى لقيام دعوى وفقا للمادة ٧٨/٤/هـ بل يجب اثبات أن هناك تدميرا تم نتيجة الحرب •

وترى لجنة التوفيق ، أن الحقيقة الحاسمة هي أن اليخت قد تم ضبطه في المياه الفرنسية بمعرفة البحرية الايطالية التي احضرته الى المياه الايطالية ولم يوضع هناك تحت تصرف المالك ، وأن اليخت المضبوط بقى في المياه الايطالية في متناول البحرية الايطالية ، لذا فقد كان موضعاً لصيغة سيطرة آتت عنفا بمعرفة السلطات الايطالية دون أى اجراء ادارى محدد ضرورى لهذا الغرض •

أن الظروف التي تم فيها ضبط السفينة واختفاؤها تبرر في هذه الحالة ، وفقا للمبادئ العامة للقانون (١) ، نقل عبء الاثبات بالنسبة لعدم وجودها ، ذلك أن هذا العبء كان يجب أن يلقى على المالك ، لذا فان على الحكومة الايطالية التي قامت بحريتها بضبط اليخت أن تثبت أن السفينة على عكس كل الاحتمالات ، لم تكن ضحية لفعل من أفعال الحرب •

تعليق :

أثار هذا الحكم قضية العلاقة بين المادة ٧٥ التي تتعلق بالاسترداد والمادة ٧٨ التي تتعلق باعادة الحال الى ما كان عليه — في معاهدة السلام الموقعة مع إيطاليا ، وأود أن أوضح هنا أن الاسترداد ، وكما سبق أن ذكرت يقوم على وجود مخالفة دولية تتمثل في نزع الممتلكات بالقوة من اقليم أى من دول الامم المتحدة بينما يقوم اعادة الحال الى ما كان عليه ، على معالجة آثار الاجراءات الحربية الاستثنائية المتخذة قبل ممتلكات وحقوق ومصالح دول الامم المتحدة ورعاياها ، مثل الضبط والاحتجاز والسيطرة

(١) « according to the general principles of law »

وقد كانت هذه اجراءات عادية — يتخذها المحارب ضد عدوه فكان الحلفاء يعتبرونها مشروعة من جانبهم • ومن هنا تبدو النظرة مختلفة الى كل من الاجرائين وما يترتب عليهما من نتائج قانونية وعملية ، اذ يترتب على الاسترداد اعادة الممتلكات الى الدولة المستحقة اقليميا مع تحمل الدولة المسئولة كافة المصاريف والنفقات التي تتم في اقليمها بهدف اعمال الاسترداد ، وفي المقابل فان اعادة الحال الى ما كان عليه لم يكن يستلزم كل الشروط التي يستلزمها الاسترداد حيث أن الممتلكات والحقوق والمصالح تعود الى الحالة التي كانت عليها في تاريخ محدد — وعلى اقليم الدولة المسئولة — دون التزام بنقلها الى الدولة التي يتبعها المالك ، وفي حين أن معاهدات السلام الموقعة في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ لم تنص على قيمة التعويض المستحق عند استحالة الاسترداد ، وتركت أمر ذلك للقواعد العامة فان تلك المعاهدات قد نصت على التعويض اللازم عند استحالة اعادة الشيء الى ما كان عليه ، حيث قدرته بثلثي المبلغ اللازم لشراء مثيل في وقت التنفيذ ، واننى أرى أن التعويض المستحق في حالة الاسترداد لابد أن يعادل القيمة الكاملة للممتلكات المطلوب استردادها لا ثلثي تلك القيمة كما في حالة اعادة الشيء الى حالة ، وذلك نظرا للطبيعة الخاصة للاسترداد بالكيفية التي أوضحها سابقا • وقد تأيدت وجهة نظري هذه بما نصت عليه معاهدة بون لحل المسائل الناتجة عن الحرب والاحتلال سنة ٥٢ — ١٩٥٤ (١) من حق المدعى بالاسترداد ، أن يتلقى تعويضا عن الممتلكات المطلوب استردادها ، اذا ما كانت اجراءات الاسترداد قد وصلت الى مرحلة معينة ولم تتم بسبب استهلاك أو استخدام الممتلكات أو فقدانها أو تسليمها كتعويض حربي أو سرقتها بعد التعرف عليها في المانيا •

(١) Convention on the Settlement of Matters Arising out of the war and Occupation 1952, 1954, Article 4, Paragraph 1, of Chapter five. I. L. R. Vol 29, 1966, PP. 363, 369.

— فاذا ما نظرنا الى وقائع القضية المعروضة فاننا نؤيد وجهة نظر
ايطاليا فيما ذهب اليه مندوبها من أنه ليست هناك رابطة بين المادتين
٧٥ ، ٧٨ اذ تتعلق كل منهما بمجال مختلف •

— الا أننا من ناحية أخرى نقرر التزام ايطاليا بوجوب التعويض عن
اليخت !لفقود ما دام قد ثبت مسئوليتها عن اقتياده الى مياهها الاقليمية
وابقائه تحت سيطرتها وفقده نتيجة العمليات الحربية وبالطريقة
التي استندت بها لجنة التوفيق على ذلك • حيث تنص المادة
٧٨/٩ ج من معاهدة السلام مع ايطاليا وهي تعرف الممتلكات أنها
« تعنى كل الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ، المادية وغير المادية ، بما
فيها الصناعية والادبية والفنية ، وكذلك كل الحقوق والمصالح من أى
نوع ، ودون الاخلال بعمومية النصوص الحالية ، ممتلكات دول الامم
المتحدة ورعاياها ، بما في ذلك المراكب العاملة في الانهار والبحار
بمعداتها ونجهيزاتها ، التي كانت مملوكة لدول الامم المتحدة أو
رعاياها ، أو مسجلة في اقليم احدى دول الامم المتحدة أو تبخر تحت
علمها ، والتي وضعت تحت السيطرة الايطالية من ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠
بينما كانت في المياه الايطالية أو احضرت اليها باعتبارها ممتلكات
أعداء ، أو توقف اعتبارها في ايطاليا تحت التصرف الحر لدول الامم
المتحدة أو رعاياها نتيجة لاجراءات السيطرة التي اتخذتها السلطات
الايطالية ، نظرا لوجود حالة الحرب بين الدول أعضاء الامم المتحدة
وايطاليا (١) •

الحالة الرابعة :

دعوى السكك الحديدية الفرنسية (١)

الوقائع : في ربيع سنة ١٩٤٥ وبعد انتهاء الاعمال الحربية في ايطاليا وجد مجلس سيطرة الحلفاء كمية كبيرة من عربات وقاطرات السكك الحديدية الفرنسية التابعة لهيئة السكك الحديدية الفرنسية S. N. C. F. وقد تعرض جزء كبير منها للتلف ، اما بسبب الحرب واما لانعدام الصيانة ، وفي ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٥ أنشأت كل دول الامم المتحدة — فيما عدا الولايات المتحدة الامريكية ، منظمة النقل البري الاوروبية المركزية E. C. I. T. O. التي نطلق عليها اصطلاحا فيما بعد لفظ « المنظمة » وكان هدفها التعاون في مجال حركة النقل وتوفير وسائل المواصلات والمعدات والماكينات ، ولقد نصت الفقرة الثامنة من اتفاق انشاء المنظمة على أنها « سوف ترتب على وجه السرعة الممكنة استرداد الحكومات الاعضاء لوسائل النقل والمواد والمعدات التابعة لها أو لرعاياها ، التي توجد في اقاليم خارج سيطرتها وسيطرتها ، وأن المنظمة سوف ترتب حل المشاكل المتعلقة بالتعرف التي تظهر » .

— وفي بداية عام ١٩٤٦ حاولت هيئة السكك الحديدية الفرنسية — باعتبار فرنسا عضوا في المنظمة — الحصول على وجه السرعة على عربات السكك الحديدية التابعة لها التي كانت في ايطاليا وأرسلت بعثة لهذا الغرض ، وخلال الاجتماع الذي عقد في روما في ٨ مارس سنة ١٩٤٦ بمعرفة المنظمة ، وجضرت البعثة الفرنسية وممثلي السكك الحديدية الايطالية ، تقرر وجوب اعادة العربات

(١) I. L. R. Vol 20, 1953, PP. 481 — 491, French State Railways Claims.

وقد عرضت القضية على لجنة التوفيق الايطالية الفرنسية في ١٠ مارس ١٩٥٣ ، المكونة من بولا Polla بيير دوفيرال Perier de Feral وسورنتينو Sorrentino

التابعة للسكك الحديدية الفرنسية الموجودة في إيطاليا خلال الشهور التالية ، للاستخدام في المرور والنقل الى فرنسا ، وتستبدل عربات مقابل عربات من العربات الايطالية الموجودة في فرنسا ، وأن تسحب العربات الفرنسية المضروبة بعد أن تجرى السكك الحديدية الايطالية الاصلاحات الضرورية لامكان ادارتها ، ويتم هذا التبادل للعربات بين فرنسا وايطاليا بلا تعويض .

— وادعت الادارة الايطالية أن العربات قد أرسلت الى فرنسا واستردت خلال شهرى ديسمبر سنة ١٩٤٣ ويناير سنة ١٩٤٤ وفقا للشروط التى وضعتها المنظمة ، أما تلك العربات التى كان قد تم طلبها بالحالة التى وجدت عليها — محطمة فى بعض الحالات ، فقد وضعت فى حالة تسيير عادى تقريبا بمعرفة ورش السكك الحديدية فى نوفارا Novara وميلانو Milan وأرسلت فى حالة جيدة الى نيس Nice ولم تناقش ايطاليا أمر العربات والمقطورات التى استردتها بحالة محطمة ، وما اذا كان اصلاحها سيتم فى ورش السكك الحديدية الفرنسية أو بمعرفة مقاولين على نفقتها .

— وفى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ وقعت معاهدة السلام مع ايطاليا ، وقدمت فرنسا الدعوى الحالية وفقا للمادة ٧٥ منها (١) ، لتعويضها عن النفقات التى تكبدتها فى اصلاح واستعادة عربات السكك الحديدية المضروبة .

(١) تنص الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ من المادة ٧٥ من معاهدة السلام مع ايطاليا على ما يلى :

1. Italy accepts the principles of the United Nations Declaration of January 5, 1943, & shall return in the shortest possible time, property removed from the territory of any of the United Nations.

2. The obligation to make restitution applies to all Identifiable property at present in Italy which was

- الدفاع الايطالى : أوردت الحكومة الايطالية فى ردها :
- ١ — أن الدعوى قدمت بعد الميعاد ، فيشترط أن تقدم الدعوى خلال ٦ شهور من نفاذ المعاهدة (م ٦/٧٥) •
 - ٢ — أن كثيرا من العربات قد أعيدت الى فرنسا قبل التوقيع على المعاهدة •
 - ٣ — ان ايطاليا ليست ملزمة باصلاح تلك العربات •
 - ٤ — أن معظم العربات قد اعيدت وفقا لتوجيهات المنظمة وبذلك تخرج عن نطاق المعاهدة •
 - ٥ — أن معظم العربات ارسلت من فرنسا الى ايطاليا كجزء من الحركة العادية للنقل وليست نتيجة القوة والاكراه •
 - ٦ — أن ايطاليا ليست ملزمة بأن تعيد نفقات الاصلاح التى تم خارج ايطاليا •

removed by force or duress by any of the Axis powers from the territory of any of the United Nations, Irrespective of any subsequent transactions by which the present holder of any such property has secured possession.

3. The Italian Government shall return the property referred to in this Article in good order and, in this connection, shall bear all costs in Italy relating to labour, materials and transport.

6. Claims for restitution of property shall be presented to Italian Government by the Government of the county from whose territory the property was removed, it being understood that rolling stock shall be regarded as having been removed from the territory to which it originally belonged, the period during which claims may be presented shall be six months from the coming into force of the present treaty.

7. the burden of identifying the property and proving ownership shall rest on the claimant Government and the burden of proving that property was not removed by force or duress shall rest on the Italian Government.

— اعترضت الحكومة الفرنسية على أوجه الدفاع الإيطالية السابقة وانتتهت لجنة التوفيق الى تقرير ما يلي :

- ١ — أن الدعوى لم تقدم بعد الميعاد القانونى .
- ٢ ، ٣ — أن هناك التزاما باصلاح كل العربات التى تعاد الى فرنسا فى حالة عدم اصلاحها .
- ٤ — ليس هناك أى اعتبار لكون بعض العربات قد اعيدت بناء على توجيهات المنظمة .
- ٥ — أنه يجب اعمال نصوص المعاهدة التى تتعلق بععب الاثبات
- ٦ — أن على ايطاليا أن تدفع على الاقل جزءا من تكاليف الاصلاح الذى تم فى فرنسا .

١ — بالنسبة لمدد التقادم : يكون مفهوم أن لفظ الدعاوى Claims الوارد فى بداية المادة ٦/٧٥ يقصد به تلك الدعاوى المتعلقة باسترداد الممتلكات ، أما فى هذه الحالة فليس أمامنا دعوى استرداد ، حيث أن الممتلكات قد أعيدت قبل نفاذ هذه المعاهدة ، ولكنها دعوى تعويض عن استرداد ناقص أو به خلل ، وتختلف طبيعة كل من الاجرائين عن الآخر ، فاجراء الاسترداد يتعلق باستعادة أشياء محجوزة revendation تنظم الحق فيه المادة ٧٥ من معاهدة السلام ، أما اجراء التعويض عن الاسترداد الذى لم يستوفى وفقا للقواعد المقررة فى المادة ٧٥ من معاهدة السلام ، فانه يبنى على القواعد العامة فى القانون الدولى المتعلقة بعدم تنفيذ الالتزامات ، ولا ينطبق نص المادة ٦/٧٥ من المعاهدة الذى يحدد الوقت المتاح لتقديم الدعاوى على اجراء من هذا النوع ، فمثل هذه الدعاوى تفترض أن الاسترداد قد تم وفى خلال الستة شهور التالية لتنفيذ المعاهدة ، وفقا لدعوى صحيحة قدمت قبل ذلك التاريخ . وفى هذه الحالة . فقد أوضحت الحكومة الإيطالية أن الاسترداد لم ينفذ فقط خلال ٦ شهور من نفاذ الاتفاقية ، بل لقد تم قبل ذلك التاريخ ، ويترتب على

ذلك منطقيا أن الفترة المحددة في المادة ٦/٧٥ لا تؤثر على دعوى التعويض عن الاسترداد الناقص ، أما إذا كان قصد المعاهدة في تحديد ٦ شهور لدعوى من هذا القبيل ، فكان يجب أن توضح ذلك بالنسبة لخصوصية هذه الدعاوى ، فليس مسموحا عند تفسير معاهدة أن نشترط فيها وقتا محددا لم تشترطه أو نحدد بالنسبة لاجراء معين الوقت المحدد لاجراء آخر ، وعلى الأقل • إذا كان الاجراء الأول يشكل تصرفا يمكن أن يثور أو ينشأ بعد انتهاء الوقت المحدد • وبلا شك ، فانه عندما يطلب الاسترداد خلال الوقت المحدد ، فان ما يترتب على ذلك لا يتقيد بهذه المدة ، وفي هذه الحالة لا يوجد طلب للاسترداد ذلك أن الاسترداد قد تم ، ولا يتوقف حق التعويض عن الاسترداد الناقص بسبب أن الاسترداد قد تم تلقائيا دون انتظار لطلب من الطرف الآخر المعنى في الدول المتحالفة ، خلال ٦ شهور من نفاذ الاتفاقية •

٢ - حدود الالتزام برد الممتلكات المتروعة الى ايطاليا واصلاحها :

يجب أن يتم تفسير المادة ٧٥ من معاهدة السلام بالرجوع الى إعلان الحلفاء في ٥ يناير سنة ١٩٤٣ (راجع اعلان الحلفاء في المطلب الأول من الفصل الاول من الباب الثالث من هذه الرسالة) حيث تعتبر المادة ٧٥ من المعاهدة اعمالا وترجمة للمبادئ الواردة في الاعلان المذكور • وتتضمن شروط الالتزام برد الممتلكات التي توجد في ايطاليا ويمكن التعرف عليها ، شروطا تتعلق بالمكان وأخرى تتعلق بالزمان • فالممتلكات يجب أن تكون في ايطاليا ، ويجب أن تكون هناك في الوقت الحاضر at present أي في تاريخ نفاذ هذه المعاهدة (١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧) ، وتتمثل حدود هذا الشرط في أن ايطاليا لا تلتزم برد ممتلكات توجد في اقليم لا يخضع لسيادتها ، ونفس هذه الحدود نجدها في الاستثناء الوارد في الفقرة ٥ حيث ينطبق الالتزام باتخاذ الاجراءات الكفيلة باجراء الاسترداد على الممتلكات الموجودة لدى أفراد خاضعين للسلطان القضائي لايطاليا في دولة ثالثة ، ففي هذه

الحالة أيضا يجب أن تكون امكانية التنفيذ قائمة في تاريخ نفاذ المعاهدة • أما بالنسبة للممتلكات التي توجد في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ على اقليم الدولة التي كانت قد نزعت منها ، فلا تلتزم ايطاليا باعادتها أو اتخاذ الاجراءات الكفيلة باعادتها ، ذلك أن دولة الامم المتحدة التي تمارس سلطانها على ذلك الاقليم يجب أن تساعد على استعادة حيابة الممتلكات التي نزعت خطأ •

ويجب أن تسلم الممتلكات في ايطاليا بحالة سليمة (م ٣/٧٥) وتتحمل ايطاليا كل التكاليف التي تتم في ايطاليا ، والتي تتعلق بأجور العمال والمواد والنقل ، بالنسبة للممتلكات موضع الاسترداد • أما بالنسبة للممتلكات موضع الاسترداد والتي لا توجد في ايطاليا والموجودة لدى دولة طرف ثالث بمعرفة أشخاص خاضعين للسلطان القضائي لايطاليا (م ٥/٧٥) فلا يظهر بوضوح الطريقة التي تنفذ بها ايطاليا الالتزام برد الممتلكات في حالة جيدة ، أو ما اذا كانت تعفى من هذا الالتزام ، وليس لهذه المسألة اعتبار في حالتنا •• وما يهمنا في هذا الشأن هو أننا يجب أن نرفض ما قرره الحكومة الفرنسية ، من أن الالتزام الثانوى بوضع الممتلكات في حالة جيدة ليس مرتبطا بالضرورة بالالتزام الاولى باعادة الممتلكات (أو في حالات معينة اتخاذ الاجراءات الضرورية لعودتها) حيث تقرر أن الالتزام الثانوى الخاص بوضع الممتلكات في حالة جيدة ، سوف يبقى حتى بالنسبة للممتلكات التي تم استردادها بالفعل قبل ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ والتي لم تكن هدفا للالتزام الاولى ، أن الرابطة بين هذين الالتزامين ترجع في الحقيقة الى أن أحدهما أولى والثانى ثانوى ، فالالتزام الثانوى لا يمكن وجوده دون الالتزام الأولى ، فالمادة ٧٥ من المعاهدة تلزم ايطاليا برد الممتلكات التي نزعت وكانت في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ على اقليمها وأن تتخذ الاجراءات الكفيلة باعادة تلك الممتلكات الموجودة لدى طرف ثالث بمعرفة أشخاص خاضعين للسلطان القضائي لايطالى • والشرط الشكلى لاعادة هذه الممتلكات يتمثل في أنه يجب اعادتها في حالة جيدة •

فالمادة ٧٥ لم تنشئ الى جانب الالتزام ببرد الممتلكات أو اتخاذ الاجراءات الكفيلة بردها ، التزاما عاما على ايطاليا فيما يتعلق بالاضرار التي أصابت الممتلكات حال وجودها على الاقليم الايطالى ، تلك المسؤولية التي ان تقررت فكان يجب أن توجد حتى بالنسبة للممتلكات التي أعيدت فعلا قبل ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ الى اقليم احدى دول الامم المتحدة التي نزلت منه .

لذا فانه بالنسبة للقاطرات التابعة لهيئة السكك الحديدية الفرنسية التي كانت قد اعيدت لها في ديسمبر سنة ١٩٤٣ أو في يناير ١٩٤٤ حسبما قررت ايطاليا ، فان ايطاليا لا تلتزم بأن تعيد تكاليف اصلاحها نظرا لان تلك القاطرات لا تخضع للمادة ٧٥/٢ ، ٣ حيث أنها وكما تدعى ايطاليا لم تكن في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ موجودة في ايطاليا أو في فرنسا لدى أشخاص خاضعين للسلطان القضائي لاطاليا، بل كانت موجودة لدى هيئة السكك الحديدية الفرنسية التي اعيدت اليها دون تدخل المنظمة .

٣ — الوفاء المتوازي للالتزام باصلاح القاطرات والعربات :

يختلف موقف العربات التي أعيدت وفقا لتوجيهات المنظمة عن الموقف القانوني للعربات الأخرى ، بالنظر الى أنها أعيدت الى فرنسا بحالة محطمة تحت رعاية المنظمة والحقيقة أن تلك العربات لم تكن موجودة على اقليم ايطاليا في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ولكن لأنها قد اعيدت الى فرنسا في حالة الهدنة وفقا لبعض الاجراءات التي اتخذتها المنظمة بصفة عاجلة ، نظرا لحالة الضعف الخطيرة التي كانت عليها عربات السكك الحديدية الفرنسية وبالنسبة للسرعة والعناية التي يمكن لتلك الهيئة أن تصلح بها عرباتها وتخفيفا للاضرار المترتبة على عدم تسليم العربات اليها على وجه السرعة ومنعها من استخدامها .

ولا يمكن اعتبار أن المنظمة عندما أمرت بإعادة العربات بحالتها واتخاذ تلك الاجراءات ، قد أرادت بذلك أن تحرم هيئة السكك الحديدية الفرنسية من حق تعطيه لها المعاهدة ، وهو أن تكون العربات المستردة بحالة جيدة ، ولا يقصد أيضا بهذا الاجراء حرمانها من حقها الطبيعي وفقا لاعلان لندن .. فهذا الاجراء الذى اتخذته المنظمة أملته الضرورة ، ولتلافى الاضرار التى أصابت هيئة السكك الحديدية الفرنسية ، ولا يعفى ايطاليا من المسئولية المقررة فى المعاهدة ترتيبا على اعلان لندن فى ٥ يناير سنة ١٩٤٣ ، قيام ادارة السكك الحديدية الايطالية بتنفيذ أمر المنظمة بإعادة تلك العربات .

وفيما يتعلق بما قررته الحكومة الايطالية من أن استبدال العربات فى حالة جيدة أو سيئة كان قبل نفاذ المعاهدة ، وكان المقصود من الاتفاق الخاص حل المشكلة فى جانبها بما له من مزايا ، تتمثل فى أن العربات تعاد بحالتها التى كانت عليها ، وما له من عيوب تتمثل فى عدم المساواة عدديا فى العربات المتبادلة .. وأنه قد انشئت لهذا الغرض منظمة لها كيائها وميثاقها وتمثيلها المتساوى بين الدول ولا يتمثل فى معاهدتها علاقات المهزوم بالمنتصر ، وتستبعد تنفيذ أى نظام قضائى آخر . فلم تقبل لجنة التوفيق هذا السبب لأن ما ورد به يعد خطأ من وجهة نظرها ، فايطاليا ليست عضوا فى المنظمة حيث كان لها فقط صفة المحارب المعاون (Co-belligerent) ولم تدخل ضمن دول الجلفاء التى دخلتها المنظمة كعضو فنى له مهمة عاجلة تتعلق بالنقل الاوروبى كما أن المنظمة ليست ملزمة بالحصول على موافقة الحكومة الايطالية ولا ادارة السكك الحديدية الايطالية ولكنها تملك السلطة وفقا للمادة ٨/٧ من اتفاق ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٥ بأن ترتب على وجه السرعة الممكنة إعادة أدوات النقل والمواد التابعة للحكومة العضو أو لرعاياها والموجودة فى اقاليم خارج سلطانها وسيطرتها .. فلا يصح الحديث فى هذا الشأن عن تفاوض عقدى حر بين السكك الحديدية الايطالية والسكك الحديدية الفرنسية ، أو بين الحكومة الايطالية

والحكومة الفرنسية في صورة تقابلية لمشاكل يعرف أن حلها يترك لمعاهدة السلام •• كما أن المنظمة عندما أمرت بالاسترداد الفوري للعربات المحطمة لم تخرج عن سلطاتها ، وهذا الاجراء القانونى لم تجعله الظروف مطلوبا فقط بل ضروريا الا أنه لا يواجه المشكلة القانونية التى واجهها اعلان لندن •

٤ — عبء التعرف على الممتلكات :

قررت اللجنة أنه يمكن فقط قبول الحجج العديدة للموقف الفرنسى بالنسبة للعربات والمقطورات والشاحنات اذا ما استكملت الشروط الاخرى اللازمة لانطباق المادة ٧٥ من معاهدة السلام • وهذه المادة تشترط أن تكون الممتلكات المستردة قابلة للتعرف عليها (فقرة ٢) ويقع عبء التعرف على الممتلكات وكذلك اثبات ملكيتها على الحكومة المدعية (فقرة ٧) وفى هذه الحالة فقد تم التعرف على الممتلكات كما اعترفت ايطاليا بملكيتها لفرنسا فى اللحظة التى قررت فيها أن تعيدها • ولكن عدد العربات المحطمة كان محل نقاش وكان على الحكومة الفرنسية أن تثبت العدد الذى تم اعادته محطما •

٥ — عبء اثبات أن العربات قد نزلت بالقوة أو الاكراه :

قررت لجنة التوفيق أنها يمكنها قبول الحجج المؤيدة للدعوى الفرنسية فقط ، بافتراض مؤداه أن العربات موضع البحث قد نزلت بالقوة أو الاكراه من الاقليم الفرنسى (م ٢/٧٥) ، وقد نازعت الحكومة الايطالية فى تحقق هذا الشرط حيث أن العربات الفرنسية المحطمة لم تكن موجودة فى ايطاليا بسبب الاستيلاء عليها بطريق السلب ، ولكنها كانت موجودة طبقا لحركة النقل التجارى العادى التى ليس لها صفة عسكرية ، واستدللت على ذلك بعدد العربات الايطالية التى كانت فى فرنسا فى ذلك الوقت (حوالى ٤٥٠٠ قاطرة أعادتها فرنسا تحت رعاية المنظمة ، ٧٥٠ أخرى أعيدت وفقا لاتفاقات

مختلفة عقدت في باريس سنة ١٩٤٧) • وأن المادة ٦/٧٥ التي تقرر أن عربات السكك الحديدية يجب اعتبارها قد نزعت من اقليم الدولة التي تتبعها أصلا ، تتعلق بمن هو صاحب حق استرداد العربات •

الا أن اللجنة ترى أن مجال هذا الافتراض أوسع من ذلك ، فلو صح الافتراض الايطالى فكان ، يكفى أن تقرر المادة ٦/٧٥ أنه فيما يتعلق بعربات السكك الحديدية • فيجب أن تعاد الى حكومة الدولة التي تتبعها أصلا ، ولكن واضعى نصوص المعاهدة فضلوا النص الذى لا يحل فقط مشكلة من هو صاحب حق الاسترداد ولكن أيضا يقبل الافتراض بأن عربات السكك الحديدية ينظر اليها باعتبارها نزعت من الاقليم الذى تتبعه أصلا • ونزعت بالقوة أو الاكراه (طبقا للمادة ٢/٧٥) وبدون اضافة الجملة المساعدة سوف تبدو هذه الفقرة مجرد جملة توضيحية • كما أن تعبير بالقوة أو الاكراه لم يتكرر في الجملة المساعدة لغرض الاختصار مثلما حدث في الجملة الأولى من الفقرة ٦ على الرغم أن هناك افتراضا بالضرورة استكمالا لعبارة « الدولة التي نزعت الممتلكات من اقليمها » القول « بالقوة أو الاكراه » • وعلى أى حال فهذا الافتراض يقبل اثبات العكس بالنظر الى النص الواضح الوارد في الفقرة ٧ « عبء اثبات أن الممتلكات لم تنزع بالقوة أو الاكراه سوف يبقى على الحكومة الايطالية » وهذه الفقرة لم تستثنى عربات السكك الحديدية •

وقد أوردت فرنسا ضمن الحجج المؤيدة لها أن تلك العربات قد تركت فرنسا بطريقة أخرى خلاف الحركة العادية للنقل ، وعلى الرغم من أن حركة النقل العادية كانت قد أعيدت بين البلدين ، وكان على الحكومة الايطالية وفقا للمادة ٧/٧٥ أن تثبت أن تلك العربات لم تكن قد نزعت من الاقليم الفرنسى بالقوة أو الاكراه • وعلى أى حال فإن المادة ٧٥ يجب أن تفسر على ضوء اعلان لندن في ٥ يناير سنة ١٩٤٣ الذى قبلته ايطاليا صراحة في الفقرة الاولى من تلك المادة ، حيث يدين اعلان لندن صراحة التصرفات التي لها مظهر المشروعية

حتى ولو كان من الظاهر أنها تمت اختياريا ، ويجب أن يلاحظ من جانب آخر أن عدد العربات الايطالية التي وجدت في فرنسا ليس مقنعا في حد ذاته ، ذلك أن ايطاليا ذاتها كانت محتلة بالجيش الالماني وكانت تحت الاكراه منذ الهدنة في ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٣ •

٦ - الالتزام باجراء الاصلاحات في مكان محدد :

لقد احتج الجانب الايطالى أنه وفقا للمادة ٣/٧٥ كان ملزما باجراء الاصلاحات وتنفيذها في ايطاليا وليس عليه التزاما برد نفقات الاصلاح الذى يتم خارج ايطاليا ، وأنه نتيجة للاجراءات التي اتخذتها المنظمة ولم تعترض عليها ايطاليا ، حدث موقف جعل من المستحيل اجراء الاصلاحات في ايطاليا بمجهود الحكومة الايطالية ووضع عليها التزاما يجب تنفيذه وفقا لمبدأ حسن النية الذى يحكم تفسير المعاهدة بقبول الالتزام المتساوى باعادة ، لا نفقات الاصلاح التي تكبدتها الحكومة الفرنسية ، ولكن تلك النفقات التي كانت ستتكلفتها الحكومة الايطالية اذا ما تم الاصلاح في ايطاليا ، ويكون للحكومة الايطالية كامل الحرية في اثبات أن النفقات الاخيرة ستكون أقل من تلك التي انفقته هيئة السكك الحديدية الفرنسية والى أى مدى •• وفى الحقيقة أن المادة ٧٥ تقرر أن الاصلاحات يجب أن تتم في ايطاليا مراعاة للمصلحة الاقتصادية الايطالية المترتبة على ذلك ، وقد طلبت لجنة التوفيق الاستعلام عن النقاط الآتية :

- (أ) عدد القاطرات الفرنسية التي أعادتها ايطاليا •
- (ب) ما اذا كانت ايطاليا قد أعادت تلك العربات قبل انشاء المنظمة ودون تدخلها •
- (ج) ما اذا كانت ايطاليا قد أعادت تلك العربات قبل اصلاحها •
- (د) عدد العربات المحطمة •• التي أعيدت الى هيئة السكك الحديدية الفرنسية •

(هـ) ما اذا كانت تلك العربات التى أعيدت قد نزعَت من الاقليم الفرنسى بطريقة أخرى غير القوة أو الاكراه .

(و) ما اذا كان اصلاح تلك العربات فى ايطاليا سيكلف نفقات أقل وما قيمة تلك النفقات .

تعليق :

رأينا أن هذه القضية تعالج جوانب عديدة من الاسترداد كما قررتة معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية ، ونحاول فى تعليقنا على القرار الصادر فى هذه القضية أن نستعرض موقفه من كل مسألة على حدة .

(أ) من حيث المدة المتاح خلالها تقديم الدعاوى ، أقام القرار تفرقة بين الاسترداد فى حد ذاته والتعويض عن الاسترداد الذى لم يتم، حيث أن الوقت المتاح للاول تنظمه المادة ٧٥/٦ من المعاهدة مباشرة ، أما المدة اللازمة للتقدم بدعاوى للتعويض عن الاسترداد الذى لم يستوفى وفقا للقواعد المقررة فى المادة المذكورة ، فيترك أمر تحديدها للقواعد العامة فى القانون الدولى المتعلقة بعدم تنفيذ الالتزامات ، ولا شك فى أن هذه التفرقة تتفق مع المقصود من تحديد مدة ٦ شهور فى المعاهدة لتقديم الطلبات المتعلقة بالاسترداد فلا يتصور أن تنتهى المشاكل المتعلقة بالاسترداد خلال تلك الفترة ولكن هذه الفترة الزمنية قد حددت فقط لتقديم الطلبات من الحكومات المعنية لحكومة الدولة المسؤولة عن اجراء الاسترداد .

(ب) من حيث حدود الالتزام برد الممتلكات المنزوعة الى ايطاليا بحالة جيدة ، قررت لجنة التوفيق أن ذلك الالتزام يقتصر على الممتلكات الخاضعة للمادة ٧٥ المذكورة ، ولا ينطبق على غيرها من الممتلكات التى تم اعادتها قبل توقيع المعاهدة ، حيث لا يوجد نص يقرر هذه الالتزام بصفة عامة بالنسبة لكافة الممتلكات الموجودة على اقليم ايطاليا ، ونرى أن هذا التسبب وأن كان يتفق مع ظاهر نص معاهدة

السلام الموقعة بين ايطاليا والحلفاء في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧
ألا أننا نرى مسئولية ايطاليا عن اصلاح العربات التي أعيدت
قبل توقيع المعاهدة وفقا للقواعد العامة في المسئولية الدولية ، حيث
أن تلك العربات قد أصيبت بأضرار نتيجة الاعمال الحربية التي
مارستها ايطاليا بطريقة عدوانية ، مع توافر العناصر اللازمة لتحقيق
المسئولية الدولية (المخالفة الدولية والضرر وعلاقة السببية) •

(ج) من حيث الوفاء المتوازي للالتزام باصلاح القاطرات والعربات ،
فاننا نرى أن ايطاليا تعد مسئولة عن اجراء الاصلاحات اللازمة
للقاطرات والعربات التي اصابها الضرر على اقليمها نتيجة أعمال
الحرب وللمسئوليتها عن تلك الحرب بصفة عامة ، أما العربات
الايطالية المضرورة والتي أعيدت من فرنسا فلا تلتزم فرنسا
باصلاحها لذات السبب السابق ، الا في الحدود التي تقرها معاهدة
السلام بالنسبة للممتلكات الايطالية المستردة من فرنسا • وعلى
ذلك فاننا لا نوافق على ما أورده القرار من التفرقة بين العربات
التي أعيدت قبل توقيع المعاهدة والاخرى التي أعيدت بعدها •

(د) بالنسبة لعبء التعرف على الممتلكات ، فنرى أن قرار اللجنة في هذا
المشأن يتفق مع الشروط الخاصة بالاسترداد كما سبق ايضاها
في الفصل الثالث من هذه الرسالة ، وكما نصت عليها معاهدات
السلام سنة ١٩٤٧ •

(هـ) وفيما يتعلق بعبء اثبات أن انتزاع العربات لم يتم باستخدام القوة
أو الاكراه ، فنرى أن ذلك يتفق مع نصوص الاسترداد كما سبق أن
أوضحناها ، وكما تنص على ذلك المادة ٧٥ التي تلقى هذا العبء
على الدولة المسئولة عن اجراء الاسترداد •

(و) كما أن تفسير القرار لالتزام ايطاليا باجراء الاصلاحات اللازمة
بمعرفتها وعلى اقليمها يتفق مع روح هذه النصوص التي تقرر أن
الممتلكات المستردة يجب أن تعاد في حالة جيدة ، ويعنى ذلك أن يتم

اصلاحها في ايطاليا وقبل اعادتها ، ولذا فان اعادة تلك العربات دون
اصلاحها وان كان لا يعفى ايطاليا من الالتزام المذكور الا بنص
صريح أو نتيجة لتنازل فرنسا صراحة عن ذلك الحق • الا أنه
لا يترتب عليه أن تلتزم ايطاليا بدفع نفقات الاصلاح التي تتم في
فرنسا اذا كانت تلك النفقات أكثر مما كانت ايطاليا تتحمله اذا
ما تم الاصلاح لديها •

خلاصة :

يتضح لنا من مراجعة الحالات الواردة في هذا البحث ومقارنتها بالحالات التي وردت بالبحث السابق ، أنها قد عالجت الاسترداد بمعناه الفني كما بلورته مبادئ السلام عقب الحرب العالمية الثانية والتشريعات التي أصدرها المحايدون في هذا الخصوص وبيان ذلك فيما يلي :

— بالنسبة لحالة استرداد سيارة (١٩٥١) فقد استخدم الحكم مصطلح Restitution للدلالة على استرداد الممتلكات المنزوعة بالقوة أو الاكراه من الاقاليم المحتلة بالمخالفة لقواعد القانون الدولي . كما نتفق مع هذا الحكم في النتيجة التي وصل اليها من رفض الاستئناف ضد الحكم الصادر بالاسترداد من محكمة أول درجة .

— أما الحالة الثانية المتعلقة باسترداد بعض الاعمال الفنية في سويسرا ، فقد رأينا في هذه الحالة تطبيقا لقواعد الاسترداد في دولة محايدة ، وكما أوضحه المرسوم السويسري الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، والذي يعد اعمالا للمبادئ التي أوردها الحلفاء في اعلانهم الصادر في ٥ يناير ١٩٤٣ . وقد انتهى الحكم الى تأييد الاسترداد .

— أما الحالة الثالثة ، استرداد اليخت ، فهي تتعلق بالتعويض عن الممتلكات التي فقدت أو دمرت قبل اتمام استردادها ، وقد أثير أمام لجنة التوفيق أمر العلاقة بين المادة ٧٥ من معاهدة السلام مع ايطاليا التي تتعلق بالاسترداد بمعناه الفني والمادة ٧٨ من تلك المعاهدة التي تتعلق باعادة الحال الى ما كان عليه ، وان كنا نتفق مع قرار لجنة التوفيق في تقرير التعويض الا أننا نرى أنه ليست هناك رابطة بين المادتين ٧٥ و٧٨ من معاهدة السلام لتعلق كل منهما بمجال مختلف كما سبق أن ذكرنا .

— أما الحالة الرابعة ، دعوى السكك الحديدية الفرنسية ، فقد عالجت عديدا من جوانب الاسترداد ، من حيث المدة المتاح خلالها تقديم دعاوى الاسترداد ، ومن حيث حدود الالتزام برد الممتلكات المنزوعة بحالة جيدة ، والوفاء المتوازي للالتزام باصلاح القاطرات والعربات، وعبء التعرف على الممتلكات واثبات استخدام القوة أو الاكراه في نزعها .

وعلى ذلك يتضح لنا أن القضاء الدولي عقب الحرب العالمية الثانية . قد أكد أعمال مبدأ الاسترداد سواء في العلاقة فيما بين المتحاربين أم بالنسبة للدول المحايدة .

وبمقارنة هذه الحالات بما عرضناه من حالات عقب الحرب العالمية الأولى نرى أن مبادئ الاسترداد قد تبلورت فيما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى نفس النهج الذي حدده الحلفاء في هذا الشأن ، حيث أشارت بعض الاحكام صراحة الى اعلان الحلفاء الصادر في ٥يناير سنة ١٩٤٣، بينما اعتمد البعض الآخر على نصوص معاهدات السلام المتعلقة بالاسترداد أو على تشريعات الدول المحايدة المتعلقة بذات الموضوع .

وبينما كانت الاحكام والقرارات عقب الحرب العالمية الاولى قد ترددت فيما بين تقرير الاسترداد أو التعويض أو رفضه ، فان الاحكام والتقارير الصادرة عقب الحرب العالمية الثانية تؤكد على نحو حاسم اعمال النصوص المتعلقة بالاسترداد في معاهدات السلام أو التشريعات الداخلية .

المبحث الثالث

حق الاسترداد في الملائقة بين الحرب واسرائيل

وضح لنا من دراستنا السابقة ، أن مبدأ الاسترداد أصبح ضمن المبادئ العامة المعترف بها في قانون الحرب ، وقد أكدت قرارات الأمم المتحدة ووكالاتها هذا المبدأ في أكثر من مناسبة ، وفي صورتين ، احدهما سلبية والاخرى ايجابية ، أما الاولى فتتمثل في مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضى بالقوة ، ذلك المبدأ الذى يعد نتيجة طبيعية لكون الحرب والاحتلال الحربى أمرا غير مشروع في العلاقات الدولية ووجوب نبذ الحرب كوسيلة لحل المنازعات الدولية والغاء كل الآثار التى كانت تترتب عليها قديما ، مثل حق الفتح والضم وترتيبها على مبدأ أنه لا ثمار للعدوان والذى سبق أن أشرنا اليه في الباب الاول من هذه الدراسة . أما الصورة الثانية ، فهى ذات صيغة اقتصادية ناتجة عن النظرة الحديثة للأوضاع الاقتصادية الدولية وتقسيم دول العالم الى قسمين . تقف في احدها الدول المتقدمة بينما تقف الدول المتخلفة (النامية) في القسم الآخر محاولة اللحاق بركب التقدم والتنمية الاقتصادية ومطالبة باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، يقوم من بين ما يقوم عليه ، على استرداد هذه الدول لمواردها ومقدراتها الاقتصادية التى طالما جرى استغلالها واستنزافها بمعرفة الدول المتقدمة — والتى أتاح لها تقدمها العلمى استغلال تلك الموارد لصالحها وحرمان أصحابها الاصليين من انتاجها وخيراتهما ، ووصل ذلك الاستغلال الى حد الاستعمار السافر في سبيل السيطرة التامة لفترات زمنية طويلة (١) .

(١) عقدت الدورة الاولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) في جنيف في مارس سنة ١٩٦٤ ، وقد أصدر خمسة عشر مبدأ عاما ، وعدة مبادئ خاصة ، وتعتبر المبادئ الخمسة عشر أهم الاسس التى يدور حولها نشاط الاونكتاد حتى الآن ومن أهمها ، المبدأ الثالث الذى يتعلق بالسيادة على الموارد الطبيعية وحرية استخدامها لصالح شعب الدولة صاحبة السيادة ، والمبدأ الرابع عشر الذى ينص على ازالة الاستعمار في جميع أشكاله كشرط لتحقيق التنمية وممارسة السيادة على الموارد الطبيعية ، راجع ، السفير وفيق حسنى ، النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، المجلة المصرية للقانون الدولى عدد ٣٣ سنة ١٩٧٧ ، ص ٦٩ — ٧٠ .

وفي العلاقة بين الدول والشعوب العربية التي تعرضت للعدوان والاحتلال الاسرائيلي من جانب اسرائيل من جانب آخر نشور مسألة استرداد الممتلكات والثروات والأراضي التي استولت عليها اسرائيل اثناء احتلالها واعادة الحقوق المغتصبة الى أصحابها ، وقد تعددت في هذا الشأن القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة (١) ومن أبرز هذه القرارات في الفترة الأخيرة •

١ — قرار الجمعية العامة رقم ١٨٠٣ — الدورة ١٧ (١٩٦٢) والذي ورد به أن الجمعية العامة ••

١ — تؤكد حق الدول والشعوب العربية ، التي تقع أراضيها تحت الاحتلال الاجنبي في السيادة على مواردها الطبيعية •

٢ — تؤكد مرة ثانية أن كل التدابير التي اتخذتها اسرائيل لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية في الاراضي العربية المحتلة غير شرعية •

٣ — تؤكد حق الدول والشعوب العربية التي تحتل اسرائيل أراضيها في الاسترداد والتعويض الكامل بسبب استغلال واستنزاف مواردها الطبيعية والبشرية •

٢ — قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ :

ومن أهم ما تضمنه هذا القرار ، مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة وذلك اعمالا للمبدأ الذي نص عليه ميثاق الامم المتحدة (في المادة الثانية بالفقرة الرابعة) من أنه « يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة أو

(١) راجع ، حسن عطية الله ، سيادة الدول النامية على موارد الارض الطبيعية — دراسة في القانون الدولي للتنمية الاقتصادية ، كلية الحقوق — جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ ، ١٠٣ وما بعدها .

على أى وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة » • فقد نص هذا القرار على ضرورة « انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى التى احتلت » (١) •

٣ — قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٠٥ الدورة ٢٧ (١٩٧٢) :
حيث ورد به أن الجمعية العامة •• « تؤكد مبدأ سيادة سكان الاقاليم المحتلة على ثروتهم ومواردهم القومية » •

٤ — قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٧٣ :
وقد جاء هذا القرار عقب حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ مطالبا بايقاف اطلاق النار والتطبيق الفورى للقرار رقم ٢٤٢ السابق ، وداعيا الاطراف المعنية الى بدأ المفاوضات فورا لاقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط ، وعلى ذلك فهذا القرار يؤكد ما سبق أن أوضحه القرار رقم ٢٤٢ من مبادئ أهمها — عدم جواز اكتساب الاراضى بالقوة •

٥ — قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٣٦ الدورة ٢٩ (١٩٧٤) :
وهو بعنوان « السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية فى الاراضى العربية المحتلة » تؤكد فيه حق الدول والشعوب العربية فى السيادة على مواردها الطبيعية وفى حقها فى التعويض الكامل عن الخسائر التى لحقت بها بسبب استغلال واستنزاف ثرواتها ومواردها الطبيعية •

٦ — قرار الجمعية العامة رقم ٣٥/١١٠ فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٨٠ (٢) :
وقد نص هذا القرار على حق الدول والشعوب العربية فى استرداد مواردها الطبيعية والبشرية جميع ما لها من موارد أخرى والثروات والانشطة من استغلال واستنزاف وخسائر وأضرار •

(١) راجع ، ا.د. ابراهيم العناني ، معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى ضوء قواعد القانون الدولى ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٠ ، ص ٦ وما بعدها . حيث يحض سيادته الادعاء الاسرائيلى بأن نص القرار لا يلزمها بالانسحاب من كافة الاراضى التى احتلتها فى حرب يونيو سنة ١٩٦٧ •

(٢) راجع نص هذا القرار ضمن ملحقات هذه الرسالة •

ونظرا لاهمية هذا القرار وحداثته ، ومعالجته لاكثر من جانب
من جوانب الاسترداد في العلاقة بين العرب واسرائيل فسنحاول
دراسته وتحليله في المطالب التالية :

المطلب الأول

حق الاسترداد وقانون الحرب

قصرنا دراستنا لحق الاسترداد في القانون الدولي على صورة ذلك الحق في قانون الحرب ، وقد جاء في ديباجة القرار رقم ١١٠/٣٥ ، أن الجمعية العامة ، واذ تضع في اعتبارها ما له صلة بالموضوع من مبادئ القانون الدولي واحكام الاتفاقيات والانظمة الدولية ، ولا سيما اتفاقية لاهاي الرابعة لسنة ١٩٠٧ ، واتفاقية جنيف الرابعة المعقودة في ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٩ فيما يتعلق بالتزامات السلطة القائمة بالاحتلال ومسئولياتها . واذ تشير الى قراراتها السابقة بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وخاصة احكام هذه القرارات التي تؤيد تأييدا جازما ما تبذله البلدان النامية وشعوب الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الاجنبي من جهود في كفاحها من أجل استعادة سيطرتها الفعالة على مواردها الطبيعية وعلى جميع ما لها من موارد أخرى وثروات وأنشطة اقتصادية (١) .

كما جاء في الفقرة الاولى من هذا القرار « تؤكد حق الدول والشعوب العربية التي تقع اراضيها تحت الاحتلال الاسرائيلي » .

أن في ذلك كله ما يؤيد حق الاسترداد في ظل هذا القرار انما تتم في نطاق قانون الحرب والنزاع المسلح ، وليس في نطاق قانون السلام وبما يتمشى مع نظرية الاسترداد كما عالجناها في هذه الرسالة .

كما أن ذلك النص يوضح بطريقة حاسمة أن هذا الحق في الاسترداد انما يتم من دولة في مواجهة دولة ، عندما يكرر في أكثر من موضع القول بأنه « حق الدول والشعوب العربية » .

(١) راجع نص هذا القرار ضمن ملحقات هذه الرسالة .

فلا تثور في هذا الشأن مشكلة تحديد نوع الملكية أو اثباتها بطريقة فردية بالنسبة لكل نوع من الممتلكات على حدة ، بل أن نصوص هذا القرار تتحدث عن الموارد والثروات والانشطة الاقتصادية في الاراضي العربية المحتلة بصفة اجمالية ، فيكفي في هذا الشأن اثبات أن تلك الموارد والثروات والانشطة كانت موجودة في الاقاليم العربية المحتلة لكي تلتزم اسرائيل باعادتها للدول والشعوب العربية .

أن في ذلك ما يؤكد هذا الحق على أساس من الاقليمية لا على أساس مبدأ حماية الملكية الفردية ، وهو أحد الخصائص المميزة لحق الاسترداد عن اعادة الحال الى ما كان عليه في القانون الدولي ، كما سبق أن أوضحنا في هذا البحث .

الا أننا نلاحظ هنا ورود عبارة « الشعوب العربية » فما المقصود بها ، اذا لم يكن الامر متعلقا باثبات الملكية ؟

قامت اسرائيل خلال اعتداءاتها المتكررة باحتلال اجزاء من اراضي عدد من الدول العربية فضلا عن كل الاراضي الفلسطينية ، مما حرم الشعب الفلسطيني من حقه الطبيعي في الحياة داخل دولته الخاصة ، فهو شعب بلا دولة ، وما المقصود بعبارة الشعوب العربية ، الا ذلك الشعب الفلسطيني المناضل ، وتقدير هذا الحق للشعب الفلسطيني لا يغير من الأمر شيئاً بالنسبة لكون حق الاسترداد من الحقوق التي تقوم بين الدول ، ذلك أنه لن يثير كما سبق أن ذكرنا ، مسألة اثبات ملكية الموارد والثروات الواجب ردها ، كل على حدة ، فما كان من تلك الموارد قائماً على الاراضي الفلسطينية منذ تيام اسرائيل وجب اعادته للشعب الفلسطيني وعندما يتم ذلك ، سيكون أمراً حتمياً قيام الدولة الفلسطينية ، بل أن في وجود منظمة التحرير الفلسطينية ما يغني في هذا الشأن ، وأورد هنا ما ذكره استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي من أن « القانون الدولي أصبح يعرف الآن نوعين من الأجهزة السياسية التي تمثل قانونا الشعوب المكافحة ألا وهما : حكومة المنفى وسلطة المنفى . وعلى هذا فانني أعتبر أن جبهة تحرير فلسطين —

التي تضم الآن أهم وحدات الكفاح الفلسطيني — بمثابة سلطة في المنفى من حقها أن تتكلم على الصعيد الدولي باسم شعب فلسطين وأن تمارس حيال هذا الشعب سلطات الجهاز الشرعي « (١) ونلاحظ أن منظمة التحرير قد اكتسبت اعترافاً دولياً بصفتها الممثل الشرعي لشعب فلسطين في المحافل العربية والدولية (٢) •

ونلاحظ أيضاً في هذا الشأن ، أن حق الاسترداد قد تقرر هنا دون تفرقة بين العقار والمنقول ، ولا بين الموارد والثروات والأنشطة الاقتصادية ، فهو حق شامل لكل تلك الممتلكات في الأقاليم المحتلة وفي ذلك أيضاً ما يتفق مع مدرك الاسترداد في القانون الدولي بالصورة التي أوضحناها فيما سبق •

(١) بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام — قانون الأمم ، منشأة المعارف بالأسكندرية ، ١٩٧٤ ، ص ٢١٧ •
(٢) راجع على سبيل المثال ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٥/٣٤ ألف ، الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٩ . المجلة المصرية للقانون الدولي عدد ٣٥ ، ١٩٧٩ ، ص ٣١٤ — ٣١٥ •

المطلب الثانى

أساس حق الاسترداد

انتهينا فى دراسة حق الاسترداد فى القانون الدولى الى أن أساس ذلك الحق، هو المخالفة الدولية المتمثلة فى نزع الممتلكات بالقوة أو الاكراه — من الاقاليم المحتلة بالمخالفة لقواعد القانون الدولى ، فما هو أساس هذا الحق فى العلاقة بين العرب واسرائيل ؟

سبق أن أوضحنا التزامات السلطة القائمة بالاحتلال فيما يتعلق بواجب المحافظة على الممتلكات فى الاقاليم المحتلة ، ورأينا الى أى مدى أن تلك السلطة مقيدة بإدارة الاقليم المحتل بما فيه من ثروات وممتلكات لصالح السكان ، وأن ما هو مقرر لها فى هذا الشأن لا يخرج عن نطاق حق الانتفاع بالنسبة للممتلكات العامة ، مع ضرورة المحافظة على الممتلكات الخاصة الى حد كبير ، بل أن هذه القيود يجب أن تزيد استحكاما نتيجة الاتجاه الحديث نحو تطبيق مبادئ القانون الدولى الانسانى فى الحرب ، مما يستلزم تفسير النصوص التى تعطى المحتل سلطة التدخل فى بعض الممتلكات العامة والخاصة تفسيرا ضيقا الى أقصى حد .

وبالإضافة الى ذلك ، فلقد تعددت القرارات الدولية بشأن السيادة الدائمة للدول والشعوب العربية على 'الموارد الطبيعية'، وقد أشارت ديباجة هذا القرار الى ذلك بصورة واضحة عندما قررت ، « ان الجمعية العامة •• واذ تشير الى قراراتها السابقة بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، وخاصة أحكام هذه القرارات التى تؤيد تأييدا جازما ما تبذله البلدان النامية وشعوب الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الاجنبى من جهود فى كفاحها من أجل استعادة سيادتها الفعالة على موارد الطبيعية وجميع ما لها من موارد أخرى وثروات وانشطة اقتصادية » •

من ذلك يتضح لنا ، أن قيام السلطات المحتلة بالاستيلاء على الممتلكات أو استنزاف الثروات والموارد المتاحة في الاقاليم المحتلة ، فضلا عن كونه مخالفا لقواعد لاهاي لحماية الملكية ، فانما يشكل مخالفة لقواعد سيادة الدول والشعوب النامية وشعوب الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الأجنبي على مواردنا الطبيعية وثرواتها ، فضلا عن مخالفة ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (١) .

وعلى ذلك ، فان أساس حق الاسترداد هنا ، كما هو الحال في الاسترداد الذي تناولناه في هذا البحث — هو المخالفة الدولية المتمثلة في نزع الممتلكات واستنزاف الثروات والموارد الطبيعية في الاقاليم المحتلة ، بالقوة أو الاكراه ، واذا توقفنا أمام عبارة « بالقوة أو الاكراه » فاننا سنجد العالم أجمع شاهدا على أن ما وصلت اليه الممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة قد فاق كل الاساليب النازية والفاشية ، فيما يتعلق بمعاملتها للسكان المدنيين واعتداءاتها على كل القيم والمقدسات فضلا عن الممتلكات والثروات والموارد في تلك الاقاليم المحتلة . فلا وجه للمنازعة في توفر هذا الشرط في حالتنا هذه .

(١) قرار رقم ٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

المطلب الثالث

الدول المحايدة وحق الاسترداد

لاحظنا في دراسة حق الاسترداد عقب الحرب الثانية ، أن التزام المحايدين به قد وجد أساسه في اعلان الحلفاء في ٥ يناير ١٩٤٣ والتشريعات والمراسيم التي أصدرها المحايدون في اقاليمهم فضلا عن الاتفاقات التي عقدت مع بعض تلك الدول .

الا أن مبدأ الاسترداد — في العلاقة بين الدول والشعوب العربية من جهة واسرائيل من جهة أخرى وفيما يتعلق بالتزام المحايدين به ، قد اتخذ أساسا أشمل من ذلك ، ففضلا عن كون مبدأ الاسترداد قد أصبح ضمن المبادئ القانونية العامة الواجبة التطبيق في العلاقات الدولية (١) ، فقد نص هذا القرار الصادر عن الأمم المتحدة ، على واجب كافة الدول في مساعدة الدول العربية في ممارستها لهذا الحق بل أنه في الفقرة الخامسة ، قد طلب من جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ، وشركات الاستثمار وكافة المؤسسات الأخرى ، عدم الاعتراف أو التعاون أو المساعدة، بأي شكل من الأشكال في أية تدابير تتخذها اسرائيل لاستغلال موارد الأراضي المحتلة أو لاجداث أية تغييرات في التركيب السكاني أو التشكيل الجغرافي أو الهيكل المؤسسي لتلك الأراضي .

أن في ذلك ما يلقي على كافة الدول — بل والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة وشركات الاستثمار وكافة المؤسسات الأخرى — التزاما بعدم الاعتراف أو المساعدة أو المعاونة في الاجراءات التي تتخذها اسرائيل بالمخالفة لقواعد القانون الدولي في الأراضي المحتلة ، وما أشبه ذلك باعلان الحلفاء في ٥ يناير سنة ١٩٤٣ وما ورد به من تحذير للدول بل والأفراد في الدول المحايدة من عدم الاعتراف بأية حيازة للممتلكات والثروات

(١) راجع ما سبق في الصلاحية الدولية العامة لمبدأ الاسترداد وتعريفه .

المنزوعة من الاقاليم المحتلة ، وقد يلاحظ البعض أن هذا القرار لم يذكر الأفراد صراحة ضمن من يلتزمون به ، الا أننا نقرر بأن الأفراد يتحملون هذا الالتزام ، شأنهم في ذلك شأن أفراد القوات المسلحة عند مخالفة أحكام اتفاقيات لاهاي ، خاصة اذا ما وضعنا في اعتبارنا أن هذا الحق — حق الاسترداد — من مدركات قانون الحرب الذي يلتزم بنصوصه كافة الافراد في القوات المسلحة ، وأن في اعفاء الافراد من تحمل هذا الالتزام ما يفوت الغرض الذي وضع هذا النص من أجله بل أننا قد نجد الافراد متحملين هذا الالتزام ، ضمن من ورد ذكره من شركات الاستثمار « وكافة المؤسسات الاخرى » ، فهذه المؤسسات قد تكون عامة كما قد تكون خاصة يملكها ويديرها أفراد ، بالاضافة الى أن قرارات الامم المتحدة انما تخاطب الدول وأشخاص القانون الدولي بصفة اساسية .

وعلى ذلك فان مبدأ الاسترداد — في العلاقة بين الدول والشعوب العربية واسرائيل . يلزم كافة الدول والافراد المحايدين ، ويجب عليهم اتخاذ الخطوات اللازمة لممارسة هذا الحق .

ويشمل الالتزام بالتعاون في اجراء هذا الاسترداد جانبين ، احدهما ايجابي والثاني سلبي .

أما الجانب الايجابي ، والذي نصت عليه الفقرة الرابعة ، فيتمثل في واجب مساعدة ومساعدة الدول والشعوب العربية في ممارسة هذا الحق ، ويكون ذلك بتأييد المطالب العربية لاسرائيل في هذا الشأن في المحافل الدولية والهيئات القضائية الدولية ، وفي توفير الوسائل اللازمة لاستعادة الدول والشعوب العربية لهذه الموارد والثروات والاستفادة منها بأكبر قدر متاح ، كما في توفير المعدات والآلات اللازمة لاستخراج المعادن أو استخلاص الزيت الموجود في تلك الاقاليم عند استعادتها ، كما يبدو هذا الجانب الايجابي بالنسبة للالتزام بتعويض الاضرار والخسائر التي أصابت تلك الثروات والموارد ، بأن تقدم تلك الدولة المعاونة اللازمة للدول العربية في الحصول على مطالبها .

أما الجانب السلبي ، فيتمثل في واجب الدول والوكالات والمؤسسات في عدم الاعتراف بالاجراءات التي تتخذها اسرائيل في هذا الشأن مخالفا لقواعد القانون الدولي •

وقد دأبت اسرائيل على احداث تغييرات في التركيب السكاني والتشكيل الجغرافي أو الهيكل المؤسسي للأراضي المحتلة ، بأن تحظر اقامة العرب في مناطق معينة بل وأن تنقل مساكنهم من تلك المناطق الى مناطق أخرى وتحظر انتقالهم وأن تقيم المستعمرات والثكنات المقصورة على اليهود بل وتنسف أحياءا بكاملها لتعيد تشكيلها الجغرافي بالصورة التي تناسبها ، ونظرا لمخالفة هذه الأساليب لكل المواثيق والاعراف الدولية فقد نص القرار في الفقرة الخامسة ، على هذا الجانب السلبي ، بأن الزم كافة الدول والوكالات والمؤسسات وشركات الاستثمار ، بعدم الاعتراف بأية تغييرات من هذا القبيل ، واعتبارها كأن لم تكن ، ومن ذلك ما يتعلق باعلان اسرائيل للقدس عاصمة لها ، وقد اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات عديدة في هذا الشأن (١) •

(١) راجع على سبيل المثال القرار رقم ١٦٩/٣٥ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، ٢٠٧/٣٥ في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٨٠

المطلب الرابع

التعويض عن الاسترداد الناقص

لاحظنا أن معاهدات السلام الموقعة عقب الحرب الثانية ، لم تنص صراحة على وجوب التعويض عن الأضرار والخسائر التي تصيب الممتلكات موضع الاسترداد فقد كان ذلك أمرا متروكا للقواعد العامة في القانون الدولي ، إلا أن هذا القرار (رقم ١١٠/٣٥) قد ألزم إسرائيل بوجوب دفع تعويض كامل للدول والشعوب العربية عما أصاب تلك الموارد والثروات والأنشطة من استغلال واستنزاف وخسائر وأضرار .

فإذا كان للمحتل وفق القواعد التقليدية لقانون الحرب ، أن يدير الممتلكات العامة في الأقاليم المحتلة وفقا لقواعد حق الانتفاع ، فإنه من الواجب عليه أن يراعى المحافظة على أعيان تلك الثروات وألا يمارس هذا الانتفاع بما يخل بمادتها وكيانها ، إلا أن إسرائيل قد أساءت استخدام الموارد المتاحة في الأقاليم المحتلة ، فضلا عن أن احتلالها وبالتالي استغلالها لتلك الموارد — لم يكن أمرا مشروعاً ، فإنها لم تراع القواعد الاقتصادية المتبعة في ذلك الاستغلال وعلى سبيل المثال ، فإن الطريقة الاقتصادية لاستغلال آبار الزيت تقضى بألا يزيد الإنتاج عن معدل معين يتاح به استغلال تلك الآبار الى نهاية عمرها الافتراضي، ولكن إسرائيل عمدت الى استنزاف الآبار التي استولت عليها في الاراضي العربية المحتلة (خاصة في سيناء) بطريقة غير اقتصادية بأن ضاعفت كمية الزيت المستخرج منها ، عن الحد الاقتصادي المسموح به مما يؤثر على قدرة هذه الآبار وعلى عمرها الافتراضي ، وفي هذا المجال فقد قامت إسرائيل باستخراج الزيت من حقلى أبو رديس ورأس سدر بما يسد حوالى ٥٥٪ من احتياجاتها الكلية (١) وبالمخالفة لقواعد القانون الدولي .

(١) — DR, Ahmed Naguib Roushdy Egypt Rights over oil Resources Under The Rules of Belligerent Occupation, Revue Egyptienne De Droit International 1980., P. 131.

لذا كان من المنطقي أن يرد النص في الفقرة الثالثة من ذلك القرار على حق الدول والشعوب العربية في نيل تعويض كامل عما أصاب تلك الموارد والثروات والأنشطة من استغلال واستنزاف وخسائر وأضرار ، ذلك أن الاسترداد لا يكون كاملاً ، إذا تم دون تعويض الدول العربية عما أصاب تلك الثروات والموارد من أضرار نتيجة السياسات والممارسات الإسرائيلية في استغلال واستنزاف تلك الموارد •

ونلاحظ هنا أن التعويض المقرر هو « تعويض كامل » يشمل كافة الأضرار والخسائر التي أصابت تلك الثروات والموارد •

المطلب الخامس

معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وحق الاسترداد *

حاولت السياسة العربية منذ انشاء دولة اسرائيل مجابهة وجود هذه الدولة واعتداءاتها على الحقوق الفلسطينية ، وما تمثله في حد ذاتها من خطر سياسى وعسكرى واقتصادي على الدول العربية نظرا لنزعاتها التوسعية والعدوانية ، فكانت سياسة المواجهة العسكرية والمقاطعة الاقتصادية والسياسية ، الا أن هذه السياسة لم تفلح في معالجة القضية في ظل الاوضاع الدولية الفائئة وكانت هزيمة سنة ١٩٦٧ تعبيرا عن ذلك .

وقد استطاع الجانب العربى في حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ أن يحقق للمرة الاولى نصرا عسكريا على اسرائيل اعاد للعرب ثقتهم في ذاتهم وامكاناتهم ، وقد اوضحت هذه الحرب بما لا يدع مجالا للشك أن الحق بغير قوة تحميه سلطان أخرس ، وأن السيف أصدق انباء من الكتب ، فلا جدوى من تقرير الحقوق العربية أن لم تكن هناك قوة عربية قادرة على حمايتها .

وبعد أن أعلنت الدول العربية في اغسطس سنة ١٩٦٧ في مؤتمر الخرطوم ، أنه لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضات مع اسرائيل ، اتجهت وقبل حرب سنة ١٩٧٣ الى الحل السلمى للنزاع ، الا أن سعيها في ذلك الوقت كان يتسم بالحذر ، وقد اتضح ذلك في قبول مصر وسوريا والاردن ولبنان لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وقبول الرئيس المصرى جمال عبد الناصر لمبادرة وزير الخارجية الأمريكى وليام

(*) راجع : أ. د. ابراهيم العناني ، معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولى ، مرجع سابق ، د. جعفر عبد السلام ، معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية دراسة تأصيلية على ضوء أحكام القانون الدولى ، مرجع سابق ، د. يسر العيوطى ، مصر والسلام والازمة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٧ ، يوليو سنة ١٩٧٩ ، ص ٦ وما بعدها .

روجرز ، ولم تكن تحركات السلام هذه بقوة الاندفاع التي كانت عليها تحركات السلام التي تلت حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، ولعل أولها ما أعلنه الرئيس السادات في السادس عشر من أكتوبر سنة ١٩٧٣ ومصر في قمة انتصارها العسكري ، وما نلى ذلك من اتفاقات فض الاشتباك ثم مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس في نوفمبر سنة ١٩٧٧ واتفاقات كامب ديفيد في سبتمبر سنة ١٩٧٨ ، ثم أخيرا في معاهدة السلام في مارس سنة ١٩٧٩ •

وأرى أنه قد كان لقوة الاندفاع التي صاحبت تحركات السلام بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ سببان ، أحدهما يتعلق بالعرب والآخر يتعلق بإسرائيل ، أما السبب الذي يتعلق بالعرب ، فهو أن الحرب لم تعد هي البديل الوحيد المتاح لحل النزاع ، وأن أى تحرك للسلام سيصبح من موقع قوة بعد أن استعاد الانسان العربى ثقته في ذاته وفي قدراته •

أما على الجانب الاسرائيلى ، فقد كان لدرس أكتوبر تأثيرا فعلا في هذا الشأن ، فقد أظهرت هذه الحرب مدى كفاءة المقاتل المصرى وقدرته ، وماذا يمكن للعرب أن يفعلوا اذا ما توحدت صفوفهم •

ويطول بنا المقام لو استرسلنا في شرح الظروف والملايسات الدولية التى سبقت وصاحبت توفيع اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ ، فالذى يعنينا هنا ، هو دراسة حق الاسترداد في هذه الاتفاقية •

واذا تناولنا الاسترداد بالمعنى الفنى ، وكما سبق أن عالجناه ، فاننا لا نجد سوى المادة الثامنة التى تشير من بعيد الى ذلك الحق ، فى نص اجرائى لا يفصل فى الموضوع ، حيث تقرر « يتفق الطرفان على انشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة لكافة المطالب » •

ولكننا من ناحية أخرى ، نجد أن ديباجة الاتفاقية قد أوضحت أن السلام العادل والدائم فى الشرق الاوسط انما يقوم وفقا لقرارى مجلس

الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ اللذان سبق أن أشرنا إليهما ، وهما يقومان على أساس مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضى بالقوة ، الذى يعد مقوما اساسيا لمبدأ الاسترداد فى القانون الدولى فى صورته الجديدة .

كما أشارت الديباجة أيضا الى أن « الحكومتان المصرية والاسرائيلية ترغبان فى انماء العلاقات والتعاون بينهما وفقا لميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولى التى تحكم العلاقات الدولية فى زمن السلم ، ولعل فى هذا أيضا ما يؤكد الالتزام بتلك المبادئ التى يقوم عليها الاسترداد وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الاولى من هذه المعاهدة على أن « تسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .. تستأنف مصر سيادتها الكاملة على سيناء » .

وعلى هدى من مبادئ الاسترداد كما تقررت عقب الحرب العالمية الثانية فى معاهدات السلام الموقعة فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ ، والمراسيم والتشريعات التى صدرت فى هذا الشأن ، وكما أوضحها قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١١٠/٣٥ الصادر فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، يمكننا أن نضع تصورا لما يمكن أن يتقرر اعمالا لحق الاسترداد فى العلاقة بين مصر والدول العربية من جهة واسرائيل من جهة أخرى على الوجه الآتى :

- أن تقبل اسرائيل مبادئ الاسترداد فى القانون الدولى، كما تطورت عقب الحرب العالمية الثانية ، وكما ينص عليها قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١١٠/٣٥ الصادر فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٨٠ (١) .
- أن تلتزم الحكومة الاسرائيلية فى مواجهة حكومات الدول العربية (٢) ، التى كانت اقاليمها تحت الاحتلال الاسرائيلى — بما فى ذلك منظمة

(١) راجع ، نص هذا القرار ضمن ملحقات هذه الرسالة .

(٢) راجع ، مبدأ القانون العام ، فى هذا البحث .

التحرير الفلسطينية (١) برد كل الممتلكات والموارد والثروات والانشطة التي نزعته من اقاليم تلك الدول ، وتقدم الدعوى خلال سنة من نفاذ هذا الاتفاق .

— ينطبق الالتزام بالاسترداد على كل الموارد الطبيعية والبشرية والممتلكات العامة والخاصة والمنقولة والعقارية والثروات والانشطة بما في ذلك الممتلكات ذات القيمة الفنية والتاريخية والأثرية (٢) ، التي نزعت بالقوة أو الاكراه (٣) ، من اقاليم الدول العربية ، بغض النظر عن أى تصرف تال اكتسب به حائز تلك الممتلكات حيازتها (٤) .

— ترد الحكومة الاسرائيلية الممتلكات والثروات المذكورة هنا بحالة جيدة وتتحمل في اسرائيل كافة التكاليف والنفقات المتعلقة بالمواد والأفراد والنقل ، اللازمة للاسترداد (٥) .

— تتعهد الحكومة الاسرائيلية بأن تتخذ الاجراءات اللازمة لاعادة تلك الممتلكات والثروات الموجودة لدى طرف ثالث في حيازة أفراد يخضعون لسلطانها القضائي (٦) .

(١) راجع ما سبق ص ٤٣٦ ، وكذلك المادة ٦/٧٥ من معاهدة السلام مع ايطاليا والمواد المناظرة .

(٢) راجع ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١١٠/٣٥ السابق الإشارة اليه ، وكذلك القرار رقم ١٢٨/٣٥ المتعلق برد واعادة الممتلكات الثقافية والفنية الى بلدانها الاصلية والمنشور بالمجلة المصرية للقانون الدولي ، عدد ٣٦ سنة ١٩٨٠ ، ص ٣١٩ — ٣٢١

(٣) راجع ، ما سبق ص ٤٣٨ — ٤٣٩ .

(٤) راجع ، ما سبق في مبدأ عدم حماية الحائز حسن النية ، وكذلك المادة ٢/٧٥ من معاهدة السلام مع ايطاليا والمواد المناظرة في معاهدات السلام الأخرى .

(٥) راجع المادة ٣/٧٥ من معاهدة السلام مع ايطاليا والمواد المناظرة في معاهدات السلام الأخرى .

(٦) راجع المادة ٥/٧٥ من معاهدة السلام مع ايطاليا والمواد المناظرة في معاهدات السلام الأخرى .

وتلتزم كافة الدول والمنظمات والوكالات والشركات وكافة المؤسسات الأخرى بمساندة الدول العربية في ممارستها لهذا الحق (١) ، ويجب عليها في هذا الشأن أن تعلن عما يكون لديها من تلك الممتلكات والثروات .. المنزوعة من الاقاليم المحتلة ولا ينتقل سند الملكية في تلك الممتلكات والثروات الى أى طرف ثالث (٢) ، كما لا تلتزم الدول العربية بدفع أى مقابل لتلك الممتلكات (٣) .

— تتعاون اسرائيل مع الدول العربية في اتمام عملية التعرف على الممتلكات والثروات المنزوعة ، وتزودها على نفقتها بكل التسهيلات الضرورية للبحث عن الممتلكات الخاضعة لهذا الاتفاق ، واستردادها على أن تقدم الدول العربية البيانات والمستندات المتوفرة لديها في هذا الشأن (٤) .

— يقع عبء التعرف على الممتلكات على عاتق الحكومة المدعية ، بينما يقع عبء اثبات أن الممتلكات لم تنزع بالقوة أو الاكراه على عاتق الحكومة الاسرائيلية (٥) .

(١) راجع ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١١٠/٣٥ الفقرة الرابعة .

(٢) راجع ، المادة ٢/٧٥ من معاهدة السلام مع ايطاليا والمواد المناظرة في معاهدات السلام الأخرى ، وكذلك التطبيقات القضائية التي أوردناها لحق الاسترداد في القانون الدولي ، وبصفة خاصة حالة استرداد بعض الممتلكات الفنية في سويسرا ، ص ٤٠٦ من هذا البحث .

(٣) راجع ، ما سبق في ص ٣٤٢ — ٣٤٤ من هذا البحث .

(٤) راجع ، المادة ٧/٧٥ من معاهدة السلام مع ايطاليا والمواد المناظرة .

(٥) راجع انهامش السابق ، ونلاحظ أنه لا يمكن لاسرائيل من الناحية القانونية اثبات ذلك ، حيث أنه قبل توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وكما هو الحال الان بالنسبة لباقي الدول العربية، فإن المقاطعة العربية كانت كفيلة بالأصل الى يد اسرائيل أية ممتلكات أو ثروات نتيجة المعاملات التجارية العادية .

١١ — تلتزم إسرائيل بدفع تعويض كامل (١) عن قيمة الأشياء التي نزعتها من الأقاليم المحتلة والتي لم يتم التعرف عليها لاستهلاكها أو التصرف فيها أو التي فقدت أو دمرت بعد التعرف عليها (٢) ، فيشمل التعويض ما استنزفته إسرائيل من موارد وثروات معدنية وبحرية وبتروول ، وما أصاب تلك الممتلكات من أضرار وخسائر .

اعادة الحال الى ما كان عليه :

أما عن اعادة الحال الى ما كان عليه بالنسبة للسكان العرب في إسرائيل والذين اُضربوا من الاجراءات التمييزية التي تتخذها السلطات الاسرائيلية تحوهم ونحو ممتلكاتهم ، فأرى أن ينص على الآتى .

١٢ — تتعهد إسرائيل بأن تعيد الى السكان العرب ممتلكاتهم وحقوقهم ومصالحهم التي حرّموا منها ، في الفترة منذ انشاء إسرائيل وحتى توقيع معاهدة السلام وأن تلغى أية اجراءات يترتب عليها معاملتهم معاملة تمييزية (٣) .

١٣ — تلتزم إسرائيل بأن تكف عن تغيير الهيكل الجغرافى والسكانى والمؤسسى للأراضي العربية المحتلة وأن تلغى أية اجراءات اتخذتها في هذا الشأن وتعتبر هذه الاجراءات باطلاً وعديمة الاثر (٤) وتلتزم إسرائيل باصلاح أية أضرار ناتجة عنها .

(١) راجع ، في تقرير التعويض الكامل ، القرار رقم ١١٠/٣٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة السابق الإشارة اليه .
(٢) راجع ، ص ٣٤٥ — ٣٤٨ من هذا البحث .
(٣) راجع المادة ٧٨ من معاهدة السلام مع ايطاليا والمواد المناظرة في معاهدات السلام الأخرى ، وراجع أيضاً ، ما سبق في هذا البحث من ٢٧١ تحت عنوان « اعادة الحال الى ما كان عليه » .
(٤) راجع ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٠٠/٣٤ الصادر في ١٢ ديسمبر ١٩٧٩ والمنشور بالمجلة المصرية للقانون الدولى ، عدد ٣٥ سنة ١٩٧٩ ، ص ٣٢٥ — ٣٢٨ ، والقرار رقم ٩١/٣٢ في مرفقات هذا البحث .

كيفية حل المنازعات المتعلقة بالاسترداد :

يتولى الفصل في المنازعات المتعلقة بهذا الاتفاق ، لجان تحكيم تتكون من مندوب أو أكثر عن حكومة الدولة العربية المختصة وآخر عن إسرائيل وعضو ثالث يختاره انطرفان ، فاذا عجز الطرفان عن اختياره خلال ثلاث شهور ، قام بتعيينه السكرتير العام للأمم المتحدة بناء على طلب من الطرفين ، وتحدد هذه اللجان مكان وموعد انعقادها والاجراءات المتبعة أمامها واختصاصها ، وتصدر قراراتها بأغلبية اعضائها ، وتعتبر تلك القرارات نهائية وملزمة (١) .

وقد رأينا أن يعهد بالفصل في المنازعات المتعلقة بهذا الاتفاق الى لجان تحكيم . نظرا لطبيعة عملها وقراراتها ، متحاشيا للنقد الذي وجه الى اتفاقية السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل في هذا الشأن ، حيث كان النص في المادة السابعة على أن « ١ — تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة » ٢ — اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال الى التحكيم » .

فهذا النص يجعل حل الخلافات عن طريق المفاوضة فاذا فشلت المفاوضات في التوصل الى حل — كما هو الشأن في موضوع طابا — فان النص يحيل الى التوفيق أو التحكيم . وكما رأينا من قبل ، فان هناك farka كبيرا بين هاتين الطريقتين (٢) ، مما يجعل اللجوء الى أيهما يؤثر على مصالح الاطراف المتنازعة وأن كان يرجح اللجوء الى التحكيم في حالتنا هذه ، طبيعة الخلاف ، حيث يصطبغ بصبغة قانونية . تجعل لجان التحكيم هي المختصة .

(١) راجع ، المادة ٨٣ من معاهدة السلام مع ايطاليا والمواد المناظرة في

معاهدات السلام الأخرى .

(٢) راجع ص ٣٤٩ — ٣٥٤ من هذا البحث .

خاتمة

رأينا في هذه الرسالة ، أن حق الاسترداد في القانون الدولي يقصد به حق الدولة المحتلة في أن تستعيد من دولة الاحتلال — أو الدول المحايدة — الممتلكات التي نزلت من اقليمها أثناء الاحتلال بالقوة أو الاكراه . وقد أثار انتباهنا في هدد الدراسة عدة أمور تشير إليها فيما يلي :

أن سلطات دولة الاحتلال خاصة ما يتعلق منها بالممتلكات في الاقاليم المحتلة ، في قواعد الاحتلال الحربى التليدى التي تقرر سنة ١٩٠٧ ، لم تعد متنسقة مع هذا العصر وبعد أن تقرر عدم مشروعية الحرب ونبذها المجتمع الدولي كوسيلة لحل المنازعات الدولية بل وحرمها وجعل من الحرب العدوانية جريمة معاقبا عليها ، فالحرب لا تكون مشروعة في الوقت الحاضر الا اذا كانت دفاعا عن النفس ، أو اجراء تتخذه منظمة دولية في مواجهة احدى الدول من أجل حفظ السلام والامن الدولى وفقا للمادتين ٤٢ ، ٥١ من ميثاق الامم المتحدة . وترتبطا على ذلك فان الاحتلال الحربى اصبح كذلك أمرا غير مشروع باعتباره نتيجة طبيعية للحرب ، فلا يستقيم الحديث الآن على حق للمحتل في الانتفاع بالعقارات أو الاستيلاء على المنقولات الموجودة في الاقليم المحتل . خاصة بعد تطور القانون الدولى الانسانى ودخول مبادئه حيز التنفيذ العملى والنص عليها في عدد من المواثيق والاتفاقيات الدولية ، تلك المبادئ التي تعمل على حماية الفرد حيث كان ولا تفرق بين الاقاليم المحتلة وغيرها أو حالة السلم وحالة الحرب ، مما يستتبع صيانة حرياته وحقوقه ومن أبرزها حق التملك ، كما لا يخفى في هذا الشأن ما أكدته المنظمات الدولية من حق الشعوب في السيطرة على مقدراتها وثرواتها الطبيعية وحققها في التصرف في تلك الثروات على النحو الذى يحقق التقدم والرفاهية لها ولشعوب العالم اجمع ، كما لا يخفى أيضا أن الشعوب التي تتعرض للاحتلال والعدوان هي تلك الشعوب التي نطلق عليها اصطلاحا وصف الدول النامية ، بل هي الدول المتخلفة . التي هي في أمس الحاجة

الى الاستفادة من مقدراتها وثرواتها الطبيعية الى أقصى حد ، وفي نفس الوقت فان الدول التي تقوم بالاحتلال هي تلك الدول المتقدمة والغنية والتي أثرت في الماضي والحاضر نتيجة استغلالها للشعوب المتخلفة ، سواء كان ذلك الاستغلال صريحا ومباشرا بالاحتلال العسكري، أو مستترا وراء التبعية الاقتصادية أو السياسية وبالإضافة الى ذلك ، فان وسائل المواصلات الحديثة وما يتاح في هذا الشأن لدول الاحتلال من امكانية الوفاء بحاجة جيوشها من خارج الأقاليم المحتلة ، وفي ذلك ما يدعونا للقول بوجوب اعادة النظر في تلك القواعد البالية التي تتيح لدولة الاحتلال أن تستغل ثروات وامكانيات بل وأشخاص السكان في الاقاليم المحتلة لمصلحتها الذاتية تلك المصلحة التي لم تعد مشروعة ولا مقبولة في العهد الحاضر •

وقد يظن البعض أن ما أورده هنا لا يعدو أن يكون مجرد أمانى ، لا تتعدى كتابة هذه السطور ، ولكنى لا أبالغ في التمنى اذا قررت أن الاصرار على طلب تغيير هذه القواعد سيؤتى ثماره ، والدليل على ذلك ما نراه من تعديلات لحقت بمعاهدات جنيف الموقعة سنة ١٩٤٩ ورد بها الملحقان الصادران في سنة ١٩٧٧ واللذان تعرضنا لهما في البحث الاخير من الباب الاول • ولكن بوصف الاحتلال الحربى أمرا واقعا في عديد من الحالات التي يشهدها المجتمع الدولي في الوقت الحاضر فأرى أن واجب المحتل في ادارة الاقليم المحتل لصالح سكانه يقتضى السماح له بالانتفاع بالعقارات في الحدود التي لا تخل بالغرض الذي أنشئت من أجله، وألا يستنفذ مواردها بطريقة غير مشروعة ، مع تحمل دولة الاحتلال لمسئولية التعويض عن كافة الاضرار التي تصيب الممتلكات الموجودة في الاقاليم المحتلة وبشرط الا تنزع أية ممتلكات من تلك الاقاليم الى خارجها •

واذا كنا قد لاحظنا أن التطبيقات التي أوردناها لمبدأ الاسترداد انما تتعلق بالممتلكات المنقولة والعقارية في الاقاليم المحتلة ، الا أنه وباعتبار الاحتلال الحربى أمرا واقعا غير مستقر ولا يعطى دولة الاحتلال سوى سلطات مؤقتة — حتى في القواعد التقليدية التي نعترض عليها — فلا يجوز للمحتل أن يبرم أى تصرف يتعلق بتلك الاقاليم ، كما لو قام بضم جزء

من اقليم الدولة المحتلة أو تنازل عنه أو باعه لاحدى الدول الاخرى فكل هذه التصرفات تتسم بعدم المشروعية وتكون عديمة الاثر واذا حدث مثل هذا التصرف فان الدولة صاحبة الاقليم يكون لها كل الحق فى استرداده، ويؤكد هذا الفهم لقواعد الاسترداد ما استقرت عليه قواعد القانون الدولى المعاصر من أنه لا يجوز الاستيلاء على الاراضى بالقوة وأن النصر لا يخلق حقوقا ، كما يؤكد أيضا القرارات العديدة التى اصدرتها الامم المتحدة فى هذا الشأن (١) .

واستكمالا لما أوردناه بالفقرة السابقة ، فيجدر بنا عند بحث مدى انطباق هذه القواعد المتعلقة بالاسترداد فى العلاقة بين العرب واسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة ، أن نقرر أن قواعد الاحتلال الحربى واجبة التطبيق على الاراضى العربية المحتلة ولا يؤثر فى ذلك ما تدعيه اسرائيل من عدم انطباق تلك القواعد ، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات عديدة فى هذا الشأن تؤكد هذا المعنى ، وتقوم على أساس أن اسرائيل انما احتلت تلك الاراضى بلا سند من القانون ، بمقتضى ما توفر لها ولأعوانها من قوة عسكرية استخدمتها فى البطش والتدمير للاراضى المحتلة وسكانها ، وانتهاك كل المواثيق والاعراف الدولية بما فى ذلك اتفاقية جنيف لحماية المدنيين وقت الحرب، الموقعة فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ (٢) .

أما فيما يتعلق بحق الاسترداد فى العلاقة بين مصر واسرائيل ، فقد رأينا أن معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وأن كانت لم تعالج حق الاسترداد بمعناه الفنى بطريقة موضوعية وتفصيلية حيث اقتصر نص

(١) راجع ص ١٦١ من هذا البحث وكذلك د. محمد سامى عبد الحميد، القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية كمصدر لقواعد القانون الدولى العام ، المجلة المصرية للقانون الدولى مجلد ٢٤ سنة ١٩٦٨ ، ص ١١٩ — ١٣٨ .

(١) راجع ، القرار رقم ٩١/٣٢ الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على تقرير اللجنة السياسية الخاصة فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٧ والملحق بهذه الرسالة .

المادة الثامنة على اتفاق الطرفين على انشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات ، الا أنه اذا ما تكونت هذه اللجنة فيجب أن تسترشد في هذا الشأن بالقواعد المقررة في حق الاسترداد والتي تقوم على اعتبار نزع الممتلكات من الاقاليم المحتلة مخالفة دولية ، تستوجب الاسترداد أو التعويض ، وعلى تفسير نصوص قواعد الاحتلال الحربى تفسيراً ضيقاً يتماشى مع الاتجاه الحديث في أعمال قواعد القانون الدولى الانساني في هذا المجال .

ملحق (١)

قرارات اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة

بناء على تقرير اللجنة السياسية الخاصة A/32/407

٩١/٣٢ — تقرير اللجنة السياسية الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة

ألف

ان الجمعية العامة :

اذ تشير الى قراراتها ٣٠٩٢ ألف (د — ٢٨) المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٤٠ باء (د — ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٧٤ ، و ٣٥٢٥ باء (د — ٣٠) ، المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٧٥ . و ١٠٦/٣١ باء المؤرخ في ١٦ كانون الأول ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

وحيث أن توطيد احترام الالتزامات الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوك القانون الدولي وقواعده يدخل في عداد مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية .

واذ لا تغرب عن بالها احكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب / اغسطس سنة ١٩٤٩ (١) .

واذ تلاحظ أن اسرائيل والدول العربية التي تحتل اسرائيل اراضيها منذ حزيران / يونية ١٩٦٧ هي أطراف تلك الاتفاقية .

واذ تأخذ في الحسبان أن على الدول الاطراف في تلك الاتفاقية ، وفقا للمادة الاولى منها ، التزاما لا بمجرد احترام الاتفاقية ، بل أيضا بضمان جعلها موضع احترام في جميع الظروف .

(١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، رقم ٩٧٣ ، الصفحة ٢٨٧ .

١ — تؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب / أغسطس سنة ١٩٤٩ ، تنطبق على جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . *

٢ — وتشجب بشدة عدم اعتراف إسرائيل بانطباق تلك الاتفاقية على الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ . *

٣ — وتطلب مرة أخرى من إسرائيل الاعتراف بتلك الاتفاقية والامتنثال لأحكامها في كل الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . *

٤ — وتحت مرة أخرى كل الأطراف في تلك الاتفاقية على أن تبذل كل جهودها لضمان احترام أحكام الاتفاقية ولامتنالها في جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . *

الجلسة العامة ١٠١

١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧

باء

ان الجمعية العامة :

اذ تشير الى قراراتها ٣٢٤٠ جيم (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، و ٣٥٢٥ جيم (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، و ١٠٦/٣١ دال المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ . *

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة (١) ، وخاصة مرفقه الثاني المعنون « تقرير عن الاضرار التي لحقت بالقنيطرة »

وهو تقرير عن طبيعة الضرر ومداه وقيمته قدمه خير سويسري بتكليف من اللجنة الخاصة .

١ — تعرب عن تقديرها للدقة والحياد اللذين أدى بهما الخبر الذي كلفته اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة المهام الموكولة اليه .

٢ — وتدين التدمير الشامل والمتعمد الذي لحق بالقنيطرة أثناء الاحتلال الاسرائيلي لهذه المدينة ، وقبل انسحاب القوات الاسرائيلية منها في عام ١٩٧٤ .

٣ — وتؤكد من جديد أن للجمهورية العربية السورية الحق في أن تحصل، بمقتضى القانون الدولي وتحقيقا للانصاف ، على تعويض كامل ومناسب عما لحق بالقنيطرة من أضرار واسعة النطاق وتدمير متعمد أثناء وقوعها تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وفي أن تحصل على جميع التعويضات القانونية الاخرى وفقا للقوانين والممارسات الدولية السارية .

٤ — وتحيط علما بالبيانات التي أدلى بها ممثل الجمهورية السورية أمام اللجنة السياسية الخاصة في الدورتين الحادية والثلاثين (١) والثانية والثلاثين (٢) للجمعية العامة ، والتي مفادها أن حكومته تحتفظ بجميع الحقوق في الحصول على تعويض كامل فيما يتصل بجميع الاضرار الناتجة عن التدمير الاسرائيلي المتعمد لمدينة القنيطرة ، بما في ذلك الاضرار التي لم يشملها تقرير الخبر المذكور أعلاه أو التي لا تدخل في نطاق مهمته .

٥ — وترجو من اللجنة الخاصة أن تكمل دراستها الاستقصائية لجميع الجوانب المشار اليها في الفقرة ٤ من هذا القرار وأن تقدم تقريراً عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين .

(١) A/SPC/13/SR. 30. الفقرة ١٢ .

(٢) A/SPC/32/SR. 34 الفقرات ٧ — ١٠ .

٦ — وترجو من الامين العام أن يوثر اللجنة الخاصة بجميع التسهيلات اللازمة لاكمال المهام المشار اليها في الفقرات السابقة •

الجلسة العامة ١٠١

١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧

جيم

ان الجمعية العامة :

اذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكذلك بمبادئ وأحكام الاعلان العالمى لحقوق الانسان •

واذ لا تغرب عن بالها أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ (١) ، وكذلك احكام الاتفاقيات والانظمة الاخرى ذات الصلة •

واذ تشير الى قراراتها حول هذا الموضوع ، كذلك الى القرارات التي اتخذها كل من مجلس الامن ولجنة حقوق الانسان ، وغيرهما من هيئات الامم المتحدة المعنية ، والوكالات المتخصصة •

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضى المحتلة (٢) والذي يتضمن في جملة أمور ، بيانات علنية أدلى بها زعماء حكومة اسرائيل •

١ — تثنى على اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضى المحتلة لما بذلته من جهود في أداء المهام التي أوكلتها اليها الجمعية العامة •

(١) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، الرقم ٩٧٣ ، الصفحة ٢٨٧ •

٢ — وتشجب استمرار اسرائيل في رفض السماح للجنة الخاصة بدخول الاراضى المحتلة •

٣ — وتدعو مرة أخرى اسرائيل الى السماح للجنة الخاصة بدخول الاراضى المحتلة •

٤ — وتشجب استمرار اسرائيل وتماديها في انتهاك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ ، وغيرها من الصكوك الدولية التى تطبق في هذا الصدد ، وتدين بصفة خاصة تلك الانتهاكات التى تعتبرها الاتفاقية المذكورة « حالات خرق خطير » لأحكامها •

٥ — وتدين السياسات والممارسات الاسرائيلية التالية :

(أ) ضم أجزاء من الاراضى المحتلة •

(ب) اقامة مستوطنات اسرائيلية على تلك الاراضى ونقل سكان اغراب اليها •

(ج) اجلاء وترحيل وطرد وتشريد ونقل سكان الاراضى المحتلة العرب ، وانكار حقهم في العودة •

(د) مصادرة الممتلكات العربية في الاراضى المحتلة ونزع ملكيتها وجميع الصفقات الاخرى الرامية الى الاستحواذ على الاراضى والمعقودة بين السلطات أو المؤسسات الاسرائيلية أو الرعايا الاسرائيليين من جانب ، وسكان أو مؤسسات الاراضى المحتلة من جانب آخر •

(هـ) تدمير المنازل العربية وهدمها •

(و) الاعتقالات الجماعية للسكان العرب واخضاعهم للحجز الادارى واساءة معاملتهم •

(ز) أساءة معاملة الأشخاص المعتقلين وتعذيبهم •

(ح) نهب الممتلكات الاثرية والثقافية •

(ط) التعرض للحريات والممارسات الدينية وكذلك للحقوق والاعراق المتصلة بالاسرة •

(ي) الاستغلال غير المشروع للثروة الطبيعية للأراضي المحتلة ولواردها وسكانها •

٦ — وتؤكد من جديد أن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الطابع المادى للأراضي المحتلة أو لاي جزء منها ، بما في ذلك القدس ، أو لتكوينها الديموغرافى أو هيكل مؤسساتها أو مركزها هي تدابير باطلة ولاغية ، وأن سياسة اسرائيل المتمثلة في توطين عناصر من سكانها ومهاجرين جدد في الأراضي المحتلة تشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ولقرارات الامم المتحدة في هذا الشأن •

٧ — وتطالب بأن تكف اسرائيل فوراً عن السياسات والممارسات المشار اليها في الفقرتين ٥ ، ٦ من هذا القرار •

٨ — وتكرر نداءها الى جميع الدول : ولا سيما الدول الاطراف في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وفقاً للمادة ١ من تلك الاتفاقية ، وإلى المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ، بعدم الاعتراف بأية تغييرات تجريها اسرائيل في الأراضي المحتلة ، وبتجنب القيام بأي أعمال ، بما فيها الاعمال الداخلة في ميدان تقديم المعونة ، يمكن أن تستخدمها اسرائيل في مواصلة سياسات الضم والاستيطان أو أى من السياسات والممارسات الأخرى المشار اليها في هذا القرار •

٩ — وترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل ، لحين انتهاء الاختلال الاسرائيلي في وقت مبكر ، التحقيق في السياسات الاسرائيلية في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وأن تشاور حسب الاقتضاء ، مع لجنة الصليب الاحمر الدولية بغية ضمان حماية رفاة سكان الاراضي المحتلة وبما لهم من حقوق الانسان ، وأن تقدم تقريراً الى الامين العام في أقرب وقت ممكن ، وكلما دعت الضرورة بعد ذلك .

١٠ — وترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل التحقيق في معاملة المدنيين المحتجزين في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وأن تقدم الى الامين العام تقريراً خاصاً عن هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن وكلما دعت الضرورة بعد ذلك .

١١ — وترجو من الامين العام القيام بما يلي :

(أ) تقديم جميع التسهيلات اللازمة للجنة الخاصة ، بما في ذلك التسهيلات اللازمة لزيارتها للاراضي المحتلة بغرض التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية المشار اليها في هذا القرار .

(ب) مواصلة اتاحة ما يلزم من موظفين اضافيين لمساعدة اللجنة الخاصة في اداء مهامها .

(ج) كفالة توزيع تقارير اللجنة الخاصة ، والمعلومات المتعلقة بأنشطتها والنتائج التي تخلص اليها على أوسع نطاق ممكن وبكل السبل المتاحة ، وذلك عن طريق ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة ، والقيام ، عند الاقتضاء ، بإعادة طبع تقارير اللجنة الخاصة التي لم تعد متوفرة .

(د) تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين عن المهام الموكولة اليه في هذه الفقرة .

١٢— وتقرر أن تندرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والثلاثين
البند المعنون « تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضى المحتلة » .

الجلسة العامة ١٠١

١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ (١)

(١) انظر نص هذا القرار منشور بالمجلة المصرية للقانون الدولي —
المجلد رقم ٣٣ سنة ١٩٧٧ ، ص ٥٠١ — ٥٠٦ .

ملحق (٢)

١١٠/٣٥ قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي العربية المحتلة .

أن الجمعية العامة

اذ تعيد تأكيد قرارها ١٣٦/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ واذا تضع في اعتبارها ماله صلة بالموضوع من مبادئ القانون الدولي واحكام الاتفاقيات والانظمة الدولية ، ولا سيما اتفاقية لاهى الرابعة لسنة ١٩٠٧ (١) واتفاقية جنيف الرابعة المعقودة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ (٢) فيما يتعلق بالتزامات السلطة القائمة بالاحتلال ومسئولياتها .

واذ تشير الى قراراتها السابقة بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وخاصة أحكام هذه القرارات التي تؤيد تأييدا جازما ما تبذله البلدان النامية وشعوب الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الاجنبى من جهود في كفاحها من أجل استعادة سيطرتها الفعالة على مواردها الطبيعية . وجميع ما لها من موارد أخرى وثروات وأنشطة اقتصادية .

واذ تضع في اعتبارها الاحكام المتعلقة بالموضوع من قراراتها ٣٢٠١ (د أ - ٦) و ٣٢٠٢ (د ١ - ٦) المؤرخين في ١ آيار / مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرامج العمل المتعلقين بأقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، والقرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

(١) صندوق كارنيجى للسلام الدولى . اتفاقيات واعلانات لاهى لعامى ١٨٩٩ و ١٩٠٧ (نيويورك) مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩١٥ الصفحة ١٠٠ .
(٢) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، الرقم ٩٧٣ ، الصفحة ٢٨٧ .

واذ تشير كذلك الى قراراتها ٣١٧٥ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، ٣٣٣٦٠ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، ٣٥١٦ (د - ٣٠) المؤرخ ١٥ كانون الاول ديسمبر ١٩٧٥ ، ١٨٦/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، ١٦١/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ بشأن السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي العربية المحتلة .

واذ تشير الى مذكرة الأمين العام (١) بشأن التقرير المتعلق بالسيادة الدائمة على الموارد في الاراضي العربية المحتلة الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٣٦/٣٤ .

١ - تؤكد حق الدول والشعوب العربية ، والتي تقع اراضيها تحت الاحتلال الاسرائيلي في السيادة الدائمة الكاملة على مواردها الطبيعية وعلى جميع ما لها من موارد أخرى وثروات وأنشطة اقتصادية وفي السيطرة عليها .

٢ - تؤكد من جديد أن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية وغيرها من الموارد والثروات والأنشطة الاقتصادية في الاراضي العربية المحتلة هي تدابير غير شرعية وتدعوا اسرائيل الى الكف فورا عن اتخاذ أية تدابير من هذا النوع .

٣ - تؤكد من جديد كذلك حق الدول والشعوب العربية المتعرضة للعدوان والاحتلال الاسرائيليين ، في استعادة مواردها الطبيعية والبشرية وجميع ما لها من موارد أخرى وثروات وأنشطة اقتصادية ، وفي نيل تعويض كامل عما أصاب تلك الموارد والثروات والأنشطة من استغلال واستنزاف وخسائر وأضرار ، وتدعو اسرائيل الى تلبية المطالب العادلة لتلك الدول والشعوب .

٤ - تطلب الى جميع الدول مساندة ومساعدة الدول والشعوب العربية في ممارستها لحقوقها المشار اليها أعلاه .

٥ — تطلب الى جميع الدول ، والمنظمات الدولية ، والوكالات المتخصصة وشركات الاستثمار وكافة المؤسسات الاخرى عدم الاعتراف أو التعاون أو المساعدة ، بأي شكل من الاشكال في أية تدابير تتخذها اسرائيل لاستغلال موارد الاراضي المحتلة أو لاجداث أية تغييرات في التركيب السكاني الجغرافي أو الهيكل المؤسسي لتلك الاراضي •

٦ — تأسف لعدم اعداد تقرير لتقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين وفقاً لقرار الجمعية ١٣٦/٣٤ •

٧ — تـرجو من الامين العام اعداد تقرير يأخذ في الاعتبار أحكام الفقرة ٢ من قرار الجمعية ١٦١/٣٣ وتقديم هذا التقرير الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين •

الجمعية العامة ٨٤

٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠

(١) انظر نص هذا القرار منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي عدد ٣٦ لعام ١٩٨٠ ص ٣٠٤ — ٣٠٦ •

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

القرآن الكريم
الكتاب المقدس ، طبعة جامعة كامبريدج
التقنين المدني المصرى

(١) المؤلفات والرسائل :

— د. ابراهيم محمد العنانى

- القانون الدولى العام — طبعة أولى — دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٥ — ١٩٧٦ .
- دراسات فى القانون الدولى العام ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، سنة ١٩٨١ .
- معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى ضوء قواعد القانون الدولى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

— د. ابراهيم عبد الحميد

- محاضرات فى العلاقات الدولية فى الاسلام ، كلية الشريعة والقانون — جامعة الأزهر — دبلوم السياسة الشرعية ، السنة الاولى ، ١٩٧٠ — ١٩٧١ غير منشورة .

- ابن كثير (الامام الحافظ المفسر المؤرخ عماد الدين أبى انفدا ، اسماعيل ابن عمر بن كثير القرشى الدمشقى ، البداية والنهاية فى التاريخ ، الجزء الثامن ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، القاهرة) ١٣٥١ هـ — ١٩٣٢ م .

— ابن قدامة (أبى محمد بن عبد الله أحمد بن محمد بن قدامة)

- المغنى — الجزء الثانى ، الطبعة الثالثة — دار المنار ١٣٦٧ هـ

- المغنى والشرح الكبير — الجزء العاشر ، الطبعة الاولى — مطبعة المنار ، ١٣٤٨ هـ .

— ابن الهمام الحنفى (الامام كمال الدين محمد بن عبد الواحد
السيوسى ، ثم السكندرى المعروف بابن الهمام الحنفى) .
فتح القدير — الطبعة الاولى — المطبعة الاميرية ،
بوراق القاهرة — ١٣١٦ هـ

— أبو الوفا مصطفى المراغى

اللباب فى شرح الشهاب ، القاهرة ، ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م .

— أبى عبيد (أبى عبيد القاسم بن سلام)

الاموال — تحقيق محمد خليل هراس ، الطبعة الاولى
مكتبة الكليات الازهرية ١٩٦٨ م — ١٣٨٨ هـ .

— البخارى (أبى عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن
بردزبه الجعفى (مولا هم) البخارى .

صحيح البخارى ، كتاب الجهاد والسير ، الجزء الخامس
المجلس الأعلى للشئون الاسلامية سنة ١٩٧١ .

— الشافعى (أبى عبد الله محمد بن ادريس الشافعى) .
الأم — الجزء الرابع ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية ،
١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣ م — بيروت — لبنان .

— أحمد بن حجر السعقلانى (الحافظ أبى الفضل
شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن محمد بن حجر
السعقلانى الشافعى) .

فتح البارى — بشرح صحيح الامام عبد الله بن اسماعيل
البخارى الطبعة الاولى — المطبعة الخيرية ١٣٢٥ هـ .

— د . أحمد محمد الحوفى .

الجهاد ، اصدار لجنة التعريف بالاسلام — المجلس الأعلى
لشئون الاسلامية ، الكتاب السابع والخمسون ، ١٩٧٠ م
١٣٨٩ هـ .

— د . بدرية عبد الله المعوضى .

القانون الدولى العام فى وقت السلم والحرب وتطبيقه فى
دولة الكويت ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الاولى ،
١٩٧٨ — ١٩٧٩ م .

— د . تيسير شوكت النابلسي .

الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة ، دراسة
لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام ،
رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة عين شمس
سنة ١٩٧٥ .

— د . جعفر عبد السلام .

— معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، دراسة
تأصيلية وتحليلية على ضوء احكام القانون الدولي
دار نهضة مصر للطبع والنشر ، سنة ١٩٨٠ .
— قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي وفي الشريعة
الاسلامية الطبعة الاولى ، سنة ١٩٨١ .

— د . حامد سلطان .

— القانون الدولي العام في وقت السلم ، الطبعة
الخامسة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .
— احكام القانون الدولي العام في الشريعة الاسلامية ،
دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

— د . حسن عطية الله .

— سيادة الدول النامية على موارد الأرض الطبيعية ،
دراسة في القانون الدولي للتنمية الاقتصادية .
رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ،
سنة ١٩٧٨ .

— خليل عفت ثابت .

— التقدم في المواد المدنية والتجارية علما وعملا ، مطبعة
الاعتماد القاهرة ، ١٩٣٦ .

— د . رضا زين العابدين جمعة .

— الاغتنام البحري ، دراسة مقارنة في أبرز تطبيقات
الشرائع الانجلوسكسونية واللاتينية والعربية ، الطبعة
الاولى ، ١٩٧٩ .

— د . سمير محمد فاضل .

— المسؤولية الدولية عن الاضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية وقت السلم ، كلية الحقوق — جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراة ، عالم الكتب سنة ١٩٧٦ .

— د . صلاح الدين عامر .

— المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام مع اشارة خاصة الى أسس الشرعية الدولية للمقاومة الفلسطينية . دار الفكر العربى ، القاهرة ، سنة ١٩٧٦ .

— د . عبد البارى أحمد عبد البارى .

— التأميم وآثاره في القانون الدولي ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراة ، سنة ١٩٧٢ .

— د . عبد الحميد الحاج .

— النظم الدولية في القانون والشرعية ، معهد الدراسات الاسلامية دار الاتحاد العربى للطباعة ، ١٩٧٣ م .

— د . عبد الرازق أحمد السنهورى .

— الوسيط في شرح القانون المدنى .

(١) نظرية الالتزام بوجه عام ، مصادر الالتزام ، المجلد الأول الطبعة الثالثة ، تنقيح المستشار مصطفى محمد الفقى ، د . عبد الباسط جهمي ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ .

(٩) اسباب كسب الملكية ، مع الحقوق العينية الاهلية المتفرعة عن الملكية ، حق الانتفاع وحق الارتفاق ، دار النهضة العربية ١٩٦٨ .

(٣) الوسيط في الالتزام — الاوصاف — الحوالة الانتضاء جزء ٣ .

— د . عبد العزيز محمد سرحان

مبادئ القانون الدولي العام ، دار النهضة — القاهرة سنة ١٩٨٠ .

— ٢٤ — د . عبد الكريم زيدان .

احكام الذميين والمستأمنين في دار الاسلام ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٦٢ .

— د . عبد المنعم فرج الصدة

الحقوق العينية الاصلية (١) حق الملكية ، مكتبة مصطفى
البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

— د . عبد الواحد محمد يوسف الفار .

أسرى الحرب ، دراسة فقهية تطبيقية في نطاق القانون
الدولي العام والشريعة الاسلامية ، رسالة دكتوراه ،
حقوق عين شمس — عالم الكتب — القاهرة سنة ١٩٧٥ .

— علاء الدين أبى بكر مسعود الكاسانى (الامام) .

— بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الجزء السابع ،
الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩١٠ م — ١٣٢٨ هـ .

— د . على صادق أبو هيف .

القانون الدولي العام ، منشأة المعارف بالاسكندرية ،
الطبعة الثانية عشر سنة ١٩٧٥ .

— على على منصور .

الشريعة الاسلامية والقانون الدولي ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

— د . على محمد على عبد الفتاح .

قضاء الغنائم في مصر ، دراسة في ضوء احكام القانون
الدولي العام والقانون المصرى ، رسالة دكتوراة كلية
الحقوق جامعة عين شمس ، سنة ١٩٨١ .

— محمد أبو زهرة (فضيلة الشيخ) .

— العلاقات الدولية في الاسلام ، الدار القومية للطباعة
والنشر ، القاهرة سنة ١٩٦٥ .

— أصول الفقه ، دار الفكر العربى ، سنة ١٩٥٨ .

— مقدمة كتاب السير الكبير — طبعة جامعة القاهرة
سنة ١٩٥٨ جزء أول .

— محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الاندلسي

بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى
المطبعة الجمالية ١٣٢٩ هـ .

— محمد بن الحسن الشيباني •

— شرح كتاب السير الكبير — املاء محمد بن أحمد
السرخسي — الجزء الأول تحقيق الدكتور صلاح
الدين المنجد — معهد المخطوطات بجامعة السدول
العربية — مطبعة مصر — سنة ١٩٥٧ م .

— محمد بن علي بن محمد الشوكاني •

نيل الاوطار من احاديث سيد الاخيار ، الجزء الثامن الطبعة
الثانية ، ادارة الطباعة المنيرية . ١٢٥٠ هـ .

— د . محمد حافظ غانم •

-- مذكرات في القانون الدولي العام .
دار النهضة العربية ١٩٧٢ — ١٩٧٣ م .
— محاضرات في المسؤولية الدولية القاها على طلبة
دبلوم القانون الدولي — الدراسات العليا — حقوق
عين شمس ، سنة ١٩٧٧ (غير منشورة) .

— د . محمد سامي عبد الحميد •

-- اصول القانون الدولي العام ، الجزء الاول — الجماعة
الدولية طبعة ثانية سنة ١٩٨٠ ، مؤسسة الثقافة
الجامعية .
— اصول القانون الدولي العام ، الجزء الاول — القاعدة
الدولية طبعة ثانية سنة ١٩٧٤ — مؤسسة شباب
الجامعة .

— د . محمد طلعت الغنيمي •

— التسوية القضائية للخلافات الدولية — القاهرة ١٩٥٣ .
— الاحكام العامة في قانون الامم ، دراسة في كل من الفكر
المعاصر والفكر الاسلامي — التنظيم الدولي ، سنة
١٩٧١ م .
— الغنيمي في قانون السلام : منشأة المعارف ، سنة
١٩٧٣ .
--- بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي — قانون
الامم منشأة المعارف بالاسكندرية ، سنة ١٩٧٤ .

— محمد عرفة الدسوقي (شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي) .

الدسوقي والشرح اكبر — الجزء الثانى ، المطبعة الازهرية ١٩٢٧ م — ١٣٤٥ هـ .

— د . محمود سامى جنيبة .

القانون الدولى العام — القاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، سنة ١٩٣٣ ، سنة ١٩٤٤ .

— د . محيى الدين على عشماوى .

حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربى ، مع دراسة خاصة لانتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان فى الاراضى العربية المحتلة (رسالة دكتوراة) دار الجيل للطباعة — سنة ١٩٧٢ .

— مصطفى كامل منيب .

المواثيق والاتفاقيات الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، سنة ١٩٥٠ .

— د . ولاء رفعت .

مبدأ الاثراء بلا سبب فى القانون الدولى العام رسالة دكتوراة — جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .

— د . وهبة الزجيلى

آثار الحرب فى الفقه الاسلامى : رسالة دكتوراة — جامعة القاهرة ، سنة ١٩٦٣ .

— د . يوسف القرضاوى .

غير المسلمين فى المجتمع الاسلامى ، الطبعة الاولى . مكتبة وهبة — القاهرة ، سنة ١٩٧٧ .

— يحيى بن آدم القرشى .

الخراج — مطبعة المحروسة — ليدن ، سنة ١٨٩٥ م .

(ب) البحوث والمقالات :

— د . صلاح الدين عامر .

الحق في التعليم في الاراضى المحتلة — المجلة المصرية
للقانون ادولى ، المجلد الرابع واثلاثون ، ١٩٧٨ ص ١١٥
وما بعدها .

— د . عدنان العميد .

الحقوق المفتصبة للانسان الفلسطينى — مجلة السياسة
الدولية ، المجلد الحادى عشر ، سنة ١٩٧٥ ، ص
٤٣ — ٤٨ .

— د . عز الدين فودة .

المركز القانونى للاحتلال الحربى ، المجلة المصرية للقانون
الدولى المجلد ٢٥ سنة ١٩٦٩ ، ص ١ — ٦٢ .

— د . عمر زكى غباشى

الاعتداء الثلاثى على مصر والتعويضات عن الاضرار ، المجلة
المصرية للقانون الدولى — المجلد الثالث عشر ، ١٩٥٧ ،
ص ١١٤ وما بعدها .

— محمد أبو زهرة (فضيلة الشيخ) .

نظرية الحرب فى الاسلام — المجلة المصرية للقانون الدولى
— المجلد الرابع عشر ، سنة ١٩٥٨ ، ص ٣٦ — ٣٩ .

— د . محمد سامى عبد الحميد .

القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية ، كمصدر لقواعد
القانون الدولى العام ، المجلة المصرية للقانون الدولى
— مجلد ٢٤ — سنة ١٩٦٨ ص ١١٩ — ١٣٨ .

— د . محمد طلعت الفيمى .

دعوى الاسترداد فى القانون الدولى ، مجلة السياسة الدولية،
العدد ٥١ يناير سنة ١٩٧٨ ، ص ٩٨ — ١١٤ .

— محمد مقبل البكرى .

مشروعية الحرب في الشريعة الاسلامية ، المجلة المصرية
للقانون الدولي ، مجلد ٣٥ سنة ١٩٧٩ ، ص ٧١ — ١٢٣ .

— السفير / وفيق حسنى .

النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، المجلة المصرية للقانون
الدولي ، مجلد ٣٣ سنة ١٩٧٧ ، ص ٦٧ — ٨٠ .

— د . يسىن العيوطى .

مصر والسلام والازمة العربية ، مجلة السياسة الدولية
العدد ٥٧ ، يوليو سنة ١٩٧٩ ، ص ٦ وما بعدها .

(ج) الوثائق :

— الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة
الحادية والعشرين الملحق رقم ١٦ ص ٩
في الفترة من ٢٠ سبتمبر الى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

— اللحقان الاضافيان سنة ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ ،
المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الثالث والثلاثون
ص ٣٩١ وما بعدها .

— قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٢٨/٣٥ الصادر
في ١١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ المجلة المصرية للقانون الدولي ،
المجلد ٣٦ سنة ١٩٨٠ ص ٣١٩ — ٣٢١ .

— قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٩٠/٣٤ في ١٢
ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، المجلة المصرية للقانون الدولي ،
مجلد ٣٥ سنة ١٩٧٩ ، ص ٣٢٥ — ٣٢٨ .

— قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦٩/٣٥ في ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٨٠ المجلة المصرية للقانون الدولي ، مجلد ٣٦
سنة ١٩٨٠ ، ص ٣٢٤ — ٣٣٦ .

— قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١١٠/٣٥ في ٥
ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، الملحق بهذه الرسالة .

— قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٠٧/٣٥ في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٨٠ . المجلة المصرية للقانون الدولي ، مجلد ٣٦ سنة ١٩٨٠ ، ص ٣٤٠ — ٣٤٢ .

— قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٩١/٣٢ في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٧ المجلة المصرية للقانون الدولي ، مجلد ٣٣ سنة ١٩٧٧ ص ٥٠١ — ٥٠٦ .

— قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٥/٣٤ الف ، في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٩ المجلة المصرية للقانون الدولي ، مجلد ٣٥ ، ١٩٧٩ ، ص ٣١٤ — ٣١٥ .

ثانيا : بالغات الأجنبية :

١ — المؤلفات والرسائل :

— ACREMENAT — ALBERT

la procédure dans les Arbitrages Internationaux,
Thèse, Paris, 1950.

— ANGEL — DANIELLE

Repartition en Vertu du traité de paix avec l'Italie,
des dommages de guerre Causes à des personnes
privées, Thèse, Geneve, 1967.

— BINCHING

General principles of law as applied by International
Courts and tribunals Stevens, London, 1953.

— BISHOP — WILLIAM W.

International law Cases and materials, little Brown
and Company, Boston and Toronto. 1971.

— BLACK — HENRY CAMPBELL.

Law Dictionary with Guide to pronunciation, Fourth
Edition West Publishing Company Washington,
D. C. 1951.

— BROWNLIE — IAN.

International law and the use of Force by states,
oxford, at the clarendon press, 1963, 1966.

— CASTEL — J. G.

International law chiefly As Interpreted in Canada,
1956.

— COBBET — PITT

Cases and opinions on International law London,
Stevens and Haynes — 1913.

— **DELBEZ — LOUIS**

La Notion de guerre Paris Edition A. Pedone
Libraire De La Cour D'appel De D'ordre Des
Avocats 1953.

— **DOMKE — MARTIN**

The Control of Alien Property, New York Central
Book Company, 1947.

— **DROST — PIETER N.**

Human Rights .As Legal Rights, Leiden, A. W
Sijthoff's Uitgeversmij N. V. 1951.

— **FRIEDMAN, WOLFANG, OLIVER J. LISSITZYN**

Richard G. Pugh.

International law cases and materials American
Casebook series, west publishing Co. 1969.

— **GARCIA — MORA — MANUEL R.**

International responsibility for hostile acts of
private persons against foreign States The Hague
Martinus Nijhoff — 1962.

— **GREENSPAN — MORRIS**

the modern law of land warfare, University of
California Press, Berkeley and Los Angeles. 1959.

— **GRZYBOWSKI — KAZMIERZ**

Soviet Public International Law Doctrines and
Diplomatic Practice A. W. SiJtho, Leden, 1970.

— **GUGGENHEIM — PAUL**

Traite de droit International public Tome 2, Genève,
1953 — 1954.

— **HACKWORTH — GREEN HAYWOOD**

Digest of International Law Vol. VI, Government
Printing office, Wshington, 1943.

— **HUDSON — MANLEY O.**

World Court Reports Endowment for International
Peace, 1943.

— KEEN — M. H.

The Laws of war in the late Middle Ages London—
Routhlidge Paul, Toronto, University, 1965.

— LAWRENCE — T. J.

The Principles of International Law Seventh Edition,
Macmillan & Co. L. T. D. London, 1930.

— Mc. NAIR and A. D. WATTS

Legal effects of war, 4 th Ed. Cambridge 1966.

— MERIGNHAC A.

Traite theorique et Pratique de arbitrage Interna-
tional, Edition Larose, Paris, 1895.

— MOORE — JOHN BASSETT

History and Digest, International arbitrations to
which The United States has been a party, washing-
ton Covernment Printing office, 1898.

— MORGAN — J. H. (T. BATY and J. H. MORGAN)

war its Conducts and legal results, London, 1915.

— OPPENHEIM and LAUTERPACHT

Disputes, war and neutrality, Vol 2, Seventh Edition,
Longman, Green and Co. London — New York,
'Toronto, 1952 — 1955.

— PAL — RADHABINOD

Crimes in International relations, Univerrity cof alcuta
1955.

— PHILLIPSON — COLLEMAN

Termenation of war and Treaties of Peace London,
T. Fishen anuin L. T. D. 1916.

— ROLIN — ALLERIC

La driot moderne de la guerre 3 Vol. Bruxelles —
1921.

— SCHUSCHINGG — KURT VON

International Law an. Introduction to the law of Peace, The Pruce Publishing Company, Millwaukee, 1959.

— SCHWARZENBERGER — GEORG

International Law as Aplid by International Courts and tribunals, Vol. 2, The law of Armed 'Conflicts, London — Stevens & Sons, 1968.

— SIBERT — MARCEL

Traité de droit International Public, Le droit De la Paix, Tome Premier, libraire Dalloz, Paris, 1951.

— STONE — JULIUS

Legal Control of International Conflict, a treatise on the dynamics of disputes and war law, London, 1954.

— SUAREZ — FRANCISCO, S. J.

Selections from three works of Vol.2, the translation, Ocean publications, New York wildy & sons. London, 1964.

— VASARHELYI — ISTVAN

Restitution in International Law Budapast, 1964.

— VERZIJL — J. H. W.

International Laws in Historical Prespective, Pact IX—A, The Laws of war Sijthoff & Noordhoff, 1978, Vol. 1, A. W. Jijthoff — Leyden, 1968.

— WHITEMAN — MARJORIE

Digest of International Law, Department of State Publication, Washington D. C. Vol. 8, 1966, Vol. 10, 1968.

ب — بحوث ومقالات :

— ALDRICH — GEORG H.

New Life for the Laws of war, AM. J. L. I. L., Vol. 75, No. 4, October, 1981, PP. 764 — 783.

— BENTWICH — NORMAN

International Aspects of Restitution & Compansation for Victims of The Nazis, B. Y. B. 1955 — 1956, PP. 204 — 215.

— BINDSCHEDLER R. L.

La protection de La Propriété Privée en droit International Public R. D. C., 1956, 2, Tome 90, 1957, P. 245.

— BROOKS — E. A. S.

Registriton of International Claims Uuder The Foreign Compansation Act, 1950, G. S. Vol. 44, 1958 — 1959, P. 193.

— CHRISTIE — G. C.

What Constitutes & taking of Property Under International Law B. Y. B. Vo. 38, 1962, PP. 324 — 327.

— COHN — E. J.

The Board of Review, The International and Compa-rative Law Quarterly, Vol. 4, London, 1955. PP. 492 — 507.

— DOMKE — MARTIN

Settlement of Disputes Provisions in Axis Satellite Peace Treaties, AM. J. I. L, Vol. 14, 1947, PP. 911 — 920.

— DRAPER — G. I. A. D.

Implementation of International Law in Armed Conflicts, International Affairs, Vol. 48, No. 1, January, 1972. PP. 45 — 59.

— DUNBAR — N. C. W.

The Lagal Regulation of Moden Warfare, G. S. Vol. 40, 1962, PP. 83 — 95.

— **EL--ENANY — IBRAHIM**

L'Arbitrage International, Revue Egyptienne De
Droit International, Vol. 35, 1979. PP. 99 — 148.

— **FITZMAURICE — G. G.**

The Juridical Clauses of the Peace Treaties, R.D.C.,
1948 — 2, PP. 259 — 325.

— **JOHNSON — D. H. N.**

The Case of The Monetary Gold Removed From
Rome in 1943. The International and Comparative
Law Quarterly, Vol. 4, London, 1955, P. 97.

— **JONES — F. LIEWELLYN**

Military Occupation of Alien Territory in time of
Peace, G. S. Vol. 9, 1962, PP. 149 — 162.

— **LILICH — RICHARD B.**

Dutes of States regarding The Civil Rights of Aliens,
R. D. C. Tome 111, 1978. PP. 339 — 368.

— **MARTIN — ANDREW**

— Private Property, Rights and Interets in The
Peace Treaties, B. Y. B. 1947, PP. 273 — 300.

— **MC. KEAN — W. A.**

The Meaning of Discrimination in International Law,
B. Y. B. 1970, Vol. 44, PP. 177. 185.

— **MULINS — CLAUD**

Private Enemy Property, G. S. 1962. Papers Read
Before The Society in The Year 1922, Oceana
Publications Inc. New York and Wildy and Sons,
London, 1962. PP. 89 — 106.

— **QUINCY — WRIGHT**

The Stemson Note of January 7, 1942, AM. J. I. L.
Vol. 26, 1932, P. 342.

— ROUSHDY — AHMED NAGUIB

Egypt Aights Over Oil Resources Uuder The Rules of Belligerent Occupation, Revue Egyptienne De Droit International 1980, PP. 101 — 145.

— SCHUSTER — ERNEST J.

The Peace Treaty in its Effects on Private Property, B. Y. B. Vol. 1 (1920 — 21) PP. 167 — 189.

— SIMPSON — J. L.

The Liquiddation of German Assets in Neutral Countris, B. Y. B. 1958, Vol. 34, PP. 374 — 384.

— WOOLSEY. L. H.

The Forced Transfer of Property in Enemy Occupied Territories, AM. J. I. L. Vol. 37, PP. 282 — 286.

ج - تقارير واحكام :

— H. LAUTERPAHT and JON FISCHER WILLIAMS

Annual Digest of Public International Law Cases (A. D.), Vol. 1, Years 1919 — 1922. PP. 475 482. and Vol. 2, Years 1923 — 1924, PP. 448 — 450.

— H. LAUTERPAHT and ARNOLD D. MC. NAIR

A. D. Vol. 3, Years 1925 — 1926, PP. 485 — 481.
A. D. Vol. 4 Years 1927 — 1928, P. 563.

— H. LAUTERPAHT

A. D. Vol. 7 Years 1933—1934, PP. 99 — 101.
A. D. Vol. 14 Year 1947, P. 470.
A. D. Vol. 15 Year 1948, PP. 467 — 594.

— SIR HERCII LAUTERPAHT

International Law Reports (I. L. R.) .
Vol. 19 Year 1951, PP. 483 — 484.
Vol. 20 Year 1953, PP. 481 — 491.
Vol. 22 Year 1955, PP. 966 — 972.
Vol. 23 Year 1956, P. 809

— E. LAUTERPACHT

- I. L. R. Vol 25 Year 1958, P. 346.
- I. L. R. Vol 28 Year 1963, PP. 363 — 369.
- I. L. R. Vol 29 Year 1966, PP. 339 — 344, 474—475.
- I. L. R. Vol 34 Year 1967, PP. 288 — 296.
- I. L. R. Vol 52 Year 1979, PP. 470 — 486.
- I.L.R. Vol 56 Year 1980, PP. 536 — 547.

— The International Law Association Report of The Thirty — Fifth Conference 1928. The Laws of War in Occupied Territory, Warsaw. 1929. P. 89. SWeet and Maxwell L. T. D. London 2 & 3 Chancery Lane .

- R. I. A. A. Vol. 14, P. 21.
- R. D. C. 1954, 1. Tome 85, 1955, P. 319.
- Rec Dec T. A. M., IV, P. 753.
- Rec Dec T. A. M., III, P. 22.
- Rec Dec T. A. M., VIII, P. 224.

د — وثائق :

- Official Documents Supplement to AM. J. I. L. Vol.44,1950,PP.39-69 Restitution of Identifiable Property to Victims of Nazi Oppression.
- Official Documents Supplemt to AM. J. I. L. Vol. 42, 1948, PP. 47 — 282. Peace Treaties of February 10. 1947, With Allied and Associated Powers.
- AM. J. I. L. Supplements, Vol.41, 1947, PP. 172-333- Judegment of The Nuremberg International Military Tribunal.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المختصرات	٦
مقدمة	٧
خطة البحث	١٢
الباب الأول : (سلطات دولة الاحتلال والحماية الدولية للممتلكات في قانون الحرب والشريعة الاسلامية)	١٣
تقسيم	١٥
الفصل الأول : الاحتلال الحربى ومدى مشروعيته وآثاره	١٧
المبحث الأول : الحرب وآثارها فى الاسلام	١٩
المطلب الأول : مشروعية الحرب فى الاسلام	٢١
المطلب الثانى : آثار الحرب فى الاسلام	٣١
الفرع الأول : ممتلكات الاعداء لدى المسلمين	٣٢
الفرع الثانى : مال المسلم فى يد العدو	٣٨
المبحث الثانى : تعريف الاحتلال الحربى ومدى مشروعيته	
فى القانون الدولى	٤٥
المطلب الأول : تعريف الاحتلال الحربى	٤٥
المطلب الثانى : مدى مشروعية الاحتلال الحربى فى القانون الدولى	٤٩
المبحث الثالث : الآثار القاتونية للاحتلال الحربى دراسة لسلطات دولة الاحتلال	٥٥

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : حماية الممتلكات في قانون الاحتلال الحربى ...	٦١
المبحث الأول : أثر الحرب الشاملة	٦٣
المطلب الأول : سياسة استنزاف موارد وثروات	
الاقاليم المحتلة	٦٣
المطلب الثانى : سياسة التدمير الشامل	٦٩
المبحث الثانى : التفرقة بين الممتلكات العامة والخاصة	
(الملكية العامة — الملكية الخاصة — مبدأ روسو —	
يورتاليس — القضاء الدولى والتفرقة بين الممتلكات	
والخاصة — قضية الملاحه فى نهر الدانوب —	
قضية المنارات)	٧٩
المبحث الثالث : منع مصادرة الممتلكات الخاصة	٨٥
(الاستثناءات الواردة على الحماية المقررة للممتلكات	
الخاصة ؛	٨٨
المطلب الأول : الاستيلاء الجبرى على المؤن	٩٣
الفرع الأول : محل الاستيلاء الجبرى على المؤن	٩٤
الفرع الثانى : شروط الاستيلاء الجبرى المشروع	٩٦
الفرع الثالث : الآثار القانونية للاستيلاء	
الجبرى	١٠١
المسألة الاولى : الآثار القانونية	
للاستيلاء الجبرى المشروع	١٠٢

الموضوع	الصفحة
المسألة الثانية : آثار الاستيلاء الجبرى	
غير المشروع	١٠٦
الفرع الرابع : الخصائص القانونية للاستيلاء	
الجبرى على المؤن	١١٤
المطلب الثانى : ضبط الممتلكات الخاصة	١١٧
الفرع الأول : مفهوم الضبط	١١٩
المسألة الأولى : الضبط والاستيلاء	
الجبرى	١٢٠
المسألة الثانية : حكم الضبط وفقا للمادتين	
٢٣/ج ، ٥٣/٢	١٢٢
الفرع الثانى : الآثار القانونية للضبط	١٢٤
الفرع الثالث : الممتلكات القابلة للضبط	١٢٧
المسألة الأولى : المعيار اللازم لتحديد صفة	
الممتلكات	١٢٧
المسألة الثانية : معنى العتصاد الحربى	١٢٨
المسألة الثالثة : وضع الممتلكات العقارية	١٣٢
المسألة الرابعة : استثناءات قانون البحار	١٣٤
الخلاصة	١٤١
المبحث الرابع : الحماية المقررة للممتلكات العامة فى قانون	
الاحتلال الحربى	١٤٥

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : تحديد صفة الملكية	١٤٦
المطلب الثاني : الحماية المقررة للممتلكات العامة	
المنقولة	١٥٠
المطلب الثالث : الحماية المقررة للممتلكات العامة	
العقارية	١٥٤
المطلب الرابع : تدمير الممتلكات العامة للعدو	١٦١
المبحث الخامس : حماية السكان المدنيين وممتلكاتهم في ضوء	
قانون الاحتلال المعاصر	١٦٥
المطلب الأول : حقوق الانسان وقانون الحرب	١٦٦
المطلب الثاني : اللحقان الاضافيان لاتفاقيات جنيف	
سنة ١٩٤٩ الصادران في سنة ١٩٧٧	١٧٠
أولا : اللحق الأول الصادر في ١٠ يونيو سنة	
١٩٧٧	١٧٠
ثانيا : اللحق الثاني الصادر في يوليو سنة	
١٩٧٧	١٧٦
الباب الثاني (قواعد المسؤولية الدولية ونشأة حق الاسترداد في	
القانون الدولي)	١٧٩
تمهيد وتقسيم	١٨١
الفصل الأول : المسؤولية الدولية عن مخالفة قواعد لاهاي لحماية	
الملكية	١٨٣

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : أساس المسئولية الدولية	١٨٥
تقسيم	١٩٠
المطلب الأول : الافعال المستوجبة للمسئولية الدولية	
١ — تصرفات السلطات ٢ — التصرفات	
التي تصدر من الافراد	١٩١
المطلب الثانى : ركن فى ضرر فى المسئولية الدولية	٢٠٠
المبحث الثانى : آثار المسئولية الدولية	٢٠٥
المطلب الأول : التعويض	٢٠٦
المطلب الثانى : أنواع التعويض	٢٠٩
المبحث الثالث : الاعفاء من المسئولية الدولية	٢١٣
١ — الدفاع الشرعى — ٢ — القوة القاهرة وحالة	
الطوارئ — ٣ — تنازل الأجنبى عن حقه فى الحماية	
الدبلوماسية — خلاصة	٢١٥
الفصل الثانى : الاسترداد بعد الحرب العالمية الأولى	٢١٩
تقسيم	٢١٩
المبحث الأول : التطور التاريخى لمبدأ الاسترداد حتى الحرب	
العالمية الأولى	٢٢١
المبحث الثانى : اعادة الحال الى ما كان عليه وتعويضات	
الحرب فى الحرب العالمية الأولى	٢٢٧

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : اعادة الحال الى ما كان عليه	٢٢٩
المطلب الثانى : تعويضات الحرب	٢٣٦
المبحث الثالث : مفهوم الاسترداد عقب الحرب العالمية الأولى	٢٤٢
المطلب الثانى : رأى الفقه فى الاسترداد وتعويضات الحرب بعد الحرب العالمية الأولى	٢٤٩
الفصل الثانى : الاسترداد بعد الحرب العالمية الثانية	٢٥٣
تقسيم	٢٥٣
المبحث الأول : مفهوم الاسترداد بعد الحرب العالمية الثانية	٢٥٥
المطلب الأول : رأى الفقه فى الاسترداد	٢٥٥
المطلب الثانى : مفهوم الاسترداد فى معاهدات سلام عام ١٩٤٧	٢٦١
المبحث الثانى : اعادة الحال الى ما كان عليه فى معاهدات السلام عقب الحرب العالمية الثانية	٢٦٧
المطلب الأول : ممتلكات الحلفاء فى اقاليم الاعداء	٢٦٨
المطلب الثانى : ممتلكات الاعداء فى اقاليم الحلفاء	٢٧٤
المبحث الثالث : الاسترداد النوعى	٢٧٩
المطلب الأول : استرداد الذهب النقدى	٢٨١
المطلب الثانى : استرداد الاعمال الفنية والتاريخية والاثريّة	٢٨٥

الموضوع	الصفحة
الباب الثالث : نظرية حق الاسترداد	٢٨٩
تمهيد وتقسيم	٢٩١
الفصل الأول : مصادر قانون الاسترداد	٢٩٣
المبحث الأول : اعلاني الحلفاء وقيمتها القانونية	٢٩٥
المطلب الأول : اعلاني الحلفاء	٢٩٦
المطلب الثاني : القيمة القانونية لهذين الاعلانيين	٢٩٩
المبحث الثاني : المصادر الأخرى لقانون الاسترداد	٣٠٣
الفصل الثاني : المبادئ التي يقوم عليها حق الاسترداد	٣٠٧
المبحث الأول : مبدأ القانون العام ومبدأ الإقليمية	٣١٣
المبحث الثاني : مبدأ الإقليمية وأثره في الالتزام بالرد وموقف الحائز حسن النية	٣٢١
الفصل الثالث : شروط الاسترداد وكيف ينفذ	٣٢٣
المبحث الأول : اعلاني الحلفاء وقيمتها القانونية	٢٩٥
المبحث الثاني : استخدام القوة أو الاكراه في نزع الممتلكات	٣٢٩
المبحث الثالث : النطاق الزمني لممارسة حق الاسترداد	٣٣٧
المبحث الرابع : التعاون في البحث عن الممتلكات والمحافظة عليها واعادتها	٣٤١
المبحث الخامس : التعويض بدلا من الاسترداد	٣٤٥
المطلب الأول : التعويض الداخلي	٣٤٦

الموضوع	الصفحة
المطلب الثانى : التعويض الخارجى	٣٤٩
المبحث السادس : كيفية حل المنازعات المتعلقة بالاسترداد	٣٥٣
الفصل الرابع : عمومية مبدأ الاسترداد	٣٥٩
تقسيم	٣٥٩
المبحث الأول : الدول المحايدة وحق الاسترداد	٣٦١
المطلب الأول : أساس التزام المحايدين بالاسترداد	٣٦٣
المطلب الثانى : تطبيقات عملية على التزام المحايدين بالاسترداد	٣٦٦
الفرع الأول : تطبيق مبدأ الاسترداد فى سويسرا	٣٦٧
الفرع الثانى : تطبيق مبدأ الاسترداد فى السويد	٣٧٥
المطلب الثالث : الاستيلاء على الممتلكات فى الأقاليم المحايدة للوفاء بدعاوى الاسترداد وتعويضات الحرب	٣٧٦
المبحث الثانى : الصلاحية الدولية العامة لمبدأ الاسترداد وتعريفه	٣٨١
الفصل الخامس : تطبيقات عملية للاسترداد	٣٨٧
تقسيم	٣٨٧
المبحث الأول : الاسترداد فى القضاء الدولى عقب الحرب الأولى	٣٨٩
الحالة الأولى : بيع مولد كهربائى تم الاستيلاء عليه جبرا	٣٨٩

الموضوع	الصفحة
الحالة الثانية : بيع حصان تم الاستيلاء عليه جبرا	٣٩٢
الحالة الثالثة : الاستيلاء الجبرى على كمية من البن	٣٩٣
الحالة الرابعة : الاستيلاء الجبرى على صندوقين	
بهما قماش	٣٩٦
الحالة الخامسة : حق الانتفاع بالملكات العامة	٣٩٨
خلاصة	٤٠٠
المبحث الثانى : الاسترداد فى القضاء الدولى عقب الحرب	
الثانية	٤٠٣
الحالة الأولى : استرداد سيارة	٤٠٤
الحالة الثانية : استرداد بعض الملكات الفنية	
فى سويسرا	٤٠٨
الحالة الثالثة : دعوى استرداد اليخت	٤٠٨
الحالة الرابعة : دعوى السكك الحديدية الفرنسية	٤١٥
خلاصة	٤٢٩
المبحث الثالث : حق الاسترداد فى العلاقة بين العرب	
واسرائيل	٤٣٥
المطلب الأول : حق الاسترداد وقانون الحرب	٤٣٥
المطلب الثانى : أساس حق الاسترداد	٤٣٨
المطلب الثالث : الدول المحايدة وحق الاسترداد	٤٤٠

الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع : التعويض عن الاسترداد الناقص	٤٤٣
المطلب الخامس : معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية	
وحق الاسترداد	٤٤٥
— خاتمة	٤٥٢
— ملحق (١) قرارات اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة	
بناء على تقرير اللجنة السياسية قرار رقم ٩١/٣٢ ...	٤٥٧
— ملحق (٢) قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن	
السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي العربية	
المحتلة — قرار رقم ١١٠/٣٥	٤٦٥
— قائمة المراجع	٤٦٩

أولا باللغة العربية :

(١) المؤلفات والرسائل	٤٦٩
(ب) البحوث والمقالات	٤٧٦
(ج) الوثائق	٤٧٧

ثانيا باللفات الأجنبية :

(١) المؤلفات والرسائل	٤٧٩
(ب) بحوث ومقالات	٤٨٢
(ج) تقارير وأحكام	٤٨٥
(د) وثائق	٤٨٦

تصويب الخطأ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٧	١٢	Guer	
١٧	١٨	Guere	Guerre
٢٧	١٤	يضاف بعد نهاية السطر وقبل السطر التالي « يدل على الحقيقة من غير قيد يقيد بها ومن غير ملاحظة لعدد أو لواحد ، والمقيد هو ما »	
٨٨	٨	تنص	تقضى
٩٣	الآخر	309	—
١٠٩	٢٥	Restitutis	Restitutio
١١٢	٨	Antwerip	Zurstrassen
١٣١	٨	انه	الا انه
١٥٧	٢٠	يحذف السطر بأكمله	
١٥٧	٢١	منقولا	تحذف
١٧٢	٢٣	١	٢
١٩٩	٥	تعزرت	تعزرت
١٩٩	١٩	ذلى	ذلك
٢٠١	١١	ادبوماسية	الدبوماسية
٢١٩	١٦	ISTAVAN	ISTVAN
٢١٩	٢٦	Domnge	Dommage
٢١٩	٣٣	Pablishing	Publishing
٢٤٦	٢٠	تالى	تال
٢٥٠	٤	اساسا	اساسيا
٢٧٦	٣	الاقاليم	الاقليم
٢٧٦	٤	اقاليم الامم المتحدة	اقاليم دول الامم المتحدة
٢٧٦	٢٠	الفرقة	التفرقة
٢٧٧	٢	وضضع	وضع
٣٠٥	٢	٥ يناير	٥ يناير سنة ١٩٤٣
٣٢٩	١٨	انتظر	انظر

تصويب الخطأ			
الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٣٠	١	ومع	وعلى
٣٤٦	١٧	ص ٢٧٧ — ٢٣٨	ص ٢٧٧ — ٢٧٨
٣٦٤	١٤	فيها	فيما
٣٧٥	١٤	النييه	النيه
٣٩٣	الآخر	ص ١٠٧	ص ١٠٩
٣٩٤	قبل الأخير	تقييها	تقويها
٤١٧	١١	التي	الذى
٤٢٦	الآخر	التسبيب وأن	التسبيب وان
٤٣٦	٧	ما يؤكد هذا	ما يؤكد قيام هذا
٤٤٦	٢٣	المطالب	المطالبات
٤٥٣	٧	وفى ذلك	ان فى ذلك
٤٥٣	١٥	الملحقان	اللاحقان
٤٥٤	٧	فى هذان	فى هذا
٤٧٠	٧	أبى عبيد	أبو عبيد
٤٩١	٧	فى ضرر	الضرر
٤٩٢	٨	الفصل الثانى	الفصل الثالث

رقم الايداع ٨٣/٣٦٧٢

المؤلف دكتور صلاح عبد البديع شلبى
 ١٢ ش جعفر شقة ١٥ — الظاهر — القاهرة

ت : ٩١٩٥٣٥

هذا الكتاب

يتناول موضوعا لم يسبق بالبحث والدراسة وقدم كرسالة للحصول على درجة دكتور في الحقوق من كلية الحقوق جامعة عين شمس ، وقد جاء في تعليق الأستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمى رئيس لجنة الحكم على الرسالة ما يلى : —

« وأختم قولى فى رسالتك بأن أقول . . انك اديت واجبا علميا تشكر عليه . واذا كنا فى الرسائل نقول أنها سدت ثغرة فى المكتبة العربية ، فان رسالتك على العكس قد فتحت ثغرة فى المكتبة العربية ، لأنها رسالة حزت فيها ثواب الهداية ومجد الريادة ، فلذلك فتحت بذلك بابا فى المكتبة العربية لابد لغيرك من أن يتابعه ، لكى يسد ما لم تستكملة فى رسالتك ، شأن أى قائد وأى رائد .

واذا كانت الرسائل الأخرى قد تناولت موضوعا سبق بالبحث والدراسة ، فانك تناولت موضوعا لم يسبق بالبحث والدراسة اللهم الا — كما قلت ، فى النذر القليل من الكتابات والدراسات ولذلك فانى أهنيك مرة أخرى وأهنيء المشرف على هذه الرسالة وأهنيء المكتبة العربية بهذا البحث الذى أرجو أن تتلوه ببحث متعمق آخر لتستكمل هذا الجهد فى هذه الرسالة والله يوفقك والسلام عليكم » .

وقد نالت الرسالة تقدير جيد جدا مع تبادلها مع الجامعات الأخرى .